
WESTERN
UNION
MONEY TRANSFER

جامعة الجزائر

معهد علم الاجتماع

موضوع البحث

التغير الاجتماعي في الريف الجزائري
تغير علاقة الانسان بالأرض وآثارها
الاجتماعية دراسة ميدانية في ولاية المدية

مذكرة لنيل دبلوم الماجستير
في علم الاجتماع الريفي و الحضري

اعداد :
الطالب : درويش شريف
تحت اشراف : الدكتور علي مزيغي كمال

السنة الجامعية 1989 ـ 1990

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و اعتراف بالفضل

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : ((من لم يشكر الناس لم يشكر الله)) حديث صحيح بعد حمد الله وشكره على هذا التوفيق ، أتقدم بجزيل الشكر و فائق الاحترام و التقدير الى كل من كان له فضل في انجاز هذا العمل المتواضع .

و أبدأ بأستاذي الفاضل الدكتور ((محمد سويدي)) الذي قبل أول الأمر الاشراف على هذه الرسالة ، فقدم ما في وسعه من نصح خالص و توجيه سديد لولا أن انشغاله العلمي خارج الوطن حال دون اتمام الطريق معه ، بعد ما أخذ بيدي الى الواضحة من أمري ، فله الشكر على ما قدم .

كما أخص بالشكر أستاذي الفاضل ((علي مزيغي كمال)) الذي قبل برحابة صدر مواصلة الطريق معي حتى النهاية ولو لم يكن من فضله علي الا ذلك الحضور المستمر و العمل المتواصل لكفاه فضلا ، لكنه قدم أكثر من هذا ، اذ وجه فأحسن التوجيه ، و ناقش فكان النقاش العلمي الصحيح ، و نصح فكان النصح الخالص الصريح ، فله جزيل الشكر مجددا .

كما أذكر فضل أستاذتي الدكتورة ((شولي كلودين)) التي كانت أول من نصحني و شجعني على اختيار هذا الموضوع في ملتقيات السنة الأولى ماجستير .

و أسوق شكري الى كل من قدم لي يد العون في اعداد هذه الرسالة ، ابتداء بموظفي ولاية المدية ، و مرورا بمسؤولي مصنع الصمامات و المضخات بالبرواقية و وصولا الى موظفي دائرة تابلاط . و الى كل من كان له فضل بكثير أو قليل معتذرا عن عدم ذكر الأسماء .

و أخيرا أسأل الله تعالى مزيدا من التوفيق و الهداية ((و قل رب زدني علما)) .

و الله يقول الحق و هو يهدي السبيل))

ـ التغيرالاجتماعيفي الريف الجزائري تغير علاقة الانسان بالأرض وآثارها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية المدية ـ

ـ الفهرس ـ

رقم الصفحة

رقم الصفحة

رقم الصفحة

رقم الصفحة

رقم الصفحة

فهرس الجداول

– تابـــع –

فهـــــرس الجـــداول

المقدمة

لايزال التغير الاجتماعي أحد أهم المواضيع التي تحتل الصدارة في اهتمام باحثي وعلماء الاجتماع، في الوقت الراهن ، ولقد فرض التغير الاجتماعي نفسه كظاهرة يلاحظها كلّ المهتمين بالدراسات الاجتماعية ، حيث تبدو بوادر التغيير في كل مجالات الحياة الاجتماعية ، ولئن كانت هذه الظاهرة قد فرضت نفسها كموضوع للدراسة ، فانها أصبحت كذلك هدفا يرجى تحقيقه ، ووعد توعد به الجماهير الشعبية من قبل حكوماتها ، خاصة في الدول المتخلفة ، فهذه الاخيرة بعدما خرجت من عهد الاحتلال ، كانت حكوماتها المستقلة تعتزم على اخراج مجتمعاتها من بؤرة التخلف باعتبارها ارث استعماري ثقيل ، الى وضع معيشي ملؤه التقدم والازدهار .

ولما كانت تلك الدول تعيش نسبة كبيرة من سكانها في الارياف ، كانت هذه الاخيرة محط أنظار السياسات التنموية الهادفة الى تغيير الوجه المزري لمستوى معيشة الفئات العريضة من الشعب ، فتقوم هذه الحكومات بسنّ المواثيق والقرارات التي تتضمن أهدافها اشارة واضحة الى ضرورة النهوض بالمجتمعات الريفية ، وكثيرا ما تتبع تلك المواثيق بمشاريع ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية ، يكون للزراعة فيها نصيب معتبر ، يتمثل في اصلاحات زراعية ذات مفهوم واسع يتعدى في بعض البلدان مجرد تأميم واعادة توزيع الاراضي على الفئات الريفية الاكثر حرمانا ، كما قد تدعم هذه المشاريع الزراعية بأخرى صناعية ، كانشاء صناعات ريفية بسيطة أو توطين صناعي كبير يتمركز في المحيط الريفي .

ولم تكن الجزائر بعد الاستقلال بمنأى عن انتهاج مثل هذه السياسات ،قصد اخراج المجتمع من حالة ركود وتخلف في شتّى المجالات ، الى وضع يبعث على الارتياح والامل لدى شعب عانى أكثر من قرن وربع من الحرمان وسوء الاحوال المعيشية والاجتماعية والثقافية . ولئن كانت السياسة الجزائرية منذ بداية الاستقلال عملت على تحقيق تنمية شاملة للبلاد فان الريف قد حضي باهتمام خاص ، وذلك لما يمثله من ثقل ديمغرافي من جهة ، اذ كان يحوي أكثر من نصف سكان الجزائر ، ولكونه عانى الكثير من تدمير وممارسات السلطات الفرنسية ، خاصة خلال الحرب التحريرية ، حيث فقد الريف الجزائري أكبر موارده الاقتصادية ، المتمثل أساسا في الارض ، وما انجر عن ذلك من حياة البؤس والحرمان التي أصبحت تتخبط فيها الفئات الريفية على وجه الخصوص ، مما اضطر هؤلاء الى القيام

بموجات متلاحقة وضخمة من الهجرة الريفية نحو المدن ، وأحيانا الى الخارج خاصة الى فرنسا ، وتزامن بلوغ الهجرة الريفية أوج قوتها مع خروج المعمرين الجماعي بعد انتهاء الحرب واستقلال البلاد .

ومن هنا كان التغير الجذري للحياة الريفية هو الهدف الاسمى للدولة والشعار الفعال الذي كرسه الخطاب السياسي الموجه لكل الفئات الشعبية وخاصة في الريف .

فمن الناحية النظرية تطرقت مختلف المواثيق الى ضرورة الاسراع بعملية التغيير الجذري للريف ، وفي مجال التطبيق ، أكدت تقارير السياسات التنموية خاصّة منها التي تعتني بالريف بالدرجة الاولى على ان الهدف الاساسي من تطبيق مشاريعها هو قلب الاوضاع السائدة في الريف ، وكان على رأس هذه المشاريع مشروع الثورة الزراعية ، الذي يهدف أساسا الى تغيير وجه الريف والحاقه بركب التقدم ومستوى الرّفاه المعيشي .

واذا كان التغير الاجتماعي هدفا أرادت الدولة تحقيقه بطريقة يكون التخطيط المسبق هو الاطار الذي يتم خلاله هذا العمل ، فان الشيء الذي كان لابدّ من حسمه ، هو تحديدالعوامل الكفيلة بتحقيق هذا النوع من التغيّر بغية التحكم في سير عملياته ، وبالتالي توجيه هذا التغير الوجهة التي تلائم الاوضاع العامة القائمة في البلاد.

وانطلاقا من أهمية عمليات التغير الاجتماعي خاصة في الريف يجب هنا ان تطرح أسئلة حول مدى ما وصلت اليه عمليات التغيير الاجتماعي الجذري للريف بعد ربع قرن من الاستقلال ، وخاصة بعدانطلاق مرحلة المخططات التنموية ؟ وهل كان التغيير الذي حدث في كل الريف الجزائري دائما موجّها ومخططا من قبل الدولة أم ان هناك مناطق ريفية أفلتت من تخطيط الدولة فحدث فيها نوع من التغير الاجتماعي غير المنتظر؟ واذاكان قد حدث هذاالنوع الاخير من التغيّر فماهو مداه وماهي مظاهره ، وماهي عوامله وآثاره؟ فهذا ما ستحاول الدراسة فهمه وتقصي حقائقه .

1/ الهدف من البحث وأهميته :

يهدف الباحث من هذه الدراسة الى رصد عملية التغيّر الاجتماعي في الريف الجزائري ، وذلك من خلال تحليل تغيّر علاقة الانسان بالارض باعتبارها المحدّد الرئيسي لكلّ تغير يمكن أن يحصل ، ذلك لان الارض تعتبر المورد الاقتصادي الاساسي لدى الفئات الريفية ، التي ترتبط بالارض بروابط شتى ، منها القانونية كعلاقات الملكية ،

والروحية كعلاقة الانتساء الى الاجداد عن طريق ميراث الارض، والعلاقة الاقتصادية المتمثلة في كيفيات استغلال الارض ، وهذا النوع الاخير من العلاقات هو المقصود بهذه الدراسة ، فمن هنا تنصب هذه الدراسة على البحث عن العوامل المؤدية الى تغيير تلك العلاقة ، ثم البحث عن آثار تغيّر تلك العلاقة على باقي مناحي الحياة الاجتماعية ، خاصّة على العلاقة العائلية ، ومستواها المعيشي بمافي ذلك نمط المسكن الريفي القديم .

أما أهمية الموضوع فتكمن في كون التغيّر الاجتماعي في الريف كان هدفا ساميا ترجو كل السياسات التنموية المتخذة تحقيقه ، وتعمل كل المشاريع الميدانية على بلوغه ، ولئن كان الخطيط لتحقيق هذا التغيّر قد أخذ طريقه خاصة مع الانطلاقة الاولى للمخططات التنموية الكبرى ، فان رصد العوامل التي من شأنها أن تتدخّل في هذه العملية ، وكذلك الاثار الاجتماعية الناجمة عن حصول التغير ، فهذا ما لم ينل حظه من الدراسة والتدقيق في اعتقاد الباحث ، بما عدا بعض الدراسات التي اهتمت ببعض الجوانب من عملية تغيير الريف سواء من خلال دراسة عمليات انجاز مشروع القرى الاشتراكية من عدّة زوايا ، كسيرورة العملية في اطار الظروف العامّة للبلاد أو انماط التكيف لدى الريفيين بعد الاقامة في هذه القرى ، أو من خلال تناول مشروع الثورة الزراعية من جوانب مختلفة ، أو من خلال دراسة أثر اقتحام المشاريع الصناعية للمجال الريفي، أو عملية امتصاص الطاقات البشرية الريفية من طرف المشاريع الصناعية المقامة في المدن ، واذا كان موضوع التغير الاجتماعي يكتسي أهمية من الناحية الوطنية اذ ان نتائجه تهم بالدرجة الاولى الباحثين الاجتماعيين والقائمين على التخطيط الاقتصادي للبلاد ، فانه يمثل مجالا متجددا للدراسات السوسيولوجية ، خاصة ما يهتم منها بعالم الريف ، ذلك لان التغير الاجتماعي حاصل لامحالة ، سواء عن سابق تخطيط أو عن عفوية مطلقة ، ومستمر عبر الزمان ، وممتد عبر المكان ، وموازاة لديمومته وتجدده ينبغي تجديد دراسته عسى أن يكون ذلك معينا على فهم عوامله ومظاهره ، والخروج باستنتاجات عملية تمكن في الاخير من ضبطه مستقبلا وفق الاهداف العليا للمجتمع .

2 / أسباب اختيار الموضوع /

هناك عدّة أسباب كانت وراء اختيار الباحث لهذا الموضوع وتمثلت فيما يلي :

1) رغبة الباحث في تعميق تخصصه في علم الاجتماع الريفي والحضري .

2) قلة الدراسات السوسيولوجية حول موضوع التغيّر الاجتماعي في الريـــــف الجزائري بصفة خاصة ، والمجتمع الجزائري بصفة عامة ، ومكانة هذا الموضوع في الوقـت الراهن للحاجة الملحة لمثل هذه الدراسات نظرا لكون هذا الموضوع اذا لم يدرس فـي الوقت الراهن سيأتي يوم تكون فيه امكانية دراسته بعيدة التحقيق لانطماس المعالـم الاجتماعية القديمة للمجتمع المدروس ، وبعد المسافة الزمنية بين الفترة التي بـدأ فيها التغير والفترة التي تبدأ فيها الدراسة ، .

3) محاولة معرفة الاثار الناجمة عن مثل هذا النوع من التغير قصد الخــــروج بنتائج تساعد مستقبلا على وضع مقارنات مفيدة للباحثين .

3 / أسباب اختيار منطقة البحث :

لم يكن اختيار منطقة المدية لهذه الدراسة عبثا ، بل كان ذلك عن قناعة تامة لدى الباحث منبعثة من معرفته الجيدة بالمنطقة ، اضافة الى الاطلاع الواســع حولها ، تعميقا لمعرفته المسبقة ، وكان اختيارها للاسباب التالية :

1) الطابع الريفي للمنطقة وما تشكله من ثقل ديمغرافي وشساعة في المساحة .

2) احتواؤها على نماذج من المناطق الريفية تشمل عدة خصائص من الريف الجزائري ، فمنها المناطق الريفية التي بقيت على طابعها الزراعي المحض، ومنها المناطق التي دخلتها الصناعة ، وفيها المناطق القريبة من المدن الكبرى والمتوسطـة البعـيـد والبعيـــدة .

3) قلة الدراسات العلمية حول المنطقة رغم أهميتها المذكورة سابقا ممـا جعل البـاحـث يفكر في اعطائها نصيبا من الاهتمام لدراستهـا .

4 / صعـوبـات الدراســـة :

لم يصل الباحث الى نهاية هذه الدراسة الا بعد تذليل الصعوبات التي كادت أن تفقده الثقة بالنفس وتنقص من عزيمته وذلك في الجانبين النظري والميدانـي علـى الســواء .

أ) في الجانب النظري كانت قلة الدراسات المتخصصة في التغير الاجتماعي الخاص بالريف الجزائري أول هذه الصعوبات ، التي جعلت الباحث يضطر الى تعويض هذا النقص بالاستعانة بدراسات أجنبية ، خاصة دراسات بعض الباحثين المصريين نظرا لتقارب المجتمعين ووجود أوجه الشبه بينهمـا .

إضافة الى ما سبق فان البحث النظري يعاني إما من قلة الكتب في الموضوع

أو تشتت أجزاء الموضوع بين عدة كتب ودراسات مما يستدعي جهدا أكبر ووقتا أطول.

كما أن تشعب موضوع التغير الاجتماعي طرح اشكالا كبيرا حول تحديد النقاط التي يهتم الباحث بدراستها فتطلب ذلك مطالعات كثيرة في الموضــوع .

كما أن الاعتماد على عدة مراجع بالفرنسية وخاصة الوثائق والاحصائيات الادارية طرح مسألة الترجمة التي تولاها الباحث بنفسه مما تطلب جهدا ووقتا كبيريــن .

ب) أما في الميدان فكان اتساع رقعة الولاية وأخذ عينتين من منطقتيـــــن متباعدتين من الولاية قصد المقارنة (تابلاط والبرواقية) تطلب تحركات وأسفارا عديدة من طرف الباحث الشيء الذي أخذ الكثير من جهده ووقته ، واذا كانت عينة البرواقية أخذت من عمال ريفيين من أحد مصانع المنطقة في ظروف مريحة للغاية ، فان مقابلـــة عينة تابلاط عبر ربوع بلدية جبلية وفي الصيف جعل الباحث يتعب كثيـــرا فـــي جمـــع المعلـــومـــات .

كما ان انقطاع المنحة الدراسية في السنة الرابعة ، وعدم تمكن الباحث من العمل لتأمين مدخول كا في للطبع كان عائقا نفسيا وماديا عرقل نوعا ما من مهامه .

غيـر أن الاتصالات التي كانـت سهلة مع كل المسؤولين الذين قابلهم ابتداء بولاية المدية ومرورا بمصنع الصمامات والمضخات وانتهاء بدائرة تابلاط أعطت الباحث دفعا قويا ، وارادة للتغلـــب على أغلـــب المصاعـــب .

كما أن عـدم وجود وسائل تقنية للتحليل (كمبيوتر) جعل الباحث لا يصل الى الربط الكلي لكل المؤشرات مكتفيا بحدود ما وصلت اليه امكانياته العلميـة والماديـــة . متحريا دقة الربط وعمق التحليـل مـا أمكنـه ذلـــك .

5 / الاشكـــاليــــة :

أخذت الجزائر على عاتقها منذ بداية الاستقلال مسؤولية النهوض الشامل بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، في اطار سياسة تنموية عامة ، تتمثل استراتجيتها التخطيطية في سلسلة من المخططات التنموية ، ابتداء من المخطط الثلاثي وما تلاه مـــن مخططات رباعيـة ثم خماسيـة ، اضافة الى ماسمي بالبرامج الخاصة لبعض الولايات التي كانت تعانـي من حـالات تخلـف أكثـر من المعـدل الوطنـي .

واذا كانت السياسة الوطنية للتنمية أخذت طابع الشمولية ، فان الريف لاعتبــــار ديمغرافي من جهة ، ولاعتبار تاريخي من جهة أخرى ، واذأنه أكثر مناطق البلادحرمانــا حضي بسياسة تنموية خاصّة ، تمثلت أساسا في مشروع الثورة الزراعية ، والقرى الاشتراكية في الارياف ، ولقد كان الهدف الاساسي من هذه المشاريع هو التغيير الجذري للحياة الاجتماعية للريف عن طريق التخطـــط .

غير ان هذه المشاريع لم تمس كامل الريف الجزائري ، سواء منها التسيير الذاتي ، أو الثورة الزراعية ، أو القرى الاشتراكية ، الشيء الذي جعل مناطق من الريف لا تقع تحت طائلة التغير المخطط ، ومن المؤكد ان هذه الوضعية جعلت مناطق ريفية تتغير بمعزل عن تخطيط الدولة ، كتلك المناطق التي لم تؤمم فيها الاراضي ، حيث تسودها الزراعة التقليدية المعتمدة على الملكيات العائلية الصغيرة .

وان كانت هذه المناطق لم تقع تحت طائلة التغيير المخطط مباشرة ، فانها تأثرت بمجموع تلك المشاريع بطريقة غير مباشرة ، خاصة منها المشاريع الصناعية ، سواء منها المقامة في المراكز الحضرية أو التي توغلت في المناطق الريفية ، ولعل المظهر الرئيسي لتغير هذه المناطق هو المتمثل في علاقة الانسان بالارض ، كهجر الارض أو تغيير طريقة وكيفية استغلالها أو غير ذلك .

ومن هنا ستتم دراسة تغير علاقة الانسان بالارض وآثارها الاجتماعية ، وذلك بالتطرق الى عدة جوانب ابتداء من العوامل التي لعبت دورا بارزا في تغيير علاقة الانسان بالارض وانتهاء بالاثار الاجتماعية لتغير هذه العلاقة على العلاقات العائلية وكذا مستوى المعيشة ونمط المسكن .

وبهذا تكون الاشكالية المطروحة ذات أهمية واضحة ، بتساؤلها عن العوامل المؤدية الى تغير علاقة الانسان بالارض في مناطق ريفية زراعية بالدرجة الاولى ؟ وماهي آثارها الاجتماعية ؟ وأخيرا ما هي الصورة العامة والمحصلة النهائية لهذا النوع من التغير ؟ ولئن كان التغير في هذه المناطق ليس من النوع المندرج تحت اطار تخطيطات مسبقة ، فالى أي مدى تأثرت هذه التغيرات ببعض المشاريع كالتصنيع ، سواء في الريف أو في المدن ، وكذلك مشاريع خاصة بالريف كمشروع الثورة الزراعية والقرى الاشتراكية ؟ وهل هناك عوامل أخرى مارس تأثيرها على هذا النوع من التغير ؟

6 / فرضيات البحث :

تماشيا مع طبيعة الاشكالية التي انطلقت منها الدراسة وزوايا الموضوع التي تريد البحث فيها يقترح الباحث الفرضيات التالية :

الفرضية الاولى : بوادر التغير التي عرفتها الحياة الاجتماعية في المجتمع الريفي بصورة عامة ، وما يتعلق منها بالحياة اليومية بصفة خاصة ، بما ظهر فيها من تغير خاصة زيادة وتنوع المصاريف اليومية جعل الزراعية التقليدية المتمثلة

في زراعة الحبوب تعجز أمام هذه المصاريف ومطالب الحياة الجديدة ، الشيء الذي دفع الفريف الى مراجعة علاقته بالارض وتغيير نظرته حول استغلالها ، فبدأ حدوث تغير في هذه العلاقة .

الفرضية الثانية : المشاريع التنموية التي مست الريف بالخصوص : كتوطين الصناعات في بعض المناطق الريفية ، والمشاريع الخاصة بالزراعة ، كالثورة الزراعية ومشروع القرى الاشتراكية ، وكذلك المؤثرات والقيم الحضرية المنتقلة من المدينة الى الريف ، عبر الزيارات المتبادلة بين الاقارب المقيمين في المدن وأقاربهم في الريف أو عبر ما يحمله الريفي المهاجر للعمل في المدينة بعد رجوعه الى منطقته الريفية أين يقيم ، أو عبر وسائل الاعلام خاصة التلفزة ، ساهمت في حدوث تغيرات في علاقة الانسان بالارض ، وبتغيير نظرته اليها ، كما أثرت في حياته الاجتماعية عامة ، كالعلاقات العائلية ، ومستوى المعيشة ونمط المسكن.

الفرضية الثالثة : ان تغير علاقة الانسان بالارض وظهور كيفيات جديدة من الاستغلال للارض ، وظهور نشاطات أخرى الى جانب الزراعة ، نوّع وقوى مصادر دخل بعض العائلات الريفية ، مما أثر على العلاقات العائلية ونمط المعيشة .

وتماشيا مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها انقسم عمل الباحث الى بابين، تعرض الاول للاطار النظري للموضوع ، وأشتمل على أربعة فصول ، تناول الفصل الاول التغير الاجتماعي في المجتمع الريفي ، ومكانته في علم الاجتماع ، وهذا من خلال ثلاثة مباحث ، تعرض الاول منها للمفاهيم الاساسية للدراسة ، والثاني للتغير الاجتماعي في دراسات علم الاجتماع الريفي ، أما المبحث الثالث فتعلق بالدراسات الجزائرية السابقة ، التي تناولت المجتمع الريفي الجزائري من مختلف جوانبه ،لمعرفة مكانة هذه الدراسة بين الدراسات السابقة .

- أما الفصل الثاني فتناول مسألة التنمية الريفية والتغير الاجتماعي في الدول النامية ، حيث أشار الى موضوع التنمية الريفية في الدراسات السوسيولوجية المعاصرة ثم عرض صورة عن التنمية الريفية في مصر .

وخصص الفصل الثالث لحالة الريف الجزائري ، وعملية تغيره عبر مراحل تاريخية ، حيث أشار بالخصوص الى الفترة الاستعمارية ووضعية الريف الجزائري خلالها ،وركز على عنصر الارض كمورد رئيسي للاقتصاد الريفي ، آن ذاك كما تعرض للهجرة الريفية منذ أواخر العهد الفرنسي الى ما بعد الاستقلال .

- أما الفصل الرابع فاهتم بالسياسات التنموية والتغيير الاجتماعي في الريف الجزائري بعد الاستقلال ، تناول فيها مكانة الريف في مواثيق الدولة ، ثم تطبيقات المشاريع التنموية في الريف ، باتداء بالتسيير الذاتي وانتهاء بالثورة الزراعية وبناء القرى الاشتراكية ، ثم ختم هذا الفصل بتقييم عام قارن فيه بين الاهداف التنموية المعلنة في المواثيق - ونتائج المشاريع المطبقة في الميدان.

-* أما الباب الثاني : فتمثل في الجانب التطبيقي للدراسة وذلك من خلال أربعة فصول عالجت كلها في العموم مسألة التغيير الاجتماعي في منطقة المدية ، وتغير علاقة الانسان بالارض وآثارها الاجتماعية .

- تعرض الفصل الاول منها الى الاسس المنهجية للدراسة حيث وضح خطوات العمل الميداني من التمهيد الى ملىء الاستمارات ، ثم كشف عن اجراءات تفريغ وتحليل .. بيانات البحث .

- أما الفصل الثاني فتعرض للتعريف العام لمنطقة البحث (المدية)حيث أعطى أربعة مباحث لمحات تاريخية جغرافية ، ديمغرافية ، اقتصادية .

- وفي الفصل الثالث أعطى الخصائص العامة .. لعينة البحث المتكونة من منطقتين الاولى عينة تابلاط والثانية عينة البرواقية التي أخذت من المصنع .

وخصص الفصل الرابع والاخير لدراسة تغير علا قة الانسان بالارض وآثارها الاجتماعية ز وذلك عبر ثلاثة محاور ، تناول أولها تحليل ظاهرة تغير علاقة الانسان بالارض وتعرض الثاني الى تحليل أثر تغير علا قة الانسان بالارض على العلاقات العائلية ، أما المحور الثالث والاخير فتناول أثر تغير علاقة الانسان بالارض على مستوى المعيشة ونمط السكن .

وانتهت الدراسة بخاتمة أبرزت في نقطتها الاولى النتائج الخاصة للدراسة وفي الثانية النتائج العامة وختمت باقتراحات تقدم بها الباحث في ضوء نتائج دراسته ، ثم الملحق الذي اشتمل على جداول وخرائط .

- **الفصل الأول** : علم الأجتماع و التّغيير الأجتماعي في المجتمع الريفي

- **المبحث الأول** : المفاهيم الأساسية

- **المبحث الثاني** : مكانة التّغير الأجتماعي في الدراسات الريفية

- **المبحث الثالث** : الريف الجزائري في بعض الدراسات السوسيولوجية السابقة

الفصل الاول : علم الاجتماع والتغير الاجتماعي في المجتمع الريفي .

المبحث الأول : المفاهيم الأساسية

أ/ التغير الاجتماعي : التغير الاجتماعي هو أحد مفاهيم علم الاجتماع التي راحت في الدراسات السوسيولوجية في الوقت الرّاهن، ويرجع ذلك الى كون موضوعه — وهو التغير الاجتماعي — يعدّ ظاهرة موجودة في كل المجتمعات، ويمكن ملاحظتها وتحديد عواملها وآثارها، كما أن التغير الاجتماعي عملية مستمرّة في كل المجتمعات، ولهذا يجب تحديد معنى التغير الاجتماعي تحديدا علميا، وفي هذا الصدد يمكن الاكتفاء بالتعريف الذي صاغه ((غي روشي Guy Rocher)) الذي أفرد جزءا من كتابه ((مدخل الى علم الاجتماع العام)) لمعالجة التغير الاجتماعي بدأ بتحديد المفهوم، خاصّة بعد ما أصبح هذا المفهوم المتداول بين علماء الاجتماع محلّ اتفاق على تعريفه بصورة عامّة، اذ أن الاختلاف بين بعضهم في التعريف ليس كبيرا، حيث لا يدعو الى ايراد عدّة تعاريف والمقارنة بينها، وكل ما وجد ويوجد من اختلافات حول التغير الاجتماعي مردّها الى اختلاف المجتمعات، والى طبيعة العوامل التي تقف وراء هذا التغير أو ذاك، كالفرق بين التغير في الماضي وفي الفترة المعاصرة، أو التغير في الريف وفي المدينة، وما الى ذلك .

وينطلق ((غي روشي)) في تعريفه للتغير الاجتماعي من اقامة فرق بين التطور الاجتماعي والتغير الاجتماعي، فيشير أولا الى أن هناك مجال لاقامة ذلك الفرق .

فالتطور الاجتماعي في تعريفه الذي يرى امكانية الاتفاق عليه عموما، هو مجموعة التحولات التي يعرفها المجتمع في فترة طويلة، أي خلال فترة تتجاوز حياة جيل واحد أو حتى عدّة أجيال .

فالتطور الاجتماعي لا يمكن ملاحظته الا في مستوى عالي أين تكون تفاصيل المظهر تتكون في صورة أو حركة للمجموع .

أما التغير الاجتماعي فيرى بأنه يتألف بالأحرى من التحولات الملاحظة والممكن التثبت منها في الفترة الأكثر ايجازا أو قصرا من الزمن، ونفس الشخص الملاحظ يمكن خلال حياته أو حتّى في فترة مختصرة من حياته تكرار الملاحظة .

والتغير الاجتماعي زيادة على ذلك — كما يرى غي روشي — منحصر جغرافيا وسوسيولوجيا أي يمكن ملاحظته داخل مساحة جغرافية أو داخل اطار سوسيو ثقافي أكثر تحديدا[1] فمن تعريفه هذا نلاحظ أن الفرق في المدة الزمنية

---

1)- Guy Rocher introduction a la sociologie générale T.3. Le changement soc
Ed. H.M.H Paris 1968 p 14

التي يحدث فيهاكل من التطور الاجتماعي و التغير الاجتماعي ، هو أن الأول أطول أمدا من الثاني ، مما يجعل دراسة التغير الاجتماعي أمرا ممكنا ، لأن الباحث يمكنه أن يرى نتائج بحثه بنفسه، وقد كان " جي روشي " محقا عندما عمد الى تعريف التغير الاجتماعي عن طريق مقارنته بالتطور الاجتماعي ، ذلك لأن مفهوم التغير الاجتماعي لدى الباحثين و المنظرين السوسيولوجيين الأوائل كانت تزاحمه عدة مفاهيم قبل أن يستقر رأي العلماء على اختياره دون غيره من المفاهيم و الى هذا أشار أحد الباحثين العرب بقوله : ((و نلاحظ على هذه النظريات السوسيولوجية الأولى أن مفاهيم (التغير) و (التطور) و (النمو) و (التقدم) كانت تختلط في بعض الأحيان أو يربط المفكر بينها[1] أما بخصوص الاتفاق على اختيار مصطلح التغير الاجتماعي فيشير الى أن ((الصعوبات التي واجهت الباحثين في نظريات التطور أو النمو أو التقدم وكذلك في تغير المناخ الفكري أدت الى تبني الجميع مصطلح (التغير الاجتماعي) للاشارة الى كل التباين التاريخي في المجتمعات الانسانية))[2] كما يرى أن انتشار هذا المصطلح الاكثر حيادا ساعد عليه نشر كتاب (التغير الاجتماعي) ((لو سليام أوجبرن)) سنة 1922 .

و بما أن التغير الاجتماعي لا يخص مجتمعا دون آخر، اذ ما من مجتمع قديم أو معاصر الا و يشهد تغيرات اجتماعية، فانه لابد و أن تكون هناك فروق بين خصائص التغير في هذه المجتمعات، و تماشيا مع الدراسة التي ستنصب على المجتمع الجزائري في الوقت الراهن، يمكن الاشارة الى بعض الخصائص التي يتميز بها التغير الاجتماعي المعاصر، و ذلك حسب مافصله ((ولبرت مورو)) في دراسته حول التغير الاجتماعي و اذاكان هذا الأخير ذكر هذه الخصائص في نقاط منفصلة عن بعضها البعض، يرى الباحث أنه يمكن الربط بينها في فترة ما دام الغرض هو معرفة الخصائص فحسب ، فنجد أن خصائص التغير الاجتماعي المعاصر متنوعة حسب الزاوية التي ينظر منها الى التغير، فمن ناحية المدة الزمنية التي يتم فيها التغير نجد السرعة هي السمة الغالبة على التغير الاجتماعي المعاصر، كما أن هذه التغيرات تمتاز بكونها مترابطة زمانا ومكانا بحيث يتتابع حدوثها و لايكون متقطعا، و هذا يجعل آثارها

---

(1) _ محمدعلي محمد و آخرون دراسات في التغير الاجتماعي دار الكتب الجامعية الاسكندرية 1974 ص 34.

(2) _ نفس المرجع ص 45.

تنتشر في مناطق واسعة من العالم ، كما أن التغير الاجتماعي محتمل الحدوث في كل مكان ، و زيادة على هذا فان نسبة هذا التغير تكون أعلى مما كان يحدث في الماضي ، سواء كان نتيجة تخطيط مسبق أو لعوامل غير خاضعة للتخطيط و لما كان التغير المعاصر يميل في الغالب الى النوع المخطط نتيجة لزيادة تدخل و تحكّم الدول المعاصرة في مجتمعاتها ، فان الوسائل التكنولوجية و المخططات الاجتماعية بمختلف أشكالها يكون لها دور فعال في احداث هذا التغير ، و بما أن كل ظواهر الحياة الاجتماعية المعاصرة يمكن أن يحدث فيها التغير ، فان حدوثه بصفة طبيعية غير مقصودة و لا مخططة يكسب الفرد و المجتمع خبرات جديدة (1) فهذه عموما صفات أساسية للتغير الاجتماعي المعاصر الذي تنصبّ هذه الدراسة على تحليل جزء منه في المجتمع الريفي الجزائري .

ب / المجتمع الريفي : ان تحديد هذا المفهوم يطرح على الباحث للوهلة الأولى مسألة الفروق الريفية الحضرية ، التي امتد النقاش حولها بين علماء الاجتماع المهتمين بالدراسات الريفية الحضرية ، و يتضح من اختلاف معايير التمييز بين المجالين الريفي و الحضري و التعاريف الصاغة في هذا الشأن أن هذا الاختلاف منشؤه في الحقيقة من جهة راجع لصعوبة التفريق الدقيق في غالب الأحيان بين ماهو ريف و ماهو حضر ، نظرا لتداخل المجالين ، و من جهة أخرى لاختلاف الفروق الريفية الحضرية من مجتمع لآخر حسب درجة التقدم ، و كما لاحظ كثير من الباحثين في أدبيات علم الاجتماع الريفي و منهم ((محمد الجوهري)) ((أن قضية الفروق الريفية الحضرية قد شهدت اهتماما ملحوظا من جانب علماء الاجتماع الريفي في الولايات المتحدة ، و مما دفع بالكثير منهم الى الاهتمام بهذه القضية أن علم الاجتماع الريفي كمبدأ للدراسة يتأثر - و الى حد بعيد - بالنتائج التي يسفر عنها الجدل و النقاش المتصل بهذه القضية ، و ذلك على نحو ما يرى " هارولد كوفمان " H. Koufman و " آفتر سينج " A. Singh . (2)

---

(1) - ولبرت مور التغير الاجتماعي ترجمة عمر القباني دار الكرنك القاهرة 1966 ص10 - 11 .

(2) - محمد الجوهري و علياء شكري علم الاجتماع الريفي و الحضري دار المعارف القاهرة 1980 ص 302 .

و يرى بأن قضية الفروق الريفية الحضرية مازالت محلّ خلاف بين العلماء و الباحثين الى اليوم ، مع غموض مايتصل بها من مفاهيم، فهي أن الفروق أو العلاقات الريفية الحضرية كمايرى البعض، مفهوم اسفنجي مرن فيه من الخلط و الغموض و الا ضطراب ماجعله ذو مدلول غير مستقرّ، حتى أن العناصر التي اتخذها الباحثون كأساس للتفريق بين الريف و الحضر بلغت أربعين عنصرا (1) ، مّما يوحي بانعدام الاتفاق بين الباحثين حولها ماعدا القليل منها .

و كما سبقت الاشارة الى أن من أسباب اختلاف معايير التمييز بين محالي الريف و الحضر هو أن الفوارق الريفية الحضرية تختلف من مجتمع لآخر حسب درجة تقدمه من حيث أن زحف المجال الحضري على المجال الريفي جعل صعوبة في التمييز بينهما لتداخل خصائص المحالين و تشابكهما فيما يشبه تقاطع ، فان الوضع يختلف في بلدان العالم الثالث كمايرى محمد الجوهري حيث أن الفروق واضحة بين المجالين ، غير أن التوسع في التصنيع ومايتبعه من هجرة ريفية في هذه البلدان جعل اتجاها عاما يميز العلاقات الريفية الحضرية في هذه البلدان، بحيث هي علاقات متبادلة التأثير و التأثر، ففي الوقت الذي تظهر بوادر التحضر في الأرياف تنتقل معالم التريف الى المدن يحملها النّازحون من الريف (2) .

و نظرا لماسبق من عدم اتفاق بين العلماء و الباحثين حول تحديد مجالي الريف و الحضر، و اختلاف الفروق بين المجالين من مجتمع لآخر، نجد أن بعض الباحثين خاصة في الدول العربية قدعمدوا في دراساتهم الميدانية الى صياغة تعريف يتماشى مع حالة الريف عندهم، و ان استدعى ذلك مخالفة تعريف مشهور في بعض جوانبه، و من هؤلاء نجد الدكتور " محمد عاطف غيث " في دراسته حول التغير الاجتماعي في الريف المصري ، حيث يرى ((أن أكثر التعاريف انطباقا على الريف في مصر أنها نموذج له طريقة معينة في الحياة تعتمد أساسا على الزراعة)) و بعدما ناقش بعض التعاريف للمجتمع القروي كتعريف ((ريدفيلد Red Field)) و ((فيرث R. Firth)) حاول عاطف غيث صياغة تعريف خاص بالقرية المصرية، فيرى بأن تعريفه هذا ((وإن كان يتفق مع الاتجاه العام لتعريف ريدفيلد الاأنه أكثر منه تحديدا، و قد يرجع ذلك للتمايز الواضح بين المجتمع القروي في مصر وغيره من المجتمعات

---

(1) ـ نفس المرجع نفس الصفحة .

(2) ـ نفس المرجع نفس الصفحة .

(3) ـ محمد عاطف غيث التغير الاجتماعي في المجتمع القروي الدار القومية للطباعة و النشر الاسكندرية 1965 ص 11 .

الأخرى ، ولكن سأسير — يقول — مع ((ايريك وولف E. Wolf)) في قسمته المجتمع القروي الى طبقتين متمايزتين الأولى القرويين الذين يملكون أرضا ويزرعون أرضا عن طريق الإيجار وتكون طريقتهم في الحياة معتمدة على الأرض ، وليست الزراعة بالنسبة لهم عملا مربحا ، والثانية أولئك المزارعون الذين ينظرون الى الأرض على أنها مصدرا من مصادر الربح ، وهي أيضا عبارة عن نوع من أنواع رأس المال . وقد توصي هذه القسمة في المجتمع القروي الى قرويين ومزارعين انني — يقول غيث — أخرج هؤلاء الآخرين من الاطار الريفي ، وبعضهم يعيش في القرية طول حياته ، وبالتالي يتأثر بنظم الحياة فيها ، وبعضهم يعيش في القرية بعض الوقت والبعض الآخر لا يعيش في القرية أصلا ، وانما يتصل بها عن طريق موظفين مقيمين اقامة دائمة في القرية)) [1] .

أما فيما يخص صياغة لتعريف يتماشى مع دراسته حول الريف الجزائري ، فقبل البت في ذلك يجب الاشارة الى أن جلّ التعريفات للمجتمع الريفي تجعل الزراعة عاملا أساسيا في نظام المجتمع الريفي ، غير أن اختصاص المجتمع الريفي بالزراعة لا يمنع من وجود نشاطات أخرى غير زراعية يقوم بها الريفيون في القرى أو يختص بها بعضهم فقط ، وهذا ما بيّنه ((مارسيل جوليفي M. Jollivet)) بقوله : ((ان اختصاص الريفيين والمجال الريفي بالزراعة ليس الظاهرة حديثة ، ونستطيع أن نقول أن الطلائع الأولى للقرى هي أقدم من المدن الأولى التي صارت مقرّات بتفوق نشاطات الصناعات الحرفية والتجارية والثقافية ، غير أنه ليست الا بالتقسيم المتزايد للعمل بسبب الثورة الصناعية الغربية للقرن (19) ، والتطور المستمر للتبادلات التي أصبحت ظاهرة تاريخية عامة وسمة عميقة لأغلب الأرياف)) [2] .

ومن هنا يقول الباحث محاولة منه لصياغة تعريف خاص : بأن الريف هو المجتمع الذي يغلب على بيئته الطبيعية طابع النشاط الزراعي ، وما يتعلق به من خدمات ، ويعمل أغلب سكانه في الزراعة ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن العمل الزراعي هو طريقة في الحياة قبل كل شيء ، وذلك تماشيا مع النظرة الخلدونية التي تلح ((على أن الحياة الاقتصادية مربوطة بالأرض ، وهذا فيما يخص تاريخية

---

(1) — نفس المرجع ص 12 — 13 .

(2) — M. Jollivet in A. Akoun et autres Encyclopédie de la sociologie librairie larousse Paris 1975. p. 141.

هذه الحياة و أسس انطلا قها، مع الاقرار بأنه قد يحصل شبه استقلال من الأرض في الحياة المدنية التي تعتمد كثيرا على اختراعات الانسان))[1] هذه النظرة التي جعلت ابن خلدون يفرّق بين البدو و الحضر الذين اختلفت طريقة حياتهما باختلاف مصدري معاشهما.[2]

كما أن التعريف الخاص بالباحث يعطي أهمية للاقامة في الريف، فلا يخرج من مفهوم (ريفيين) أولئك الذين يهاجرون بمفردهم من الريف نحو المدينة بحثا عن العمل في قطاعات غير زراعية، ما داموا يعيشون في القرية و يتأثرون بطابع حياتها ونظمها المتميزة، و بذلك يكون هذا التعريف متفقا مع دراسات التهيئة العمرانية في الجزائر التي تحدّد المجال الريفي على أساس حصة العمل لدى مجموع السكان و الذي يمثّله العمل الزراعي.[3]

أما مؤشر الكثافة السكانية وتركيز السكان فلا تعتمد عليه هذه الدراسة، لاختلاف المقدار المحدد من السكان من بلد لآخر و لكون أن المنطقة الريفية الواحدة قد تكون في فترة ما ذات كثافة سكانية عالية، مثلا في حالة نجاح أحد مشاريع التنمية الريفية في تثبيت الريفيين في بيئاتهم ، و قد يحدث فيها تخلخل سكاني في حالة وقوع موجات من النزوح الريفي لأسباب ما، وباستبعاد مؤشر الكثافة السكانية المحدد تحديدا كميا و الذي قد يزيد و قد ينقص يكون تعريف المجتمع الريفي ثابتا الى حدّ بعيد لا يتأثر بالتغيّرات السكانية في الريف .

ج / علاقة الانسان بالأرض : ليست هذه العبارة مفهوما سوسيولوجيا ، و انما هي اشارة الى ظاهرة تمتاز بها المجتمعات القروية بصفة عامة، اذ أن لحياة الانسان في الريف علاقة وطيدة بالأرض باعتبارها المصدر الأساسي لرزقه، و هذه الظاهرة _علاقة الانسان بالأرض_ نجدها في كثير من الدراسات القديمة و الحديثة التي تناولت المجتمعات الريفية، غير أنها تتضمن عدة معاني و أبعاد ، فمن الباحثين من يشير الى علاقة الملكية و الارث وحيازة الأرض و كفايتها المختلفة، و العلاقات الرمزية بالأرض ، و علاقات الاستغلال

(1) _ عبد المجيد مزيان النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1988 ص 399.

(2) _ نفس المرجع ص 400 .

3)- Programme de développement impliqué par l'option Hauts plateaux PHASE III, Ministère de la planification et de l'Aménagement du territoire A.N.A.T. Alger, 1987, P. 82.

بين الذين يستغلونها زراعيا أو رعويا ومنهم من يشير الى العلاقة القانونية بين الانسان والأرض وكيف تتغير بصدور قوانين، كالقوانين التي أصدرتها الادارة الاستعمارية في الجزائر في فترة الاحتلال وأثرها على تغيّر علاقة الانسان بالأرض.[2] والى نفس المعنى أشار ((بيير بورديو P. Bourdieu)) في دراسته حول أزمة الزراعة التقليدية الجزائرية عندما تناول سياسة المحتشدات وأزمة الزراعة التقليدية[3] وقد تكون هذه العلاقة روحية معنوية كتلك التي كشفت عنها دراسة ((روبرت ريدفيلد)) حول ثقافة المجتمع القروي، اذ بيّن أنه ((وجد بين فلاحي أنجلترا في القرن التاسع عشر، وبين الفلاحين في اليوكاتان في الوقت الحاضر، وفي بيوتنا القديمة مجموعة متشابكة من ثلاث اتجاهات أو قيم مترابطة، فهم ينظرون الى الأرض نظرة تبجيل صريحة، ويعتقدون أن العمل بالزراعة عمل خير عكس العمل بالتجارة[4])) وبيّن في موضوع آخر من الدراسة انعدام العلاقة الروحية بين الانسان والأرض لدى الايطاليين والأندلسيين اذ يقول : ((فضلا عن ذلك فقد وجدت أنّ سكان المدن الأندلسية التي قام بدراستهم حديثا ج - أ- بيات ريفرز (J. A. Pilt River) تفتقر الى تلك النظرة الروحية الى الأرض....[5])) وقد يعمد بعض الباحثين في دراساتهم الى الجمع بين معنيين أو أكثر لهذه العلاقة، كأن يجمعوا بين المعنى القانوني والمعنى الاقتصادي ويرون ألّا تغير هذه العلاقة يحدث تغيّرات اجتماعية أخرى، اذ يرى ((أن التغير في المجتمعات القروية في أنحاء العالم يحمل خصائص متساوية الى حدّ ما، فطالما كانت حياة القروي مرتبطة بالأرض ارتباطا تامّا، وأنه على أساس العلاقة بين الانسان والأرض يتشكّل النظام الاجتماعي بأسره ويتخذ اتجاهات محددة ... ولذلك قد راسة التغير الاجتماعي في قرية أو في مجموعة من القرى

---

(1)_ BouKHoubza Mohamed, Agro-pastoralisme traditionnel en Algérie O.P.U Alger, 1978, p. 131.

(2) _ عبد القادر بن ليمان أثر الادارة الفرنسية في تغير علاقة الانسان بالأرض في الريف الجزائري قبل الاستقلال وبعده (د.د.م) قسم علم الاجتماع جامعة الجزائر 1978.

(3)_ P. Bourdieu, le déracinement la crise de l'Agriculture traditionnelle en Algérie. Ed. de minuit, Paris 1964, p. 43.

(4) _ روبرت ريد فيلد المجتمع القروي وثقافته ترجمة فاروق العادلي الاسكندرية 1973 ص 167.

(5) _ نفس المرجع نفس الصفحة.

يرتكز اهتماما أول الأمر على طبيعة العلاقات التي تربط القروين بالأرض الزراعية والعلاقات الاجتماعية التي تقوم على هذه القاعدة، وأهمها العائلة))[1].

- معنى علاقة الانسان بالأرض في هذه الدراسة : بعد الاشارة الى كل المعاني المتضمنة في علاقة الانسان بالأرض، يختار الباحث واحدة منها، وهي التي تتضمن البعد الاقتصادي لهذه العلاقة، والمقصود به نظرة الفلاح الى الأرض باعتبارها مصدرا اقتصاديا تتوقف عليه حياته الاجتماعية، وكيف يستغلها استغلالا اقتصاديا، وبغض النظر عن علاقته الروحية بالأرض، أما العلاقة القانونية، أي علاقة الملكية فهي معروفة مسبقا، اذ أن هذه الدراسة تنصب على فئات من المجتمع الريفي الجزائري تسود فيه الملكية الخاصة في الغالب أي القطاع التقليدي، وبما أن هذه الدراسة تبحث عن تغيير هذه العلاقة في بعدها الاقتصادي فهي تبحث عن النظرة الجديدة للأرض متمثلة في الطرق والكيفيات الجديدة التي أصبح يستعملها الانسان في الريف لاستغلال أرضه، وهل غير المحاصيل الزراعية القديمة بأخرى جديدة، أو بدأ يستغل أرضه في مشاريع أخرى، وهل هو يستصلح المزيد من الأراضي أم أنها بدأت تفقد أهميتها لدى سكان الريف، وكل هذا يدخل في اطار علاقة الانسان بالأرض.

د/ العلاقات العائلية : يستعين الباحث في تحديد مفهوم العلاقات العائلية بتحديدات وردت في بعض الدراسات حول العائلة في مجتمعات عربية، ويستعمل الباحث هنا الكلمة عائلية بعد أسرة، وذلك للفرق الموجود بينهما، اذ الأولى تعني العائلة الممتدة والثانية تعني الأسرة المتكونة من الأبوين والأبناء فقط، ذلك لأن نمط العائلة الممتدة هو السائد في الريف غالبا.

أما المفهوم فقد حدده الدكتور احسان محمد الحسن في دراسته حول العائلة العراقية التقليدية بقوله ((نعني بمصطلح العلاقات الداخلية في العائلة، طبيعة ودرجة الاتصالات والتفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تقع بين أعضاء العائلة الممتدة الذين يعيشون في دار واحدة كالعائلة التي تقع بين الزوج والزوجة أو بين الأب والابن أو بين الأم والبنت أو بين الجدّ والحفيد وهكذا ...))[2] كما يشير في موضوع آخر الى علاقة

---

(1) - محمد عاطف غيث المرجع السابق ص 36.

(2) - احسان محمد الحسن العائلة والقرابة والزواج دار الطليعة بيروت 1981 ص68.

المسكن الموحد للعائلة، أما محمد عاطف غيث فينطلق في تعريفه لها من الاشارة الى أساسها اذ يرى أنه ((على أساس نظام السلطة في العائلة تحدد العلاقات الاجتماعية داخلها و يتعين أيضا اتجاه العلاقات الخارجية))(1) كما بيّن في مواضع أخرى من كتابه، مظاهر العلاقات، كعلاقة الزوج و الزوجة، و الوالدان والأولاد، والأعمام والأجداد، و التعاون و الصراع .

أما الباحث في هذه الدراسة فيقتصر على بعض مظاهر هذه العلاقات و هي المظاهر التي يمكنه ترجمتها الى مؤشرات واضحة يستطيع قياسها و التأكد من تغيراتها، و هي المتمثلة في وحدة المسكن العائلي، و وحدة المصاريف، و تقسيم الأرض بين أبناء العائلة الواحدة اضافة الى بعض مظاهر العلاقات خارج العائلة، كعلاقة العائلة ببعض أقاربها المتمثلة في التصرف في أراضيهم أو تبادل الزيارات معهم، و هذا تماشيا مع طبيعة الدراسة و امكانيات الباحث العلمية . ٤٢٠٣٩٧

- **المبحث الثاني** : مكانة التغير الاجتماعي في الدراسات الريفية :

مدخل : من الشائع لدى الباحثين أن البحث السوسيولوجي الميداني لا ينطلق من فراغ، اذ يجب الاعتماد على رصيد نظري من شأنه ألا يفتح أمام الباحث آفاقا تمكنه من تحديد بحثه والتحكم في تحليل المعطيات الميدانية، و لذا درج الباحثون على التأطير النظري لأطروحاتهم، و لعل أهم مافي هذا التأطير هو النظرية أو النظريات التي يعتمد عليها الباحث في تحليله، و يتدخل في اختيار النظريات ميول الباحث و قناعته العلمية وكذلك طبيعة الموضوع المدروس .

لكن الباحث في هذه الدراسة أراد أن يخرج عن ذلك التقليد المألوف في الأطروحات السابقة، حيث لا يعرض نظريات معينة ، و ذلك من جهة لكون هذا العرض لا يعدو أن يكون مجرد اعادة انتاج لما يوجد في مؤلفات معروفة في علم الاجتماع، لا يظهر فيه مجهود الباحث و ابداعه، و من جهة أخرى لطبيعة الموضوع المدروس و هو التغير الاجتماعي، ذلك لأن التغير الاجتماعي تتجاذبه عدة نظريات، مما لا يمكن الباحث أن يعتمد على نظرية بعينها . و هذا ما أشار اليه العالمان ((" روبرت ماكيفر و شارلز بيدج " في كتابهما الثالث عن ((المجتمع)) فيقولان : ان التغير الاجتماعي في ذاته تعبيرا محايدا تماما، فهو لا يتضمن شيئا سوى اختلاف بمرور الوقت في الموضوع

---

(1) - محمد عاطف غيث دراسات في علم الاجتماع القروي دار النهضة العربية بيروت 1967 ص 118 .

الذي يشير اليه، وحين نتحدث عن تغير اجتماعي فإننا لا نعني الاشارة إلى أي قانون أو أي نظرية أو أي اتجاه، أو حتى أي استمرار)[1] فهناك عدة نظريات عالجت التغير الاجتماعي، منها نظريات خطية (مورجان، كومت سبنسر) والنظرية الماركسية ومساهمات ابن خلدون وغيرها، وزيادة على هذا فان تلك النظريات انطلقت من واقع الدول الغربية فقط، مما يجعلها لا تنطبق على دول العالم الثالث ((فان كافة الأدبيات البورجوازية والاشتراكية تجمع على أن للبلدان النامية (العالم الثالث) مواصفات خاصة . . . وهذا يفترض أن تحمل عملية التغير الاجتماعي فيها مواصفات خاصة))[2]

زيادة على ذلك فان تشعب مواضيع التغير الاجتماعي وتعدد عوامله وتداخلها، يجعل الاعتماد على نظرية بعينها قصوراً ((ففي محاولتهم سرد أو تصنيف عوامل التغير الاجتماعي فاننا لا نجد اتفاقاً كاملاً بين علماء الاجتماع لا على عدد هذه العوامل، ولا على ترتيبها حسب درجة الأهمية، ولا على أي من هذه العوامل هو العامل الحاكم والمسيطر الذي يمكن أن يمثل نوعاً من المتغير ((شبه المستقل)) في سلسلة هذه العوامل))[3] ومن هذا قرر الباحث أن لا يعتمد على نظرية بعينها، مستفيداً من التراث السوسيولوجي ككل، تاركاً أولوية الاستفادة من شتى النظريات لطبيعة بحثه، وما يكتشفه من معطيات ميدانية، كما اقتصر الباحث في القسم النظري على ماله علاقة مباشرة مع الموضوع فقط تجنباً للطريقة الحشو التقليدية.

- مكانة التغير الاجتماعي في الدراسات الريفية : إن الدراسات الاجتماعية للمجتمعات الريفية بصورة عامة، كانت ضرورة لازمة، لأن الملاحظ في جميع أنحاء العالم أن هناك نمطين من أنماط الحياة الاجتماعية وهما : الحياة الريفية والحياة الحضرية، كما أن بعض الدارسين في علم الاجتماع الريفي يعزون هذا الاهتمام بدراسة المجتمعات الريفية الى ((أن قسماً كبيراً من سكان العالم يعملون بالزراعة . . . والزراعة بالنسبة لهؤلاء ليست مجرد نشاط اقتصادي ولكنها طريقة في الحياة تتميز عن غيرها بخصائص يمكن ملاحظتها عن كثب))[4] وأجمع كثير من الباحثين المعاصرين

---

(1) ـ محمد أحمد الزعبي التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي دار الطليعة بيروت 1979 ص 38.

(2) ـ نفس المرجع ص 44.

(3) ـ نفس المرجع ص 68 .

(4) ـ محمد عبده محجوب الاتجاه السوسيو أنثروبولوجي في دراسة المجتمع وكالة المطبوعات الكويت بدون تاريخ ص 45.

على أن نشأة علم الاجتماع الريفي لأول مرة كانت في أمريكا ((وكان هدفه دراسة سكان الريف و العلاقات الاجتماعية السائدة بينهم سواء أكانت هذه العلاقات بين الريفي والآخر، أو بين الريفي و الحضري ، أو بين الجماعة الريفية و الجماعة الحضرية، أو بين المجتمع الريفي و المجتمع الحضري)) [1] كما أن الدراسات الريفية شهدت تأخرا في مجال الدراسات الأنثروبولوجية ، اذ لم تقطع الاشواطا قصيرا في طريق التقدم، ذلك لأن الباحثين الأنثروبولوجيين لم يتفطنوا على دراسة المجتمعات الريفية الا مؤخرا، والدليل على ذلك هو ((أننا لا نجد في فهرس أي كتاب للأنثروبولوجيا اشارة الى مصطلح الريف قبل صدور كتاب ((كروبر)) عن الأنثروبولوجيا، عام (1948) ثم لم يظهر هذا المصطلح مرة أخرى بعد ذلك، الا في كتاب ((كيسنج)) عن الأنثروبولوجيا الثقافية الذي صدر عام 1958، ثم مقدمة ((Titiev)) لكتابه الأنثروبولوجيا الثقافية أيضا و الذي صدر عام 1959)) [2].

هذا عن تأخر الدراسات الريفية سواء في علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا، أما موضوع التغير الاجتماعي ، فهو وان كان قد حضي باهتمام الدراسات الاجتماعية، الا أنه شهد تأخرا في الدراسات الريفية، ذلك لأن دراسات التغير الاجتماعي منذ بدايتها كانت موجهة للمدينة قبل الريف ، و يؤيد هذا كثير من الباحثين بأدلة بيّنت أن ((الاتجاه الغالب على دراسات التغير كان ولا يزال ينصبّ على المجتمعات المتمدّنة ، الأمر الذي جعل للتكنولوجيا و الاختراع المكان الأول في عوامل التغير الاجتماعي الحديث ، و بالتالي لم تكن للدراسات البدائية أو القروية مكان مخصص من هذا الاتجاه، لأن علماء الاجتماع ركزوا اهتمامهم في المحل الأول على نوع معين من المجتمعات لا يمثل المجتمعات البدائية أو القروية)) [3].

و هناك أدلة أخرى على تأخر دراسة ظاهرة التغير الاجتماعي كغياب هذا المفهوم في بعض الكتب ذات الأهمية في النظرية السوسيولوجية في علم الاجتماع المعاصر، و لعلّ هذا الكاين بعض الباحثين يرجع الى اعتقاد كان سائدا بين علماء الاجتماع آنذاك، مفاده أن التغير الاجتماعي بكل أشكاله لم تستوعبه نظرية اجتماعية بعد ، و هذا ما يشير اليه ((تالكوت بارسونز في كتابه عن النسق الاجتماعي [4].

---

(1) ـ زيدان عبد الباقي ، علم الاجتماع الريفي و القرى المصرية مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة 1974 ص 15.

(2) ـ محمد عبده محجوب المرجع السابق المرجع السابق ص 46.

(3) ـ محمد عاطف غيث التغير الاجتماعي في المجتمع القروي مرجع سابق ص 33.

(4) ـ محمد عبده محجوب المرجع السابق ص 148.

و يرى الباحث من جهته كدليل على تأخر دراسة التغير الاجتماعي في المجتمعات الريفية أن ((ريدفيلد أشار الى عملية التغير الاجتماعي في آخر كتاب له و هو (المجتمع القروي وثقافته)) مؤكدا على انتشار ظاهرة التغير في كل المجتمعات فيقول : ((في كل أجزاء العالم عامة كان الفلاحون أحد العوامل التي تقف في وجه التغير الاجتماعي ، أو كبح جماح الثورة ، أو اعاقة عدم تكامل المجتمع المحلي ، الذي غالبا ما يصاحب التغير التكنولوجي السريع ، و رغم هذا يتغير بسرعة كثير من الفلاحين في الوقت الحاضر تغيرا سريعا ، و قد يمكن القول بأنه لن يوجد فلاحون في المستقبل))(1).

- **المبحث الثالث :** الريف الجزائري في بعض الدراسات السوسيولوجية السابقة :

يأتي هذا المبحث في سياق معرفة مكانة الريف في الدراسات السوسيولوجية ، و يخص الدراسات التي تناولت المجتمع الريفي الجزائري ليحدد موقع دراسته ضمن هذه الدراسات ، و اقتصر على الاشارة الموجزة لبعض الدراسات لمستوى ما بعد التدرج ، و بعد تصفح هذه الدراسات وجد أنها تنقسم - حسب الزاوية التي تناولت منها الريف - الى عدة أنواع ، فمنها دراسات نظرت الى الريف على أنه مصدر لليد العاملة في الصناعة ، فاهتمت بدراسة العمال الريفيين في الصناعة ، و أخرى نظرت اليه من خلال بعض المشاريع التي استهدفت تنميته ، كمشروع القرى الاشتراكية و هي نوعان نوع اهتم بتكيف الريفيين مع النمط الجديد في القرية ، و نوع آخر اهتم بالتغير الاجتماعي الذي أحدثته هذه القرى ، و قسم آخر من هذه الدراسات اهتم بآثار التوطين الصناعي في الريف ، و اختار الباحث بعض الدراسات كنماذج يعرضها بايجاز .

(1) - **دراسة الريف من خلال التوطين الصناعي :** و في هذا الاطار تندرج دراسة دراسة الباحث عثمان فكار ((التوطين الصناعي في الريف الجزائري و آثاره الاجتماعية ، الهجرة الزراعية و عملية الاندماج)) .

يطرح موضوعها قضية التوطين الصناعي و آثاره على المجتمع الريفي ، كحراك اليد العاملة و الهجرة الزراعية ، تهدف الدراسة الى معرفة أثر التوطين في الريف على الحياة الاجتماعية ، و معرفة الأسباب المؤدية الى هذا النوع من الحراك ، و المشاكل التي تواجه اليد العاملة الريفية داخل التنظيم الصناعي ، أي العوامل التي يخضع لها . اندماج هذه الفئة العمالية ، و دور التنظيم من حيث مراعاة مشاكلها و انشغالاتها .

و من النتائج العامة التي توصلت اليها الدراسة :

- بالنسبة لحالة الهجرة الزراعية كان دافعها الرئيسي اقتصادي ، حيث أن طموحات النازحين تمثلت في الرغبة في تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية .

- أحدث التصنيع تحولات اجتماعية و ثقافية تمثلت في تقمص النازحين لبعض أساليب الحياة الحضرية، كحالة التأثيث ، و تصورهم للمهن المستقبلية لأبنائهم كالمهن الفنية و الادارية دون الفلاحية ، و أخذت الأرض عندهم مكانة ثانوية .

2) - دراسة الريف من خلال المهاجرين من الريف الى القطاع الصناعي - و منها دراسة ((محمد بومخلوف حول ((انتقال اليد العاملة الريفية الى الصناعة: الاندماج و الاغتراب)) هدفت هذه الدراسة الى معرفة الاندماج و الاغتراب داخل التنظيم الصناعي لليد العاملة المهاجرة لكشف عن القوانين التي تخضع لها العملية ، و العوامل المتحكمة في ذلك ، أي معوقات الإندماج ، و مشجعات الاغتراب ، و هل كان الانتقال الى الصناعة بعملية مخططة أم لا، و مدى مراعاة التنظيم الصناعي لخصوصيات العمالة الريفية، وعمو ماتكشف الدراسة من مستقبل اليد العاملة الريفية و التنظيم المرتبط بها و مستقبل التنمية .

و كشفت نتائج الدراسة بأن اليد العاملة الريفية و فق الظروف الخارجية لانتقالها وخصائصها التعليمية غير قادرة على تمثيل خصائص التنظيم ، مما يوجب البحث على استراتيجية لاستعابها مادامت هي عماد الصناعة .

- كما استنتجت بأن تطور التنظيم مرتبط بتحقيق آمال أعضائه التي تتحكم فيها الظروف النفسية و الاجتماعية و الروح المعنوية ، لأن فقدان هذه الفئات للأمل و الطموح كان لأسباب تعود الى معوقات الاندماج الذي يطالب التنظيم بتحقيقه .

3) - دراسة الريف من خلال القرى الاشتراكية ومدى تكيف الريفيين مع النمط الجديد للحياة :

و هنا نجد دراسة الأستاذ ((سفارزيتون مدني ، بعنوان: ((القرى الاشتراكية للثورة الزراعية في الجزائر : التكيف الاجتماعي مع اطار ايكولوجي جديد)) تنظر هذه الدراسة الى القرية كتركيب خاص لمجموعة من الممارسات الاجتماعية هدفها تحويل الفرد الاجتماعي ، كما أن ميدان العلاقات الذي هدفت الدراسة الى معالجته لاينحصر فقط في المظاهر المغلق لهذا الموضوع وهو الاطار المبني الريفي ، بل تدخل أقطاب أخرى تمثلت في تشخيص التيارات الايديولوجية و تمثلها في القرى الاشتراكية في المنشآت القاعدية و الاجتماعية، كما تهدف الى انتقال الريفيين من شروطهم الحياتية السابقة الى المنشآت الجديدة ، و أخيرا محاولة تقييم الفعالية الحقيقية لهذه

الممارسات الثورية، في الميدان الاجتماعي، كمحاولة تحسين الانتاج و البنيات القديمة كل ذلك في اطار مشروع القرى الاشتراكية و مدى تكيف الريفيين معه.

أما النتائج فقد توصل الباحث الى فرصة السكن في القرى الاشتراكية سمحت للفلاحين باجراء قفزة نوعية في شروط حياتهم، لم تكن في حسبانهم من قبل، و رغم هذا فعلى مستوى تكيفهم مع الاطار المبني الجديد، أظهروا نوعا من التصرفات الدالة على المقاومة لبعض شروط هذ الاطار، كصعوبة تخليهم عن ممارساتهم الاقتصادية التعويضية كتربية بعض الحيوانات للأغراض العائلية، و الحدائق الخاصة بالعائلة، كما ظهرت صعوبة التكيف مع السكن و المرافق الاجتماعية الأخرى، كذلك موقف العمال الزراعيين من الأجر البسيط و لخص الباحث مجمل النتائج بقوله ((صحيح أن قرى الثورة الزراعية تثبّت النزوح الريفي و تبقى الشباب الفلاحين في الأرياف، لكن هذه النتيجة تبقى جزئية، والأخطر من ذلك هو تكوين فئة من المستفيدين ذوي امتيازات، يمكن أن يطرحوا مشاكل على المدى البعيد)) ، اضافة الى هذا ذكر نتائج جزئية كنماذج عن عدم رضا الريفيين عن بعض جزئيات الحياة في الاطار المبنى الجديد.

4) ـ دراسة التغير الاجتماعي الريفي المخطط من خلال القرى الاشتراكية: وهذا ماقام به ((عمربرامة)) في دراسته بعنوان ((التغير الاجتماعي في المخطط أو التنظيم الاجتماعي الموجه في الجزائر، دراسة نظرية و ميدانية بالساحل الشرقي او لاية جيجل)).

وهي دراسة علمية للتغير الاجتماعي الموجه في الريف من خلال مشروع القرى الاشتراكية، بهدف فهم عملية التنمية التي تسعى الى التغيير المخطط ومعرفة المشاكل الجديدة التي برزت أثناء تنفيذ العملية، كما حاولت فهم العلاقات الاجتماعية ومدى صلاحية العادات و التقاليد أمام هذا النوع من التغيير، و الكشف عن جوانب القوة و الضعف في المخططات السابقة.

و توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها مايتعلق بتطور التعليم و القطاع الصحي، والبطء المسجل فيهما قطاع الصحة التي بقيت شبه منعدمة، أما داخل الاطار المبنى في القرية فالمنزل طرأ عليه تغير في ترتيبه و تأثيثه، مع بقاء عادات قديمة لم تتغير بطريقة تناول الطعام وتعليق بعض الخضر على الجدران، و البقاء على استغلال المساحات الصغيرة المحيطة بالمنزل لانتاج محاصيل للاستهلاك العائلي، وهي امتداد لشكل قديم من الحياة، و كشفت الدراسة على احتفاظ الكثير من الفلاحين بالمسكن الأصلي في الدشرة، و المورد القديم من المواشي وغير ذلك.

- **الفصل الثاني** : تنمية الريف و التنظيم الاجتماعي في الدول النامية

- **المبحث الأول** : التنمية الريفية و الدراسات السوسيولوجية المعاصرة

- **المبحث الثاني** : نماذج تنموية في البلاد النامية ، التنمية الريفية في مصر .

الفصل الثاني : تنمية الريف والتغير الاجتماعي في الدول النامية

المبحث الأول : التنمية الريفية والدراسات السوسيولوجية المعاصرة .

1) ـ قضية التنمية في الفكر السوسيولوجي : ان استقصاء و تحليل مجمل الدراسات

التي تناولت قضية التنمية و مدى علاقتها بالفكر السوسيولوجي يثبت من جهة حداثة موضوع التنمية كحقل للدراسات في العلوم الاجتماعية، و من جهة أخرى حداثته وغموضه لدى المفكرين السوسيولوجيين، فقد أثبتت بعض الدراسات حول علاقة علم الاجتماع بالتنمية بأن ((قضية التنمية الاجتماعية من أكثر قضايا علم الاجتماع غموضا وخلافا بين علماء الاجتماع، و يرجع هذا الى حداثة دراسة هذه القضية في الفكر السوسيولوجي من ناحية، و الى اختلاف المنطلقات الايديولوجية التي تقف وراء دراستها من جهة أخرى [1]))، و اذا علمنا أن الغموض الذي ساد مفهوم التنمية لدى علماء الاجتماع كان مرتبطا بالظروف التي ظهرت فيها قضية التنمية كمشكلة عالمية استقطبت أنظار المفكرين الاجتماعيين منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، فهذا يقود الى الجزم بأن علم اجتماع التنمية الذي أصبح علما قائما بذاته كما هو حاليا ((هو علم وليد، حديث النشأة مازال بعد في مراحل نموه الأولى، لم تمض على بداياته الأولى سوى عشرين أو ثلاثين عاما لا أكثر))[2]، و اذا كانت هذه هي البدايات التاريخية لاهتمام المفكرين الاجتماعيين بقضية التنمية، فليس معنى هذا العلم و ما أجريت فيه من دراسات بدأ من فراغ، بل ان انطلاقاته الأولى اعتمدت على التراث السوسيولوجي السابق، حيث أكد بعض الباحثين[3] أن الاهتمام بالتنمية في علم الاجتماع كان أحيانا عبارة عن امتداد طبيعي لدراسات التغير الاجتماعي التي بدأت في وقت سابق، و ما يستنتج من هذا السرد التاريخي لعلاقة التنمية بالفكر السوسيولوجي، هو أن دراسات التنمية في علم الاجتماع كانت استجابة لظروف اجتماعية عالمية، و لذلك انصبت الدراسات الأولى على أهم القضايا التي كانت مطروحة في تلك الفترة، تتجاذبها عدة اختصاصات الى جانب علم الاجتماع، و أهم هذه القضايا هي : ((التنمية القومية، و التنمية الريفية، و يرجع هذا الى جانب عدة أسباب في مقدمتها الحاجات العلمية للدول

---

(1) ـ نبيل السمالوطي علم اجتماع التنمية دار النهضة العربية بيروت 1981 ص 101

(2) ـ محمد الجوهري علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث دار المعارف القاهرة 1982 ص 88 .

(3) ـ محمد عاطف غيث و محمد علي دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي دار النهضة العربية بيروت 1986 ص 12 .

النامية من ناحية و الى محاولة مفكرين تطوير تصوّرات نظرية في مجال التنمية و التخطيط قادرة على مواجهة التصورات الماركسية خاصة بعد أن أصبحت هذه التصورات واقعا ثبت نجاحه و تفوقه على النموذج الغربي في الاتجاه السوسيولوجي))[1].

2) ـ <u>التنمية الريفية في الفكر السوسيولوجي</u> : ان الصورة الاجمالية السابقة عن البدايات التاريخية لعلاقة التنمية بعلم الاجتماع بيّنت الظروف و الأسباب التي جعلت هذه القضية تدخل في مجال اهتمامات علماء الاجتماع، و نظرا لسعة مفهوم التنمية، يمكن أن نخصّ بالذكر هنا التنمية الريفية، ذلك لأنها من جهة تعد من أهم فروع التنمية، و من جهة ثانية للعلاقة الوطيدة بين موضوع هذه الدراسة والتنمية الريفية.

و اذا كان ظهور التنمية في الفكر السوسيولوجي بدأ مع منتصف هذا القرن، وارتبط بظهور الدول المتخلفة بعد خروجها من الاستعمار فان ((التنمية الاجتماعية للمجتمعات الريفية قد برزت على مسرح الفكر الاجتماعي نتيجة لظروف واقعية قابلتها المجتمعات النامية عقب حصولها على الاستقلال، و ذلك لأن أكثر من (75٪) من سكان هذه الدول كانت تسكن في المجتمعات الريفية))[2] و ليس معنى هذا أن المجتمع الريفي استأثر وحده بالجهود التنموية لهذه الدول، فحتى المجتمع الحضري نال نصيبه منها، و ذلك راجع الى سعة مفهوم و مجال التنمية اذ أن ((مجالات التنمية تمتدّ عادة الى جميع المستويات المختلفة المحلية والاقليمية في القطر الواحد، و كذلك تصل أيضا الى المجال الدولي بين الأمم، و عادة يفكر المرأ عند ذكر موضوع التنمية بتنمية المجتمع المحلي ـ الريفي و الحضري ـ و سبب ذلك يعود الى أن قضية تنمية المجتمع و تنظيمه كانت و لا تزال تهتمّ بالمجتمعات المحلية نظرا لتعرضها الى كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية))[3].

3) ـ <u>تعريف و تصور التنمية عند علماء الاجتماع</u> : بعد معرفتنا للبدايات التاريخية لظهور قضية التنمية في الفكر السوسيولوجي، ندعم التعريف العام بالقضية ببعض التعريفات والتصورات لمفهوم التنمية الاجتماعية لعدد من علماء الاجتماع.

ففي كتابه حول علم الاجتماع التنمية أورد (نبيل السمالوطي[4] تسعة تعاريف مختلفة لعلماء الاجتماع نقتصر على عرض مقتضب لخمسة منها لنخلص الى نقاط الاتفاق

---

(1) ـ نبيل السمالوطي المرجع السابق ص 102 .

(2) ـ نبيل السمالوطي المرجع السابق ص105 .

(3) ـ محمود الأشرم محاضرات في المجتمع الريفي مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية حلب 1976 ص138 .

(4) ـ نبيل السمالوطي المرجع السابق من ص120 الى ص 134 بتصرف .

والاختلاف بين تلك التعاريف و التصورات .

1) ـ تصور التنمية عند ((فليب روب)) : تقوم نظريـة ((روب)) على بيسان أوجـه الخلاف بين التنميـة الاجتماعية و بين التغيرالاجتماعي بوجـه عام، و التغيرالاجتماعي هو حدوث تحولات اجتماعية في أي اتجـاه بينما نجـد أن التنميـة الاجتماعية تتمثـل في استحداث ... تتصـود مع الظروف المتغيـرة ، أو هي التغير المقصـودي لهذه الظروف ،و بهذا فان المصالح يعني التغير من شيء غير مرغوب فيـه الـى شيء مرغوب فيـه، أو هي التوجيـه العقلي للبناء نحـو تحقيق أهداف متضمنـة في نسـق القيـم . . .

2) ـ تصور التنميـة عند ((لوري نلسن و زملائـه: هذه النظريـة يمثلهـا (لوري نلسن .. Nelson) و(فرنر Verner) عن ((بناء و تغيرالمجتمع)) الى أن التنميـة الاجتماعية هي العملية الهادفة الى تنميـة الوعـي و الاعتمـاد المتبـادل بين المواطنين، وتنميـة قدراتهم على تحمل مسؤوليـة مواجهة مشكلاتهم ، وهي بهذا المعنى عمليـة تفاعليـة و تعاونيـة تتضمـن استخدام مناهج ديناميكيـة، لاستحداث تيار دائم يصل بين الفكر و العمل لدى الأهالي في المجتمع المحلي ، و يمكـن من خلال هذه الاجراءات أن يصبح المجتمع متخصصـا مخططا ، بأن تنبثـق الخطـة من أهالي المجتمع المحلي أنفسهم ، و هذه من أهم ملامح العمليـة الديمقراطيـة في نظـره، و هم يعرفـون العمليـة التنمويـة بأنها ((عمليـة تعليميـة حيـث يـزود الناس بالقدرة على ادراك مشكلاتهم و تشخيصها و أسبابها من أجل مواجهتهـا ، بتزويد الجماهير بالقدرات التخطيطيـة و التنفيذيـة اللازمة و بالقدرة علـى متابعة الخطـة . . .

3) ـ تصور التنميـة عند مارشال كينارد : و يختلف بعض علماء الاجتماع في ترتيـب نسـق الأولويات في برامج التنميـة الاجتماعية، مثال ذلك أن ((مارشال كلينارد)) يتفق مـع الفريق السابق ذكره في أهميـة العمليات سواء في تنمية المجتمع الريفـي أو تنميـة المجتمـع الحضـري .

و لكنه يختلف معهم في نسق الأولويات بالنسبة لأهداف برامج التنمية، حيـث لا يعتبر أن ((العملية)) هي الهدف الأول ، و انما هذا الهدف يتمثل في نظـره في التنميـة الاقتصاديـة من خلال عدة متغيرات ، منهـا زيادة الانتاج الزراعـي عن طريق الارشاد الزراعي ، و تنميـة النظم التعاونيـة ، و تنميـة الصناعات الصغيـرة ، و حـل مشكلة البطالة ، و يشيـر ((كلينارد)) الى أن مفهوم تنمية المجتمـع مفهوم أكثر شمولا من مفهوم التنميـة الاقتصادية ، التنميـة في المجال البشـري من حيث المضمـون .

4) - تصور التنمية عند ((جاكسون)) و ((ديكسون)) : . التنمية الاجتماعية عند ((جاكسون)) هي عملية تشجيع أبناء المجتمع المحلي على اتخاذ خطوات تجعل حياتهم المادية و الروحية أكثر غنى ، معتمدين في ذلك على أنفسهم ، ولهذا فان ((جاكسون)) يشير الى أنه لا يمكن تعريف التنمية في حدود محتواها فحسب ، فهي في جوهرها طريقة و ليست مضمونا ، و المهم هو الكيفية التي يعالج بها المجتمع مشكلاته ، و ليس المهم هو العمل نفسه أو نتائجه ، و يساير ((ديكسون)) هذا الخط الفكري في تصور ايديولوجية التنمية ، فلقد تبنى ذلك التعريف الذي قدمته ((هيئة التعاون الأمريكية)) و خرج من هذا التعريف بمجموعة من الأبعاد ، اعتبرها الأساس الأول لفلسفة التنمية وهذه الأبعاد هي : أولا : أن التنمية الاجتماعية تركز على الجماهير في المجال الأول . ثانيا : أنها عملية و ليست واقعة . ثالثا : أنها تتطلب التنظيم . رابعا : أنها مدخل دينامي لمواجهة المشكلات . خامسا : أن تربية الجماهير يجب أن تكون أحد المحصلات النهائية بل و أهمها جميعا .

5) - تصور ((آرثر دنهام)) و ((ماهشواري)) للتنمية الاجتماعية : . . . ((آرثر دانهام A. Dunham)) الذي يذهب الى أن تنمية المجتمع نشاط منظم لتحسين الأحوال المعيشية وتحقيق التكامل الاجتماعي ، وممارسة الأهالي لعملية التوجيه الذاتي . . . و يبرز الاتجاه التكاملي بطريقة أوضح عند ((ماهشواري)) السوسيولوجي الهندي ، الذي يشير الى أن مفهوم التنمية الاجتماعية يتضمن مجموعة من المشروعات المتناسقة و المركزة في منطقة جغرافية واحدة ، مثل مشروعات التنمية الزراعية و الحيوانية و التعليمية و الصحية والصناعية و الطرق ، و يؤكد الدور الحيوي للحكومة في ادارة تمويل العملية الانمائية ، وهو يؤكد في نفس الوقت أهمية المشاركة الجماهيرية ، و يختلف عن اتجاه العملية السابق الاشارة اليه ، في أنه يركز على العملية والمضمون معا ، مع الأخذ بفكرة ((تعدد المضامين)) داخل اطار التنمية الاجتماعية .

- تعليق وتقييم : في سياق المناقشة والتعليق على تصورات التنمية لدى علماء الاجتماع ، نذكر بأن موضوع التنمية تناولت عدة علوم اجتماعية ، و منها ما سبق علم الاجتماع ، كعلم الاقتصاد الذي ولدت قضية التنمية في أحضانه أول الأمر و لعل الشيء المتفق عليه بين علماء الاجتماع هو الشمولية في تصور التنمية ، بينما كان كل علم يختص بالجانب الذي يهمه من القضية و لذلك ((يعتقد علماء الاجتماع أن منظورهم يمكن أن يحقق تكامل التناول الصحيح للتنمية ، و يظهر قصور المداخل الاقتصادية والتربوية و العمرانية ، و الارشادية كل على حدة)) [1] ومن هذا فان ما يلاحظ

---

(1) - محمد الغريب و محمد علي : المرجع السابق ، ص 15 .

على هذه التصورات و التعاريف التي صاغها علماء الاجتماع ، هو أنها تتفق على النظرة الشمولية للتنمية فتشير الى كل جوانبها ، كما أنها تتفق على أن المنقذ الأساسي لعملياتها يجب أن يكون الأفراد المقصودون بالتنمية أنفسهم ، و هذا سواء عن الذين أكدوا على الدور الحيوي للحكومة ، مثل ((ماهشواري)) أو غيرهم ، كما أنهم يتفقون على أن الهدف النهائي للتنمية هو تحسين المستوى المعيشي للأفراد و زيادة قدراتهم بزيادة الانتاج بمختلف أنواعه غير أن بعض هذه التصورات اختصت بأشياء دون التصورات الأخرى ، كتصور ((فليب روب)) الذي يعتمد في تصوره على التفريق بين التنمية و التغير الاجتماعي ، كما أن ((مارشال كلينارد)) ينفرد تعريفه في ترتيب الأولويات ، حيث يضع التنمية الاقتصادية في المقام الأول ، مع مراعاة شمولية تنمية المجتمع ، و من هنا يستخلص بأن الانسان هو محور التنمية الاجتماعية في نظر علماء الاجتماع ، لأن الثمار تعود عليه ، و هذا ما يؤكد أهمية تصور علماء الاجتماع للتنمية ، كما أشار الى هذا صاحبا ((المعجم النقدي لعلم الاجتماع)) بما نصه ((ليس ثمة شك أن النماذج المبنية من قبل علماء الاجتماع و الاقتصاد التنموي ، تشكل مدونة ملزمة يتنامى ثراؤها مع الزمن ، و مما لا شك فيه أبدا كذلك ، أن هذه النماذج زادت بشكل مهم قدراتنا على فهم عمليات التغيير و التنمية)) .(1)

ـ المبحث الثاني : نماذج تنموية في البلاد النامية :

ـ التنمية الريفية في مصر :

1) ـ الاصلاح الزراعي و التنمية الريفية في مصر : نخص بالذكر هنا الاصلاح الزراعي كمشروع أساسي و شامل للتنمية الريفية في مصر مع الاشارة الى مشاريع أخرى قامت بها الحكومة ، و ذلك راجع لكون الاصلاح الزراعي يحتل معنى واسعا في مصر .

---

(1) ـ المعجم النقدي لعلم الاجتماع . ر . بودون . ف . بوريكو ترجمة سليم حداد ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1986 ص 210 .

فمفهوم التنمية الريفية كما يصوره بعض الباحثين المصريين مفهوم شامل فالدكتور علي فؤاد يعبّر عن هذه الشمولية بقوله : ((ـ انني أعتبر أي جهد ساهم في تحسين الانتاج أو الظروف المعيشية في الريف ـ سواء كان ذلك عن قصد أي أن فائدته على الفلاح كانت هدفا مباشرا أو جاء عن طريق غير مباشر ـ هو جهد لا بدّ من تسجيله ، وعلى ذلك فقد أدخلت في جهود التنمية الريفية أنشطة عديدة مثل القوانين المؤثرة على الملكية الزراعية ، وجهود البحوث والارشاد الزراعي ، ونظم الري والصرف ومشروعاته ، والنظم الادارية ، نظم الاقراض والائتمان الزراعي والحركة التعاونية والتصنيع الريفي ، وذلك بجانب ما اعتدنا أن تشير اليه عادة في مثل هذه المناسبات للخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية وغيرها)) [1].

أما الاصلاح الزراعي فان المصريين لم يكونوا ينظروا اليه على أنه مجرد قوانين لتأميم الأراضي واعادة توزيعها فحسب ، بل أعطوه أبعادا واسعة ترمي الى التغيير الجذري . فهذا السيد مرعي وزير الزراعة آنذاك يوضح معنى الاصلاح الزراعي فيشير الى أنه ((يظن الكثيرون أننا في الجمهورية العربية المتحدة ننظر الى الاصلاح الزراعي على أنه مجرد تمليك الفلاح المحروم قطعة من الأرض ليعيش هو وأسرته على دخلها ، وقد يتسع مفهومه عند آخرين فيشمل الى جانب ذلك مساعدة الفلاح على تمويل زراعة أرضه وبيع محاصيله بثمن عادل . والحقيقة أننا منذ البدء لم نكن ننظر للاصلاح الزراعي على أنه هذا أو ذاك فقط . . . بل كنا نريده تغييرا شاملا للسياسة الزراعية للبلاد ، ولكافة نواحي الحياة الريفية فيها)) [2].

ويعتبر بعض الخبراء المصريين الاصلاح الزراعي قاعدة للاصلاح الريفي الشامل مثل محمد عبد المجيد مرعي الذي يقول : ((ـ وأساسا يمكننا أن نعتبر الاصلاح الزراعي كشرط رئيسي للسياسة الريفية كلها ، فقد كان نقطة تحول في العمل ، فبدون الاصلاح الزراعي لم تكن البرامج الأخرى لتنفذ . فما ان تم وضع حجر الأساس حتى تتابعت المشاريع

---

(1) ـ علي فؤاد أحمد علم الاجتماع الريفي دار النهضة العربية بيروت 1981 ص 382 .

(2) ـ سيد مرعي الاصلاح الزراعي ومشكلة السكان في القطر المصري الدار القومية للطباعة والنشر ص 55 .

الاخرى))[1] ، وعموما فان الاصلاح الزراعي المصري كان له عدّة أهداف بيّنها الدكتور يوسف عبد الله صايغ في دراسته الشاملة حول اقتصاديات العالم العربي حيث يشير الى الاصلاح الزراعي ((كان أحد الأغراض الرئيسية الستة للضباط الاحرار لدى تسلمهم زمام السلطة، لهذا الاصلاح أهداف متعدّدة ، الغاء الاقطاع ، وكسر نزوع ملاك الأراضي الى التركيز على تجسيد ثرواتهم بشكل أراضي وعقارات ، وتشجيعهم على بدل ذلك على تحويل استثماراتهم نحو الصناعة واعادة توزيع الأرض بشكل أكبر عدلا وذلك بوضع سقف (حد أعلى) لحجم ملكية الأرض وانتزاع ملكية المساحات الزائدة ثم بيعها للفلاحين أو المستأجرين الذين لا أرض لهم ، أو للفلاحين ذوي الملكية الضئيلة ، وتغيير علاقات الاستئجار لصالح المستأجرين بمنحه ضمانا أكثر ونصيبا أكبر في الناتج ، وتطوير خدمات الارشاد الزراعي وتوسيعها والعمل على اتاحة الائتمان الزراعي بمزيد من الوفرة ، وكذلك البذرة المختارة والمدخلات الأخرى عن طريق الجمعيات التعاونية والمؤسسات والوسائل الأخرى ، وعلى العموم تحسين نصيب السواد الأكبر من الفلاحين))[2] .

2) ـ <u>مشاريع التنمية الريفية في مصر</u> : يكفينا الاشارة هنا الى بعض المشاريع التنموية للريف المصري ، وذلك لأن هذا البحث لا يسع لتتبع كل المشاريع في تاريخ التنمية في الريف المصري لأن ذلك يحتاج الى جهد خاص ، ومن جهة أخرى فان ما سنعرضه يكفي للتأكد من صفة الشمولية التي أعطيت لمفهوم التنمية الريفية في مصر .

وان كان الاصلاح الزراعي كما أكد بعض الباحثين المصريين الذين استعرضنا آراءهم آنفا يعتبر حجر الأساس لتنمية الريف المصري فاننا هنا يكفي الاشارة الخاطفة الى أن هذا الاصلاح يتمثل حجمه أساسا في قوانين تأميم واعادة توزيع الأرض بمختلف المراحل ، ولا يمكن هنا سرد كل التفاصيل ويكفي الاشارة بصفة عامة الى أن الاصلاح الزراعي الريفي في مصر مسّ الحياة الريفية ليس في عنصر الأرض فقط بل في أشياء أخرى ، ولذا نشير الى بعض البرامج التي طبقت في الريف في اطار النظرة التكاملية للتنمية الريفية لدى المصريين ، ونأخذ على سبيل المثال برامج تحسين البيئة التي اشتملت على :

---

(1) ـ محمد عبد المجيد مرعي الاصلاح الزراعي وتنمية المجتمع دار الكتاب العربي القاهرة ص 107 .

(2) ـ يوسف عبد الله صايغ اقتصاديات العالم العربي المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت 1984 ج 1 ص 27 ـ 28 .

- الاسكان الريفي : ((حيث خصصت الدولة في الخطة الخمسية الأولى أكثر من 23,5 مليون جنيه لمشروعات الاسكان الريفي ، تم في أثنائها حوالي 42,000 وحدة سكنية بمناطق الريف الحالية، ومناطق استصلاح الأراضي ، ومناطق مشروع تهجير أهالي النوبة (وهذا المشروع الأخير كانت تكاليف انشاء مساكنه من خارج المبلغ المخصص للاسكان الريفي) .

وتدرس وزارة الاسكان في الوقت الحالي موضوع البناء بطريقة الجهود الذاتية المعانة لتنظيم العمل الايجابي ، والتضامني لأبناء القرية ذاتها . وبدأ اجراء بعض التجارب في هذا الموضوع في محافظة الجيزة ، وذلك بتدريب الأهالي على عملية البناء في جماعات والاستفادة من أوقات فراغهم في هذا الشأن، وبدأت التجربة كمشروع ارشادي في قرية (نزلة الأشطر) بمحافظة الجيزة، تعمم نتائجه بعد ذلك في قرية بكل محافظة قبل الانطلاق في تنفيذ المشروع بالنسبة لكافة قرى الجمهورية .[(1)]

- مياه الشرب : ((كانت مشروعات تعميم مياه الشرب الريفية مهملة اهمالا كاملا حتى عام 1937 حيث بدأ مشروع مياه الشرب بالغرب بالفيوم كما بدأ في تنفيذ مشروع مياه الشرب ببساط كريم الدين وشربين (التي توقف تنفيذها بسبب الحرب) على أن تعميم مياه الشرب في الريف أعطي اهتماما بالغا بعد قيام الثورة)) .[(2)]

- تخطيط القرى وردم البرك : ((تعني وزارة الاسكان بشؤون تعمير القرى واعادة تخطيطها . . . ، وقد وصل عدد ما تمّ اعداده لمشروعات التخطيط ومناطق الامداد العمراني حتى الآن (82ة) مشروعا كل منها خاص بقرية، وتم ردم (300) بركة في الفترة من (1952) الى (1960) تبلغ مساحتها حوالي 400 فدّان)) .[(3)]

---

(1) _ علي فؤاد أحمد المرجع السابق ص 363 .
(2) _ نفس المرجع ص 364 .
(3) _ نفس المرجع ص 365 .

- جهود العمل الاجتماعي والتصنيع الريفي: ((أنشئ عام 1956 صندوق لدعم الصناعات الريفية ليتولى مهمة تسيير وتمويل هذه الصناعات عن طريق مدّها بالقروض والاعانات وهي قروض ميسّرة وبلا فوائد، بجانب قيامه بانشاء المعارض الدائمة لتسويق منتجات الصناعات الريفية، وعنيت الوزارة بتجميع الصناع الريفيين في جمعيات تعاونية انتاجية لتسهيل ارشادهم ومدّهم بما يلزم من أموال وخامات))[1].

غير أن مشاريع التصنيع الريفي في بداية انطلاقاتها لم تصل الى نتائج بالقدر المساوي للجهود المبذولة وذلك راجع كما يرى بعض الباحثين المصريين الى أن ((تعدد الجهات المشرفة على الصناعات الريفية (وزارة التجارة والصناعة ووزارة الزراعة، ووزارة الشؤون الاجتماعية)، أدى الى تشتيت الجهود في هذا السبيل، وقد رأت حكومة الثورة منذ عام (1952) توحيد الجهود المبذولة لتنمية الصناعات الريفية وتركيزها في وزارة الشؤون الاجتماعية))[2].

3) - تقييم عام للتنمية الريفية في مصر: لا يشمل هذا التقييم كل المراحل التاريخية للتنمية الريفية في مصر، ويبقى في حدود المعلومات السابقة التي تغطي مرحلة الخمسينات والستينات، ويعتمد التقييم على آراء باحثين مصريين.

يرى الدكتور (علي فؤاد أحمد) أن ما حققته التنمية الريفية لا زال بعيدا عن حجم المشكلات الريفية والأهداف المرجوة، وذلك بقوله: ((لا شك أن ما تم في حقل التنمية الريفية اجتماعيا واقتصاديا، وما قامت به الدولة من جهود وخاصة منذ قيام ثورة يوليو لتوفير الخدمات الأساسية في الريف المصري هو جهد ضخم، ولكل دارس يقارن بين ظروف الريف المصري في الأربعينات وفي الوقت الحالي ... لا بد وأن يعترف بأن ما تم من مجهود لا يمكن أن يوصف بأقل من أنها جهود

---

(1) - نفس المرجع ص 420.

(2) - غريب محمد سيد أحمد علم الاجتماع الريفي دار المعارف الجامعية الاسكندرية 1984 ص 337.

جبارة وغير عادية، علما أن من الواضح في الوقت نفسه بأن هناك شعورا عاما من أبناء المجتمع بأن المجتمع الريفي لا زال متخلفا بل وبالغ التخلف))[1].

وعمو مايمكن القول بأن هذه التجربة قدمت دعما معتبرا لسكان الريف، رغم أنها لم تصل الى درجة التغيير الجذري الذي صرحت به المواثيق وقوانين الاصلاح الزراعي، وهذا ماعبرت عنه الباحثة الأمريكية ((دورين وريز)) عندما تطرقت الى الاصلاح الزراعي في ايطاليا ومصر فأشارت الى أنه ((ليس بصحيح أن يقال أن الاصلاح الزراعي لم يحدث أي تغيير في هذين القطرين، كما لا يصح الادعاء بأن كل شيء فيهما تغير))[2].

---

(1) - علي فؤاد المرجع السابق ص 429.

(2) - دورين وريز الاصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق تعريب خيرالدين حسيب دار الطليعة بيروت 1975 ص 462.

- **الفصل الثالث** : بعض ملامح التغير في الريف الجزائري قبل الأستقلال و بعده

- **المبحث الأول** : وضعية الريف الجزائري في عهد الأحتلال الفرنسي

- **المبحث الثاني** : الهجرة الريفية غداة الأستقلال و بعدها

- المبحث الأول : وضعية الريف الجزائري في عهد الاحتلال الفرنسي

لمعرفة الاوضاع التي يعيشها الريف الجزائري في الوقت الراهن، والوقوف على مختلف التغيرات الاجتماعية التي حدثت بعد الاستقلال، يجب القاء الضوء على الحالة التي كان عليها في عهد الاحتلال، وذلك لانه من جهة لا يمكن معرفة اتجاه الاوضاع في المرحلة الراهنة الا بمعرفة ماضيها، وهو فترة الاحتلال الفرنسي بكل افرازاتها وآثارها الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية، ومن جهة ثانية لأن معرفة التغير الاجتماعي بعد الاستقلال يقتضي الوقوف على الوضع السابق الذي تغيّر.

وبما أن الريف الجزائري كان ريفا زراعيا يعتمد على الارض، فان معرفة سياسة القهر والحرمان التي تعرض لها خلال عهد الاحتلال، تعني معرفة مختلف السياسات والقوانين المجحفة التي اتخذتها الادارة الفرنسية لتجريد الجزائريين من أراضيهم :

1) - وضعية الأراضي قبيل الاحتلال الفرنسي : ان الأراضي التي تعدّ العنصر الأساسي في حياة المجتمع الريفي الجزائري ،كانت قبيل دخول الاستعمار الفرنسي في وضعية عقارية ملائمة للنظام الاجتماعي، والذي كان يمتاز بسيادة الطابع القبلي، لذا اوجدت عدة أشكال من الملكية، قد أخذت تكوينها وشكلها النهائي خلال فترة الحكم العثماني ، وقد بيّنت الكثير من الدراسات التاريخية والاقتصادية، أن الملكية كانت في الأشكال التالية :

أ) - أراضي الدولة : ((هي تلك الأراضي التي كانت معروفة بأراضي البايلك، نسبة الى الباي الذي هو الحاكم السياسي والاداري للتقسيم الاقليمي للجزائر، وكانت تستغل مباشرة عن طريق نظام العمل الاجباري (التسخير) الذي كان يفرضه الباي على القبائل الى جانب عمل الخماسة . . . .وقد اشتهرت هذه الأراضي بأراضي العزل، وقد تحصّل عليها الباي نتيجة شرائها من القبائل أو مصادرتها كنوع من العقاب السياسي ضدها، وكان نظام العزل هو تنازل الباي عن استغلال هذه الأراضي اما للموالين الكبار له، فيقومون باستغلالها بواسطة المزارعين، واما البعض القبائل المعروفة بالعزّالة، مقابل تربية المواشي ودفع شيء من المنتوج له))[1].

---

(1) - حسن بهلول الغزو الزراعي الرأسمالي للجزائر المؤسسة الجزائرية للطباعة الجزائر 1984 ص11 .

ب) _ أراضي العرش: ((هي أراضي ملك للقبيلة على نحو مشاع، وكان استغلالها

يتّم بطريقة مشاعية بين سكان القبيلة، الذين يباشرون عليها في الغالب النشاطات الاقتصادية أو الاجتماعية ذات الطابع الجماعي، تفاديا لكل ما يمكن أن ينشب من مشاكل بين أفرادها... ولهذا فان أراضي العرش لا تستخدم في الغالب الآ في الرّعي، أو لأحد البناءات الجماعية للقبيلة مثل بناء المسجد، وقد يتم حرثها وزراعتها بطريقة جماعية.. .وقد يتفق الجميع في اقتطاع جزء من هذه الأراضي كمساعدة جماعية لشخص فقير كي يبني فيه مسكنا خاصّا له، وتوجد كثير من أراضي العرش حول القرى وهي في الغالب أراضي فقيرة))[1].

ج) _ أراضي الأحباس (الحبوس): ((انها ملكية جماعية دينية، فهي وقف من

حيث منتوجها على الزاوية التي تتبعها تلك الأراضي ...وتعتبر منتوجات تلك الأراضي مصدرا عينيا لتموين استلاك الزّاوية، وهي أراضي غير قابلة للبيع، وتتمتع لدى السكان برهبة دينية وقدسية روحية كبيرتين))[2] وحسب تحليل عدد كبير من الباحثين الذين اهتموا بتحقيق أملاك الحبوس يظهر أن هذه الأملاك لم تعرف في كل المناطق ولا تحد نفس الصرامة في تطبيق القواعد التي تخصّها، ويبدو بالعكس وجود فروق حسب المناطق[3].

د) _ ملكيات زراعية خاصة (الملك): ((وكانت تخضع لشروط الاستغلال

العامة المعروفة حاليا في المجتمعات الريفية، وكانت ملكيات متفاوتة الحجم، لأنه كان يوجد ملّاك كبار أغنياء مقابل ملاك صغار، وكان يوجد مزارعون يخدمون الأرض للمالكين الكبار في اطار علاقات عينية هي اقتسام المنتوج الذي يتبع في الغالب نظام الخماسة المطبق في أراضي البايلك))[4].

---

(1) _ نفس المرجع ص 12 .

(2) _ نفس المرجع نفس الصفحة .

(3)_ Djilali Benamrane Agriculture et développement en Algerie SNED Alger 1980 p 30

(4) _ حسن بهلول المرجع السابق نفس الصفحة .

هذا الهيكل القوي الذي وقف في وجه الاحتلال الفرنسي ، تعرض لعدة محاولات لتقويض أركانه ولما كان الاحتلال الفرنسي ذو طابع استيطاني ، اتجه الى سياسة الاستحواذ على الأراضي بمختلف الطرق و الوسائل .

وقد مرت سياسة الاستحواذ على الأراضي و توطين المعمرين الأوربيين فيها بعدة مراحل و دعمت بقوانين و مراسيم و تشريعات ، بهدف القضاء على أشكال الملكية الجماعية التي كانت تمثل قوة في وجه التوسع الفرنسي ، و تقتصر على بعض الاجراءات التي بينتها دراسة حسن بهلول كمايلي :

1) _((مضايقة أراضي العرش عن طريق اتخاذ مراسيم المصادرة مثل مرسوم (1832) الذي انصب على أراضي القبائل الثائرة ، والأمر الصادر في 31 جويلية (1846) الذي يقضي بمصادرة أراضي البور والرعي التابعة للعرش و القبائل الرحالة ، بدعوى أنها غيرمستقلة ، و قانون 16 جوان (1851) الذي ينص على جعل الأراضي التي تقوم عليها القبيلة محجوزة للدولة من أجل المنفعة العامة و الذي يحدد دومين الدولة [كذا بالأصل] بجميع الملكيات الصادرة الملحقة بدومين الدولة ، و جميع أماكن الأخشاب و الغابات .

2) _ مضايقة أراضي الأوقاف ، و من ذلك مرسوم 1 أكتوبر (1844) الذي انصب على مصادرة أراضي الزوايا التي تزعمت حركة الثورة ضد الاحتلال ، و قد تضمن هذا المرسوم نصوص ترسيم ملكيات الفرنسيين الذين استولوا على الأراضي الزراعية قسرة و اقتدارا ، وهم إما من الجيش ، و اما من المعمرين المدنيين .

3) _ تشريع السيناتوس كانسولت الصادر بتاريخ 22 أفريل (1863) ، والذي يتضمن توزيع الأراضي الجماعية (العرش) منها بصفة خاصة بين الدواوير ، بعد تحديد حدود الأعراش ثم القيام بتوزيع تلك الأراضي بين الأفراد في شكل ملكيات خاصة ، حينما تكون الشروط الطبيعية مواتية ، و ليس هذا التطوير الأخير بهدف تطوير الانتاج و تحسين مستوى الفرد ، و انما لتكسير شوكة العرش ، و فصل أو صال التضامن من القائمة بين أفرادها ، و عزلهم عن بعضهم البعض لتسهيل ربطهم بالنظام الاستعماري الاقتصادي .

الى جانب هذا التحطيم للملكيات الزراعية ، قامت الادارة الاستعمارية أيضا خلال الفترة (1830 _ 1870) بمصادرات أخرى . . . ومن ذلك الأمر الصادر بتاريخ 31 أكتوبر (1845) و الخاص بمصادرة أراضي كل من يقوم بعمل عدائي ضد الفرنسيين أو القبائل الموالية للفرنسيين ، و مصادرة أراضي كل من يساعد العدو مباشرة أو بطريقة غيرمباشرة ، و مصادرة الأراضي الشاغرة التي تركها أصحابها ليلتحقوا بالعدو)) [1] [*]

---

(1) _ حسن بهلول المرجع السابق ص 23 .

(*) _ أخذت الفقرة بكاملها لأهميتها وتسلسلها الجيد .

2) النتائج العامة لنزع ملكية الفلاحين: وقد بيّنتها الدراسة الهامة للأستاذ ((الجيلالي صاري)) كمايلي:

- في الميدان الاجتماعي أدت الى ظهور احتياطي ضخم لليد العاملة في سوق جيّدة، وشيئافشيئا إستعملت بعد ذلك لتمديد الزراعات السنوية . . . ثم تدفّقت هذه الأيدي العاملة نحو التجمعات الحضرية، وتكدّسوا في الأحياء القصديرية ولم يدمجوا كلهم في الاقتصاد الاستعماري الحضري .

- وفي المجال الاقتصادي فان طرد الفلاحين المجرّدين من أراضيهم ونقص الأراضي أدى الى تحطيم نظام الزراعة التقليدية عن طريق تضاؤل زراعة الأشجار المثمرة، وتوسع زراعة الحبوب في المناطق الهامشية، التي تسجّل كمية قليلة من الأمطار غير المنتظمة، كذلك انتاجها احتمالي (غير مضمون النتيجة) (1).

ويضيف قائلا . وزيادة على ذلك فان الفئات التي بقيت متشبثة بأرضها تعاني من تفتت وتجزئة الأراضي بحيث لا تفي بحاجات العائلات الفلاحية حيث نجد أن (عدد الملاكين الصغار الذين يملكون أقل من (10 هكتار) يمثّل أكثر من نصف مجموع المستثمرين أي (69,5 ٪) إنهم في المجموع مايقارب نصف مليون، (انهم (438483) فلاح من بين (630732) فلاح، زيادة على ذلك فهم لا يزرعون سوى (18,7 ٪) من المساحة الزراعية الاجمالية أي (1378466 هكتار) ويوجد من بين هؤلاء من يستغل أقل من 1 هكتار، وهي مساحة لا تذكر وهم (16,6 ٪) من عدد المستثمرين الفلاحيين .

هكذا فالمستفيدون الصغار الذين يمثلون ($\frac{2}{3}$) الثلثين يزرعون أقل من خمس ($\frac{1}{5}$) المساحة الاجمالية للزراعة . . . والأغلبية منهم يملكون قطعا صغيرة جدّا أدنى من 1 هكتار، فمستثمرات الفلاحين من الفئات الريفية جدّ مجزّأة، ومحكوم عليها بأن لا تتّسع، فالفلاحون معيشتهم تصبح صعبة)) (2).

3) - مشروع قسنطينة ومحاولة الاصلاح الريفي في عهد الاحتلال: هذا المشروع يبدو من تاريخ بدايته أنه لم يكن يهدف أساسا الى اصلاح ريفي عميق، قصد النهوض بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للريف الجزائري .

---

(1) _ Djilali SARi La dépossession des fellahs SNED Alger no date p 97

ففي ظلّ هذه الظروف القاسية التي آل اليها المجتمع الجزائري عموما ، و الفئات الريفية على وجه الخصوص ، و بعد العام الخامس من انطلاق ثورة التحرير الكبرى ، ظهر مشروع قسنطينة الى الوجود ، ((ففي ربيع 1959 بشهور قليلة قبل الخطاب الرئاسي انطلقت العملية في التطبيق ، و قد جنّدت الادارة الفرنسية لهذا المشروع طاقات مادية و بشرية متمثلة في فرق من التقنيين في السرّي والأشغال العمومية ، و ضباط القسم الاداري الخاص كانوا مكلّفين بزيارة الالف محتشد . . . و اللجنة لم تزر سوى نصف هذه المحتشدات الأكثر تمثيلا ، و التي تبدو أنها أفضل و أكثر قبولا من غيرها)) (1) أما من الناحية الزمنية للخطّة ((فقد كانت تمتد لخمس سنوات من (1959) الى (1964) ، و كانت حصة الزراعة وتنمية المياه والبرامج الريفية في خطة قسنطينة تمثل 29٪ من الاستثمارات)) (2) ((وشملت الأهداف خلق (400 ألف) فرصة عمل جديدة ، بالاضافة الى امتصاص (60٪) من البطالة في المدن واسكان مليون شخص ، و اصلاح زراعي يشمل (250 ألف هكتار ، و تأمين المدارس لثلثي الأولاد بعمر الدراسة ، و هدفت الخطة أيضا لاحياء الريف ، واستصلاح الأراضي ، وتحسين نصف مليون هكتار ، وبناء السدود ، و تدريب مهنيين زراعيين ، و توسيع القسم الجزائري الحديث في القطاعات غير الزراعية مثل الصناعة)) (3).

و رغم ما أبداه مشروع قسنطينة من استعداد لمعالجة مشاكل الريف ، فان الأهداف غير المعلنة كانت بعيدة عن هذا الموضوع من جهة ، و صعبة التحقيق من جهة أخرى ((ففي الحقيقة هذا الاصلاح لا يهدف الى حلّ شامل لمشكل الفقر في الوسط الريفي ، ولكن الى تكوين بورجوازية ريفية صغيرة ، يمكنها تأييد السياسة الفرنسية في الأرياف ، وفي الأخير لم تعد الا الاصابة (9440) عائلة فقط انها قطرة ماء في محيط الفلاحين بلا أرض ، الذين يمكن تعدادهم بحوالي (800 ألف) نسمة . . . هذا الاصلاح الزراعي طبق بالفشل الكبير ، و التباطئات الادارية ، و عداء الفلاحين و عدم التعاون مع المسؤولين الفرنسيين)) (4).

— المبحث الثاني : الهجرة الريفية غداة الاستقلال و بعدها .

ان مبعث الاهتمام بالهجرة الريفية هو أولا لكونها ظاهرة تحدث في كل المجتمعات و ثانيا لكونها مظهرا من مظاهر التغير في المجتمعات حيث يرى بعض الباحثين

---

(1) — DJaffAR Lesbet Les 1000 villages socialistes en Algerie (
Alger 1984 P 72
(2) — يوسف عبد الله صايغ المرجع السابق ص 344 — 345 .
(3) — نفس المرجع نفس الصفحة .

(4) S. Bedrani et autres . Les politiques Agraires en Algerie
CREA Alger mod ate p 36

((أن الهجرة في جوهرها تغير في النظرة الى الارض و العمل الزراعي . . .))[1].

وقبل تبين مختلف العوامل المساعدة على حدوث الهجرة، تجدر الاشارة الى بعض أنواع الهجرة بصفة عامة. ففي دراسته عن (الهجرة و التغير البنائي في المجتمع الكويتي) أشار الدكتور ((محمد عبده محجوب)) بأنه ((قد تنوعت أشكال وأساليب الهجرة في المجتمعات العربية، فقد كانت هناك هجرات لأسباب دينية، وأخرى لأسباب سياسية، و اقتصادية . . . الخ))[2] كما بين أنواعا أخرى متعددة بتعدد الزوايا التي ينظر منها الى الهجرة، غير أننا في هذه الدراسة لا نعتني الا بتلك الاشكال التي لها علاقة بالريف، فنجد في هذا المضمار نوعين : الهجرة الزراعية و الهجرة الريفية.

فالهجرة الزراعية كما عرفتها الدكتوره ((شولي كلودين)) و اعتبرتها أهم ظاهرة هي ((انتقال الريفيين الى أعمال غير زراعية بدون تغيير لمحل اقامتهم))[3].

أما الهجرة الريفية فيعرفها ((بن آشنهو)) في دراسته بأنها ((تعني التخلي التام عن كل نشاط زراعي فضلا عن قيام العمال بالتالي بتغيير المحيط، وهنا يصبح الاختلاف بين الهجرة الريفية و الهجرة الزراعية مسألة تعريف احصائي، و مع ذلك يبقى تحليل الهجرة الزراعية بصورة مستقلة عن الهجرة الريفية الاساس لكل تفسير يتناول الاتجاهات العميقة للهجرة الريفية))[4].

و نظرا لكون الهجرة الزراعية لا تتوفر احصائيات كافية حولها في الجزائر، كما أثبتت ذلك الدراسة السالفة الذكر[5] تقتصر هذه الدراسة على الهجرة الريفية فقط.

أما فيما يتعلق باتجاه الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية فقد أصبح هذا من المسلمات في علم الاجتماع، اذ أن كل الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة أثبتت أن الهجرة عموما تتجه من المناطق الطاردة التي تنعدم فيها فرص الحياة المتقدمة، الى المناطق الجاذبة التي تتوفر على قدر معين من شروط الحياة الملائمة وهي المناطق الحضرية.

---

(1) ـ محمد عاطف غيث التغير الاجتماعي في المجتمع القروي مرجع سابق، ص 184.

(2) ـ محمد عبده محجوب الهجرة و التغير البنائي في المجتمع الكويتي وكالة المطبوعات بالكويت بدون تاريخ ص 45.

(3) _ Chaulet Claudine . La terre les freres et l'argen OPU Alger 1987 Tome 1 p 165

(4) ـ عبد اللطيف بن آشنهو الهجرة الريفية في الجزائر المطبعة التجارية الجزائر بدون تاريخ ص 4.

(5) ـ نفس المرجع ص 5.

كما أنه ((يصاحب النهضة الصناعية عادة وكذلك ارتفاع مستوى الحياة الحضرية عن الحياة الريفية ظاهرة الهجرة الريفية من سكان الريف الى الحضر سعيا وراء فرص عمل أحسن، عمل أحسن، و أجر أعلى و حياة اجتماعية أكثر جاذبية))(1).

1) ـ أسباب و عوامل الهجرة الريفية : أما الأسباب و العوامل التي تدفع الفئات الريفية الى الهجرة نحو المدن فهي كثيرة، و تسمى بالعوامل الطاردة و هي ظروف الريف و العوامل الجاذبة و هي ظروف الحياة في المدينة .

و في هذا الصدد يتكلم الدكتور محمد الجوهري عن عوامل الطرد و الجذب وغيرها من العوامل التي لها دور في حركة السكان فيبين ابتداء بأنه من الصعب حسم الجدل القائم حول العوامل الطاردة و الجاذبة، لذلك فهو يقر كغيره من الباحثين تأثير كل منهما في حركة سكان الريف ، الا أنه يكاد يجزم بأن قوة الطرد هي العمل الحاسم الذي يدفع الى التفكير في الهجرة نحو المدن .

كما يشير الى عوامل تساعد على الهجرة الريفية، كنظام الملكية الذي يؤدي الى تفتيت الأرض من جراء التوريث عبر الأجيال ، أو كنظام الأسرة المبني على حق البكورة الذي يورث الابن الأكبر دون الأبناء الصغار، مما يضطرهم الى البحث عن مصدر رزق خارج محيطهم، كما بينه الى عوامل أخرى ، كالتضخم السكاني و ما يتبعه من تضاؤل فرص الحصول على الأرض الزراعية (2). ((وعلاوة على ذلك فان الطبيعة الموسمية للعمل الزراعي تنطوي على فترة فراغ بين زراعة المحصولات و حصدها، مما يتيح للفلاحين فرصة الهجرة الى المدينة اذا لم يكن هناك عمل في مجال آخر))(3).

هذه الأسباب تكاد تكون عامة في المجتمعات ، غير أنه من الضروري و نحن بصدد الكلام عن الهجرة الريفية في الجزائر، أن نبين بعض العوامل التي تنفرد بها، و قد تشترك معها بعض البلدان التي مرت بنفس الظروف ، و من هذه العوامل، عامل الإستعمار وممارساته التعسفية ضد الفئات الريفية في فترة الاحتلال، و في فترة الاستقلال خاصة في سنواتها الأولى ، فقد كان من العوامل التي اختصت بها الهجرة الريفية في الجزائر هو الرحيل الجماعي للأوربيين الذين استدعى تعويضهم بالجزائريين، كما أن استمرار حالة اللاتوازن و الفوارق بين الريف و المدينة حتى الى سنوات بعد الاستقلال، كانت عاملا مشجعا على استمرار الهجرة الريفية نحو المدن .

---

(1) ـ علي فؤاد أحمد مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي معهد البحوث و الدراسات العربية 1968 ص 35 .

(2) ـ محمد الجوهري و علياء شكري المرجع السابق ص 429ـ430 .

(3) ـ نفس المرجع نفس الصفحة .

2) — الهجرة الريفية في الجزائر، التحليل الكمي والأبعاد الاجتماعية: يمكن

تحليل هذه الظاهرة بمعرفة جانبها الكمي، وأبعاده الاجتماعية، وقبل ذلك نشير الى أنه ((ينبغي أولا بأنه في اطار الاقتصاد الجزائري لا يوجد أي تسيير سلوطي ذي طابع اداري لحركة تنقل قوة العمل، فالدولة لا تتدخل مباشرة في اعادة توزيع اليد العاملة . . . وهذا يعني أنه لا توجد في الجزائر سياسة مباشرة تتعلق بحركة تنقل العمال، و التي تبقى محددة بحركة الاقتصاد الاجمالية))[1] من هنا يتضح أن الهجرة الريفية في الجزائر كانت غير منتظمة تنظيما رسميا، يتماشى مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، بل وفق رغبات الأفراد وأفكارهم وظروفهم التي دفعتهم للهجرة، ويمكن تحليل الجانب الكمي للظاهرة خلال عهدين متمايزين هما عهد الاستعمار وعهد الاستقلال .

أولا : الهجرة الريفية خلال عهد الاحتلال : كثير من الدراسات التاريخية والاقتصادية التي تناولت الريف خلال عهد الاحتلال الفرنسي قد أشارت الى وجود ظاهرة الهجرة الريفية منذ بداية تطبيق الادارة الفرنسية لسياستها تجاه أملاك الجزائريين، ففي دراسته عن ((زحزحة الفلاحين)) يشير ((الجيلالي صاري)) الى وجود هجرة ريفية في فترة الاحتلال فيبيّن بأن ((الاحصائيات في هذا الصدد — أي الهجرة الريفية — أبلغ تعبير، فتزايد السكان الجزائريين الحضريين والريفيين تضع بجلاء و وضوح مدى تنقلات وحركات الريفيين نحو التجمعات الحضرية، اذن علاقات الجماعتين السكانيتين — أي الريفيين والحضريين — انتقلت من كون السكان الريفيين (14) أربعة عشرة مرة أكبر من سكان الحضر الى احدى عشرة، وذلك من سنة (1886) الى (1911) و من سبع مرات الى خمس مرات من سنة (1931) الى (1948) و في سنة (1954) هذه العلاقة انخفضت الى (5 ر4) فقط، فالتزايد الحضري نتج اذا في القسم الغالب من مجيء المطرود ين من الريف))[2] نفس الشيء أكدته دراسة أخرى حول التغيرات السكانية في الجزائر و هو ((أن المقارنة بين التركيب الحضري و الريفي لسكان الجزائر بين (1936) و (1966) بأن نمو سكان الحضر يعود الى الهجرة من الريف الى الحضر))[3] و من هنا يظهر

---

(1) — عبد اللطيف بن آشنهو المرجع السابق ص 5 .

(2)_ Djilali Sari op.cit p 109

(3) — مريبعي سعيد التغيرات السكانية في الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986 ص 210 .

أن الهجرة الريفية بدأت منذ عهد الاحتلال، و وجدت أسباب استمرارها بعد الاستقلال .

ثانيا : الهجرة الريفية بعد الاستقلال : بعد معرفة الجذور التاريخية للهجرة الريفية التي تمتد الى فترة الاحتلال يجدر بنا رسم صورة كمية لهذه الظاهرة بعد الاستقلال معتمدين في ذلك على المراحل التي اقترحتها دراسة ((بن آشنهو السابقة، وذلك لوضوحها أولا ، ولموافقتها المراحل المخططات والمشاريع التنموية بعد الاستقلال ثانيا ، وذلك للتمكن من معرفة علاقة توقف أو استمرار الهجرة بتطبيق تلك المخططات والمشاريع في الفصل اللاحق ونقتصر هنا على الصورة الكمية للهجرة الريفية فقط .

أ) - خلال الفترة الواقعة بين عامي (1962-1966) : ((تميزت هذه الفترة بهجرة ريفية هامة لكونها ارتبطت في الواقع بنزوح الأوربيين الجماعي ، والحاجة الى من يحل محلهم في مختلف النشاطات التي كانوا يشغلونها ، ولقد بلغ تزايد سكان المدن المرتبط بالهجرة الريفية خلال تلك الفترة استنادا الى معطيات الاحصاء السكاني لعام (1966) (600 ألف) نسمة، أي مايعادل (150 ألف) نسمة وسطيا في السنة ، وذلك مع كامل تحفظنا على هذه الأرقام بالنظر الى عدم معرفتنا لعدد سكان المدن الاجمالي عام (1962) .))(1).

ب) - في الفترة الواقعة بين عامي (1967-1973) : ((ان المعطيات الموجودة خلال هذه الفترة أكثر وفرة من معطيات الفترات السابقة، و لكنها متناقضة الى حد ما . . .وقدرت الهجرة الريفية في حدود (120 ألف) نسمة سنويا ، و قياسا على الاتجاهات السابقة قدرت بحدود (130.000) نسمة سنويا خلال الفترة مابين عامي 1973- 1977))(2).

و يشير في موضع آخر الى دراسة ((أ . بيرونان A.prenant)) التي يطمئن اليها كثيرا لمنهجيتها المتميزة في فرز و تحليل معطيات وقائع الأحوال المدنية، حيث قدرت الهجرة بموجبها في حدود الـ (55000) نسمة سنويا خلال أعوام 1966-1973، وفي حدود (65000) نسمة سنويا خلال أعوام 1973- 1977(3).

---

(1) - عبد اللطيف بن آشنهو المرجع السابق ص 7 .

(2) - نفس المرجع ص 8 .

(3) - نفس المرجع ص 9 .

وخلاصة هذه المعلومات هي صورة كمية تقريبية عن حجم الهجرة الريفية بين عامي 1962 و 1977، أما ما تبقى من السنوات فلم يحصل الباحث على دراسة تغطي تلك الفترة، وكل ما يحاول الباحث كشفه هو مدى استمرارية الهجرة الريفية بعد الانطلاق في تطبيق المخططات والمشاريع التنموية، ومدى قدرتها على ايقاف الهجرة الريفية، وذلك بالربط بين أسباب الهجرة الريفية في تلك الفترة والاهداف التي حققتها مشاريع التنمية، أما البنية الجغرافية والاجتماعية للهجرة الريفية فلا تهم هذه الدراسة، لانها تناولت هذه الظاهرة باعتبارها نوعا من التغير في نظرة الريفي الى الارض، وما يعكسه من أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية، تدخل في تحديد الظروف الاجتماعية في الريف التي تشكل مصدرا لعوامل التغير الاجتماعي الذي نحن بصدد دراسته، أما كون الاحصاءات السابقة لا تخلو من نقص وتناقض فهذا لا يحتاج الى تدقيق كبير فحسبنا الاشارة الى الظاهرة اجمالا، وتوظيف معطياتها الكمية في حدود الدراسة.

- **الفصل الرابع** : السياسات التنموية و التغير الاجتماعي في الريف الجزائري .

- **المبحث الأول** : مكانة الريف في مواثيق الدول الجزائرية

- **المبحث الثاني** : السياسات التنموية الريفية ، التطبيقات و النتائج

- المبحث الأول : مكانة الريف في مواثيق الدولة الجزائرية :

أ - في الميثاق الوطني لسنة 1976 : لقد ركّز الميثاق الوطني لسنة 1976 اهتمامه على الريف وعلى إرثه الثقيل الذي ورثه منذ الاحتلال ، وتظهر مكانة الريف في هذا الميثاق مع بداية الباب الأول الخاص ((ببناء المجتمع الاشتراكي)) فالتركيز في هذا الباب على الريف يعني أن بناء الاشتراكية ينطلق من الريف ، باعتباره الميدان الأول لتطبيق الاقتصاد الاشتراكي في الزراعة .

أولا : مكانة الفلاحين في الميثاق : بدأ بتعيين الظروف المزرية التي يعيشها الفلاحون في الأرياف فجعل هذه الظروف حافزا لهم على التعلق بالاشتراكية التي سوف تعمل على تحسين أوضاعهم ، ويشير إلى أن الوسيلة الكفيلة بتغيير أوضاعهم هي الثورة الزراعية ، كما يؤكد في النهاية على أهميتهم العددية في انجاح الثورة ، ويعبر الميثاق عن كل هذا بما يلي :

((يشكل الفلاحون أكثر فئات الشعب الجزائري فقرا وحرمانا ، وبما أنهم لا يتمتعون بأية امتيازات مادية أو اجتماعية حتى يحاولوا المحافظة عليها ، فهم يعلقون على المستقبل كل آمالهم في تحسين أوضاعهم ، ومن هنا فان مصلحتهم الحيوية مرتبطة بنجاح الاشتراكية كما أن مصيرهم مرهون بمستقبل الثورة ...

... وان الأهمية العددية للفلاحين في الجزائر وتجاربهم عبر السنين الطويلة ، في النضال من أجل التحرير الوطني تحمل على التفاؤل بدورهم الايجابي في تعزيز الصف الثوري))(1) .

ثانيا : مكانة الثورة الزراعية في الميثاق وأبعادها : وفي الباب الثالث حول ((المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية)) يعتبر الثورة الزراعية ثاني محور لبنائها ، وبالتالي جعل الريف في المرتبة الثانية من حيث الأهمية في بناء المجتمع ثم يفصل في شرح أهداف الثورة الزراعية الرامية الى تغيير الريف .

ويؤكد على أن التحويل الجذري للريف عن طريق الثورة الزراعية لا يقتصر على مجرد توزيع الأراضي بل التحويل الكلي للعلاقات الاجتماعية .

ويعبر الميثاق عن كل هذا بما يلي :

((ان الثورة الزراعية التي جاءت لتضع حدا لمظالم تاريخية نتجت عن مخلفات الاقطاعية والاستعمار ، تحمل في طياتها كل آمال جماهير الفلاحين وتطلعاتهم لأنها ترمي الى تغيير حال الأرياف والى تحريره والى ادماجه في المسيرة الثورية والاقتصاد الوطني الحديث))(2) .

---

(1) - الميثاق الوطني 1976 جبهة التحرير الوطني مطبعة الطباعة للمعهد التربوي الوطني الجزائر 1976 ص 53-54 .

(2) - نفس المرجع ص 106 .

((. . . وماكان للثورة الزراعية بعدما استهدفت التحويل الحذري لمجتمع الريف ، بقي طويلا حبيس أسس اجتماعية ـ اقتصادية جائرة و منحطة ، أن تكتفي بمجرد توزيع للأراضي من دون أن تمكن في نفس الوقت كافة الفلاحين من بلوغ ظروف العيش والعمل ، الملائمة للمبادئ الاشتراكية . ان الثورة الزراعية بتوسيعها هياكل الانتاج والاستثمارات واستعمالها استعمالا أحسن . . . لتستهدف .

أ) ـ تحويل العلاقات الاجتماعية و دعمها بجهاز يتخذ من أساليب جديدة للتسيير و احداث القرى الاشتراكية .

ب) ـ تنظيم المصالح المتصلة بالانتاج ، وذلك بفضل سياسة للتسويق وأسعار تضمن احصيلة العمل الأجر اللائق به .

ج) ـ تحديث مناهج الانتاج و تقنياته بفضل طرق جديدة للتسيير تعتمد على مساهمة حقيقية للعمال وعلى مكافحة التشتت))[1].

((و هكذا فأن الثورة الزراعية تعمل في الأرياف على تحطيم الأسس المادية والمفاهيم العادية للمجتمع المتمثلة في استغلال الانسان للانسان ، و تجريد الملاك المتغيبين مما يملكون ، وكذلك كبار الملاك المرتبين للمواشي ، الذين كانوا يتحكمون في وسائل العيش و الانتاج للفلاحين والرعاة دون أن يشاركوا بأنفسهم في العمل مباشرة ، ويعملون على بقائهم في تبعية اقتصادية كاملة))[2]. و في فقرات موالية يواصل الميثاق شرح أبعاد الثورة الزراعية في الريف الهادفة الى تحقيق العدالة الاجتماعية ، و عملية ادماج الفلاحين في التنمية الوطنية .

ثم يتطرق الى مشكلة النزوح الريفي و يبين ((أن علاج النزوح الريفي يمكن في اقدامنا على بعض الاجراءات المتعددة الأشكال لنتمكن من وقف انتقال أحسن العمال الزراعيين الى القطاعات الأخرى و سيتم ذلك بجملة من التدابير كاعتمادنا سياسة عادلة وفعالة للأجور تجعل العمال الزراعيين يتمسكون أشد التمسك بالأرض و بمهنتهم الفلاحية ، و تستند سياسة الدخل هذه ، وقبل كل شيء ، على ضرورة تدارك الفرق المتمثل في مستوى المعيشة بين الأرياف و المدن))[3].

---

(1) ـ نفس المرجع ، ص 107 .

(2) ـ نفس المرجع ، ص 108 .

(3) ـ نفس المرجع ، ص 113 .

ثالثا : الميثاق الوطني و شمولية التنمية : في نفس الباب السابق تطرق النص المفهوم الشامل لعملية التنمية ، فبيّن ((أن مدّ التنمية يجب أن يتناسب في واقع الأمر مع حجم التأخر المتراكم في جميع الميادين، لدى الشعوب التي تعرضت للسيطرة الاستعمارية ، أو التي عانت الاستغلال الامبريالي ، فالتنمية بالنسبة لهذه الشعوب تعبر من الجهود الواجب بذلها لتدارك تخلفها و تحديد طبيعة التغيرات التي ينبغي القيام بها في كل الميادين للتخلص من حالة التخلف ... أما في الجزائر فان مفهوم التنمية ينصرف الى أنها عملية تمكن الثورة من بلوغ غاياتها الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية)) (1)

ثم يوضح فكرة التكامل في التنمية وهي : ((أن الفكرة الرئيسية التي ترتكز عليها سياسة التنمية في الجزائر تتلخص في اعتبار التنمية كلا متكاملا أي مجموعة أنشطة تتناول كل جوانب الحياة ... و تنظمها روابط متلاحمة في حركة موحدة المنهج والغاية، ويعني هذا بعبارة أخرى ، أن سياسة التنمية سواء على صعيد الوسائل المستخدمة، أم على صعيد الأهداف المنشودة يجب أن تحرص على ضمان الانسجام في العلاقات التي لا بد أن تكون بين التغيرات والتطورات التي تحدث داخل كل قطاعات الحياة الوطنية ...)) (2)

ب) - في ميثاق الثورة الزراعية : أما ميثاق الثورة الزراعية فهو وثيقة خاصة بشرح الأهداف العامة للثورة الزراعية و طرق تطبيقها كمشروع تنموي ، وان كان هذا الميثاق ذو صبغة قانونية، فان الغرض من عرضه هو استخلاص المكانة التي يعطيها للريف في اطار الثورة الزراعية، أما تعريفه حسب أحد التعاريف التي ترى شمولية القانون الزراعي لكل زوايا تنظيم زراعة الأرض بأن القانون الزراعي ((... لا يكون سوى تشريعا ينظم ملكية الأرض و طرق و وسائل استغلالها و الحصول على عوائدها ، وهو ما يعني تعدد موضوعات هذا القانون (3) و يمكن تلخيص محتواه في دوافع الثورة الزراعية و أهدافها .

فالدوافع التي كانت وراء الثورة الزراعية تتلخص في ثلاثة ظواهر موروثة عن عهد الاستعمار وهي التوزيع غير المتساوي للأرض، و مخلفات الاستعمار التي أهمها هجرة الفلاحين من المناطق الخصبة الى المناطق الجبلية والقاحلة، و الظروف غير المستقرة لاستغلال الأراضي ، يؤكد هذا ما جاء في فقرة من الميثاق نفسه ((ان الثورة

---

(1) - نفس المرجع ص 114 .

(2) - نفس المرجع ص 175 .

(3) - عمر صدوق محاضرات في قانون الثورة الزراعية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1986 ص 45.

(4) - نفس المرجع نفس الصفحة .

الزراعية ضرورة اقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الأراضي، ولا يخفى أن هذا هو السبب الرئيسي في انخفاض المعيشة للجماهير الريفية)).[1]

أما الأهداف فقد لخصها أحد الباحثين القانونيين فيما يلي :

1- احداث تغيير جذري في الأرياف التي طالما حرمت من خيرات البلاد .
2- اعادة توزيع الأراضي وتنظيم المزارعين ووضع شروط ترقيتهم .
3- قلب الأوضاع القائمة للملكية العقارية السابقة .
4- تصفية الاستعمار والقضاء على الاستغلال بكل أشكاله، وذلك باعادة انشاء علاقات مباشرة للعمل في ميدان الزراعة على أساس مبدأ الأرض لمن يخدمها .[2]

جـ - في الميثاق الوطني لسنة 1986 : اذا كان الميثاق الوطني لسنة 1976 انطلق من معالجة قضية الريف من الأوضاع الموروثة من عهد الاحتلال وفي ضوء النتائج الجزئية لما طبق من مشاريع منذ الاستقلال، فان ميثاق سنة 1986 ينطلق من نتائج عشر سنوات من التطبيقات التنموية لتحقيق أهداف ميثاق 1976 ، ولذا يظهر اختلاف في تناول قضايا الريف، فاذا كان ميثاق 1976 وجد مبررا تاريخيا لأوضاع الريف المتدهورة، فان ميثاق 1986 لم يجد ذلك المبرر بعد مرور ما يقارب ربع قرن على الاستقلال مما يستوجب حدوث تحولات كبيرة في حالة الريف، وتلخص نظرته للريف فيما يلي :

1) - مفهوم الثورة الزراعية وأهدافها : يعتبر هذا الميثاق الثورة الزراعية احدى المحاور الكبرى الاشتراكية ويبين بأن ((شعار الثورة الزراعية رفعته الثورة الجزائرية في مطلع السبعينات، وما تلا ذلك من خطوات ومحاولات لتجسيده في الواقع كان استجابة لمطامح شعبية عميقة، ورفعا لمظلمة تاريخية، ما فتئ الريف الجزائري يعانيها، خصوصا بعد أن ابتلى بالاستعمار)).[3]

ثم أكد على البعد الحقيقي للثورة الزراعية الذي يتجاوز حدود الاصلاح العقاري والزراعي الذي يكتفي بتحديد الملكيات وتوزيع الأرض، بل يتعداه الى التحويل الشامل للعلاقات الاجتماعية.[4]

---

(1) - ميثاق الثورة الزراعية ص 5 .
(2) - عمر صدوق المرجع السابق ص 45 ،
(3) - الميثاق الوطني 1986 حزب جبهة التحرير الوطني نشر وتوزيع قطاع الثقافة والاعلام والتكوين ص 97 .
(4) - نفس المرجع ص 98 .

و بعد أن بين الهدف الواسع للثورة الزراعية حاول ربطها ببعض النتائج فيشير الى أنه ((لقد تحسنت ظروف هذا التحول العام عن طريق سياسة اعادة توزيع الأراضي ، و تهيئة سكن ريفي ملائم ، و انجاز مشاريع تنموية على مستوى البلدية ، وتأمين دخل ثابت ومناسب ، والتكيف التدريجي لتسييرهذا القطاع مع متطلبات تحسين الانتاج و الانتاجية ، والتوسيع المستمر للمساحات الزراعية)) [1].

2) ـ تنمية الريف بين الأهداف المسطرة والنتائج المحصل عليها : بين أن الأهداف المأمول تحقيقها تتمثل في نقطتين رئيسيتين مترابطتين وهما ((دعم القواعد المادية وهياكل الارتكاز التي يعتمد عليها الانتاج الزراعي ، والاستجابة لاحتياجات سكان الأرياف)) [2] وهذا يدل على اعتراف بأن القطاع الزراعي مازال يعاني من ضعف هياكل الانتاج ، كما أن الريف لم يحصل بعد الى المستوى المعيشي الذي سطر في السابق .

أما النتائج فيشير اليها في الباب الثالث حول التنمية الشاملة في فصل خاص بالتنمية الريفية ، فيؤكد على الحاجة الى استغلال أكثر لطاقات القطاع الزراعي ، مشيرا الى المزارع العائلية الصغيرة والمتوسطة ، التي ظلت دون الاهتمام اللازم ، و لم تؤمن في اطار مشروع الثورة الزراعية ، والتي أغفلها الميثاق الوطني لسنة 1976 و ميثاق الثورة الزراعية .

و في نفس السياق يبين تدهور الثورة الزراعية لعدم توازن المجهودات التنموية في مختلف فروع النشاط الاقتصادي و الاجتماعي فيقرر بأنه ((بالرغم من الحصول على بعض النتائج فان الفلاحة بقيت قطاعا عاجزا عن الارتقاء الى مستوى امكانياته الحقيقية ، وعن الاستجابة لحاجات البلاد في المجال الغذائي)) [3].

3) ـ تنمية الريف رؤية مستقبلية : بعد الاشارة الى ضعف التجربة التنموية السابقة في الزراعة خاصة ، يحاول اعطاء نفس جديد للتنمية الريفية برسم تصور شامل للتنمية الفلاحية حيث يرى بأن ((فك العزلة عن المجال الريفي و ادماجه التام ضمن الحلقات الاقتصادية والاجتماعية لمن أهم العوامل الضرورية للتحولات الجذرية لعالم الريف)) [4] و في مجال السكن يرى هذا الميثاق بأنه ((تتعين حتما مشاركة الفلاحين في انجاز البرامج المخصصة لهم ، اذ الأمر يتعلق بتهيئة التجمعات السكنية الموجودة و توسيعها وتجهيزها ، والسهر على ضرورة ربط احداث التجمعات الجديدة بالخلفيات الحقيقية التنظيمية المتكاملة)) [5].

---

(1) ـ نفس المرجع ص 100 .

(2) ـ نفس المرجع ص 101 .

(3) ـ نفس المرجع ص 224 .

(4) ـ نفس المرجع ص 226 .

(5) ـ نفس المرجع ص 227 .

ويلاحظ عدم اشارة هذا الميثاق الى مشروع القرى الاشتراكية، ويؤكد على ضرورة مشاركة الريفيين في بناء المسكن الريفي ، مما يوحي بتراجع غير معلن عن المشروع السابق .

وبخصوص المحاور الكبرى للتنمية الريفية يحددها الميثاق في أربعة محاور وهي باختصار، تحقيق الاكتفاء الغذائي ـ الاستخدام الاقصى للتربة و المحافظة عليها ـ تهيئة المناطق السهبية و استصلاحها ـ استصلاح أراضي الجنوب .

و الجديد في هذه المحاور مالم تشر اليه المواثيق السابقة هو الاستخدام الاقصى للتربة، وتهيئة المناطق السهبية واستصلاحها، واستصلاح أراضي الجنوب . مما يظهر رغبة في فتح آفاقا جديدة للزراعة .

ـ المبحث الثاني : السياسات التنموية الريفية الطبيقات و النتائج .

أ ـ التسيير الذاتي :

يدرج التسيير الذاتي في هذه الدراسة باعتباره مشروعا تنمويا زراعيا، و تكمن أهميته في حجمه من حيث المساحة وعدد العمال، اذ يشغل ((حوالي 15,000) عامل، ويعيش منه تقريبا أكثر من مليون شخص بمعدل (2آر) للواحد))[1] كما يعد ((التجربة الأولى من نوعها في الوطن العربي ، كما يعتبر أكبر تجربة اقتصادية تشهدها الجزائر. ، فهي لهذا جديرة بالبحث والدراسة من وجهة نظر علم الاجتماع للوقوف على نتائج تطبيقها))[2] كما يعد من الوجهة التاريخية افتتاحا للمرحلة الأولى من السياسات الزراعية بعد الاستقلال (1963 ـ 1970) ((وذلك بموجب مرسوم مارس 1963 وهي في الحقيقة مرحلة للتنظيم تم التخطيط لها من طرف الديوان الوطني للاصلاح الزراعي الذي استرجع عدة مؤسسات استعمارية للتأطير الزراعي (lasap ، la caper) وقام باحصاء وتحديد وتجميع واسترجاع وضبط المزارع الشاغرة ، وقام باعادة بناء القطاع الاستعماري كاملا بعد تأميم مزارع المعمرين غير الشاغرة منذ أكتوبر 1963))[3] ويرى بعض الباحثين أن تبني الدولة للتسيير الذاتي الذي بدأ عفويا ، باصدار مراسيم مارس ثم أكتوبر 1963 كان ضروريا لعاملين هما ((من جهة لقطع دابر رأس المال الخاص الأجنبي الضاغط على الاقتصاد الوطني ، و من جهة أخرى لتطوير قطاع الزراعة ودمجه في الحركة العامة للتنمية))[4] .

---

(1)_ Mohamed Tayeb Nadir L'Agriculture dans la planification en Algerie OPU Alger 1982 p 345

(2) ـ محمد السويدي التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986 ص8 .

(3)_ Chaulet Claudine, Op cit p 64

(4) ـ حسن بهلول المرجع السابق ص 84 .

و مهما يكن من أمر فان التسيير الذاتي لم يخل من نقائص فعلى مستوى النصوص، ترى الدكتورة السيدة ((شولي)) أن ((النصوص حضرت في حلقة جدّ محدودة وضيقة، بدون استشارة واسعة ومباشرة لممثلي العمال، فأصدرت النصوص بدون أن تناقش في جمعية وطنية وبقيت لمدة طويلة معزولة . . . كما أنها – أي النصوص – وجهت في نفس الوقت الى المؤسسات الصناعية المعدنية، والصناعة التقليدية، والى المستثمرات الزراعية، ولم تأخذ بعين الاعتبار المضايقات التي لها ثقل على المستثمرات الزراعية الكبرى الحديثة، وهذه النصوص تضع نظاما معقد التوزيع المسؤوليات بين مختلف الهيئات المنتخبة، وممثل الدولة، وكذلك نظاما لتوزيع المدخول أكثر تعقيدا .

ومن جهة أخرى فهي غير كافية، لا تعالج بالخصوص لا ملكية المؤسسة، ولا تنظيم العمل، ولم تتبع في الوقت المناسب بنصوص للشرح التي تسمح لها بالتكيف مع مختلف الوضعيات الملموسة . . .))[1] ومن المؤكد أن التسيير الذاتي لم يكن الا واحدا من السياسات الزراعية بعد الاستقلال، لذا نجد له علاقة بباقي مشاريع القطاع الزراعي ففي دراسة لها قررت الدكتورة ((مغنية الأزرق)) بأن ((الاصلاح الزراعي الذي أقره المرسوم (71–73) الصادر في 8 تشرين الثاني (نوفمبر) 1971 هو في الحقيقة اجراء يتضمن توسيع التسيير الذاتي في الزراعة، فتقرر ديباجة المرسوم على وجه التحديد أن التسيير الذاتي يبقى – مع ذلك – نظاما متقدما للادارة، يتطلب وحدات كبيرة للانتاج ذات مستوى تقني مناسب، ومع أخذ تعقد وتنوع وتجزؤ القطاع الخاص في الاعتبار، فان التسيير الذاتي لا يمكن أن يكون الادارة الوحيدة للتشريك في الزراعة))[2] وبموازاة النقائص والانتقادات التي وجهت للتسيير الذاتي يمكن الاشارة الى ماحققه من نتائج وخاصة منها مايمس الحياة الاجتماعية والاقتصادية لعمال القطاع، ففي تناول سوسيولوجي للموضوع خلص الدكتور ((محمد سويدي)) الى عدة نتائج نذكر منها مايلي :
((لازم تطبيق أسلوب التسيير الذاتي تغير في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والرعاية العمالية وتناول الأجر والسكن والأثاث والرعاية الطبية والتأمينات الاجتماعية .

– بالرغم من التغير الذي حدث في المستوى الاقتصادي والاجتماعي للعمال بعد تطبيق أسلوب التسيير الذاتي فلا زالت الظروف المعيشية لفئة عمال الأرض دون المستوى اللائق))[3] .

---

(1) – Chaulet Claudine La mitidja Autogéré SNE Alger 1971 p 68
(2) – مغنية الأزرق نشوء الطبقات في الجزائر ترجمة سمير كرم مؤسسة الأبحاث العربية بيروت 1980 ص 119 .
(2) – محمد سويدي المرجع السابق ص 185 .

ب) ـ الثورة الزراعية: تشترك دول العالم الثالث في كون اقتصادها يغلب عليه الطابع الزراعي ولذلك فبمجرد حصولها على استقلالها تعمد الى الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، ولما كان للريف ثقل ديمغرافي معتبر في هذه الدول، ويعتمد أساسا على الزراعة، شهدت الكثير من هذه الدول اصلاحات زراعية (ففي معظم بلدان العالم الثالث أصبح الاصلاح الزراعي (الذي هو جزء من المفهوم الأوسع للتنمية الريفية) ، يعني شيئا أكثر بكثير من اصلاح الأراضي حيث يتمحور هذا الاصلاح الأخير بالدرجة الأولى حول تحديد حجم الملكيات الفردية ، من أجل توسيع قاعدة ملكية الأرض، في حين أن الاصلاح الأول يركز على ناحية أوسع بكثير تشمل فيما تشمل تحسين خدمات الارشاد، وخدمات التسليف والمساعدة الفنية، كما تشمل تنظيم حيازات الأراضي . .. وعندما يشمل المفهوم هذه الأبعاد البالغة الأهمية، فانه يحقق التنمية الريفية تحقيقا فعالا بصورة عامة))(1).

1) ـ تعريف الاصلاح الزراعي : نظرا لتعدد تعريفاته، وتفاديا للخلط نذكر التعريف الأكثر قبولا اعتمادا على دراسة وافية حول الاصلاح الزراعي للدكتورة ((دورين ورينر)) فترى أن الاصلاح الزراعي ((تغييرا اجتماعيا يؤثر في حياة الأقطار التي لازالت زراعية بالدرجة الأولى)) (1) وقد حدثت الجزائر بعد استقلالها تجربة فريدة في العالم الثالث في تنمية الريف، عن طريق اصلاح جذري ضخم هو مشروع الثورة الزراعية .

2) ـ بداية الثورة الزراعية والاهتمام بتغيير الريف الجزائري : لقد سبق مشروع الثورة الزراعية عدة محاولات لاصلاح وتنمية الريف وأهمها :

((مشروع الاصلاح الزراعي عام 1964 الذي وضع على عجل، والذي كان يقترح توزيع الأراضي على الأفراد مع تدعيم هذه العملية بنشاط توعية اعلامية وسياسية، لحمل المستفيدين على تشكيل تعاونيات فيما بينهم، وتم فعلا تأميم بعض الأراضي الزراعية الخاصة وتوزيعها بشكل فردي على قدماء المجاهدين، ولكن دون أن يحدث فيما بعد قيام هؤلاء بتأسيس تعاونيات فيما بينهم .

ومشروع الثورة الزراعية عام 1966 ، الذي أكد من بين أهدافه أن تحديد الملكية العقارية والاستغلال الجماعي للأراضي يندرجان في نفس اطار الآفاق الخاصة بتأميم الثروات الوطنية، ووسائل الانتاج الكبرى والتسيير الذاتي، ولكن هذا المشروع

(1) ـ يوسف عبد الله صايغ المرجع السابق ص 354 .

(2) ـ دورين وريز المرجع السابق ص 17 .

كان ناقصا أو غامضا في التصميم على الاجراءات التي يجب أن ترافق عمليات توزيع الأراضي ، و لهذا بقي مجرد مشروع))[1].

وبما أن الثورة الزراعية هي واحدة من المشاريع المندرجة في إطار المخططات التنموية فان بداية انطلاقتها الفعلية جاءت في السنوات الأولى لانطلاق أول مخطط تنموي ، هو المخطط الرباعي الأول ((كانت سنة 1971 بحق سنة القرارات الكبرى ، في فيفري المؤسسات البترولية الأجنبية أممت ، في نوفمبر قررت الثورة الزراعية الصناعة العمومية عرفت تنظيما جديدا (التسيير الاشتراكي للمؤسسات) ، مشتلة انتاج الإطارات المستقبل ، التعليم العالي أصلح بعمق))[2].

3) ـ الثورة الزراعية الأهداف والوسائل :

أ) ـ الأهداف : لم تكن الثورة الزراعية في أهدافها المقرر تحقيقها مجرد اعادة تنظيم للقطاع الزراعي ، بتقسيم الأراضي ، فالثورة الزراعية [illegible] برنامجا لتخفيض الملكيات الكبيرة ، والمستثمرات الرأسمالية لتوسيع القطاع الزراعي العمومي . انها كذلك مشروع لادماج الزراعة الصغيرة للفلاحين في حركة تعاونية [illegible] ، و دمجها في القطاعات الثلاثة (القديمين ، القطاع الاشتراكي وهو قطاع المعمرين سابقا ، والقطاع الخاص ، التقليدي سابقا وقطاع جديد ، قطاع الثورة الزراعية ، تشكل تعاونيات على الأراضي المسترجعة) . . . و هي كذلك مشروع لادماج الأراضي البور ، وطرد غير المنتجين بتأميم كامل لأراضي المتغيبين ونحمل مشروعا سياسيا ، لاسقاط الوجهاء المحليين ، وتعويضهم بأعضاء من الطبقات المتوسطة المثقفة القادرة على أن تنوب محليا عن السلطة المركزية))[3] وعموما تهدف الثورة الزراعية الى محاربة التوزيع غير العادل للأراضي و توسيع السوق الداخلية ودعم الصناعة بالتحويل الجذري للريف .

ب) ـ الوسائل : اعتمد تطبيق الثورة الزراعية [illegible] أولها انشاء الصندوق الوطني للثورة الزراعية الذي يضم أراضي المتغيبين وتحديد سقف الملكيات الزراعية واسترجاع الأراضي العامة المشاعة ، و ثانيها و تخصيص الأراضي و هي عملية توزيع أراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية على المستفيدين وفق معايير والتزامات معينة ، و ثالثها القرى الاشتراكية [illegible] و هدف ، قصد بناء قرى

---

(1) ـ حسن بهلول القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985 ص 267 .

(2) _ Chaulet Claudine op. Cit p 69

(3) _ Ibid p 70

الثورة الزراعية خلال المخطط الرباعي الثاني [1].

ه_ مكانة الثورة الزراعية في الاقتصاد الوطني : ان معرفة مكانة الثورة الزراعية كمشروع تنموي ريفي في الاقتصاد الوطني يمكننا من معرفة مدى ما وصلت اليه عمليات تغيير الأوضاع في الريف من نتائج ويتسنى ذلك بمعرفة نصيبها من استثمارات المخططات التنموية ومكانتها في سوق العمل.

أولا : مكانتها في المخططات التنموية: يكشف البحث عن مكانة الثورة الزراعية عن الصورة الكمية للمبالغ المالية المخصصة للتنمية الريفية.

فخلال مخططات العشرية الممتدة من 1967 الى 1977 (يلاحظ أن نسبة الاستثمارات المخصصة للزراعة جد ضعيفة في البداية، و بدأت تتناقص وكانت للصناعة الحصة الكبرى من الاستثمارات، حيث مثل نصيب الزراعة (5 %) من الاستثمارات، بينما مثلت الصناعة (53 %) منها، كما كان تركيز الصناعة في الغالب في المناطق الزراعية الأكثر غنى والأكثر سكانا، فكانت الصناعة هكذا تختلس من زراعة الأراضي الخصبة و الماء، واليد العاملة المؤهلة) [1]، وعموما فان قطاع الزراعة قطاع مضحى به من طرف المخططات التنموية (فمنذ بداية تطبيق مخططات التنمية العشرية 67 _ 1977، ومكانة الزراعة في الاقتصاد في تناول نحو الاحتقار، و أصبحت ثانوية . . . فهذا التناقض لا يشكل ظاهرة عادية في حد ذاتها، انها بالعكس تماما طبيعية و ممتازة، حسب الخصائص الزراعية للاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال، و ضرورة تغييره لرفع مساهمة القطاعات الأخرى، و خاصة القطاع الصناعي . . .)) [2].

ثانيا : مكانتها في سوق العمل : مما يلاحظ تبعا للقيمة المتناقصة للاستثمارات المسندة للزراعة في المخططات التنموية، وجود انخفاض في نسبة التشغيل في الزراعة، اذ تشير الدراسات في هذا الميدان الى أن (حالة الشغل في الزراعة تبقى في المعدل المنخفض لتشغيل السكان النشطين بصفة موسمية للأعمال الزراعية، وذلك لغياب تحقيق مشاريع جديدة من أجل امتصاص فائض اليد العاملة الريفية العاطلة، و الدليل على ذلك أنه سنة 1977 تم احصاء ما يقرب من (550 ألف) طلب عمل من (18 الى 59 سنة) من بينهم ($\frac{2}{3}$) ثلثين جاؤوا

---

(1)_ Mohamed Tayeb Nadir Op.cit p 24 25

(2)_ Ibid p 227

من وسط ريفي))[1] كما لاحظت الدكتورة ((شولي)) من تحليل احصائيات سنة 1977 ((ان نصيب السكان النشطين المشتغلين بالزراعة، بالنسبة لمجموع السكان العاملين تناقصت بسرعة، أكثر من معدل تناقص سكان الريف من المجموع العام للسكان فاذ أخذنا بعين الاعتبار الرجال فقط، فالعمال الزراعيون كانوا :

(74٪) من النشطين سنة 1954 (السكان المسلمون) .
(55ر5٪) من النشطين سنة 1966 .
(29ر6٪) من النشطين سنة 1977 .

ففي سنة 1977 النصف فقط من الرجال صنفوا كريفيين و يشتغلون في الزراعة، وفي هذه النقطة أن الانخفاض اذ أخذنا بالأرقام ليس فقط نسبي و لكن بالقيمة المطلقة، فننتقل من (1.596.000) مسلم يعملون في الزراعة سنة 1954 الى (1.300.000) جزائري يشتغلون في الزراعة سنة 1966 و الى (692000) جزائري فقط يعملون في الزراعة سنة 1977))[2] .

جـ) ــ القرى الاشتراكية : مشروع بناء القرى الاشتراكية هو الشق الثاني لمشروع الثورة الزراعية ((فقد بدأت الجزائر منذ 1972 في مشروع ضخم لبناء (1000) قرية، فهذا المشروع ليس مجرد عملية اسكان، و ليس عملية تحديث تقني لعالم الريف، بل يندرج ضمن الاستراتيجية العامة للثورة الزراعية))[3] و قد كانت الضرورة ملحة لتدارك الوضع الذي آل اليه السكن الريفي، في أعقاب حرب التحرير (فقد تعرض السكن الريفي لنمطين من العنف الاستعماري .

1) ــ في الفترة الأولى من الاستعمار (1870ـ1890) وكان الهدف الرئيسي للاحتلال هو اغتصاب الأراضي الخصبة بمطاردة فلاحي السهول، و القضاء على التوازن الهش بين الأرض والمسكن وكان كل ذلك بدراسة من أجل نمو الاستغلال الموسع والهادف الى التصدير .

2) ــ القمع أثناء حرب التحرير (54ـ1962) حيث أعطيت الضربة القاضية للسكن الريفي الجزائري، ففي السنوات الأخيرة للحرب بنيت الاستراتيجية العسكرية للاستعمار

---

(1) _ Ibid pp 129 130.

(2) _ Chaulet Claudine Op.Cit pp. 164 165

(3)_ Benguergoura Chérif. Le processus de réalisation de VSA (Dr 3 Cycle) sociologie université de Paris X Nanterre 1980. p. 2

على مراقبة الريف ، و الاستيلاء بقوة على مراكز هم السكنية ، وذلك لحرمان جيش التحرير الوطني من مصادر تجنيده ودعمه المادي ، فالجيش والادارة الفرنسيان تصرفا بالتدمير المنظم للقرى و المداشر الجزائرية، وطرد الفلاحين الى المحتشدات المراقبة بسهولة)) .[1]

في ظل هذه الظروف أعلن مشروع القرى الاشتراكية، و لكن ((من الواضح أن سياسة القرى الاشتراكية لا تشكل لوحدها فقط كامل برنامج الاسكان الريفي ، فخلال الخطة الرباعية الثانية مثلا،كانت البرامج قد تضمنت (40ألف) سكن في اطار عملية القرى ، و (60 ألف) سكن آخر في اطار عمليات أخرى خاصة بالبناء الذاتي) .[2]

و الجدير بالذكر هو أن مشروع القرى الاشتراكية تتماشى أهدافه مع الهدف العام للثورة الزراعية، وهو النهوض بالريف في كل المجالات .

- انجازات المشاريع : مشروع القرى الاشتراكية الذي أعلن عنه سنة 1972، أي بعد عشر سنوات عن الاستقلال ، شرع في تنفيذه و سارت و تيرة الانتاج خلال عدة سنوات بنسب متفاوتة، وقد بيّنت عدة دراسات بداية انخفاض و تيرة الانجاز سنة بعد أخرى .[3]

و عن النتائج الأخيرة لوزارة السكن و التهيئة العمرانية، تشير الى أن (177) قرية أنجزت لحد اليوم، (204) و رشة و (215) عملية انجاز قرية بقيت معلقة ، وتساوي في المجموع (566) قرية اشتراكية، و سياسة الألف قرية ليست من الآن قصاعدا الا خمسمائة، والمشروع الذي توقع بناء ألف قرية اشتراكية خلال سبع أو ثماني سنوات تأخر للصعوبات المادية، ولكن البرنامج جدّ طموح ، و لغياب وضع حاجات السكان في الحسبان، حيث أظهروا مقاومة عنيفة للمجيء الى مساكن القرى الاشتراكية .[4]

- التقييم العام للفصل الرابع : الريف الجزائري بين أهداف المواثيق ونتائج المشاريع .

لقد كان الغرض من استعراض مكانة الريف في المواثيق ونتائج المشاريع التنموية المطبقة هو الوصول الى الوضعية التي آل اليها الريف ، و مدى استفادته من هذه

---

(1)- Djafer Lesbet Op.Cit. P. 69

(2) - عبد اللطيف بن آشنهو المرجع السابق ص 120 .

(3) - أنظر جدول لحالة القرى الاشتراكية في 8جانفي 1978في الملحق .

(4) - Djafer Lesbet Op. Cit. P. 121.

فعن الأهداف التي سطرتها قرارات المواثيق يظهر أنها طموحة ، توصي بالاعتناء الكبير الذي خص به الريف[1].

أما نتائج المشاريع في الميدان فلم تبلغ المستوى الذي طمحت اليه المواثيق ، فالتسيير الذاتي رغم كبر حجمه من حيث المساحة وعدد العمال ، ورغم ماحققه من نتائج ، لم يصل الى درجة التغيير الجذري لظروف الحياة الريفية ((والواقع أن دارسي التسيير الذاتي في الجزائر يتفقون على أن هذه الاصلاحات لم تحسّن وضع العمال ، وربما باستثناء وحيد ، هو أن التفرقة بين العمال الدائمين والموسميين قد ألغيت حتى يستطيع كافة العمال أن يستفيدوا من الضمان الاجتماعي))[2]، أما مشروع الثورة الزراعية كأداة للتنمية الشاملة فرغم طموح الأهداف فانها لم تصل الى المستوى المطلوب ، فعانت من ضآلة نصيبها وكانتها الثانوية في المخططات التنموية من ضعف نسب الاستثمارات ، مما نجم عنه انخفاض مكانتها في سوق العمل الوطنية ، ففقدت قوتها البشرية، وتنبهت الدولة للركود الذي آلت اليه الثورة الزراعية والدليل على ذلك كما يرى أحد الباحثين الجزائريين، هو قرار اعادة هيكلة هذا القطاع اذ أن ((مجرد طرح اعادة الهيكلة كحلّ مفضل لهذا القطاع ينطوي على افتراض ضمني أن الوضع الزراعي في البلاد متأزم ولم يعد يلعب دوره كما كان متوقعا منه، وأنه لم يعط كل مايختزنه من انتاجية كمّا ونوعا))[3]، فالقطاع الزراعي الذي أسندت اليه مهمّة تحقيق الاستقلال الغذائي ، وتمويل القطاع الصناعي ، انخفضت انتاجيته مما أوجب عملية استيراد واسعة في المجال الغذائي ، وضعفت بالتالي علاقته بالقطاع الصناعي ، ولذلك كما يقول نفس الباحث بأن الثورة الزراعية ((كان لها دور محدود سواء من حيث المساحات المؤممة (أهميتها ونوعيتها) أو من حيث عدد المستفيدين من هذه الأراضي (حوالي 90 ألف مستفيد) أو تنصيب تعاونيات زراعية (600 تعاونية))[4]. ومن النقائص التي لم تقدر الثورة الزراعية على معالجتها أيضا، هي دخل الفلاحين ، مما اضطر الكثير منهم اما لمغادرة الفلاحة نهائيا ، أو البحث عن مداخيل أخرى غير زراعية ، اضافة الى هذا فان كل محاولات تدعيم وانعاش العمليات التنموية للمناطق الريفية لم تصل الى تحقيق أهدافها كاملة ،

---

(1) ــ أنظر المبحث الأول من الفصل الرابع (مكانة الريف في المواثيق) .

(2) ــ مغنية الأزرق المرجع السابق ص 117 .

(3) ــ مصطفى مرضي تأملات حول اعادة الهيكلة في القطاع الزراعي جامعة وهران بدون تاريخ ص 2 .

(4) ــ نفس المرجع ص 3 .

فالبرامج الخاصة التي حضيت بها بعض الولايات التي كانت تعد بعد الاستقلال أكثر مناطق الوطن تخلفا[1] لم تستفد مناطقها الريفية من هذه البرامج الا الشيء القليل ((فهذه المجهودات على كل حال تظهر في ارتفاع فرص الشغل في القطاعات غير الزراعية (خاصة في قطاع البناء) بصورة ملموسة في التجمعات الحضرية، و بقيت هذه المجهودات مهمشة للمناطق الريفية))[2] كما أن القروض الفلاحية من جهتها لم تتطور كميا بالحجم الذي يساعد على انعاش القطاع الزراعي ، اضافة الى المشاكل و العراقيل البيروقراطية التي حالت دون وصول هذا القروض الى من يستحقها فعلا من الفلاحين ، فمما يلاحظ أن ((القروض المتوسطة و الطويلة المدى المستعملة من طرف القطاع الخاص انخفضت بكثير منذ الموسم الفلاحي (1968 _ 1969) فانتقلت من مبلغ اجمالي قدره (119,6) مليون دينار جزائري سنة 1968 الى (10,2) مليون دج سنة 1974))[3] .

و من هذا يمكن أن نستنتج بأن وضعية الريف الموروثة عن عهد الاحتلال و التي كانت مقصودة بالتغيير الجذري عن طريق السياسات التنموية بمختلف مشاريعها ، وان كان يظهر عليها حدوث نوع من التغيير الا أنه لم يصل الى المستوى المطلوب ، خاصة في السنوات الأولى من الاستقلال ، ويمكن توكيد ذلك بالمقارنة بين دخل سكان الريف في فترة الحرب التحريرية و العشرية الأولى من الاستقلال ((ففي يوم اندلاع ثورة أول نوفمبر كان (10 %) من مجموع السكان (وهم الأوربيون) يملكون (90 %) من الانتاج الاجتماعي ، و (90 %) من السكان (وهم الجزائريون) لا يملكون سوى (10 %) من الانتاج ، النصف منه تقريبا يعود لفئة الفلاحين التي كان يفوق عددها أربع مرات سكان المدن من المواطنين الجزائريين))[4] و بعد الاستقلال وفي العشرية الأولى ((من جهة لم يتطور الأجر الأدنى الزراعي المضمون (SMAG) الا بنسبة ضعيفة حيث ارتفع الى (9,80 دج) فقط سنة 1973 بينما ارتفاع الأسعار زاد بـ (45 %) من 1962 الى 1973))[5] .

---

(1) _ الولايات هي : باتنة ، تيزي وزو ، المدية ، تلمسان ، سطيف ، سعيدة ، الأصنام ، و الواحات .

(2)_ Rachid Benatig Politique économique de l'Etat et Evolution de la situation d'emploi et de revenus en milieu rurale Doctorat (3 cycle) S sociales Paris 7 1980 p 51.

(3) - Ibid p. 52

(3)_ Megherbi (A) La paysannerie Algérienne face à la colonisa[tion] Edition ENAP Alger NO date p. 105

(4)_ Rachid Benatig Op Cit, P. 45

أما مشروع القرى الاشتراكية، فهو الآخر لم يحقق الأهداف المسطرة، فمن ضمن (1000) قرية كانت مبرمجة لم ينجز حتى أواخر السبعينات سوى (566) قرية مع نقص الأشغال في العديد منها، وتم التراجع عن المشروع في نهاية الثمانينات، واضافة الى تأخر الانجازات، فقد برزت فيها ثغرة أخرى تمثلت في احتلال مساكنها من طرف فئات اجتماعية لا علاقة لها بالزراعة، فقد بينت دراسة ((جعفر لسبط)) بأنه رغم أن أولوية السكن في هذه القرى للمستفيدين من الثورة الزراعية، الا أن ذلك لم يتم التحكم فيه، ذلك لعدم احترام مقاييس العدد الحقيقي للمستفيدين فمن ضمن القرى التي تناولتها هذه الدراسة ((تبين أن (69 ٪) من المستفيدين من السكن هم من المستفيدين من الثورة الزراعية، و (14 ٪) من قطاع التسيير الذاتي (17 ٪) من طرف عائلات لا علاقة لرب العائلة فيها بعمل الأرض، وذلك رغم الأوامر العديدة للسلطات العليا للدولة، ورغم الموانع الكثيرة للسكن داخل القرى، للأشخاص الخارجين عن الثورة الزراعية، أو الذين لا يشاركون بصورة مباشرة في وظائف القرية، فتبين أنه على الأقل هناك ساكن واحد من بين عشرة سكان لا تتوفر فيه شروط الاستفادة من السكن في القرية الاشتراكية)) (1).

ومن هنا نخلص للقول بأن الفرق شاسع بين أهداف المواثيق ومكانة الريف فيها، وبين ماحققته المشاريع التنموية في الميدان، وهذا مايعطي صورة اجمالية عن حالة الريف بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على انطلاق تنميته، فمهما حدث من تغير في حياة الريف وتحسين بعض الجوانب المعيشية، فان التغير الجذري لم يحدث بالقدر الذي كان مأمولا، ومن هذا يمكن توقع بقاء تدني داخل الفئات الريفية، واستمرار حركة الهجرة من الريف، ولا أدل على ذلك من أن ميثاق 1986 أشار اليها، هذا مع بقاء السكن الريفي يعاني من الظروف السيئة نظرا لتوقف مشروع القرى الاشتراكية.

---

(1) _ Hamza Lesnasi, op.cit., p. 180.

واذا كان هذا هو الوضع في المناطق الريفية التي استفادت من التسيير الذاتي والثورة الزراعية ، والقرى الاشتراكية ، فان الوضع في مناطق ريفية أخرى ، حيث يسود القطاع الخاص التقليدي ، ليس بأحسن حال من الوضع السابق ، نظرا لتهميشه .

ومن هنا يمكن القول بأن الريف الجزائري مازال يتأرجح بين قرارات طموحه ونتائج ضئيلة ، وذلك دون اغفال لأهمية ماتحقق من نتائج ، كما أن بعض العمليات التنموية بلغت درجة من التقدم كتعميم التعليم الابتدائي ، أما برنامج الكهربة الريفية فقد سجل تأخرا كبيرا في الانجازات .

- **الفصل الأول** : الأسس المنهجية للدّراسة

- **مدخل**

- **المبحث الأول** : العمل الميداني من التمهيد الى ملىء الأستمارات

- **المبحث الثاني** : اجراءات تفريغ و تحليل بيانات البحث الميداني

- الفصل الأول : الأسس المنهجية للدراسة الميدانية .

مدخل :

اذا كان الجانب النظري يفيد الباحث في دراسته من حيث الكشف عن الخصائص العامة للتغير الاجتماعي ، من حيث أنواعه ، و العوامل المؤدية اليه ، و أهم النتائج التي توصلت اليها مختلف البحوث في هذا الميدان ، فان الجانب الميداني يفيد الباحث في اعطائه صورة واضحة عن موضوع بحثه ، اذ بنزوله الى الميدان يحصل الباحث على معطيات و اقعية لا يجدها في الكتب و الدراسات الأخرى مهما كثرت ، كما يمكن العمل الميداني الباحث من الوقوف على عوامل و مظاهر التغير الاجتماعي كما هي في الواقع المدروس .

و لما كان النزول الى الميدان بهذه الدرجة من الأهمية لجميع المعلومات اللازمة عن الواقع المراد دراسته ، قام الباحث باجراءات منهجية متماشية و مناسبة للظاهرة المدروسة ، فاعتمد على تقنيات ومناهج لجمع المعلومات وفق خطوات متسلسلة تمثلت في الخطوة التي مهدت للعمل الميداني و التي كانت متواصلة حتى عملية النزول الى الميدان و ملء استمارات البحث الميداني ، ثم الخطوة الأخيرة التي دخلت فيها الدراسة مرحلة التفريغ و التحليل لما جمع من بيانات .

- المبحث الأول : العمل الميداني من التمهيد الى ملء الاستمارات :

بعد اختيار المنطقة التي ستتم فيها الدراسة الميدانية ، و ذلك بعد دراسة و ثائقية و تاريخية شاملة لكل الخصائص الطبيعية و الجغرافية و الديمغرافية و الاقتصادية المتعلقة بها ، شرع الباحث في التحضير العملي لاقتحام الميدان ، حيث اتصل بالمسؤولين المحليين ابتداء بالولاية فالدائرة فمسؤولي المصنع الذي اختيرت منه عينة منطقة البرواقية التي كانت أول عينة تجرى حولها الدراسة ، ثم أجريت عملية اختيار لصحيفة الاستبيان حيث وزعت على (10) عمال بطريقة عشوائية ، تمكن الباحث من خلالها من تعديل بعض الأسئلة التي لم تلائم البحث و المبحوثين ، و اضافة أسئلة أخرى ظهرت أهميتها في البحث .

و بعد التمهيد واختبار استمارة الاستبيان مباشرة، استمر الباحث في اجراء البحث الميداني وذلك باتخاذ الاجراءات التاليـــة :

1) ـ استمارة الاستبيـان : لتسهيل المقابلة الرسميـة مع المبحوثين قسم الباحـث الاستمارة الى أربعة محاوره الاول منها يتعلق بالبيانات الشخصية للمبحوثين، والمحور الثاني دار حول علاقة الانسان بالأرض، والثالث تعلق بتغير هذه العلاقة وأثرها على العلاقات الأسرية، كما تعلق المحور الرابع بأثر تغير علاقة الانسان بـالأرض وأثرها على نمط المسكن ومستوى المعيشـة .

كما اهتم الباحث بصياغة الأسئلة حيث اشتملت على (53) سؤال، منها ماهـو مغلق اذ ما تعلق الأمر بأجوبة تكون بـلا أو نعم ، ومنها ماهو مفتوح اذا تعلق الأمر بأسئلة قد لا تتبادر أجوبتها المتنوعة الى ذهن الباحث ، أو يحتاج فيها المبحـوث الى نوع من الحرية حتى يجيب ، فيترك له الاختيار . ولم يتخل الباحث عن هـذه الاستمارة حتى آخر مبحوث ، ذلك ((لأن الاستمارة الاستبيانية هي الدليل أو المرشـد الذي يوجه المقابلـة التي تقع بين الباحث والمبحـوث)) [1] .

كما يشير الباحث هنا الى أن هذه الخطوات طبقت أولا على عينة منطقة البرواقيـة حيث كانت العينة الأولى التي جرى فيها البحث ، حيث اختيرت عينة من العمـال الريفيين، بوحدة المضخات والحمامات بالمنطقة الصناعية بالبرواقية، وذلـك ابتداء من يوم السبت 7 جانفي 1989 حتى غاية يوم الخميس 18 جانفي من نفـس السنة ، تخللتها بعض الأيام للراحة ، أما عينة المنطقة الثانية وهي تابـلاط ، فقد جرى العمل الميداني فيها بين منتصف شهر جويلية الى منتصف شهر أوت من سنـة 1989 ، حيث اختيرت فترة الحصاد والدرس للموسم الفلاحي لهذا العام أين يجتمـع الفلاحون في أماكن عملهم ، أو راحتهـم حيث يمكن للباحث الاتصال بهم ، كما اضطـر الباحث الى اجراء تغيير طفيف على الاستمارة الأولى التي طبقها مع عينة البرواقيـة ، وذلك فيما يخص محور البيانات الشخصيـة ، والأسئلة الستة الأولـى مـن محور علاقـة الانسـان بالأرض ، لأن أفراد العينتين يختلفـون في هذه النقـاط القليلـة فقـط .

---

(1) ـ احسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعـي ، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت لبنان 1982 (ص 65) . .

2) — اختيار العينـــة : بعد التأكيد على اختيار المنطقتين الريفيتين من و لايــــة المدية للدراسة ، و هما تابلاط و البرواقيـــة وذلك بعد دراسة خصائصهما العامة مــــن كل النواحي ، بقي على الباحث أن يختار العينـــة الممثلة من كلا المنطقتين، و لما كان البحث بدأ بمنطقـــة البرواقية المتمثلة في العمال الريفيين المتواجدين في مصنع الصمامـــــا ت و المضخات بنفس المنطقـــة، بدأ الباحث في اختيار عينتـــه، و ذ لك بمعرفة العــــــد د التقريبي لمجموع العمال الذين يسكنو ن بالريف و يعملو ن بذلك المصنع ، و أهـــــم الو رشات الانتاجيـــة في المصنع التي يتو اجد و ن بهـا ، ثم التفاهم مـــع المسؤو ليــــن المباشرين في المصنع على أن يقد موا العمــال للباحث بطريقـــة عشوائية على شرط أن يكو نو ا مقيمين في الريف ، فحرص الباحث على أن يكو ن الاختيار عشوائيا حتى لا تكو ن العينــــــة خاضعة لرغبات المسؤو لين، فبدأ بو حدة المضخات ثم و حدة الصمامات ثم و حــــــد ة الحداد ة، حيث كان الباحث يأخذ بعين الاعتبار عدد العمال الريفيين في كل و حــــد ة من جهة و طريقة سير العمل داخل الو رشات — و التي وعد الباحث أن لا يتسبب فــــــي تعطيلها — من جهة أخرى ، خاصة اذ اعلمنا أن المصنع يشتغل بثلاثـــة فرق متساو يــــة ليل نهار ، أي بنظـــام (3 * 8) .

أما فيما يخص عينة تابلاط فبعد تحديد بلدية مزغنـة كعينة جغرافية ممثلـــــة لد ائرة تابلا ط شرع الباحث في اختيار عينته بنفس الطريقـة العشوائيـــة التي اختـــار بها عينـــة البرواقيـــة (*) .

3) — الملاحظـــة : نظرا لكون بعض الأسئلة كان الجواب عنها يحتاج الى مزيد من العمـــق و الد قة، اضطر الباحث الى استعمال الملاحظة المباشرة ذلك ((لأنها أداة هامــــــة في البحث السو سيو لو جي ، حيث عن طريقها يستطيع الباحث الحصول على بيانـــــا ت و معطيات كيفية يد عم بها الدراسة الحقلية)) [1] غير أن هذه الأداة (الملاحظة) نظـــرا لكون الباحث يحتمل أن تدخل تأو يلا ته الذ اتية في تفسير ما يلاحظـــه من ظواهر، فانهـــا اقتصرت فقط على الجوانب الماد ية، كطريقـــة عمل الأرض، أو شكل البناء و غير ذلك ، ممـــا لا د خل للذ اتيـــة فيه، كما أن الباحث استعملها مع عينـــة منطقـــة تابلاط فقـط حــيث أن علاقاته مع سكان المنطقـــة مكنتـــه من المكو ث معهم لو قت كاف لاجراء ملاحظاتـــه ، ولم يقـم بالملاحظـــة مع عينـــة عمال مصنع المضخات و الصمامات بالبرو اقيـــتـــة لأن تصرفات العـــامل الريفـــي وهو في المصنع لا تدخل في اطار الد راســـة .

(*) — لمزيد من التفاصيل حول العينة أنظر الفصل السابع : الخصائص العامــــة لعينة البحـــث .

(1) — تيو د و ركابلوف ، البحث السو سيو لو جي ، تعريب نجاة عياش، بيرو ت دار الفكر الجديد 1979، ص 123 .

4) - المقابلـة : زيادة على المقابلة الرسميـة التي أجراها الباحث مع أفراد عينتـي البحث عن طريق الاستمارة الاستبيانية التي سهلت مهمتـه، ذلك لأن ((المقابلة الرسمية لا تستغرق وقتا طويلا خصوصا اذا كان عدد الأسئلة في الاستمارة الاستبيانية قليلا و اذا كانت الأسئلة واضحة ومركزة و تتعلق بصورة مباشرة بموضوع البحث المزمع تنفيـذه[1]))

فزيادة على ذلك أجرى الباحث مقابلات أخرى غير رسميـة مع مسؤولين آخرين قصـد الاستفادة من المعلومات العامة التي يعرفونها رسميا عن المنطقـة و خصائصهـا، فكانت للباحث مقابلات متكررة مع رئيس مكتب التخطيط و رئيس مكتب الأرشيف و الوثائـق في ولاية المدية، و بالنسبة لعينة البرواقيـة أجرى الباحث مقابلات مع المسؤولين الذين يعرفون جيدا ظروف أفراد العينة و المناطق الريفيـة التي يقيمون بها، أمـا بمنطقـة تابلاط فقد تقابل الباحث مع نائب رئيس الدائرة، وكذلك بعض الاداريين الذين يعرفون المنطقة ولهم مسؤولية مباشرة على بعض المشاريع التي تمس الريف، كقـروض البناء الذاتي، و تشغيل الشباب وغير ذلك، كما أجرى الباحث مقابلات متكـررة مع رئيس بلدية مزغنـة التي اختيرت للبحث من دائرة تابلاط، وكذلك مقابلة أخـرى مع أحد المسؤولين بمندوبيـة الفلاحـة لدائرة تابـلاط .

فاستفاد الباحث من هذه المقابلات في جمع معلومات اضافيـة تفيده في فهـم أكثـر للموضـوع، و تمـت هذه المقابلات في أوقات حسب ما سمحت بـه ظـروف الباحث وكانت ناجحـة خاصة مع تفاعل و تجاوب المقابلين مع موضوع البحـث نظرا لوضوحـه و واقعيتـه .

المبحث الثانـي : اجراءات تفريغ و تحليل بيانات البحث الميداني :

يعتبر التفريغ و التحليل آخر خطوة في البحث الميداني، و نظرا للطبيعة المزدوجـة للبيانات المستخلصـة عن طـريق المقابلـة التي تمت بواسطـة الاستمارة الاستبيانيـة و هي المعطيات الكميـة و الكيفيـة، استعمل الباحث الطرق التاليـة :

1) - الأسلوب الكمـي : ((وهذا الأسلوب يستعمل لمعالجة بيانات أعطيت في الماضي أو تعطي في الحاضر، أو لا بناء على طلب المعنيين بالحصول عليها لمعالجتها و ثانيـا اجابـة عن أسئلـة محددة توجـه اليهم . . . . وبعد ذلك يجرى تكميم هـذه البيانات في عمليـة تقنينيـة متتابعـة الخطـوات، تنتهي بجداول تحتوي أرقامـا يحيل الباحث فيها النظـر))[2].

---

(1) - احسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي مرجع سابـق، ص 100 .

(2) - حسن الساعاتي تصميم البحوث الاجتماعية دار النهضة العربيـة للطباعـة و النشر بيروت 1982 ص 180 .

و بناء على هذا الأسلوب استطاع الباحث تكميم البيانات الميدانية في جداول احصائية منها البسيطة ومنها المركبة التي تربط بين أكثر من عامل، وعقب التحليل الاحصائي واصل الباحث تفسير و تحليل البيانات الكمية تحليلا سوسيولوجيا .

2) ـ تحليل المحتوى : نظرا لاعتماد الباحث على مصادر أخرى لجمع المعلومات اللازمة حول الموضوع، تمثلت أساسا في دراسات تنتمي الى عدة فروع علمية لها علاقة بالموضوع، و وثائق رسمية مليئة بالمعلومات الكمية، فان الباحث اضطر الى تحليل محتوى هذه المصادر، مستعملا نتائجها في تفسير و تحليل البيانات الكمية اما تدعيما لرأي ارتآه، أو تفنيدا لرأي غيره، أو تعميقا لفكرة ما، كما دعم تحليله كذلك بنتائج بعض الفصول النظرية كلما كانت لها علاقة بجزء من موضوع الدراسة الميدانية، كما عمد الباحث أحيانا الى تدعيم تفسيره لبعض الظواهر بايراد الجواب بصيغته اللفظية كما أملاه بعض المبحوثين، ليكون أكثر مصداقية و موضوعية .

ـ نقطة الصفر: يود الباحث و هو بصدد دراسة التغير الاجتماعي في الريف الجزائري أن يحدد الفترة المقصودة بالدراسة ذلك لأن التغير الاجتماعي عملية مستمرة، و تفرض دراسة المرحلة المتغيرة تحديد ما يسمى بنقطة الصفر و هي النقطة الفاصلة بين المرحلة المتغيرة المدروسة و المرحلة التي قبلها، و منها يفترض أن المرحلة السابقة يكون فيها المجتمع المدروس في حالة استقرار فرضي، و الباحث أن يجتهد في تحديد نقطة الصفر معتمدا على أحداث معينة اقتصادية و اجتماعية و ثقافية أو حروب و ثورات، من شأنها أن تساعد على حدوث تغييرات اجتماعية جذرية و اسعة، و مايتبادر للذهن في هذه الدراسة هو أن نقطة الصفر هي بداية الاستقلال كمرحلة فاصلة بين عهدين، غير أن الباحث يرى بأن السنوات الأولى لا تعتبر نقطة الصفر ذلك لأن المجتمع الجزائري في هذه السنوات الأولى كما يرى بعض الباحثين لم يشهد تطورات اقتصادية توحي بوجود تحرك نحو تغير اجتماعي ملموس ذلك لأن فترة 1962 ـ 1966 كانت فترة ركود اقتصادي، سواء في الصناعة أو في الزراعة، حيث لم يوضح الاصلاح الزراعي المؤكد عليه في ميثاق طرابلس عام 1962 موضع التطبيق، و الأهمية المحدودة للتسيير الذاتي في تلك الفترة[1]، و لذا يقترح الباحث أن نقطة

---

(1) ـ عبد اللطيف بن آشنهو التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962 ـ 1980) ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1982 ص 21 ومابعدها .

الصفر الفعلية تبدأ مع انطلاق مخططات التنمية منذ سنة 1969 حيث انطلق المخطط الثلاثي الأول وخاصة مرحلة السبعينات التي شهدت القرارات والمشاريع الكبرى خاصة مايهم الريف كالثورة الزراعية والقرى الاشتراكية، وتمتد فترة الدراسة الى نهاية الثمانينات لتكون الدراسة في النهاية عبارة عن محاولة لتقييم عشريتين من الزمن شهدت محاولات لتغيير الأوضاع الموروثة عن عهد الاحتلال .

- **الفصل الثاني** : منطقة المدينة تعريف عام

- **المبحث الأول** : لمحة تاريخية

- **المبحث الثاني** : لمحة جغرافية

- **المبحث الثالث** : لمحة ديمغرافية

- **المبحث الرابع** : لمحة اقتصادية

ــ الفصـل الثانـي : منطقـة المديـة تعريـف عام

ــ المبحـث الأول : لمحـة تاريخيـــــة

تعتبر منطقـة المدية من أقدم المناطق الجزائريـة التي عرفها الانسان، و تعـاقب على تعميرها عدة شعوب و قبائل بين غزاة و مستوطنين ((ففي مختلف الحفريات التـي أجريت في التيطري ، أثبتت أن الانسان الأول و جد فيما قبل التاريخ ، و الأحجـار المكتوبة أو النقـوش، و الآثار غير معروفة الأصل ، و القبور القديمة في وسط الولايـة القديمـة، مثل : الجلفـة تادمايت ، و الادريسيـة ــ غيـر بعيدة عـن تصـر الشلالـة ــ تشهد على وجود الانسان منذ فترة ماقبل التاريـخ)) (1).

أما عن أصل التسميـة فان اسم ((التيطـري)) الذي أعطي لولاية المديـة فترى الدراسة المونوغرافية حول المدية أن هذا الاسم ((يجد أصله في كلمة ((ايتري)) (([illegible])) و يعني بالبربريـة ((البرد الكبير)) . . . و يظهر أن اسم التيطري لم يعط لكامل المنطقة الامن طرف حسن باشا ابن خير الدين، الذي نظم جنوب المنطقة)) (2).

أما عن أصل تسميتها بالمدية ، يرى بعض الباحثين في تاريخ المدية أن هناك روايـات ترى أن اسم المدية . اشتق من كلمة لاتينيـة ((أمذياس)) أو من كلمة عربية ((المدية)) وروايات أخرى ترى أنها سميت باسم ملكة رومانيـة تدعى ((لبديـة)) أو ((المديـة)) و ما استنتجه الباحث هو أن ((المدية قديمة وموجودة منذ عهد الرومان)) (3).

أما عن [illegible] المدية فيرى أحد الباحثين بعد مناقشة لآراء بعض المؤرخين الذيـن أرادوا أن يجعلوا مولد المدية في عهد حماد بن زيري سنة 350هـ بأن ((صدق التاريـخ يعطي أن المدية كانت ضاربة في القدم ، و أن تاريخها بألف عام يعتبر منطلقا لتاريـخ حديث تناولته الأقلام كثيرا و نطقت بـه الألسنـة)) (4).

و قد ذكرت المدية في كتب قدماء الرحالة والمؤرخين العرب مثل ((ابن عبد البكـري)) و ((أبوالحسن الوزاني)) و ((ابن خلدون)) ومن الأجانب مثل المؤرخ الاسبانـي ((مرمـورا)) .

---

1) W. de MEDEA présentation de la Wilaya de médéa en bref p. 2

2) W. de MEDEA Etude monographique. 1967 p. 15.

(3) ــ محمد المنستار، اسكندر المدية منشورات وزارة الثقافة والسياحة الجزائر المؤسسـة الوطنية للفنون المطبعية 1986 ص 16 .

(4) ــ نفس المرجـع ص 21 ــ 22 .

المبحث الثاني : لمحة جغرافية :

تتمثل تضاريس المدية حسب الدراسة المونوغرافية للولاية لسنة 1967 فيما يلي :

1ـ جبال تليلة ضخمة : وتتشابك مع الهضاب والتلال والأحواض والاقتصاد فقير في مناطق معينة، ويمتاز بالجمع بين زراعة الحبوب وتربية الحيوانات، وفي جهات أخرى في الهضاب العليا، وفي تلال عين بسام والمدية يوجد العنب، كما أن ارتفاع جبال بن شكاو تصل الى (1327م)، أكبر جبال التيطري ارتفاعا، منها جبل ديرة (1810م)، جبال تاقنفة (1710م) جبال عين زعاف (1472م).

2ـ السهول المرتفعة السهبية : هي جزء من الهضبة العظيمة التي تمتد من الحدود المغربية الى شط الحضنة، متوسط ارتفاعا (1000م) ولا ينبت بها سوى الحلفاء وأعشاب لرعي الأغنام وأنماط الحياة التقليدية تتمثل في الرحالة، والزراعة التقليدية، القمح والشعير.

3ـ جبال الأطلس الصحراوي : تتكون من جبال أولاد نايل، وجبال الصحاري الأعلى، مع جبل صنالبة، (1750م) وكاف مناع (1544م) وجبل مسعد (1517م) وجبل قد يد (1491م) وجبال سناري (1484م). تغطيها غابات الديس، والمراعي الأقل خصوبة من السهول.

4 ـ شريط صحراوي : وطوله (160 كلم) وعرضه (32 كلم) يلتوي ويمتد نحو جنوب الأغواط وهذه المنطقة كلها جدباء تتخللها بعض القصور النادرة.(1)

وتجدر الاشارة هنا الى أن ولاية المدية في اطار حدودها الادارية الحالية لا تشمل كل هذه المناطق الجغرافية.

ـ المناخ : الخصائص العامة لمنطقة المدية تتمثل في قلة تساقط الأمطار في أغلب جهات المنطقة، حيث تتراوح بين (800 و 400 ملم) كما تتميز بعدم انتظام الفصول وعدم الترابط بين الحرارة وحصة مياه السماء.(2)

وتبين دراسة أخرى مناخية ونباتية متخصصة قام بها علماء ((سوفيات)) حول المدية بعد تحديد تضاريسها وخطوط الطول والعرض التي تقع بينها الى أن طبيعة المناخ وشدة انحدار جزء كبير من أراضيها حصر الأراضي المزروعة بالري في الأودية حيث الانخفاض والرطوبة الكبيرة، كما بينت أن حوالي 90٪ من أراضي الولاية هضاب علياء لذا تعد زراعة الحبوب وتربية الدواجن الحرفة الأساسية فيها.(3)

---

1)- Etude monographique op. cit pp. 17 18.

2) . Ibid p. 22.

3). Tchevsky et autres .Etude geobotanique des paturages du secteur de medea, Ed. Naouka leningrade. 1970, p. 12.

المبحث الثالث : لمحة ديمغرافية : تمثل ولاية المدية ثقلا ديمغرافيا معتبرا، خاصة بالنسبة لمجموع سكان الريف الجزائريين، حيث تشير احدى الدراسات حول امكانيات الزراعة في ولاية المدية في أواخر عهد الاحتلال الفرنسي الى أن سكان المدية كانوا كمايلي : ((المدية 110 ألف نسمة ، وتابلاط 82 ألف نسمة ، أما الكثافة السكانية فهي مرتفعة ، اذا ماقورنت بمناطق أخرى ، . . . .))[1] أما بعد الاستقلال فحسب احصاء سنة 1969 فان عدد السكان ((بلغ 15682 نسمة بتابلاط و 228439 نسمة بالمدية وبدأ هذا العدد يستقر ابتداءً من سنة 1966 عقب الهجرات العديدة نحو متيجة))[2].

— الهجرة : أما فيمايخص الحراك السكاني فان منطقة التيطري شهدت عمليات للهجرة ، نحو الولايات الأخرى ، منذ فترة الاحتلال الفرنسي ، ففي دراسة حول الزراعة في المدية تبين أن حركة الهجرة كانت قد بدأت خاصة نحو متيجة والتجمعات الحضرية بالعاصمة ، كما تشير هذه الدراسة الى أن هذه الهجرة مع ضعفها من حيث عدد المهاجرين فان المنطقة الأكثر دفعا للمهاجرين خاصة الى متيجة هي ((جنوب التيطري ، خاصة منطقة تابلاط ، أما باقي سكان التيطري فعلى العموم بقوا مستقرين في مناطقهم ، وهذه الوضعية ليست مرتبطة بزراعة ناجحة ولكن بسبب كراه الأفراد للاغتراب وحفاظا على الأشكال التقليدية للحياة))[3].

أما بعد الاستقلال فقد بينت الدراسة المونوغرافية للولاية أنه ((لوحظ عودة تيار ضعيف للهجرة نحو متيجة من كل من المدية وتابلاط بينما الأوروبيون الذين كانوا يشكلون أقل من (1 %) من سكان الولاية فغادروها

1)- Maurice (R), L'agriculture du département du titteri et ses possibilités de développement, direction des services agricoles et du paysanat 1962, p. 13.

2)- Korache Farada Emploi agricole dans le périmètre des BENI-SLIMANE Institut Nationale Agronomique EL HARRACH, Rapport de stage 1970, p.11.

3)- MAURICE (R) op. cit, p 14.

د فعة واحدة وزيادة على هذا لم تعرف ولاية التيطري رجوعا ضخما للذين غادروها أثناء الحرب لكونها ليست منطقة حدودية ولا منطقة اقتصادية جذابة)) (1).

أما في الفترة بين 1966_1977 فحسب احصائيات هذه الأخيرة فانه ((سجل (85,9٪) من المشتغلين بهذه الولاية يعملون داخل حدودها، و (14٪) يشتغلون في ولايتي الجزائر والبليدة وأقل من (3٪) في باقي الولايات أو في الخارج)) (2).

من هنا نستنتج أنه سواء تعلق الأمر بالهجرة الداخلية أو الخارجية فانها دائما موجودة قبل الاستقلال أو بعده، وذلك لأن ولاية التيطري تعد من الولايات الطاردة وهذا ماأكدته الدراسة السوسيوديمغرافية التي قام بها أحد الباحثين الجزائريين (3).
واستكمالا للمحة الديمغرافية نلفت النظر هنا الى جانب السكن والاسكان وخاصة منه السكن الريفي .

ففي اطار مشروع القرى الاشتراكية ، ((فقد استفادت الولاية من برنامج (24) قرية منها (12) أنجزت بمجموع (1716) مسكن، والا 12) الباقية بمجموع (1976) مسكن منها (348) أنجزت ويقع منها مع (20٪) من المساكن في دائرة وزرة والباقي في المناطق الأخرى)) (4).

_ المبحث الرابع : لمحة اقتصادية :

ان الطابع العام للاقتصاد لولاية المدية منذ القديم معروف بطابعه الفلاحي بالدرجة الأولى ولمعرفة الوجه الاقتصادي الجديد للولاية في أواخر الثمانينات يمكن معرفته عموما من خلال نصيب كل قطاع في سوق الشغل .

فنجد حسب تقييم احصائيات سنة 1977 مقارنة بنتائج سنة 1971 أن :
((_ الزراعة لا تشغل أكثر من (32٪) من العمال مقابل (51٪) سنة 1971، وبقيت نسبة البناء والأشغال العمومية ثابتة نسبيا رغم المجهودات اذ مثلت (15٪) من المشتغلين مقابل (13٪) سنة 1971 ، وتشغل الصناعة من جهتها (10٪) مقابل (8,8٪) 1971 أما باقي القطاعات فتشغل سنة 1987 (42,5٪) من العمال)) (5).

---

1)-Etude Monographique, op. cit p. 55.

2)-plan d'amenagement de la w.de MEDEA. Rapport de commencement, [illegible]

3)- URAT 1987 p53

3) _ مريبعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984 ص 69 .

4)- Plan d'aménagement de la w de MEDEA, Rapport d'orientation [illegible] URAT P. 333.

5)- W de MEDEA Rapport de commencement op. cit p. 59.

و مايستخلص مما سبق هو أن قطاع الزراعة شهد تراجعا ملحوظا في فتـــرة (15 سنة أي من سنة 1971 الى سنة 1987 من حيث عدد العمال المشتغلين فيــه، بينما القطاع الصناعي بقي يراوح مكانه، اذ نفو لاية المدية لاهي تقدمت صناعيـــا ولا هي حافظت على طابعها الزراعي ، ومع هذا يبقـى لهذا الاخير أهمية اذا ماقـــورن بالقطاع الصناعي من حيث عدد المشتغلين .

1) ــ الزراعة والصناعة : الوضعية العقاريـة و التوزيع المجالـي :

لمزيد من الاحاطة بالوضعية الاقتصادية للولاية لابد أن نلقي نظرة عن الوضعية العقاريــة والتوزيع المجالي لهذين القطاعين المهمّين في اقتصاد الولايــة .

أ) ــ الزراعـــة: الزراعة في ولاية المديـة يتقاسمها قطاعان قانو نيان كبيران همـــا :

((ــ القطاع الخاص و يشمل (77 ر86٪) من المساحة الزراعية الاجماليـة .

ــ القطـاع الاشتراكي و يشـمل :

ــ قطاع الثورة الزراعية وقطاع التعاو نيات حيث تملك الولاية (65) وحدة انتاجيـــة موزعة بالاتساوي على المساحة الادارية لها، فدوائر الربعيـة، العيساوية، تابـــلاط ، أولاد معاريف ، و أولاد هلال ، ليس فيها اطلاقا أراضي من هذا القطاع)) [1].

ب) ــ الصناعـــة : أما القطاع الصناعي فقد عرف انطلاقته الحقيقية بالولاية مع انطـــلاق البرنامج الخاص سنة 1969، ثم خلال المخططين الرباعيين الاول والثاني ، لكن التوزيـع المجالي للمشاريع كان غير متوازن، فاضافـة الى اللاتـوازن الطبيعي الذي تعرفه الولاية ، أضيف لاتوازن بنائـي ، حيث دعـم الطريـق التقليدي للبترول بطريق اقتصـــادي هو الجزائر ــ البليدة ــ المدية ــ قصر البخاري ــ الجلفة . . . فعلى هذه الشبكـــات أنشئت الاقطاب الصناعية الرئيسية للولاية وتهمشت في نفس الوقت باقي المنــاطق .

((فمن جملة (3ر495٪هـ) مخصصة للنشاط الصناعي للولاية نجد مدن المد يـــة ، البرواقيـة ، و قصر البخاري تستحو ذ على (440هـ) أي أهم تمركـز الصناعـــة في الولاية، يتبعها فراغ في باقـي الدو ائـــر)) [2].

1)- Ibid, p.74

2)- Ibid, p. 77.

2) _ مكانة الولاية في المجهود الوطني للاستثمار و التنمية : ان معرفة مكانة الولاية في المجهود الوطني للاستثمار من شأنه أن يعمق معرفتنا للوضعية الاقتصادية للولاية ففي الفترة من 67 19 _1978 ، استفادت الولاية من طرف اجمالي يقدر بـ (0 535) مليون د ينار منها (50,7٪) خصصت للصناعة.

و بهذا صنفت الولاية في المرتبة (17) من بين (31) ولاية بالوطن ، بمجهود استثماري يمثل (12,12٪) من مجموع الاستثمارات الوطنية))[1].

هذا عن المجهودات الاستثمارية عموما ، التي أخذ القطاع الحضري نصيبا كبيرا منها متمثلا في الصناعة ، أما عن المجهودات التنموية في القطاع الريفي ، نجدها متمثلة أساسا في مشروع واحد كبير ، هو مشروع التجديد الريفي لمنطقة ((بني سليمان)) و هو يعني حسب الوثائق الرسمية للولاية ((التحديث المخطط لمنطقة جغرافية معينة ، بقصد رفع منطقة لها طاقات معينة لكن غير مستغلة جيدا وكذلك مستوى الحياة العامة للسكان الريفيين المحرومين ، و هذا التخطيط يشمل : الأرض ، المياه ، و الانسان))[2] و أعلنت عملية التجديد الريفي هذه ، في منتصف الستينات ، بعد اعلان الخطر من طرف حراس الغابات ، حيث أعلنوا ((أن الجزائر تفقد كل سنة من جراء التعرية مايقرب من (50 ألف) هكتار ، و اعتبر في تلك الفترة أن (13 مليون هكتار) قابلة للتجديد الريفي ، و أنشئت منطقة التجديد الريفي بمرسوم رئاسي سنة 1970 ... وكانت الثورة الزراعية هي الاطار النظامي لها))[3]. و حسب وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي سنة 1972 ، فان مشروع ((بني سليمان)) قرر في اطار البرامج الخاصة لولاية التيطري ، و يتضمن تطوير الفلاحة في المنطقة بمقتضى مرسوم (16_04_1970) و يحدد رسميا حدود المنطقة الكبرى المقصودة ، و المحدد بـ (210 ألف هكتار) التي تغطي البلديات الخمس عشر التالية :

_ العمارية _ الزبيرية _ تابلاط _ العيساوية _ الشايف _ العزيزية _ عين بسام _

_ بيرغبالو _ البرواقية _ ربعية _ السواقي _ جواب _ سور الغزلان _ ديرة[4].

---

1)- Ibid, p. 135

2)- W. de MEDEA, Zone de Rénovation Rurale de Beni-Slimane, le 10 Janvier 1981, p. 33.

3)- Ibid p. 9.

4)- Ministère de l'Agriculture et de la réforme Agraire, Rapport de situation de l'agriculture de titterie, Juillet 1972, pp. 1-2.

- **الفصل الثالث** : الخصائص العامة لعينة البحث

- **مدخل**

- **المبحث الأول** : خصائص عينة تابلاط

- **المبحث الثاني** : خصائص عينة البرواقية

ـ الفصل الثالث : الخصائص العامة لعينة البحث .

ـ مدخل :

لقد اختار الباحث منطقتي تابلاط والبرواقية لتمثيل عينة البحث ، وذلك بناء على دراسة وثائقية شاملة حول هاتين المنطقتين ، فلما كانت ولاية المدية تمتاز بالطابع الاقتصادي المزدوج [1] أي الزراعة و الصناعة ، و ان كانت هذه الأخيرة ضعيفة و موزعة بلاتوازن على تراب الولاية . و لما كان البحث يهدف أساسا الى دراسة تغير علاقة الانسان بالأرض في معناها الاقتصادي ، و آثارها الاجتماعية ، كان لابد عليه أن يختار العينة التي تفي بالمطلوب من الدراسة ، فكان اختيارها تين المنطقتين ، لأن البرواقية منطقة زراعية أصلية و دخلت عليها التصنيع [illegible] و منطقة تابلاط منطقة زراعية أصلا ، ولم تعرف مشاريع التصنيع ، وكلا المنطقتين وقع فيهما تغيرا ملحوظا في علاقة الانسان بالأرض ، و بهذا يمكن للباحث أن يقف على كل عوامل و أشكال التغير الحاصل في كامل المنطقة .

و حاول الباحث ابتداء أن يأخذ المنطقتين بطريقة العينة الضابطة ، بحيث تكون منطقة تابلاط عينة اختيارية ، و عينة البرواقية عينة ضابطة ، ذلك لأن ((استعمال المجموعة الضابطة ضروري في كثير من البحوث ، وكثيرا مايهمله الباحثون و يقصرون بحثهم على المجموعة التجريبية ، فتصبح النتائج التي يصلون اليها محل نقد)) [2].

و لكن بعدما تفحص الباحث من جهة تعريف خصائص المجموعة الضابطة كما تصفها كتب المنهجية ، و البحث عما اذا كانت عينة البرواقية تصلح لأن تكون عينة ضابطة وجد أن هذه العينة ـ أي البرواقية ـ لا تتوفر فيها شروط العينة الضابطة ، لأن المجموعة الضابطة هي ((تلك المجموعة التي لا تخضع للمعالجة الاختبارية في وضع اختباري ، و وظيفتها هي أن تقارن بها المجموعة التي تخضع للاختبار . . . و في الاختبار يطبق المتغير المستقل (المعالجة الاختيارية) على المجموعة التجريبية ، بينما تتلقى المجموعة الضابطة معاملة موحدة أو لا تتلقى شيئا بتاتا)) [3].

---

(1) ـ راجع الفصل الثاني من الباب الثاني : لمحة عامة عن منطقة المدية .

(2) ـ السيد محمد خيري الاحصاء في البحوث النفسية والتربوية و الاجتماعية دار النهضة مصر 1970 ص 24 .

(3) ـ فيصل السالم و توفيق فرج قاموس التحليل الاجتماعي دار المثلث بيروت لبنان 1980 ص 49 .

فمنطقة المبرواقية التي تلقت عاملا من عوامل التغيير المتمثل في الصناعة، لا تصلح أن تكون عينة ضابطة، لأنها ليست في معزل عن أسباب التغيير لهذا استقر رأي الباحث - بعد هذا الفحص المنهجي - على أن تكون الدراسة دراسة مقارنة بين المنطقتين وهذا النوع من الدراسة من شأنه أن يعمق فهم التغيير لأنه يحيط بكل جوانبه الممكنة.

- المبحث الأول: خصائص عينة تابلاط.

أولا - / البيانات الشخصية لأفراد العينة:

بالنسبة لعينة تابلاط تقتصر البيانات الشخصية فقط على السن وعدد الأولاد ذلك لأن البيانات الأخرى معروفة كمكان الاقامة وغير ذلك.

- جدول رقم (1) السن لدى أفراد العينة ((تابلاط))

فئات العمر	التكرار	%
من 20 - 39 سنة	40	57,14 %
من 40 - 59 سنة	30	42,85 %
المجموع	70	100

هذا الجدول البسيط يبين لنا السن لدى أفراد عينة تابلاط المتكونة من (70) رب عائلة أي كلهم متزوجون، وذلك لأن أسئلة الإستمارة تستدعي ذلك[1] وكان من المفروض أن يكون عدد الفئتين متساوي - أي بين الشباب والكهول - للمعرفة الدقيقة لعلاقة بعض التغيرات بالسن، لتعرف أي الجيلين تغير أكثر، غير أنه ولظروف قاهرة اضطر الباحث الى أن يأخذ - كما هو مبين في الجدول - (40 فردا) من الذين يتراوح عمرهم بين (20 و 39 سنة) و (30 فردا) من الذين يتراوح عمرهم بين (40 الى 59 سنة) فكانت العينة على هذا الشكل.

(1) - أنظر الاستمارة في الملحق.

جدول رقم (2) عدد الأولاد لدى أفراد عينة تابلاط .

عدد الأولاد	التكرار	%
متزوج بدون أولاد	02	2,85
من طفل الى 3 أطفال	19	27,14
من 4 الى 6 أطفال	27	38,57
7 أطفال فأكثر	22	31,42
المجموع	70	100

بما أن كل أفراد العينة هم أرباب عائلات (أي متزوجون) لهذا الجدول يبين لنا عدد الأبناء عند أفراد هذه العينة ، فالذين بدون أولاد يشكلون أضعف نسبة أي (2,85 ٪) بينما أعلى نسبة تعود للذين لديهم من (4 الى 6 أطفال) بنسبة قدرها (38,57 ٪) ، تليها فئة الذين لهم من (7 أطفال) فأكثر ، وتساوي (31,42 ٪) ثم الذين لهم من (1 الى 3 أطفال) بنسبة (27,14 ٪) فنستنتج عموما أن العائلات لها عدد كبير من الأطفال ، يزيد في الغالب عن (4 أطفال) وتماشيا مع الاطار العام للدراسة والذي يهدف الى معرفة العوامل التي أثرت على الانسان في الريف ، حتى غيّر من علاقته بالأرض ، التي افترضنا أن تكون المصاريف الجديدة والمرتفعة التي أصبحت تفرض نفسها على سكان الريف محل الدراسة باعتبار أن الأولاد يشكلون مصاريف جديدة لربّ العائلة وخاصة عند التحاقهم بالمدرسة .

ثانيا : / تعريف عام بمنطقة البحث :

نظرا لا تساع الرقعة الجغرافية لدائرة تابلاط وصعوبة اختيار العينة من مختلف مناطقها قرر الباحث أن يختار منطقة تتكون ممثلة لجميع مناطق الدائرة حتى يسهل عليه اجراء البحث مع العينة المطلوبة لذلك ، وبعد دراسة شاملة

حول المنطقة من حيث خصائصها الطبيعية والديمغرافية والاقتصادية قرر الباحث أن تكون بلدية مزغنة وهي احدى البلديات التسع لدائرة تابلاط هي المنطقة التي يختار منها عينة بحثه وذلك لانها تجمع بين كثير من الخصائص العامة لمجموع منطقة تابلاط من جهة، ولأن الباحث نظرا لعلاقاته القرابية مع سكان البلدية يمكنه اجراء البحث لسهولة الالتقاء بالمبحوثين ومعرفة خصائصهم ومدى تطابقها مع الأهداف العامة للدراسة، وفيما يلي تعريف مجمل لمنطقة مزغنة مأخوذ من الدراسة التي قامت بها الوكالة الوطنية لتهيئة المجال حول المنطقة لسنة 1987 (1).

أ) ـ الموقع الاداري : بلدية مزغنة تقع في المنطقة الجنوبية للأطلس البليدي، انبثقت من دائرة تابلاط بعد التقسيم الاداري لسنة 1984، يحدها شرقا بلديتي الميهوب والعزيزية، وغربا بلديتي العيساوية وبو شراحيل، وجنوبا بلدية القلب الكبير وسيدي الربيع، وشمالا بلدية تابلاط.

يعبرها الطريق الوطني (رقم 8) الرابط بين الجزائر وسور الغزلان، وكل طرقها تمتد نحو الشمال أي نحو تابلاط.

ب) ـ الوسط الطبيعي : تمتاز تضاريسها بالارتفاع المختلف من 7000 م، غرب البليدة (جبل خليلات) الى 400 م في الشرق، أما في شرق البليدة أي بين وادي المالح وحدود بلدية مغراوة التضاريس أقل انحدارا بين 500 و 600.

مناخها شبه رطب بين (600) و (800 ملم) سنويا، والتساقط جيد التوزيع عبر السنة، كما تملك البلدية مصادر للمياه جد مهمة حيث يمر بها 3 أودية، واد يسر من الجنوب الى الشمال الشرقي، واد المالح من الشرق، ويوازيه واد زغوة ويصبان معا في واد يسر في الشمال الشرقي.

1)- W. de MEDEA. Commune de MEZRANA, Synthese communale, chargé d'etude Agence nationale pour l'aménagement du territoire, KOUBA, ALGER. 1987.

أما النبات الطبيعي فيتكون من الغابات غير الكثيفة و الأدغال، و تشمل (28,21٪) من مساحة البلدية .

<u>جـ) ـ السكان و النشاط الاقتصادي :</u> حسب احصائيات سنة 1987 بلغ سكان بلدية مزغنة (6486 نسمة) مقابل (4170 نسمة) سنة 1977، ويمتاز توزيع السكان على المساحة بالتشتت الكبير .

أما توزيع السكان حسب الشغل، فحسب احصاء سنة 1987 فقد بلغ عدد القادرين على العمل (1254) فرد، و مجموع المشتغلين (1055) مقابل (199) دون شغل بمعدل بطالة يقدر بـ (15,86٪) أما توزيعهم حسب النشاطات فكانت نسبتهم كمايلي :

الزراعة (53,74٪) البناء و الأشغال العمومية (14,4٪) الصناعة (4,64٪) قطاعات أخرى (27,2٪) [1] .

و نشير الى أن الصناعة والأشغال العمومية تمارس خارج البلدية، بل وفي معظمها خارج الدائرة، أي في ولاية أخرى خاصة الجزائر العاصمة .

<u>ـ المبحث الثاني : خصائص عينة البرواقية :</u>

<u>أولا : البيانات الشخصية لأفراد العينة :</u> و تتمثل في الجداول المندرجة في المحور الأول من الاستمارة وهي كمايلي :

فئات العمر	التكرار	٪
من 20 الى 39 سنة	35	٪50
من 40 الى 59 سنة	35	٪50
المجموع	70	100

بين هذا الجدول لدى أفراد عينة البرواقية، حيث حرص الباحث على اختيار الفئتين بالتساوي، حيث مثل كل من الشباب و الكهول نصف العينة أي (50 ٪) لكل فئة، و ذلك لأن الظروف التنظيمية للمصنع ساعدت الباحث على تحقيق ذلك مع المحافظة على مبدأ الاختيار العشوائي لأفراد العينة .

---

(1) ـ أنظر في الملحق جدول توزيع سكان بلدية مزغنة حسب النشاط الاقتصادي .

جدول رقم (2) عدد الأبناء لدى أفراد عينة البرواقية .

عدد الأبنـــاء	التكرار	النسبة المئوية ٪
متزوج بدون أبناء	04	5,71
من 1 الى 3 أولاد	17	24,28
من 4 الى 6 أولاد	25	35,71
7 أطفال فمافوق	24	34,28
المجمــوع	70	100

يبين هذا الجدول أن المتزوجين من أفراد العينة الذين بدون أولاد يمثلون أضعف نسبة وتساوي (5,71 ٪) بينما أكبر نسبة سجلها على التوالي الذين لهم من 4 الى 6 أطفـال و الذين لهم 7 أطفال فمافوق بنسبة (35,71 ٪) و (34,28 ٪) على الترتيب، و الذيـن لهم من 1 الى 3 أطفال يمثلون نسبة (34,28 ٪) ، اذن فأغلب العائلات من ذوي العـدد الكبير من الأطفال كما هو الحال في عائلات عينـة تابـلاط .

جدول رقم (3) نوع التخصص في العمل الذي يؤديه أفراد العينة داخل المصنع

نوع العمـــل	التكرار	النسبة المئوية ٪
عمل يدوي غير متخصص	34	48,57
عمل متخـــصص	36	12,42
المجمـــوع	70	٪ 100

يبين الجدول أن نوع العمل الذي يؤديه أفراد العينة داخل الورشات مختلف فمنه العمـل العضلي الغير متخصص الذي يحتاج الى المجهود العضلي و لا يتطلب مستوى تعليمي حيث أن أغلب أصحاب هذا النوع من العمل من الكهول خاصة في ورشة الحدادة أين يصهر الحـديد لاحظ الباحث انعدام عنصر الشباب تماما، أما الأعمال ذات التخصص والتي تتطلب مستـوى تعليمي معين نجد أغلب العمال فيها من الشباب و نظرا للحرص على أن تكون فئتي السن لـدى العمال متساوية يبين الجدول بأن نوعي العمل هنا الفارق النسبي بينهما ليس كبيرا و هما : الأعمال اليدوية غير المتخصصة تساوي (48,57 ٪) و الأعمال المتخصصة تساوي (51,42 ٪) ولم يعط الباحث تفاصيل أخرى عن نوع العمل لأن هذه التفاصيل خارجة عن صميم الدراسة .

جدول رقم (4) الاقدمية في المصنع لدى أفراد عينة البرواقية .

الاقدميــــــة	التكرار	النسبة المئوية %
من 0 الى 5 سنوات	09	%12,85
من 6 الى 10 سنوات	34	%48,87
من 11 سنة فما فوق	27	%38,57
المجمــوع	70	%100

يبين هذا الجدول الأقدمية في المصنع (البرواقية) لدى أفراد العينة، حيث نجد أن أضعف نسبة هي تعود للذين تتراوح مدة أقدميتهم في المصنع من 0 سنة الى 5 سنوات أي الجدد ونسبتهم تساوي (12,85 %) بينما سجل الذين تتراوح أقدميتهم بين 6 الى 10 سنوات أعلى نسبة و تساوي (48,57 %) وهم متوسطو الاقدمية، و يليهم أصحاب الاقدمية الكبيرة أي من 11 سنة فمافوق بنسبة (38,57 %) و من هنا نستنتج أن أغلب أفراد العينة لهم أقدمية معتبرة في المصنع مما يدل على استقرار العمال بهذا المصنع .

جدول رقم (5) بعد المصنع عن مكان الاقامة لدى أفراد عينة البرواقية .

البعد عن المصنــع	التكرار	النسبــة المئويــة %
من 1 الى 10 كلــم	29	%41 ,42
من 11 الى 20 كلــم	23	% 32,85
21 كلم فأكثــر	18	% 25,85
المجمــوع	70	%100

يبين هذا الجدول بعد مقر اقامة أفراد العينة عن المصنع فنجد أن أكبر نسبة وهي (41,42 %) سجلت في فئة الذين يتراوح بعد اقامتهم بين 1 و 10 كلم أي قريبون نوعا ما، لا يحتاج أغلبهم الى النقل، وتعود نسبة (32,85 %) للذين يتراوح بعدهم من 11 الى 20 كلم وهم متوسطو البعد وأخيرا (25,85 %) للذين يزيد بعدهم عن 21 كلم، فنستنتج من هذا أن أغلب أفراد العينة اما يسكنون قرب المصنع أو بعيدين قليلا عنه خاصة اذا علمنا أن المصنع يوفر النقل الى مختلف الجهات التي يقطن بها العمال، أي أغلبهم لا يخرج عن حدود دائرة البرواقيــة أو المناطق القريبة منهــا .

2) _ تعريف عام لمنطقة البرواقية : تعتبر منطقة البرواقية (الدائرة) احدى أهم مناطق ولاية المدية، فمن حيث نصيبها من التصنيع فهي احدى الأقطاب الصناعية الثلاثة بالولاية، كما أنها مازالت تحافظ على جانب مهم من طابعها الزراعي .

_ التضاريس والمناخ : تشبه عدة أشكال تضاريسية شبيهة بتلك التي تسود باقي الولاية، وحسب الدراسة المونوغرافية (1) حول دائرة وبلدية البرواقية، يتراوح ارتفاع السطح بما بين (750) و (930م) ، أما مناخها، فجاف صيفا وممطر شتاء، تتراوح كمية التساقط به في حدود (600ملم) سنويا .

_ المساحة والسكان : تبلغ المساحة الاجمالية للدائرة (103579هـ) منها (15946هـ) غابات والباقي مقسمة بين الزراعة والنشاطات الأخرى، منها (873هـ) مسقية، أما عدد السكان فقد بلغ عددهم قبل احصاء سنة (1987م) (95916 نسمة) بالدائرة و (23096 نسمة) بالبلدية .

_ السكن : على مستوى الدائرة نجد أن (42,25٪) من المساكن صلبية، بني أغلبها بعد الاستقلال في اطار التوسع العمراني للمنطقة الذي عرف نشاطا كبيرا، أما السكن الريفي فنجد حوالي 1041 مسكن بني في اطار البناء الذاتي، اضافة الى خمس قرى اشتراكية ، أما على مستوى البلدية نجد (80٪) من المساكن صلبة و (10٪) غير ثابتة ، و (410) في اطار البناء الذاتي الريفي .

أما الكهربة الريفية فعلى مستوى الدائرة توجد (19) منطقة مكهربة بمجموع (6892 مسكن) و (16894 مسكن) غير مكهربة، أما نسبة الكهربة على مستوى البلدية فقد بلغت (10٪) أي منطقتين مكهربتين وخمسة مناطق غير مكهربة .

_ البنية العقارية لقطاع الزراعة : أغلب الأراضي الزراعية بالمنطقة تعود ملكيتها للخواص، ويأخذ قطاع الدولة حيزا ضيقا يتمثل في (15) مزرعة مسيرة ذاتيا منها أربعة في حدود البلدية وحدها .

---

1)- W. de MEDEA, DAIRA de Berrouaghia, Etude, monographique, 1986.

- التربية والتعليم : تعد البرواقية بلدية ودائرة من المناطق المحظوظة في هذا الميدان بالمقارنة مع بعض المناطق الأخرى في الولاية فحسب الدراسة السابقة سنة 1986، فقد بلغ عدد التلاميذ المتمدرسين 16793 تلميذ وتلميذة على مستوى الدائرة و 5426 على مستوى البلدية، يؤطرهم على التوالي 587 معلم وأستاذ، و 200 معلم وأستاذ، وعدد القاعات الدراسية على التوالي - أي بين الدائرة والبلدية - (338 قاعة) و (107 قاعة).

منها (9 متوسطات) وثانويتين عبر تراب الدائرة منها (5 متوسطات) وثانويتين ببلدية البرواقية وحدها .

- **الفصل الرابع** : تغيير علاقة الانسان بالأرض و آثارها الاجتماعية ((تحليل البيانات))

- **المبحث الأول** : تحليل مظاهر تغيير علاقة الانسان بالأرض

- **المبحث الثاني** : أثر تغيير علاقة الانسان بالأرض على العلاقات العائلية .

- **المبحث الثالث** : أثر تغيير علاقة الانسان بالأرض على مستوى المعيشة و نمط المسكن.

- **الخاتمة** :

الفصل الرابع : تغير علاقة الانسان بالأرض وآثارها الاجتماعية ((تحليل البيانات)) :

المبحث الأول : تحليل مظاهر تغير علاقة الانسان بالأرض .

تكتسي البيانات الخاصة بتغير علاقة الانسان بالأرض أهمية كبرى خاصة في هذا البحث ، وذلك لما تعطيه من حقائق عن وضعية هذه العلاقة لدى أفراد عينة البحث، ومدى تغيرها، ومن جهة ثانية لكون تغير علاقة الانسان بالأرض تعد متغيرا تابعا باعتبار أنها ـ أي العلاقة ـ وقعت تحت تأثير عوامل أخرى ساعدت على تغيرها، وذلك حسب الفرضيات المقترحة من طرف الباحث في هذه الدراسة، والمتمثلة أساسا في الآثار الخارجية كالمشاريع التنموية ـ بصفة عامة ـ التي مست الريف كالصناعة والثورة الزراعية وغيرها، وكذلك انتقال القيم الحضرية من المدينة الى الريف عبر وسائل الاعلام، وخاصة التلفزة، أو عبر الأقارب الذين يسكنون في المدن، فينقلون القيم الحضرية الى الريفيين عبر الزيارات والاتصالات القرابية المتبادلة، وكذلك تغيّر نمط المعيشة حيث زادت المصاريف وتنوعت أكثر ممّا كانت عليه، ومع عجز المدخول الزراعي عن تسديد هذه المصاريف اضطرّ الانسان في الريف الى أن يغير علاقته بالأرض، وذلك امّا بتطوير محاصيله عن طريق ادخال محاصيل زراعية ذات دخل نقدي معتبر، أو باضافة نشاطات أخرى أكثر ربحا من الزراعة ـ خاصة اذا كانت هذه الأخيرة متمثلة فقط في الحبوب ـ كتربية الحيوانات وخاصة الدواجن ، أو التجارة ، وكل تلك العوامل التي أثرت في الريفي ماجعلته يفكر في اللحاق بركب التقدم الاجتماعي الذي رآه أو سمع عنه في المدن، سواء في نوع المسكن أو الملبس أو غير ذلك .

ومن جهة أخرى تعد علاقة الانسان **بالأرض** عند تغيرها متغيرا مستقلا، لما يترتب عنها من آثار اجتماعية وذلك إذ اعلمنا أن الباحث يقصد بالعلاقة تلك العلاقة الاقتصادية، (*) أي الأرض كمصدر للدخل ، فعندما تتغير هذه العلاقة الى ماهو أحسن بحيث يرتفع مدخول الفلاح الذي كان مقتصرا على زراعة الحبوب ليصبح مدخولا متغيرا، عند ذلك يصبح لتغير هذه العلاقة آثار اجتماعية، سواء على الأسرة في علاقة أفرادها فيما بينهم أو على مستوى معيشتها كنمط السكن ومستوى المعيشة ، ولذلك تجد هذه الدراسة تهتم بتحليل تغيرات علاقة الانسان بالأرض ليساعد على فهم الآثار المترتبة عنها فيما بعد .

(*) أنظر بالتفصيل مفهوم علاقة الانسان بالأرض الفصل الأول المبحث الأول المفاهيم الأساسية .

جدول رقم (1) ممارسة عمل غير زراعي أو زراعي لدى أفراد العينتين :

ممارسة عمل غير زراعي أو زراعي / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
مارسوا عمل غير زراعي	29	41,42%	—	—
لم يمارسوا	41	58,57%	—	—
مارسوا عمل زراعي	—	— %	47	67,14%
لم يمارسوا	-	- %	23	32,85%
المجموع	70	100 %	70	100%

من هذا الجدول يتضح نوع العمل الذي كان يمارسه أفراد العينتين في السابق ، فبالنسبة لعينة تابلاط نظرا لكونهم مازالوا يمارسون العمل الزراعي ، كان السؤال الموجه لهم حول ماذا كانوا قد مارسوا في السابق عملا غير زراعي ، أما عينة البرواقية كان السؤال الموجه لهم حول ما اذا كانوا قد مارسوا الزراعة قبل دخولهم للمصنع وكانت النتيجة كمايلي :

- بالنسبة لعينة تابلاط اتضح أن الذين لم يمارسوا عملا خارج اطار الزراعة كانت نسبتهم أكثر حيث بلغت (58,57%) مقابل (41,42%) للذين مارسوا عملا خارج الزراعة ، و هذا يدل على أن مايقارب النصف من أفراد العينة طلبوا العمل خارج الزراعة ، مما يدل على أن هذه الاخيرة لم تعد وحدها مصدرا للدخل لدى الريفيين .

أما أفراد عينة البرواقية فنجد أن الذين مارسوا عملا زراعيا يمثلون أعلى نسبة وهي (67,14%) بينما الذين لم يمارسوا عملا زراعيا نسبتهم (32,85 %) ، و من هنا نستنتج أن أغلب أفراد هذه العينة مرّوا على القطاع الزراعي قبل دخولهم القطاع الصناعي ، و هذه النتيجة توصلت اليها كثير من الدراسات التي تناولت الأصول الريفية لليد العاملة في الصناعة الجزائرية . وعند المقارنة بين العينتين باعتبار كلاهما تمثل أفرادا مازالوا يقيمون في الريف الذي يعد زراعيا في الأصل ، نجد أن أغلبهم مارس الزراعة قبل الدخول الى الصناعة ، بينما لم يتمكن معظمهم من ممارسة عمل غير زراعي ، و هذا لأن الزراعة كانت نشاطا لا بدّ منه للريفيين اذ هي النشاط الأساسي لهم ، و انما عدم ممارستها هي التغيير ، أمّا انتقالهم من الزراعة الى الصناعة فهو الشيء الجديد أين لم يجد كل الريفيين الفرصة التي تسمح لهم بذلك .
و لمعرفة أدق بالأسباب التي جعلت بعض أفراد عينة تابلاط لم يمارسوا عملا خارج الزراعة ، و كذلك بعض أفراد عينة البرواقية لم يمارسوا الزراعة قبل دخولهم المصنع . نواصل تحليل باقي الجداول التي سوف يبيّن كل واحد منها بعض جوانب هذه القضية .

جدول رقم (2) علاقة السن بممارسة عمل زراعي أو غير زراعي في السابق لدى أفراد العينتين .

العينتين	تابلاط				البرواقية			
فئات السن / ممارسة في السابق	من 20 - 39 سنة		من 40 الى 50 سنة		من 20 - 39 سنة		من 40 - 59 سنة	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
مارسوا	19	٪47ر5	10	٪33ر33	16	٪45ر71	31	٪88ر57
لم يمارسوا	21	٪52ر5	20	٪66ر66	19	٪54ر28	04	٪11ر42
المجموع	40	٪100	30	٪100	35	٪100	35	٪100
	70				70			

اذا كان الجدول السابق بين لنا بصورة اجمالية نسبة الذين مارسوا عملا غير زراعي لدى أفراد عينة تابلاط ونسبة الذين لم يمارسوا، وكذلك الشأن بالنسبة لأفراد عينة البرواقية فيمايخص ممارسة أو عدم ممارسة العمل الزراعي ، فإن ادخال متغير السن في هذا الجدول من شأنه أن يعطينا توضيحا أكثر فيمايخص دور عامل السن في ممارسة أو عدم ممارسة العمل غير الزراعي في السابق لدى أفراد عينة تابلاط ، و دوره في ممارسة أو عدم ممارسة العمل الزراعي بالنسبة لعينة البرواقية .

فنجد أنه بالنسبة لعينة تابلاط فيمايخص ممارستها أو عدم ممارستها لعمل غير زراعي في السابق، نجد أن فئة السن من (20 - 39 سنة) (٪47ر5) منهم مارسوا عملا غير زراعي مقابل (٪52ر5) لم يمارسوا، بينما فئة السن من (40 - 59 سنة) فان الذين مارسوا العمل غير الزراعي شكلوا نسبة (٪33ر33) مقابل (٪66ر66) الذين لم يمارسوا عملا غير زراعي ، و من هنا يظهر أن للسن علاقة بممارسة العمل غير الزراعي ، اذ أن نسبة الذين مارسوا العمل ضمن فئة السن من (20 الى 39 سنة) وهي (٪47ر5) أكبر من الذين مارسوا هذا العمل من فئة السن من (40 - 59 سنة) وهي (٪33ر33) و ان كان الفارق ليس كبيرا جدا .

أما فيمايخص عينة البرواقية و مايتعلق بممارستها أو عدم ممارستها للزراعة في السابق ففي فئة السن من (20 - 39 سنة) الذين مارسوا الزراعة في السابق نسبتهم (٪45ر71) مقابل (٪54ر28) للذين لم يمارسوا الزراعة، و في فئة السن من (40 - 59 سنة) الذين مارسوا الزراعة هم (٪88ر57) مقابل (٪11ر42) للذين لم يمارسوا الزراعة ، و هنا أيضا يظهر دور السن واضحا، اذ أن الذين مارسوا الزراعة من فئة السن (20 - 39 سنة) و نسبتهم (٪45ر71) مقابل نسبة (٪88ر57) من الذين مارسوا الزراعة في فئة السن من (40 - 59 سنة)

و الفرق بين النسبتين كبيرة يصل الى مايقارب النصف .

و بالرجوع الى المقارنة بين عينتي تابلاط والبرواقية، نستنتج أن السن يتحكم في العينة الاولى في مدى ممارسة أو عدم ممارسة العمل خارج الزراعة، و ذلك كلما ارتفع السن كلما قلت خصوصية ممارسة العمل غير الزراعي و العكس صحيح بينما في عينة البرواقية فان تدخل متغير السن في ممارسة أو عدم ممارسة العمل الزراعي يأخذ صورة عكسية، اذ كلما ارتفع السن زادت خصوصية ممارسة العمل الزراعي في السابق و العكس صحيح .

و السبب في ذلك راجع الى أنه بالنسبة لعينة تابلاط فان العمل غير الزراعي كالصناعة والاشغال العمومية و غيرها، و التي غالبا ما تكون في المدن خارج المحيط الريفي، وبعيدة عن مقر اقامة العامل الريفي، تحتاج الى أن يكون ذلك الفرد الذي يهاجر من الريف الى المدينة للحصول على هذا العمل شابا يتحمل أعباء الهجرة و تكون تكاليف المسؤولية العائلية خفيفة نوعا ما على عاتقه، كما يكون عنصر الطموح موجود فيه بقوة ، و لذا نجد أن فئة الشباب أكثر حضا في البحث عن عمل غير زراعي .

بينما الوضع ينعكس فيما يخص عينة البرواقية و ممارستها أو عدم ممارستها للعمل الزراعي ، اذ أن هذا الاخير كان يمثل خاصة عند فئة الكهول الحرفة الرئيسية به والنشاط الوحيد الذي كان يجده الريفي أمامه في السابق، لذلك وجدنا أن الكهول أكثر حضا من الشباب في ممارسة العمل الزراعي في السابق، و كذلك بالنسبة للشباب فان موقفهم من العمل الزراعي تغير عما كان عليه الحال لدى الكهول لما كانوا يمارسون العمل الزراعي في السابق عند ما كانوا بدورهم شبابا و الجداول القادمة كفيلة بأن تبين أسباب و جوانب أخرى للقضية .

جدول رقم (3 أ) أسباب ممارسة عمل غيرزراعي في السابق لدى أفراد عينة تابلاط

الاسباب	التكرار	النسبة المئوية ٪
بحث عن عمل غير زراعي و لم أجد	08	19,51 ٪
ظروف لم تسمح لي بمغادرة الريف للبحث عن عمل	08	19,51 ٪
كنت متكيفا بالعمل في الارض	19	46,31 ٪
أسباب لم تذكر	06	14,63 ٪
المجموع	41	100 ٪

جدول رقم (3 ب) أسباب عدم ممارسة العمل الزراعي في السابق لدى أفراد عينة البروا قية .

الأسبــــاب	التكــرار	النسبة المئويـة ٪
من المدرسة مباشرة الـى المصنـع ..	13	٪ 56,52 ٪
قلة الأرض	04	٪ 17,39
أسباب أخـرى	06	٪ 26,08 ٪
المجمـوع	23	٪ 100

اهتم هـذان الجدولان ـ على التوالي ـ بالفئة التي لم تمارس عملا غير زراعي بالنسبة لعينة تابلاط، و بالفئة التي لم تمارس عملا زراعيا في السابق بالنسبة لعينة البرواقية، و الأسباب الكامنة وراء ذلك ، وعندما كان العمل الزراعي وغير الزراعي الذين لم يمارسا في السابق من طرف هاتين الفئتين يختلفان في طبيعتهما فان الأسباب التي أدت بهاتين الفئتين من العينتين الى عدم ممارسة أحدهما (حسب العينة التي تنتمي اليها الفئة) كانت أسباب مختلفة .

فبالنسبة لعينة تابلاط ضبطت الدراسة ـ من خلال اجابات المبحوثين ـ ثلاثة أسباب رئيسية أدت الى عدم قيام هذه الفئة بالعمل غير الزراعي ، وهي اما أن المبحوث بحث عن العمل غير الزراعي و لم يحصل عليه ، و اما أن ظروفه العائلية لم تسمح له بمغادرة الريف للبحث عن العمل ، و اما لأنه كان مكتفيا بمدخول عمله الزراعي ، و هناك أسباب أخرى لم يفصح عنها بعض المبحوثين .

و بالنسبة لعينة البرواقية ضبطت الدراسة ـ دائما من خلال أجوبة المبحوثين ـ سببين رئيسيين وهما ، اما أن المبحوث يصرح بأنه من الدراسة انتقل مباشرة الى العمل في المصنع لذلك لم تكن له فرصة العمل في الزراعة ، و اما لقلة الأرض ، وكذلك فئة أخرى صرّحت بأسباب أخرى متنوعة سنعرفها بالتفصيل فيما بعد .

واذا رجعنا الى التمثيل النسبي لكل سبب ، ففي عينة تابلاط نجد أن السبب الذي شكل أكبر نسبة في العينة هو الاكتفاء بالعمل في الأرض بنسبة (31,45 ٪) بينما سجل السببان الباقيان وهما عدم الحصول على العمل غير الزراعي بعد البحث عنه، وعدم سماح الظروف بمغادرة الريف للبحث عن العمل غير الزراعي نسبة متساوية وهي أقل بكثير من نسبة السبب السابق اذ بلغت (19,51 ٪) لكل سبب ، وسجلت الأسباب الأخرى التي لم يصرح بها أضعف نسبة، تمثلت في (14,63 ٪) ، اذ نرى أن السبب الذي سجل أكبر نسبة والتي قاربت النصف من العينة بالقيمة المطلقة أي تسعة عشر (19) من مجموع (40) مبحوث من هذه الفئة، كانوا يرون الكفاية في مدخولهم من الزراعة، ولذلك اذا ربطناه باحدى فرضيات البحث ، وهي أنه من بين أسباب تغير علاقة الانسان بالأرض والمتمثلة في موء شر البحث عن عمل غير زراعي ، هو زيادة المصاريف في الحياة اليومية الريفية، مما أعجز المداخيل الزراعية الضعيفة عن مواجهته، ووضعية الاكتفاء هذه كانت في وقت لم تعرف فيه الحياة الريفية بعد تغير نمط الحياة بالشكل الذي جعل المصاريف اليومية كثيرة ومتنوعة، مما يثقل كاهل الريفيين، واذا أدخلنا عامل الزمن في الحسبان يكون حتما كبار السن هم الفئة الغالبة من الذين صرحوا بأن اكتفاءهم بمدخول العمل في الأرض هو الذي حال دون بحثهم عن عمل غير زراعي في السابق .و الجدول السابق الذي أدخل متغير السن في ممارسة أو عدم ممارسة عمل غير زراعي يساند هذا الاستنتاج ، أما الذين صرحوا أن السبب هو أنهم كانوا في ظروف عائلية لم تسمح لهم بمغادرة الريف المعمل، فاستنادا كذلك الى نتائج الجدول السابق يكون معظمهم من كبار السن، خاصة اذا علمنا أن الظروف العائلية تعني هنا المسؤولية العائلية أي أن الافراد كانوا أرباب عائلات ، أما الذين صرحوا بأنهم بحثوا عن عمل غير زراعي ولم يجدوه قد يكونوا متساويين، اما شبابا ولم يجدوا العمل الذي يحقق طموحهم، واما كهولا ولم يجدوا العمل الذي يلائمهم .

وفي التمثيل النسبي لعينة البرواقية نجد أن الذين صرحوا بأنهم جاؤوا الى المصنع مباشرة من مقاعد الدراسة مما لم يسمح لهم بالعمل في الزراعة شكلوا أعلى نسبة بلغت (52 ر56 ٪) أي أكثر من النصف ، ويظهر أنهم كلهم من الشباب لأن الكهول لم تكن فرصة الدراسة ممنوحة لهم لتكون سببا لمنعهم من العمل الزراعي ، وذلك لأنهم عاشوا فترة شبابهم في عهد الاحتلال عهد الحرمان من الدراسة ، بينما سجل السبب المتمثل في قلة الأرض أضعف نسبة وهي (39ر17 ٪) ، أما الأسباب الأخرى المتنوعة والتي تمثلت أساسا في كون أب المبحوث لم تكن له أرض ، أو أنه لم يكن فلاحا أصلا ، أو كما هو الحال عند اثنين من المبحوثين اللذين صرحا بأنهما منذ شبابهما أي في وقت الاحتلال هاجروا الى فرنسا ، ثم عادا بعد الاستقلال ودخلا هذا المصنع ، فهذه الأسباب مجتمعة بلغت نسبة (08ر26 ٪) ، وهنا كذلك نجد ترابطا بين نتائج الجدول السابق (الذي أدخل متغير السن) التي بينت أن أغلب الذين لم يمارسوا الزراعة في السابق من أفراد هذه العينة كانوا من الشباب اذ أن العلاقة كانت كلما ارتفع السن كلما ازدادت خصوص ممارسة العمل الزراعي والعكس صحيح ، فكذلك سجلت فئة الذين كانت الدراسة سببا حال دون قيامهم بعمل زراعي في السابق ، وهي فئة الشباب ، نسبة أكبر .

أما السبب المتمثل في قلة الأرض والذي سجل أضعف نسبة فهذا يدل حسب حدود نتائج هذا الجدول على أن مشكلة نقص الأرض لم تكن سببا رئيسيا في ترك الزراعة أو عدم ممارستها أصلا . وهناك جداول أخرى سوف تبين أسبابا أخرى دفعت بعض أفراد عينة البرواقية خاصة الى ترك العمل الزراعي بعد ما كانوا يمارسونه في السابق .

جدول رقم (14 أ) نوع العمل غير الزراعي الذي مارسه أفراد عينة تابلاط .

نوع العمل	التكرار	النسبة المئوية ٪
نظافة الطرق	08	٪ 28,58
قطاع البناء	10	٪ 34,48
قطاع الصناعة	07	٪ 24 ر13
أعمال متنوعة	04	٪ 13 ر79
المجموع	29	٪ 100

جدول رقم(4ب) تحديد القطاع الزراعي الذي عمل فيه أفراد عينــــة البيرو اقيـــة .

نوع القطاع الزراعـــي	التكـــــرار	النسبة المئوية ٪
أراضي المعمرين الفرنسيين	04	٪ 8,51
التسيير الذاتــــــي	08	٪17,02
ملكيـــة خاصــــــة	23	٪ 48,93
أجير عند الخـــــواص	13	٪ 27,65
المجمــــوع	47	٪ 100

ان كان الجدول السابق اهتما بأسباب عدم ممارسة العمل غير الزراعي بالنسبة لعينـــة تابلاط ، والأسباب التي جعلت فئة من عينة البرواقيــة لم تمارس عملا زراعيا ، فان هذان الجدولان يرجعان الى الفئة التي مارست — على التوالي — اما عملا غير زراعي — عينة تابلاط — أو عمـــل زراعي — عينة البرواقية — لتبين نوع العمل و في أي قطاع ، و هذه خطوة لمعرفة ماان امازالوا يمارسون ذلك العمل الى جانب العمل الحالي أم لا ، و الأسباب التي دفعتهم الى التخلـــي عنه حاليا ، بالنسبة للذين تخلوا عنــه .

ففي عينة تابلاط توصلت الدراسة ، الى تحديد أربعة أنواع رئيسية وهي : نظافة الطرق — قطاع البناء — قطاع الصناعة — و أعمال أخرى متنوعة ، كالتجارة أو العمل عند الخواص في أعمال غير زراعية ، أو المهن الحرة ، و تجدر الاشارة هنا الى أن التحديد الذي توصلت اليه هذه الدراسة يشبـــه في جزء منه ماتوصلت اليه دراسة قام بها مجموعة من الباحثين من المعهد الوطني للبحـــوث الزراعية والمركز الوطني للبحوث في الاقتصاد وعلم الاجتماع الريفي حول علاقة الانتاج الزراعـي بالعمل خارج المستثمرة الفلاحية في بلدية بشمال التيطري ((بني سليمان)) سنة 1973 م ، سواء داخل تراب البلدية أو خارجها ، فبيّنت عموما نوعين من العمل ، عمل دائم و آخر موسمـــي ، و في موقع آخر قسمت الدراسة هذه الاعمال (13) صنفا هي : تاجر ، موظف ، عامــــل في الصناعة ، عامل دائم في التسيير الذاتي ، عامل في متيجة لمدة طويلة ((أكثر من 6 أشهـر)) عمل يومي في ورشة البناء لمدة طويلة ، خماس في الصيف والشتاء ، عامل في متيجـة لفتـــرة قصيرة ، عامل في ورشة بناء لفترة قصيرة ، خماس في الصيف ، عامل بسيط و يومي (1) . وعنـــد تمثيل أنواع العمل في الدراسة بالنسب المئوية نجد أن قطاع البناء شكل أعلى نسبـــة وهي (34,48٪) تليها نظافة الطرق بنسبـــة (28,58٪) ثم قطاع الصناعــــة ، بنسبة (24,13٪) و أخيرا الاعمال الاخرى بنسبة (13,79٪) و هذه النسب منطقية اذ أنهـــا

(1) CHALLET(G) et autres I.n.r.a C.N.R.E.S.R relation entre production agricole ettr hors de l' exploitation dans une commune du nord du titteri fascicule 8 février a 1973 p 18

تتعلق من جهة بنوع العمل من حيث احتياجه للخبرة المهنية و من جهة أخرى من حيث توفر أو عدم توفر فرص الحصول على ذلك العمل .

فلما كان قطاع البناء في الغالب لا يحتاج الى أيدي عاملة متخصصة كانت نسبته أعلى نسبة، متبوعا بالعمل في تنظيف الطرق الذي هو الآخر لا يحتاج الى يد عاملة متخصصة ، و بامكان الريفيين الحصول على هذا العمل بسهولة خاصة في المدن الكبرى اذ أن سكان المدن الحضريين ينظرون الى هذا العمل نظرة ازدراء و بالتالي يبقى المجال خاليا للريفيين . أما الصناعة التي بمقارنتها مع النوعين السابقين فهي تحتاج الى نوع من التخصص في اليد العاملة، لذا كانت في المرتبة الثالثة، و أخيرا الأعمال التي سجلت أضعف نسبة و ذلك لأن أغلب المبحوثين صرحوا بأن هذه الأعمال كانت عند الخواص، كالتجارة أو أصحاب المهن الحرة المختلفة، أين لا يجد العامل الريفي الضمان الكافي لاستمراره في منصبه، مما يجعله يفضل العمل في القطاعات الثلاثة السابقة، لأنها تابعة للدولة في الغالب .

أما عينة البرواقية فقد بينت الدراسة أن الذين مارسوا الزراعة في السابق تم ذلك في أربعة قطاعات مختلفة، و هي اما أراضي المعمرين الفرنسيين، أو في أراضي التسيير الذاتي بعد الاستقلال ، أو مارسوها في ملكياتهم الخاصة، أو كأجراء عند الخواص .

و بالنسب المئوية سجل القطاع الخاص أعلى نسبة حيث بلغت (48,93 %) تلتها نسبة الذين عملوا كأجراء عند الخواص و هي (27,65 %) ثم الذين عملوا في قطاع التسيير الذاتي بنسبة (17,02 %) و أخيرا الذين عملوا في قطاع المعمرين بنسبة (08,51 %) .

و سبب التفاوت بين هذه النسب راجع أساسا الى طبيعة البنية العقارية للقطاع الزراعي في ولاية المدية (*) اذ أن هذا الأخير في ولاية المدية أغلبه تابع للقطاع الخاص، لذلك كانت نسبة الذين مارسوا الزراعة في السابق أغلبهم خواص، ثم فئة الأجراء عند الخواص، أي دائما في القطاع الخاص، مع الاشارة هنا الى أن الذين صرحوا بأنهم عملوا عند الخواص كما كان نظام الخماسة مثلا، صرحوا أيضا بأنهم لم يكونوا بلا أرض بل كانت ملكياتهم قليلة لا تحقق اكتفاءهم الذاتي ، فاضطروا الى العمل في أراضي الغير أما نسبة الذين مارسوا العمل الزراعي في مزارع التسيير الذاتي التي لم تكن مرتفعة، فمرد ذلك لضيق قطاع التسيير الذاتي في الولاية ، و أخيرا العمل في أراضي المعمرين الفرنسيين الذي سجل أضعف نسبة يعود كذلك الى أن هذا القطاع لم يكن منتشرا بكثرة في ولاية المدية .

(*) أنظر الفصل الثالث المبحث الثالث لمحة اقتصادية .

وهذا الجدول الذي بين لنا القطاعات التي مارس فيها أفراد عينة البرواقية للزراعة في السابق ستكون له علاقة بالجدول الذي سيبحث عن أسباب ترك العمل الزراعي حاليا من طرف بعض أفراد هذه الفئة من العينة، وسنعرف ذلك في حينه .

جدول رقم (5) ممارسة العمل السابق الى جانب العمل الحالي لدى أفراد العينتين .

ممارسة العمل السابق الى جانب العمل الحالي / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
مازالوا يمارسون العمل غير الزراعي .	16	17ر55٪	—	—
انقطعوا	13	82ر44٪	—	—
مازالوا يمارسون العمل الزراعي	—	—٪	19	42ر40٪
انقطعوا	—	—٪	28	57ر59٪
المجموع	29	٪	47	100٪

اذا كانت نتائج الجداول السابقة بينت أن بعض أفراد عينة تابلاط مارسوا عملا غير زراعي في السابق، وكذلك بعض أفراد عينة البرواقية مارسوا العمل الزراعي في السابق ، فليس معنى ذلك أنهم مازالوا يمارسون ذلك العمل حاليا ، فمنهم من بقي يمارس العمل غير الزراعي ، ومنهم من توقف بالنسبة لعينة تابلاط، ومنهم من بقي يمارس الزراعة ومنهم من توقف بالنسبة لعينة البرواقية.

وبالنسب المئوية ففيما يخص عينة تابلاط فالذين مازالوا يمارسون العمل غير الزراعي نسبتهم (17 ر55٪) والذين انقطعوا نسبتهم (82ر44٪) .

وفيما يخص عينة البرواقية فالذين مازالوا يمارسون العمل الزراعي بلغت نسبتهم (42ر40٪) والذين انقطعوا عن ممارسة العمل الزراعي بلغت نسبتهم (57ر59٪) ، اذن فالذين انقطعوا عن العمل غير الزراعي بالنسبة لعينة تابلاط أقل من الذين انقطعوا عن العمل الزراعي في عينة البرواقية، وبمقارنة العينتين نستنتج أن معدل الانقطاع عن العمل الزراعي أكثر من معدل الانقطاع عن العمل غير الزراعي ، ولكن مادام أن الذين انقطعوا عن هذا الأخير يشكلون نسبة معتبرة (82ر44٪) فهذا يعني أن العمل غير الزراعي كذلك يشهد مغادرة بعض العمال الريفيين له ، غير أن ظاهرة ترك العمل الزراعي قديمة نسبيا بينما ظاهرة مغادرة القطاعات غير الزراعية ظاهرة جديدة بالمقارنة مع الزراعة .

وهذه النتائج جزئية في حدود هذا الجدول ستكتمل بمعرفة أسباب الانقطاع عن العمل غير الزراعي أو الزراعي على التوالي في عينتي تابلاط و البرواقية و ذلك في الجدول القادم .

جدول رقم (6أ) أسباب التوقف عن العمل غير الزراعي السابق لدى أفراد عينة تابلاط .

الأسبـــــــاب	التكرار	النسبة ٪
مشاكل البعد من العائلة والاقامة خارج البلد	05	٪38,46
لم أتمكن من تحسيـــن المستوى المعيشـــي	06	٪ 46,15
أسباب أخرى لم يصرحوا بها	02	٪ 15,38
المجمـــــوع	13	٪100

جدول رقم (6 ب) أسباب التوقف عن العمل الزراعي السابق لدى أفراد عينة البرواقية .

الأسبـــــــاب	التكـرار	النسبـة ٪
غير مثبت في التسيير الذاتي	08	٪ 28,57
الوقت لا يسمح بذاــــك	10	٪35,71
مكتفي بأجرتي في المصنــع	03	٪10,71
أسباب أخـــــرى	07	٪ 25
المجمـــــوع	28	٪100

استكمالا للنتائج الجزئية للجدول السابق فان الفئات التي كانت تمارس عملا غير زراعي أو زراعـي على التوالي من عينـــة تابلاط أو البرواقيـــة، و معرفة نسبة الذين مازالوا يمارسون ذلك العمل من الذين انقطعوا، فان هذا الجدول يبحث عن الأسباب التي صرح بها الذين انقطعـــوا عن ممارسة ذلك العمل كأسباب حالت دون بقائهم على حالة ممارسة تلك الأعمال حاليـــا .

ففي عينة تابلاط حصرت الدراسة الأسباب ــ من خلال أجوبة المبحوثين ــ في سببيـــن رئيسيين هما : مشاكل البعـد عن العائلة و الاقامة خارج البلد، وعدم التمكن من تحسيـــن المستوى المعيشي اضافة الى أسباب أخـرى لم يصـرّح بها المبحوثون .

و بالتمثيل النسبي سجل السبب المتمثل عدم التمكن من تحسين المستوى المعيشي أكبر نسبة و صلت الى (15ر46 ٪) متبوعا بالسبب الذي يرى أن مشاكل البعد عن العائلة والاقامة خارج البلد حالت دون مواصلة العمل غير الزراعي . أما الذين لم يصرحوا بأي سبب فكانت نسبتهم (38ر15 ٪) .

و في عينة البرواقية تحددت أسباب ترك العمل الزراعي ـ حسب ماصرح به المبحوثون ـ في ثلاثة أسباب رئيسية هي : كون بعض المبحوثين لم يكونوا مثبتين في مزارع التسيير الذاتي مما اضطرهم الى البحث عن عمل يضمن لهم حق التثبيت ، و منهم من جعل ضيق الوقت سببا في تفكيره في ترك العمل الزراعي ، و منهم من صرح بأن السبب هو اكتفاؤه بمدخوله من أجرة عمله في المصنع و هناك من ذكروا أسبابا أخرى متنوعة ، كالذين لم تكن لهم أرض اطلاقا ومارسوا الزراعة سابقا في أراضي الغير فلما انتقلوا الى الصناعة لم تعد لهم علاقة بالأرض ، و منهم من صرح بأنه لما عجز عن توفير الآلات اللازمة لعمل الأرض لقلة مدخوله عندما كان يمارس الزراعة فقط ، فترك هذه الأخيرة ، و منهم من اكترى أرضه المناس و اقتصر على العمل في المصنع فقط ومنهم من صرح بأن العمل في المصنع أفضل لديه من العمل في الزراعة سواء كان مدخوله كافيا أو غير كافي .

وكانت نسبة الذين برروا اجابتهم بضيق الوقت (71ر35 ٪) و يظهر بأن نظام العمل في المصنع يلعب دورا كبيرا في صرف اليد العاملة الريفية عن الزراعة ، ثم تلتها نسبة الذين لم يكونوا مثبتين في مزارع التسيير الذاتي (57ر28 ٪) و هنا يظهر أن نظام التثبيت في التسيير الذاتي الذي كان معمولا به و الذي في الغالب يساعد على بقاء اليد العاملة في المزارع المسيرة ذاتيا غير مثبتة (*) مكن من تسرب اليد العاملة الزراعية الى القطاعات الأخرى ، أما الأسباب الأخرى المتنوعة (**) فقد سجلت نسبة (25 ٪) و أخيرا نسبة (71ر10 ٪) التي تعود للذين صرحوا بأن السبب هو اكتفاؤهم بأجرة المصنع .

و بالمقارنة بين العينتين نستنتج شيئا هاما و هو أن الصناعة والأعمال الأخرى غير الزراعية التي كانت في بداية عهد الاستقلال تشكل مركز استقطاب لعمال الزراعة بدعوى أنها تضمن دخلا مرتفعا و تساعد العمل على رفع مستواه المعيشي ، بحيث تفقد جاذبيتها و ذلك لضعف المدخول في السنوات الأخيرة و تراجع القدرة الشرائية للمواطن الجزائري عامة و لعمال القطاع الصناعي خاصة ، أما ظروف ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة ودليل ذلك من هذا الجدول هو أن أعلى نسبة من الذين صرحوا بأنهم تركوا العمل غير الزراعي في عينة تابلاط من نصيب الذين كان سببهم هو عدم تمكنهم من تحسين مستواهم

(*) أنظر في الجزء النظري المبحث الخاص بالتسيير الذاتي .

(**) جمعت هذه الأسباب في خانة واحدة لأنها من جهة ليست أسباب رئيسية و من جهة أخرى وضع كل واحدة منها على حدة يعطيها نسبا ضئيلة

[illegible]

المعيشي وهي (15ر46 ٪) و بالمقابل نجد أنه في عينة البرواقية لم تكن نسبة الذين صرحوا بأنهم تركوا الزراعة لاكتفائهم بعد دخولهم من العمل في المصنع سوى نسبة (71ر10 ٪) وهي نسبة ضئيلة ، و من هنا نلاحظ بأن ظاهرة جديدة بدأت في الأعوام الأخيرة في البروز وهي ظاهرة مغادرة العمل في القطاعات غير الزراعية ، خاصة منها القطاع الصناعي ، و هذه الظاهرة تشمل العمال الحضريين و الريفيين على السواء ، لذلك فهي تحتاج الى مزيد من العناية من طرف الباحثين في علم الاجتماع .

جدول رقم (7 أ) أسباب عدم الاكتفاء بالعمل الزراعي فقط لدى أفراد عينة تابلاط. (*)

الأسباب	التكرار	النسبة ٪
ضعف المدخول الزراعي	07	75ر43 ٪
البحث عن حياة أفضل	09	25ر56 ٪
المجموع	16	100 ٪

جدول رقم (7 ب) أسباب عدم الاكتفاء بالعمل في المصنع فقط لدى أفراد عينة البرواقية .

الأسباب	التكرار	النسبة ٪
ضعف المدخول الشهري	10	63ر52 ٪
للحصول على بعض الاغذية المألوفة	05	31ر26 ٪
أسباب غير معلنة	04	05ر21 ٪
المجموع	19	100 ٪

بعد ماعرفنا من تحليل الجدولين السابقين الأسباب التي كانت وراء ترك بعض أفراد عينة تابلاط لعملهم غير الزراعي الذي كانوا يمارسونه في السابق ، والأسباب التي كانت وراء ترك بعض أفراد عينة البرواقية للعمل الزراعي السابق ، فهذان الجدولان يهتمان بالفئة الأخرى التي بقيت تمارس العمل السابق مع العمل الحالي ، والأسباب الكامنة وراء ذلك .

فبالنسبة لعينت تابلاط تلخصت الأسباب التي جعلت هؤلاء الافراد يستمرون في ممارسة عملهم غيرالزراعي الى جانب الزراعة في سببين رئيسيين هما : ضعف المدخول الزراعي ، والبحث عن حياة أفضل ،

و بلغت نسبة السبب الأول (75ر43٪) و نسبة السبب الثاني (25ر56) ، والسبب الأول واضح و هو يقصد مباشرة أن الزراعة ـ و خاصة زراعة الحبوب التي تمتاز بها منطقة البحث ـ أصبحت بمدخولها الضعيف لا تفي بحاجات العائلة الريفية المتزايدة ، بدخول مصاريف جديدة لم تعرفها العائلة الريفية من قبل ، و قضية عدم التوازن بين تكاليف المعيشة والمدخول الزراعي لا تخص منطقة البحث (المدية) فقط بل يظهر أنها تشمل مختلف المناطق الريفية في الوطن ، و هذا ما جلب انتباه بعض الباحثين الجزائريين منذ الاستقلال ، حيث أشار أحد الباحثين في بداية السبعينات الى أنه ((حتى سنة 1976 كان تطور مؤشرات تكاليف المعيشة بالمقارنة مع سنوات 1967 ـ 1968 في المناطق الريفية ، بعلاقتها مع تطور معدل الدخل الزراعي الأدنى العام ([illegible]) المسجل في الفترة المذكورة أن تطور هذا الأخير قد ابتلعه بصورة حقيقية ارتفاع الأسعار)) (1) ، كما أن العائلة الريفية خاصة في منطقة الدراسة ، قد أثبتت احدى الدراسات حول حياة الفلاح و الراعي في ولاية المدية (2) ، أنها كانت تلجأ في الغالب الى انتاجها الخاص ، و لا تشترى الا المنتوجات الأولية اللازمة التي لا تستطيع انتاجها (قهوة ، سكر ، أواني منزلية ، ألبسة) لضعف قدرتها الشرائية ، و اذا كان هذا السبب واضح فالسبب الثاني ، أي البحث عن حياة أفضل توصل الباحث الى صياغته بهذا الشكل استنادا الى أجوبة المبحوثين ، حيث أن هذه الفئة لم تصرح بوضوح عن ضعف مدخولها الزراعي ، و لكن لجأت لذلك بعض الأشياء المادية التي تطمح العائلة الريفية الى تحقيقها ، كأن يصرح المبحوث مثلا بأن سبب محافظته على العمل غير الزراعي وعدم الاكتفاء بالزراعة كمصدر وحيد للدخل هو ليتمكن من شراء سيارة ، أو ليرفع مستواه المعيشي بصورة عامة . و هذا في الحقيقة فيه اشارة ضمنية الى ضعف المدخول الزراعي ، لكن الباحث عمد الى التمييز بين هذين النوعين

---

(1) Boukhobza(M) l'evolution du coût de la vie en algerie 1966 _ 1976 sep aardes octobre 1977

(2) etude socio economique de la zone de modernisation rural de beni - slimane S.N.R.E.S.R juillet 1971 p45

من الأجوبة ليسهل عليه فهم وتقييم أجوبة المبحوثين . وخلاصة القول هو أن ضعف المدخول الزراعي كثيرا ما كان سببا يدفع الى البحث عن عمل خارج الزراعة لرفع مستوى الدخل . أما بالنسبة لعينة البرواقية فتلخصت الأسباب في سببين رئيسيين هما : ضعف المدخول الشهري ، والرغبة في الحصول على بعض المواد الغذائية المألوفة ، وفيما يخص هذا السبب الأخير فان هؤلاء الريفيين غرضهم الأساسي هو انتاج بعض المواد الغذائية التقليدية التي ألفوا أكلها منذ زمن بعيد ولا توجد في السوق كما عبّر عن ذلك أحدهم بقوله ((نزرع لكي نذوق خبز الشمير)) ، وهناك فئة لم تحدد الأسباب ، وفي النتائج نجد ضعف المدخول الشهري كسبب يمثل أعلى نسبة وهي (52,63 %) بينما السبب الثاني نسبته بلغت (26,31 %) أما الذين لم يصرحوا بسبب معيّن فنسبتهم (21,05 %) .

وبالمقارنة بين العينتين نستنتج أنه كما كان ضعف المدخول الزراعي سببا في البحث عن عمل غير زراعي والاستمرار فيه الى جانب الزراعة لدى الأغلبية من عينة تابلاط ، فكذلك ضعف أجرة العامل في المصنع كانت السبب الغالب الذي يدفع بعض الريفيين ويشجعهم على الاستمرار في ممارسة النشاط الزراعي لتعويض النقص الملموس في أجرة العمل الصناعي ، ومن هنا يمكن القول بأن الزراعة والصناعة كلاهما عجز عن أن يكون مصدرا كافيا ووحيدا للدخل ، وهذا من شأنه أن يؤدي من جهة الى هروب الريفيين من الصناعة خاصة اذا تمكنوا من تطوير زراعتهم بحيث تصبح ذات دخل كافي بادخال زراعة بعض المحاصيل ذات المدخول النقدي المعتبر ، واضافة تربية الدواجن ، أو توفير الآلات لممارسة الزراعة المروية ذات الدخل المرتفع ، وهذا ما صرح به بعض المبحوثين حيث قال أحدهم ما نصّه : ((ان أجرتي الشهرية في المصنع غير كافية ولو تساعدني الحكومة بالمال والآلات وتوفر لي الماء في قطعة أرضي التي أملكها لرجعت الى الزراعة ولا أعود أبدا الى هذا المصنع)) . أو كقول أحدهم بأنه ((لو أجد المساعدات لتحقيق مشروع تربية الأبقار أو الدجاج فسوف أخرج من هذا المصنع في أقرب وقت)) وغيرها من التصريحات التي تعني نفس الشيء . كما يمكن أن يؤدي من جهة أخرى الى التقليل من هجر الزراعة كلية ، اذ أن الصناعة لو وفرت دخلا مرتفعا بحيث يحقق العامل الريفي فيها رغبته في تحسين دخله لكانت أكثر تشجيعا للريفيين على ترك الزراعة والاكتفاء بالعمل في الصناعة ، لكن الواقع أثبت عكس ذلك . مع العلم أن هناك أسباب أخرى ستكشف عنها الجداول المتبقية .

جدول رقم (8) تقلص أو ثبات المساحة المزروعة لدى أفراد العينتين .

المساحة المزروعة / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
نقصت	53	75,71	12	63,15٪
لم تنقص	17	24,28٪	07	36,84٪
المجموع	70	100٪	19	100٪

بعد استكمال النتائج الجزئية حول المؤشر الأول من مؤشرات تغير علاقة الانسان بالأرض، والتمثل أساسا في ترك الزراعة كلية ، أو البحث عن عمل اضافي لسد الحجز الذي يشعر به الريفيون في مدخول الزراعة أمام تزايد مصاريف الحياة اليومية، و ذلك عبر الجداول السالفة .

ندخل من خلال هذا الجدول في البحث عن نتائج تغير هذه العلاقة في المؤشر الثاني و المتمثل في ثبات أو تقلص مساحة الأرض المزروعة، لتدعيم النتائج النهائية حول مدى تغير علاقة الانسان بالأرض مع الأخذ بعين الاعتبار دائما أن مفهوم العلاقة محصور حسب هذه الدراسة في العلاقة الاقتصادية فقط . و ان كان هذا الجدول يبين لنا وضعية هذا المؤشر في العينتين فان عينة تابلاط كلها معنية بالأمر . اذ أن كل أفرادها مازالوا يمارسون الزراعة ، أي مازالوا على علاقة بالأرض وعددهم (70) سبعون بينما لا يخص الأمر في عينة البرواقية سوى الذين مازالوا يمارسون الزراعة الى جانب عملهم في المصنع بينما الذين مارسوا الزراعة في السابق ثم انقطعوا عنها، أو الذين صرحوا بعدم ممارستها أصلا فالأمر لا يعنيهم، و لذلك يبقى عدد الذين يعنيهم الأمر هم (19) تسعة عشر فردا، و لذلك نقتصر في المقارنة بين العينتين على مقارنة النسب فقط .

فنجد من خلال الجدول أن الذين صرحوا بأن أرضهم المزروعة نقصت مساحتها بالنسبة لعينة تابلاط ، بلغت نسبتهم (75,71 ٪) مقابل (24,28٪) نسبة الذين صرحوا بأنهم مازالوا يزرعون نفس المساحة السابقة، و لمزيد من التوضيح نبين بأن المقصود من تقلص المساحة المزروعة هنا هو الفلاح الذي كان يزرع كل ما لديه من مساحة صالحة للزراعة، أصبح يقتصر على زراعة بعض الأراضي دون الأخرى ، وقد استفاد الباحث هنا من الملاحظات الميدانية التي قام بها و التي مكنته اضافة الى تصريحات بعض الناس من الذين لهم معرفة جيدة بالمنطقة من الوقوف بنفسه على نماذج من الأراضي التي كانت تزرع في وقت مضى و أصبحت الآن تتعرض لزحف الأشجار و النباتات الغابية عليها .

أما ثبات المساحة فالمقصود منه هو أن الفلاح مازال يزرع كل ما يمكن زراعته من الأرض، ومع العلم أيضا أن التقلص الذي صرحت به تلك المجموعة الكبيرة من المبحوثين متفاوت بين مبحوث وآخر حسب المساحة التي فرّط فيها كل واحد منهم لكن الباحث لما لم يكن بامكانه قياس درجة التفاوت بين كل الحالات، أخذ مقياسا موحّدا وهو أن كل مبحوث صرّح بأن له أرض صالحة للزراعة وتوقف عن زراعتها يعتبر قد قلّص من مساحته الزراعية، الا اذا كان هذا التوقف عبارة عن طريقة من طرق المحافظة على مردودية التربة، كأن تترك الأرض بورا عاما أو عامين لترتاح وتستفيد قوتها، أو تطبيق طريقة زراعة الأرض مرّة كل عامين لتوفير كمية ملائمة من الماء للمزرع.

ونرجع الى تحليل عينة البرواقية، فنجد أن الذين صرّحوا بأن مساحتهم نقصت نسبتهم بلغت (63,15٪) مقابل (36,84٪) للذين صرحوا بثبات مساحتهم المزروعة.

وبالمقارنة بين العينتين نجد أن نسبة الذين تقلصت مساحتهم المزروعة مرتفعة جدا في كلا العينتين، وهما متقاربتان (75,71٪) و (63,15٪) وهذا يدلّ على عمق التغير في هذا المؤشر الذي سنستكمل معرفة حجم التغير الذي حدث فيه بتحليل الجدول القادم المتعلق بأسباب تقلّص مساحة الأرض المزروعة.

ملاحظة: اقتصر الباحث هنا في هذا المؤشر على الحديث عن ثبات أو تقلص المساحة المزروعة فقط ولم يشر الى حالة أخرى وهي التوسع في زراعة مزيد من الأراضي، وذلك أولا، لأن الملاحظ في هذه المناطق ومن خلال أجوبة المبحوثين أنه لا يوجد استصلاح للأرض لأن كل ما هو صالح للزراعة هو ملكيات لأشخاص معيّنين، ولا يوجد استصلاح لأراضي غابية، وثانيا قد يكون توسع في زراعة ما، ولكن هذا التوسع لا يكون الا في الزراعات المروية على ضفاف الأودية أو بعض الزراعات البعلية ماعدا الحبوب (القمح والشعير) ولما كانت زراعة هذه الأخيرة هي الزراعة الأساسية فان كل توسع يكون على حسابها لا يعتبر توسعا لأن المساحة تبقى ثابتة.

جدول رقم (9) أسباب تقلص المساحة الزراعية لدى أفراد العينتين .

الأسباب / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
ممارسة نشاطات أخرى أو الوقت لا يكفي	33	٪62,26	03	٪25
نقص أو انعدام الآلات	07	٪13,20	04	٪33,33
الأبناء يرفضون العمل في المصنع الزراعة	09	٪16,98	03	٪25
أسباب أخرى غير معلنة	04	٪7,54	02	٪66,16
المجموع	53	٪100	12	٪100

اذا كانت نتائج تحليل الجدول السابق بينت أن الاغلبية من أفراد العينتين صرحوا بتقلص مساحتهم المزروعة، فان هذا الجدول يلقي ضوءاً أكثر على القضية و ذلك بمحاولة الكشف عن الأسباب الكامنة وراء ذلك .

و لقد استنتجت الدراسة ـ من خلال أجوبة مبحوثين العينتين ـ أن الأسباب الرئيسية تتلخص في ثلاثة نقاط هي : إما أن المبحوث يصرح بأن ممارسته لنشاطات أخرى غير العمل الزراعي وعدم كفاية الوقت حال دون استغلال كل مساحة أرضه الزراعية فتقلصت المساحة المزروعة ، أو يصرح بأن نقص أو انعدام الآلات هو السبب في ذلك أو أن رفض الأبناء للعمل الزراعي هو السبب، و هناك من لم يصرحوا بسبب معين ، وان كان بعض المبحوثين صرح بأكثر من سبب فان الباحث كان يأخذ بعين الاعتبار السبب الذي يركز عليه المبحوث أكثر جوابه ليسهل تصنيفه في احدى الفئات المذكورة .

و بالتمثيل النسبي لهذه الأسباب نجد أن في عينة تابلاط نسبة الذين صرحوا بأن ممارستهم لنشاطات أخرى الى جانب الزراعة وعدم سماح الوقت بتكثيف الزراعة كانت أعلى نسبة و هي (62,26 ٪) تلتها نسبة الذين صرّحوا بأن رفض الأبناء للعمل الزراعي هو السبب بما يساوي (16,98 ٪) أي مع فارق كبير بين النسبتين، ثم نسبة (13,20 ٪) فيما يخص الذين صرحوا بأن نقص أو انعدام الآلات الزراعية هو السبب ، أما أضعف نسبة فرجعت الى الذين لم يصرحوا بسبب معين وهي (7,54 ٪) .

و من هنا نستنتج بالنسبة لهذه العينة، أن السبب الغالب هو الأول، أي ممارسة أعمال أخرى غير زراعية مما لا يتيح وقتا للاهتمام الكلي بالزراعة، و تفسير ذلك هو أن الزراعة لما عجزت عن الصمود أمام التغيرات الجديدة في تنوع المصاريف و كثرتها، اضطر الريفيون الى البحث عن مصادر دخل اضافية في أعمال أخرى غير زراعية، فكانت ممارسة هذه الاخيرة على حساب الزراعة التي فقدت من أهميتها بفقدان جزء كبير من مساحاتها ، أما السبب المتمثل في نقص أو انعدام الالات فهو ضمنيا كذلك يشير الى السبب الأول ، اذ أن الفلاح في السابق كان يعمل الأرض بالالات التقليدية التي تتطلب جهدا كبيرا و تأخذ وقتا طويلا لانجاز الأعمال الزراعية من حرث و درس وغيرها ، و مع ذلك كان يستغل كل ما لديه من مساحة زراعية، لكن اليوم أصبح يفكر في استعمال الالات العصرية التي تختصر الزمن و تقلل من الجهد ، و ذلك لأن الفلاح أصبح مشغولا بنشاطات أخرى غير الزراعة لذلك فهو يشترط مثل هذا النوع من الالات ، مما يتيح له ممارسة النشاطات الأخرى ، و اذا لم تتوفر لديه هذه الالات فهو يستعمل الالات التقليدية في أعمال الأرض و لكن يستغل فقط الأراضي التي يسمح الوقت باستغلالها و يترك الباقي .

أما عينة البرواقية و مع قلة الفئة الفئة المعنية بالأمر (19) تسعة عشر فردا فقط، فان النسب كانت متقاربة بين الأسباب الثلاثة ، فنسبة (33,33 ٪) للذين قالوا بأن نقص أو انعدام الالات هو السبب ، و نسبة (25 ٪) للسببين الباقيين، و (16,66 ٪) هي نسبة الذين لم يدلوا بسبب معين، و بمقارنة نتائج نظيرتها نخرج بنفس النتيجة وهي أن السبب الغالب هو ضيق الوقت نظرا لاشتغال هؤلاء بنشاطات أخرى مما اضطرهم الى التضحية بالزراعة عن طريق التقليص من المساحة المزروعة .

وبصدد الحديث عن المزارع العائلية من حيث المساحة المستغلة وكيفية استغلالها يمكن الاشارة الى ما توصلت اليه دراسة ذكرت سابقا حول أنماط المزارع الموجودة في منطقة بني سليمان المشابهة في بعض خصائصها المنطقة هذه الدراسة فتبين أن هناك ثلاثة أنواع رئيسية : (1) مجموعة قليلة جدا لكنها مهمة اقتصاديا تفوق مساحتها 5 هكتار للواحدة ، تستعمل العمل الأخير، والمكننة والأسمدة الصناعية، و لا تشغل قوة عمل عائلية وتصدر منتوجها ، (2) مجموعة تشابه قليلا المزارع التقليدية تمثل حوالي ربع المزارع مساحاتها بين (5 ر2هـ) و أكثر من (5هكتار) لا تستعمل المكننة الا قليلا، و تسوق القليل من انتاجها ، تستعمل العمل العائلي و أحيانا عمل من خارجها للأشغال الكبرى ، (3) المجموعة الغالبة تمثل ثلثي المزارع ، أقل من (5ر2 هـ) لا يكفي انتاجها فأصحابها يبحثون عن دخل اضافي ببيع قوة عمل العائلة[1] .

---

(1) chaulet (c) et autres relation entre production Agrico le et travail hors de l' exploitation. fascicula ' op cit p253 .

جدول رقم (11) طريقة وسائل العمل في الأرض لدى أفراد العينتين :

الطريقة والوسائل / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
بالبهائم فقط	30	%42,85	08	%42,10
بالالات الحديثة فقط .	04	%5,71	06	%31,57
بهما معا	36	%51,42	05	% 26,31
المجموع	70	% 100	19	%100

أستكمالا للبحث عن مدى التغيرفي مؤشر تقلص المساحة الزراعية كمؤشر ثاني لتغير علاقة الانسان بالأرض ، وبعد ماأثبتت النتائج الجزئية للجدول السابق أن السبب الغالب الذي يدفع الريفيين الى التقليص من استغلال الأرض الزراعية ، هو ضيق الوقت الناجم عن ممارسة نشاطات أخرى سوى الزراعة ، وكذلك نسبة معتبرة طرحت مشكل نقص الالات العصرية ، والتي أثبت الباحث أنها ضمنيا تشير أيضا الى مشكلة ضيق الوقت ، أراد الباحث في هذا الجدول أن يعرف الى أي مدى أصبح الفلاح يعتمد على الالات العصرية في عمليات الحرث والدرس .

وقد قسم الباحث أفراد العينتين من هذه الزاوية الى ثلاث فئات ، فئة تستخدم البهائم والالات التقليدية فقط وفئة ثانية تستخدم الآلات العصرية فقط وفئة ثالثة تستخدم النوعين معا ، وكانت النتائج بالنسب المئوية كالتالي :
في عينة تابلاط الذين يستعملون كلا النوعين من الوسائل نسبتهم (51,42 %) والذين يستعملون الوسائل التقليدية فقط نسبتهم (42,85 %) بينما فئة الذين يستعملون الالات العصرية فقط ، لم تتعدّ نسبتهم (5,71 %) وبالقيمة المطلقة عددهم (4) أربعة أفراد فقط ، وهنا يمكن القول أن اتجاه الفلاحين يقوى نحو توسيع استخدام الآلات العصرية ، وهنا يظهر بأن هناك علاقة بين الميل نحو استعمال الالات العصرية وممارسة نشاطات أخرى غير الزراعة ، وقد عبّر أحد المبحوثين عن الغرض الذي يحققه باستعمال الالات العصرية بقوله : ((ان العمل الذي كنا ننجزه في مايقارب الشهر أصبح بامكاننا أن ننجزه في ساعات معدودة من اليوم بآلة الحصاد أو جرّار الحرث)) . اضافة الى هذا فان التوسع في استخدام الالات العصرية في الزراعة أي مكننة الزراعة ، كان بامكانه أن يأخذ حجما أكبر مما هو عليه الآن ، لولا أن عوائق طبيعية حالت دون ذلك ، ومنها

طبيعة سطح الأرض في هذه المنطقة التي تمتاز بالانحدار والتفتت، ممايحول دون استعمال آلة الحصاد أو الحرث، وهذا ماصرح به كذلك بعض المبحوثين، واضافة الى هذا هناك ملاحظات أخرى استنتجها الباحث من ملاحظاته الميدانية، وهي: أن الذين مازالوا يستعملون البهائم خاصة في منطقة تابلاط فالبهيمة الأساسية التي يستعملونها في الحرث والدرس هي الحمار، مع انعدام استعمال البقر أو الخيول والبغال، وذلك لأسباب ستكشف عنها بعض الجداول القادمة في المباحث الأخرى.
والملاحظة الأخرى وهي أن الآلات العصرية التي تستعمل لانجاز الأشغال الزراعية في الغالب هي ملك للخواص يكترونها بنظام الساعة فينتقل صاحب الجرار أو آلة الدرس والحصاد من منطقة لأخرى في موسمي الحرث والدرس حسب الطلبات المسبقة التي تقدم له من طرف الفلاحين.

ونعود الى تحليل عينة البرواقية، فنجد أن النتائج كانت كمايلي: نسبة (10ر42٪) من الذين يستعملون البهائم (والحيوانات) والآلات التقليدية فقط، ونسبة (57ر31٪) للذين يستعملون الآلات العصرية فقط، و (31ر26٪) هي نسبة الذين يستعملون النوعين معا، واذا كان يظهر أن نسبة الذين يستعملون البهائم والآلات القديمة فقط أكبر من نسبة الذين يستعملون الآلات العصرية فقط، فهذا لا يعني أن أفراد عينة البرواقية لم يتوسعوا بعد في استعمال ذلك النوع الأخير من الآلات، بل العكس هو الصحيح، وذلك عندما نجمع نسبة الفئتين الثانية والثالثة يصبح عدد الذين يستعملون الآلات العصرية مرتفعا ممايؤدي الى استخلاص نفس النتيجة المتوصل اليها عند تحليل نتائج عينة تابلاط، مع الأخذ بعين الاعتبار نفس الملاحظات التي وضعناها عند تحليل نتائج العينة السابقة، كنوع الحيوانات المستعملة، والعائق الطبيعي الذي يحول دون التوسع في استعمال الآلات العصرية وغير ذلك.

جدول رقم (12) المحاصيل التي كانت تزرع في السابق بكثافة لدى أفراد العينتين.

عينة البحث / المحاصيل	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
الحبوب	70	٪100	45	٪91ر83
الكروم	00	٪ 00	02	٪04ر08
المجموع	70	٪100	47	٪100

ننتقل من هذا الجدول الى مؤشر ثالث من مؤشرات تغير علاقة الانسان بالأرض والمتمثل في ادخال محاصيل زراعية جديدة ذات مدخول نقدي مرتفع و موجهة في الغالب الى التسويق ، و هذا الجدول يبدأ بتعيين أهم المحاصيل التي كانت تزرع في السابق بكثافة لدى أفراد العينتين .

و يتضح من خلال الجدول بالنسبة لعينة تابلاط أن كل أفراد العينة وعددهم (70) سبعون صرحوا بأنهم في السابق كان المنتوج الأساسي الذي يزرعونه بكثافة هو الحبوب (القمح و الشعير) فنستنتج اذن أن الزراعة التي كانت سائدة في هذه المنطقة هي زراعة الحبوب ، و قد كانت هذه المنطقة معروفة بهذا النوع من الزراعة منذ أمد بعيد ، ولكن هذا لا يعني أن الفلاحين في هذه المنطقة لم يكونوا يمارسون زراعات أخرى ، بل هناك عدة أنواع من المحاصيل الزراعية التي كانوا ومايزالون يزرعونها كالفول و العدس و الحمص و الخضر البعلية كالبصل و الثوم ، و كذلك الخضر المسقية بمختلف أنواعها خاصة في ضفاف الأودية ، و لكن الباحث هنا أخذ بعين الاعتبار نوع المحصول الذي يشكل أكبر نسبة من الانتاج الزراعي ، و الذي كان يشغل مساحة أكبر فكان ذلك هو الحبوب (القمح و الشعير) .

و في عينة البرواقية نفس النتيجة تقريبا ، حيث أعلن (45) خمسة و أربعون مبحوثا من جملة (47) سبعة و أربعين الذين كانوا يمارسون الزراعة في السابق و نسبتهم (83 ر 91 ٪) أنهم كانوا يزرعون القمح و الشعير بكثافة مقابل اثنين فقط الذين صرحوا بأنهما كانوا يمارسون زراعة الكروم بكثافة و نسبتهم (08 ر 04 ٪) وحتى هؤلاء الأفراد الذين أجمعوا على أن زراعة القمح و الشعير كانت هي السائدة عندهم في السابق كانوا يمارسون زراعة محاصيل أخرى للاستهلاك الذاتي فقط ، و تعريفا بما كانت تمتاز به البرواقية من انتاج زراعي خاصة المنطقة الصناعية التي بني فيها المصنع الذي أخذت منه العينة ، صرح أحد المبحوثين خارج نطاق الأسئلة ، بأنه حتى مساحة الأرض التي أقيم فيها مشروع هذا المصنع في البرواقية كانت تستعمل لزراعة العدس و كانت مشهورة بغزارة انتاجها (*) .

و بالمقارنة بين العينتين نخرج بنتيجة مفادها أن منطقتي تابلاط و البرواقية كانتا في السابق منطقتين زراعيتين تختصان بزراعة القمح و الشعير (**)

(*) كان هذا المبحوث حسب قوله ، يعمل في مزرعة العدس ثم عمل مع الشركة التي قامت ببناء المصنع ، ثم أصبح من عمال المصنع عند انطلاقه في الانتاج .

(**) أنظر الفصل السادس ، المبحث الرابع ، لمحة اقتصادية .

جدول رقم (13) زراعة نفس المحاصيل أو ادخال محاصيل جديدة لدى أفراد العينتين .

المحاصيل الجديدة / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
نفس المحاصيل	29	٪ 11,42	07	٪36,84
محاصيل جديدة	41	٪58,57	12	٪ 63,15
المجموع	70	٪ 100	19	٪ 100

انطلاقا من نتائج الجدول السابق التي بينت أن منطقتي البحث كانت تسودهما زراعة الحبوب بصفة أساسية، واستكمالا للبحث في مدى تغير المؤشر المتعلق بتغير نوع المحصول حاليا نحلل ونفسر هذا الجدول لاستخلاص بعض النتائج الجزئية بهذا الشأن .

ونلاحظ من خلال الجدول أن أفراد العينتين انقسما الى فئتين : فئة قامت بادخال محاصيل جديدة الى جانب زراعة الحبوب، وفئة أخرى بقيت مقتصرة على زراعة الحبوب فقط .

ونبدأ دائما بعينة تابلاط فنجد أن الذين مازالوا يزرعون نفس المحاصيل من مجموع أفراد العينة بلغت نسبتهم (41,42 ٪) أما الذين أدخلوا محاصيل جديدة بلغت نسبتهم (58,57 ٪) .

أما عينة البرواقية فالذين أدخلوا محاصيل جديدة بلغت نسبتهم (63,15 ٪) والذين لم يضيفوا شيئا على زراعة الحبوب نسبتهم (36,84 ٪) .

وبمقارنة نسب العينتين نستنتج أن في كلاهما كانت فئة الذين أضافوا محاصيل زراعية جديدة الى جانب زراعة الحبوب ، نسبتها أكبر من نسبة فئة الذين أبقوا على زراعة الحبوب فقط ، وهذا يكشف عن تغير بدأ يظهر في علاقة الانسان بالأرض من خلال هذا المؤشر، اذن فالفلاح في الريف ـ دائما في حدود نتائج هذه الدراسة ـ بدأ يفكر في استغلال أرضه بكيفية أفضل بحيث يكون مدخولها أكبر، بادخال محاصيل جديدة ذات قيمة نقدية مرتفعة ، وذلك دائما لمواجهة الظروف المعيشية الجديدة التي عجزت زراعة الحبوب بمدخولها الضعيف عن مواجهتها، ولذلك أخذ الباحث بعين الاعتبار شرطين ضروريين لاعتبار نوع المحصول الجديد الذي أدخله الفلاح في زراعته محصولا بديلا أو منافسا لزراعة الحبوب ، وهذين الشرطين هما : أولا : أن يكون هنا المحصول من النوع الذي له ثمن معتبر في السوق : أكبر من ثمن الحبوب وثانيا أن يزرعه الفلاح بكثافة لفرص التسويق ، أما ما يخرج عن هذين الشرطين من المزروعات الأخرى

كأن يكون للسرطلاستهلاك العائلي فقط ، و هذا ماهو شائع في كل الأرياف تقريبا ، فهذا الا يؤخذ بعين الاعتبار كمؤشر لتغير علاقة الانسان بالأرض في هذا الاطار، كما أن ادخال محصول جديد الى جانب الحبوب لا يعني القضاء النهائي على هذه الأخيرة، بل تبقى زراعة الحبوب مستمرة و لكن ليست بنفس الكثافة التي كانت عليها في السابق، و ليست و حدها التي تخضع باهتمام الفلاح و زيادة على هذه النتائج فان المؤشر السابق المتعلق بتقلص المساحة المزروعة يؤيد نتائج هذا الجدول حيث ، تمكن الباحث من خلال بعض ملاحظاته الميدانية خاصة في منطقة تابلاط ، أنه في الوقت الذي يعلن فيه بعض المبحوثين أن مساحتهم المزروعة تقلصت يلاحظ أن المساحة المخصصة لبعض المحاصيل الجديدة تتوسع باستمرار خاصة مايتعلق منها بالزراعة المروية على ضفاف الأودية (*) .

اذن فتقلص المساحة الزراعية عموما غالبا ماتكون على حساب زراعة الحبوب ، أما نوع المحاصيل الجديدة فسنعرفها مع الجدول القادم .

جدول رقم (14) أنواع المحاصيل الجديدة لدى أفراد العينتين .

المحاصيل الجديدة / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
كروم أو أشجار مثمرة	03	٪7,31	06	٪50
زراعة مروية	06	٪14,63	03	٪ 25
زراعة بعلية	32	٪78,04	01	٪ 8,33
علف	00	٪ 00	02	٪16,66
المجموع	41	٪100	12	٪100

(*) لاحظ الباحث و استنتج من تصريحات بعض العارفين بالمنطقة (تابلاط) أن الزراعة التي تمارس على ضفاف الأودية شهدت في السنوات الثلاث الماضية نوعا من التناقض بسبب نقص المياه و منع الدولة من استغلال الأودية للري خاصة في فصل الصيف .

تتضح من خلال الجدول بالنسبة لعينة تابلاط ثلاثة أنواع من المحاصيل الزراعية الجديدة و هي الأشجار المثمرة وخاصة اللوز الذي كان معروفا في المنطقة، والزراعات المروية كالخضر والفواكه الصيفية كالبطيخ الأصفر و الأحمر، و الزراعة البعلية خاصة الثوم و البصل وهذه كلها أنواع ليست جديدة في المنطقة من حيث نوعها، و لكن الجديد هو زراعتها من حيث الكثافة والأهمية التي أصبحت تحظى بها لدى الفلاحين في هذه المنطقة، نظرا لما تدره عليهم من أرباح ، و بالنسب المئوية نجد أعلى نسبة هي نسبة الذين صرحوا بالزراعة البعلية (الثوم و البصل) (78,04٪) ثم نسبة الزراعة المروية (14,63 ٪) و أخيرا الأشجار المثمرة (7,31٪) ، و سبب تفوق الزراعة البعلية يرجع في نظر الباحث الى طبيعة المنطقة حيث تقل فيها الأراضي المسقية لقلة المياه، ممايضطر الفلاحين الى ممارسة الزراعة البعلية لكونها تعتمد على مياه الأمطار فقط ، وكذلك لأنها زراعة مربحة ، خاصة البصل و الثوم، و نظرا لكثرة الاهتمام بزراعة الثوم في السنوات الأخيرة في هذه المنطقة لوحظت وفرة في المنتوج و انخفاض ملحوظ في الأسعار ، (*) (**)
أما الزراعة المروية التي رغم أهميتها من حيث الأرباح التي توفرها ، الا أنها محدودة بظروف المساحات الصالحة لذلك والمتمثلة أساسا في الأراضي الواقعة على ضفاف الأودية، كما أنها تحتاج الى مصاريف كبيرة، لذلك لا يقوم بها كل الناس بعكس الزراعة البعلية التي لا تتطلب سوى مصاريف البذور، أما الأشجار المثمرة فالاهتمام بها مايزال ضعيفا و يرى الباحث أن السبب قد يرجع الى كونها تتطلب وقتا من الانتظار لتعطي ثمارها مما يجعل الفلاح يعرض عنها لكونه يريد الثمار الآتية ((أي المستعجلة)) و لذلك كما صرح نائب رئيس دائرة تابلاط في مقابلة خاصة معه أن مشاريع الأشجار المثمرة كلها رفضها الشباب في اطار مشروع تشغيلهم لسنة 1989 . (*)

(*) مثلا في بداية السنة الفلاحية الحالية 89 ـ 1990 ، انخفض سعر الجملة للثوم بين 3 الى 4 دج للكلغ الواحد .

(**) نظرا لأهميتها لاحظ المشرفون على تشغيل الشباب في مشروع 1989 بأن نسبة كبيرة من الشباب كان يطالب بمشروع زراعة مروية حيث بلغت (10) مناصب من مجموع (80) منصب مقترح (عن مكتب التجهيز لدائرة تابلاط) .

(*) جرت المقابلة يوم 06/ 09/ 1989 بمقر الدائرة .

أماعينة البرواقية فتتمثل المحاصيل الجديدة في الكروم و الأشجار المثمرة بـ (0 5 ٪). و الزراعة المروية بـ (25٪) و العلف بـ (16,66٪) و أخيرا الزراعة البعلية بـ (8,33٪) ، و نجد هنا أن الأشجار المثمرة و خاصة الكروم (العنب) حضيت بأكبر اهتمام، و ذلك أولا لكونها زراعة ذات مدخول جيد وكذلك لأن المنطقة تربتها تصلح في الغالب لهذا النوع من الزراعة ، ممّا لا نجد في منطقة تابلاط ، و زيادة على الذين صرّحوا بأنهم يملكون زراعة الكروم من أفراد العينة هناك أفراد آخرون صرحوا بأنهم ينوون في المستقبل القريب ممارسة هذا النوع من الزراعة و البعض منهم صرح بأنه قام بالتجربة الأولى و لم ينجح وهو عازم على اعادتها ، أما زراعة العلف التي كانت نسبتها ضعيفة فهي راجعة حسب أجوبة بعض المبحوثين، الى أن فلاحي المنطقة لم يشرعوا في زراعتها بصورة مكثفة بغرض البيع الا في السنين الأخيرة، التي شهدت نقصا في هذه المادة (**) من جراء الجفاف الذي عرفته المنطقة كباقي مناطق الوطن .

اذ ايظهر جليا هنا من نتائج هذا الجدول أن زراعة الحبوب تعرضت لمزاحمة بعض الأنواع من المزروعات ، فانها ليست المرة الأولى التي تتعرض فيها لهذه المزاحمة، فقد تعرضت لذلك منذ دخول الاستعمار الفرنسي . وقد أوضح هذا ((حسن بهلول)) في دراسته حول الزراعة في القطاع التقليدي ، حيث يرى بأن زراعة الحبوب تعرضت للمزاحمة من طرف زراعة الكروم التي ارتبطت بتوسع قطاع المعمرين، كما أرغمت هذه الزراعة على الاستقرار في الأراضي الهامشية خاصة في الهضاب العليا، مثل سطيف ، قسنطينة ، قالمة، سوق أهراس شرقا ، و تيارت ، و سيدي بلعباس ، و سعيدة غربا ، و في وسط البلاد مثل الشلف وعين بسام و المدية و سرسو .

جدول رقم (15) تربية الحيوانات الى جانب الزراعة لدى أفراد العينتين .

عينة البحث / تربية الحيوانات	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
تربية الحيوانات	40	٪57,14	14	٪20
لا يربون الحيوانات	30	٪42,85	56	٪80
المجموع	70	٪100	70	٪1 00

(**) العلف عادة مايوفره الفلاحون لحيواناتهم خاصة مادة التبن المستخلصة من بقايا القمح و الشعير بعد درسها

(1) ـ حسن بهلول الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر مرجع سابق، ص 57 .

بتحليل نتائج هذا الجدول ندخل في البحث عن المؤشر الرابع من المؤشرات التي اعتمدتها هذه الدراسة للبحث عن مدى تغير علاقة الانسان بالأرض، و يتمثل هذا المؤشر في ممارسة تربية الحيوانات الى جانب العمل الزراعي، و السؤال الذي يجيب عنه هذا الجدول هو: هل المبحوث يمارس تربية الحيوانات و فئة لاتقوم بتربيتها .

ففي عينة تابلاط صرح 40 من أفراد العينة بأنهم يقومون بتربية الحيوانات ونسبتهم (57,14٪) و الباقي، أي نسبة (42,85٪) لا يربون الحيوانات ، أي أكثر من نصف أفراد العينة يربون الحيوانات .

أما عينة البرواقية فالذين يقومون بتربية الحيوانات عددهم (14) فردا من جملة (70) فردا من أفراد العينة، و هنا نجد أن السؤال موجه لكل أفراد العينة و ليس للذين يمارسون الزراعة فقط لأنه قد لا يمارس الفرد الزراعة و لكنه يقوم بتربية الحيوانات ، اذن فنسبة الفئة الأولى (20٪) و الباقي أي (80٪) صرحوا بعدم ممارستهم لتربية الحيوانات .

فيظهر بالمقارنة بين العينتين بأن ممارسة تربية الحيوانات في تابلاط عموما متوسطة بينما ضعيفة في البرواقية، و يرى الباحث أن سبب هذا التفاوت بين أفراد العينتين هو أن أفراد عينة تابلاط كلهم مازالوا يمارسون الزراعة خاصة زراعة الحبوب التي توفر العلف للحيوانات خاصة الغنم و البقر، بينما أغلب أفراد عينة البرواقية لا يمارسون الزراعة و لذلك فهم مضطرون لشراء العلف لحيواناتهم، و هذا ما صرح به أحد أفراد عينة البرواقية و هو شاب كانت لديه بعض الرؤوس من الأبقار و اضطر في السنوات الأخيرة الى بيعها و ذلك لأنه كما أوضح بطريقة حسابية بأن البقرة الواحدة تأكل من العلف سنويا شيئا كثيرا بينما ثمنها هي بعينها في السوق بعد سنة لا يساوي حتى ثمن العلف الذي استهلكته خلال سنة، مما تكلف المربي خسارة مالية باهضة ، و هذا ما جعل الكثير من المربين يتخلون عن تربية الحيوانات و خاصة البقر .

و من الجدير هنا أن نذكر بأن الباحث كان يأخذ بعين الاعتبار طريقة تربية الحيوانات و الغرض من تربيتها، فلا يعد الفرد ممارسا لهذا النشاط الا اذا كان لغرض السوق، و هذا غالبا ما يكون بطريقة التسمين في اصطبلات خاصة ، أما الطريقة التقليدية التي تقتصر على بعض الرؤوس من الغنم و رأس أو اثنين من البقر، فهذا موجود منذ القديم و حتى الآن و ان في السابق بصورة تقليدية ولكن القطيع كبير، و لم يأخذ الباحث بعين الاعتبار القطعان التقليدية ذات الحجم القليل، و هذا أطبقه مع كلا العينتين .

جدول رقم (16) أسباب عدم القيام بتربية الحيوانات لدى أفراد العينتين .

عينة البحث / أسباب عدم تربية الحيوانات	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
الوقت لا يسمح بذلك	07	%23,33	30	%53,57
ضعف الامكانيات المادية	11	%36,66	16	%28,57
الأبناء يدرسون ولا يقومون بالرعي	12	% 40	10	% 17,85
المجموع	30	%100	56	% 100

لمزيد من الفهم لهذا المؤشر أراد الباحث من خلال هذا الجدول أن يبحث عن الأسباب الكامنة وراء عدم قيام بعض أفراد العينتين بتربية الحيوانات ، و انحصرت أجوبة المبحوثين في ثلاثة أسباب رئيسية هي : عدم سماح الوقت بذلك ، أو ضعف الامكانيات المادية ، أو لأن الأبناء الذين يدرسون لا يقومون بالرعي عند ما يتعلق الأمر بتربية الغنم و البقر .

ونبدأ بتحليل نتائج عينة تابلاط حيث كانت نسبة الذين صرحوا بأن السبب الرئيسي هو أن الأولاد يدرسون و بالتالي لا يقومون بالرعي أعلى نسبة وهي (40%) تلتها نسبة (36,66 %) للذين قالوا بأن ضعف الامكانيات المادية هو السبب ، و أخيرا الذين تعللوا بعدم سماح الوقت بذلك بنسبة (23,33 %) ، فما يلاحظ هنا هو أن التفاوت بين السبب كبيرا جدا ، ولذا يمكن أن نفسر ما يتعلق بهذه الأسباب نقطة فبالنسبة لكون الأبناء لا يقومون بالرعي وهو الغالب ، فذلك راجع الى أن نظام الرعي التقليدي الذي كانت تعرف به المنطقة كان في الغالب ما يستعمل الأطفال للرعي ، وعند ما دخل في الريف الجزائري بعد الاستقلال نظام التعليم الاجباري خاصة المرحلة الابتدائية ثم حاليا الأساسية الطور بين الأول والثاني ــ و تعمم في أغلب مناطق الريف صرف الأبناء عن هذا النشاط وهذا ما ساعد ــ حسب نظر الباحث ــ على ظهور الطريقة الجديدة في تربية الحيوانات و المتمثلة في التسمين (*) ، و لما كانت هذه الطريقة مكلفة نظرا لكون القطيع المسمّن في اصطبلات خاصة يحتاج الى أغذية محضرة كالتبن و العلف ، و أصبح لغرض التسويق .

(*) مع ذلك فان قطعان الماشية المسمّنة ترعى في أوقات معينة من السنة كفصل الربيع و أو اخر الصيف في الأراضي المحصودة ، (هذا من الملاحظة و من تصريحات بعض المبحوثين الخارجة عن أسئلة الاستمارة) .

أما بالنسبة لضعف الامكانيات المادية فهو مرتبط بتكاليف مثل هذه المشاريع المرتفعة ، سواء تربية الأبقار أو الأغنام أو الدجاج ، لذلك كثيرا ما يحول ضعف الامكانيات دون ممارسة الريفيين لهذا النوع من النشاطات ، أما السبب المتمثل في ضيق الوقت فهذا أمر متعلق خاصة بالافراد الذين يمارسون بعض النشاطات التي تشغل غالب وقتهم كبعض الانواع من التجارة ، أو ممارسة العمل غير الزراعي كالصناعة مثلا خارج الريف أين يقيم ذلك الفرد . اضافة الى انعدام التعاون العائلي الذي أفرد ناله جدولا خاصا .

وننتقل الى تحليل نتائج عينة البرواقية حيث نجد ما يلي : (53,57 %) عللوا ذلك بكون الوقت لا يسمح بذلك و (28,57 %) قالوا بأن السبب هو ضعف الامكانيات (17,85 %) قالوا بأن الابناء لا يقومون بالرعي ، و هنا نجد نسبة الذين صرحوا بالسبب الاول - أي ضيق الوقت - هي أعلى نسبة وذلك لأن هذه العينة أفرادها كلهم يعملون في المصنع المعروف بنظام التوقيت المضبوط طول السنة ، مما يجعل مشكلة ضيق الوقت كبيرة ، بينما لو قارنا هذه الوضعية بوضعية عينة تابلاط التي لا يشتغل الا القليل من أفرادها في الصناعة ، أما الباقي فيمارسون الزراعة فقط ، وهذه الأخيرة معروفة بوجود فراغ كبير في نظامها التوقيتي ، وهذا ما يشير اليه كثير من الباحثين في علم الاجتماع الريفيين فهذا محمد الجوهري على سبيل المثال يشير الى ((أن الطبيعة الموسمية للعمل في الزراعة تنطوي عادة على فترة فراغ بين زراعة المحصولات وحصدها)) [1] . مما ينطوي على متسع من الوقت لدى الفلاح يسمح له بممارسة نشاطات أخرى الى جانب الزراعة أو حتى الهجرة الى المدن للبحث عن عمل غير زراعي هناك . أما ضعف الامكانيات فالعينتين متقاربتين في النسب ففي العينة الأولى (36,66 %) وفي الثانية (28,57 %) أي أن هذا السبب له وزن معتبر في عدم القيام بتربية الحيوانات ، وقد صرح أحد المبحوثين مثلا بأنه : ((لو تقدم له الشركة اعانة لاقامة مشروع لتربية الدجاج فهو مستعد للخروج من المصنع)) أما النسبة الضئيلة التي سجلها السبب الثالث وهي (17,85 %) مقابل (40 %) في عينة تابلاط فقد يكون راجعا الى كون أفراد عينة البرواقية عندما كانوا يتكلمون عن تربية الحيوانات أغلبهم كان يقصد الطريقة الجديدة التي لا تحتاج الى رعي الأطفال الا القليل منهم وبالتالي لم يكن هذا سببا قويا لديهم ، وخلاصة القول أن هذه الأسباب وخاصة ضعف الامكانيات يلاحظ الباحث من خلال الأجوبة والملاحظة الميدانية أن الريفيين يفكرون في هذا المشكل بجدية ، خاصة اذا اعلمنا أن هناك من الناس وخاصة بعض الأقارب الذين يسكنون المدن أو يستثمرون أموالهم في هذا النوع من المشاريع مع أقاربهم في الريف .

---

(1) _ محمد الجوهري وعلياء شكري علم الاجتماع الريفي والحضري مرجع سابق ص 430 .

جدول رقم (17) أهم الحيوانات التي يقوم أفراد العينتين بتربيتها .

عينة البحث / أنواع الحيوانات	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
الأبقار	02	٪5	03	٪21,42
الأغنام	03	٪7,5	02	٪14,28
(الدواجن) الدجاج	30	٪75	06	٪42,85
الأبقار والأغنام	02	٪5	01	٪7,14
الأبقار والدجاج	00	٪00	٪00	٪00
الأغنام والدجاج	02	٪5	٪02	٪14,28
كل الأنواع	01	٪2,5	00	٪00
المجموع	40	٪100	14	٪100

لا يعني هذا الجدول سوى الفئة التي تقوم بتربية الحيوانات من مجموع أفراد العينتين، و ذلك لمعرفة أنواع الحيوانات التي يربونها، و نظرا لكون الباحث - كما بين خلال تحليل الجداول السابقة - أنه يعني بتربية الحيوانات تلك القطعان الموجهة أساسا للتسويق سواء من حيث أهميتها العددية أو طريقة التربية، فانه ينظر الى ممارسة هذا النشاط كمصدر من مصادر الدخل، فقد صنف الباحث أفراد العينتين حسب عدد الانواع من الحيوانات التي يقوم الفرد بتربيتها، فقد يقتصر المربي على نوع واحد و قد يكون له نوعين أو أكثر .

و من التحليل الاحصائي نجد في عينة تابلاط أن عدد مربي البقر فقط (2) فردين نسبتهم (٪5) والاغنام والدجاج نفس النسبة والأغنام بنسبة (٪7,5) و الدجاج بنسبة (٪75) ، والذين يربون أبقارا و أغناما معا نسبتهم (٪5) و واحد فقط يربي كل الانواع (٪2,5) ، والملاحظ هنا أن تربية الدجاج هي العالية اذ فاقت نسبتها (٪75) باضافة نسبة الذين يجمعون بين تربية الاغنام وتربية الدجاج ، بينما تربية الاغنام والبقر سجلنا نسبة جد ضئيلة، والسبب في هذا التفاوت الكبير بين النسب راجع الى عدة أمور منها أن كلفة المشروع تختلف من نوع الى آخر، فمثلا مشروع تربية البقر يحتاج الى رأسمال أكبر مما يحتاجه مشروع لتربية الدجاج ، فهذا الاخير اسطبلاته تجهز ، تبنى بطريقة تقليدية

غير مكلفة لا تتجاوز حسب السنوات الأخيرة (20) ألف دج كما أن الدجاج يمكن أن يباع منتوجه كل شهرين مرة ، مما يساعد المربي على الاستمرار، بينما يتطلب بيع البقرة أو الغنم الى وقت أطول من التسمين، وكذلك الفرق في التغذية فقد عانى مربوا البقر والغنم من غلاء ونذرة العلف بينما أصحاب الدجاج وان عانوا من نفس المشكل لكن ليس بنفس الحدة التي في الصنفين الآخرين، وعموما فان النجاح الذي عرفته مشاريع تربية الدجاج منذ بدايتها في المنطقة شجعت الكثير على اقتحام هذا الميدان وحسب احصائيات مستقاة من وثائق المندوبية الفلاحية لدائرة تابلاط المكلفة بمنح الرخص لمشاريع تربية الدجاج فان بلدية مزغنة وحدها التي أخذت منها عينة البحث - بلغ عدد المربين الذين منحت لهم الرخصة سنة (1989) (58) مربيا، هذا اضافة الى الآخرين الذين يفوق عددهم الرسمي من الذين يمارسون هذه المشاريع بدون ترخيص، وحسب معلومات أستقاها الباحث من مسؤول بالمندوبية ومن بعض[1] أفراد العينة وغيرهم فان المنطقة عرفت الانطلاقة الفعلية لمشاريع الدجاج مع بداية السبعينات ولذلك فالكثير من المربين اكتسبوا خبرة جيدة، ولهم شبكة واسعة من الزبائن تتوزع على الكثير من ولايات الوطن .

أما في عينة البرواقية حيث بلغ مجموع المربين (14) فقط، فأعلى نسبة كانت لمربي الدجاج وهي (42,85 ٪) وعددهم (6) أفراد اضافة الى اثنين يجمعون بين الدجاج والغنم ، أما باقي الأصناف فعدد المربين قليل جدا، ونفس الملاحظات السابقة تنطبق على هذه العينة من حيث التفاوت بين النسب ، الا أن أفراد عينة البرواقية بمقارنتهم مع العينة السالفة الذكر بصورة اجمالية يمكن أن نستنتج أن تربية الحيوانات عندهم ضئيلة عموما، والسبب هو أن منطقة تابلاط يغلب عليها الطابع الزراعي مما يساعد على بروز هذه النشاطات ، أما البرواقية فنظرا لتوطين الصناعة فيها، فقد قل الاهتمام بهذه النشاطات فيها، وخاصة لدى أفراد عينة البحث ، اذ أن عملهم الدائم في المصنع يجعلهم لا يفكرون في مثل هذه المشاريع التي تحتاج الى وقت وجهد ومال .

---

(1) - مندوبية الفلاحة لدائرة تابلاط (1)cooperatives agricol de laW. de medèa

جدول رقم (18) معاونة أفراد العائلة أو من خارجها في مجموع النشاطات لدى أفراد العينتين .

عينة البحث / المعاونة العائلية	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
بمعاونة الافراد	33	٪40,71	12	٪40
بدون معاونة	37	٪50,28	18	٪60
المجموع	70	٪100	30	٪100

نظرا لكون أفراد العينتين كلهم أرباب عائلات، و نظرا لما رأيناه من تعدد في النشاطات الممارسة من طرف أغلب المبحوثين ، و نظرا لما يحتاجه الجمع بين عدد من هذه النشاطات من جهد و مال و وقت ، ارتأى الباحث (الكشف عن التعاون العائلي كأحد مؤشرات التغير) في العلاقات العائلية، التي تأثرت بتغير علاقة الانسان بالأرض ، و هذا الجدول بامكانه أن يعطي جوابا عن هذا السؤال ، و لكنه يهتم فقط بالأفراد الذين يجمعون بين نوع أو أكثر من النشاطات اضافة الى العمل في المصنع بالنسبة لعينة البرواقية لأن الذي يقتصر من هؤلاء على العمل في المصنع فقط لا يحتاج بداهة الى المعاونة، أما عينة تابلاط فكلها معنية .

فبالنسبة لعينة تابلاط نجد أن نسبة الذين صرحوا بوجود معاونات من بعض أفراد عائلاتهم بلغت (40,71 ٪) بينما الذين صرحوا بعدم وجود أي نوع من التعاون العائلي ، بلغت نسبتهم (50,28 ٪) و التفاوت بين النسبتين غير كبير .

و في عينة البرواقية بلغت نسبة الذين صرحوا بوجود التعاون العائلي (40 ٪) و نسبة الذين سقنوا هذا التعاون (60 ٪) .

و بالمقارنة بين نتائج العينتين نحصل على نتيجة وهي أن التعاون العائلي مازال موجودا غير أنه ليس هو السمة الغالبة في نشاط العائلات الريفية، كما أنه في عينة تابلاط أكثر مما هو في عينة البرواقية اذا أخذنا بعين الاعتبار في هذه الأخيرة أن الذين يعملون في الصناعة فقط لا يحتاجون بداهة للتعاون العائلي ، و النتيجة الجزئية المستخلصة هي أن التعاون لدى العائلات الريفية المحافظة على الزراعة أكثر وجودا مما هو لدى العائلات الريفية التي بدأت تترك الزراعة للاكتفاء بالعمل الصناعي فقط .

جدول رقم (19) الافراد الذين يقومون بالمعاونة لدى أفراد العينتين

عينة البحث / الافراد الذين يقومون بالمعاونة	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
الأب	06	18,18 %	01	8,33 %
الاخوة	11	33,33 %	05	41,66 %
الأبناء	05	15,15 %	02	16,66 %
الأب والاخوة	02	6,06 %	01	8,33 %
الأب و الأبناء	04	12,12 %	01	8,33 %
الأب والاخوة والأبناء	0 2	6,06 %	00	0 0 %
أجيرمن خارج العائلة	03	9,09 %	02	16,66 %
المجموع	33	100 %	12	100 %

بعد ماعرفنا أن التعاون العائلي يشكل عاملا أساسيا لتدعيم و تشجيع الأفراد على القيام بممارسة مدة نشاطات مهنية يريد الباحث في هذا الجدول معرفة الأشخاص الذين يقومون أكثر بهذه المعاونة لمعرفة ما اذا كان هذا التعاون مازال في طابعه التقليدي، اذ يترتب عليه الاستهلاك المشترك للمنتوج أم هو تعاون مبني على أساس الأجرة المدفوعة على العمل المقدم من طرف المتعاون نقدا أو عينا .

وفي هذا الجدول تسم الباحث أفراد العينتين الى فئات أفراد العائلة الذين يشتركون في تقديم الخدمات التعاونية في ممارسة النشاطات المختلفة .

فبالنسبة لعينة تابلاط سجل التعاون الذي يقتصر على الاخوة فقط نسبة (33,33 %) وهي أعلى النسب ، ثم نسبة الآباء الذين يقومون بمعاونة أبنائهم في نشاطاتهم، و هي (18,18 %) ، كما سجلت نسبة (15,15 %) للأبناء الذين يقومون بالمعاونة، أما الفئات الأخرى التي تضم أكثر من فرد من أفراد العائلة الذين يقومون بالمعاونة قد سجلت نسبا أقل من ذلك و بهذا نلاحظ أن أغلب الخدمات العائلية تأتي من فئة الاخوة الكبار اذ كثيرا ما يتعاونون على عدة نشاطات فيما بينهم، و سبب هذا التفاوت هو أن الاخوة الكبار المشار اليهم غالبا ما يكونون شبابا في سن العمل، و حسب ما استنتجه الباحث من التصريحات الاضافية ، لافراد عينة البحث ،

( ) يقصد بها الباحث أجوبة لا يشير اليها السؤال في الاستمارة لكن المبحوث يشير اليها عند استرساله في الجواب و دونها الباحث في هوامش خاصة لأهميتها .

أنه غالبا ما تكون معاونات الاخوة فيما بينهم عن طريق العمل الأجير، اذ يكون أحد الاخوة هو صاحب المشروع فيلجأ الى معاونة اخوته له، أما الآباء فنسبتهم أقل من ذلك لأن كثيرا من أفراد العينة، اما أن يكون أبوه متوفي أو كبير في السن بحيث لا يمكنه المشاركة في نشاطات أبنائه، أما بالنسبة لمعاونة الأبناء فضعفها راجع - كما تبين من احدى الجداول السابقة الى كونهم يدرسون، مما لا يسمح لهم بممارسة النشاطات مع أفراد عائلتهم باستثناء أوقات العطل الدراسية.

و ننتقل الى عينة البرواقية لنجد أن نسبة المعاونة لدى الاخوة كانت أعلى نسبة اذ بلغت (41,16 ٪) متبوعة بنسبة (16,66 ٪) لمعاومة الأبناء، و نفس النسبة سجلها المتعاون الأخير من خارج العائلة، و هنا يمكن أن نقول بأنه فيما يخص نسبتي التعاون الأوليين و الفارق بينهما ينطبق عليهما نفس التحليل السابق مع عينة تابلاط، أما الشيء الجديد هنا هو بروز العمل الأخير و هو تشغيل فرد من خارج العائلة بأجر معيّن، و بلغت نسبة هذا النوع (16,66 ٪) في عينة البرواقية بينما في عينة تابلاط لم يسجل هذا النوع من التعاون سوى نسبة (9,09 ٪) و السبب راجع لكون أفراد عينة البرواقية كلهم عمال في المصنع وكما عرفنا طبيعة العمل في المصنع أن الوقت فيه مضبوط مما لا يسمح في غالب الأحيان للأفراد الذين يقومون بنشاطات أخرى أن يتفرغوا المشاريعهم مما يضطرهم الى البحث عن العمل الأجير خارج أفراد العائلة، بينما أفراد عينة تابلاط نظرا لاشتغال القليل منهم فقط بالعمل غير الزراعي خاصة الصناعة، فان البقية الغالبة أي التي تعمل أساسا في الزراعة فان هذه الأخيرة بما فيها من فترات من الفراغ مكنت هؤلاء من القيام بمشاريعهم بأنفسهم أو الالتجاء الى أفراد العائلة، و خلاصة القول أن التعاون العائلي يزداد كلما ازداد حجم النشاطات و تنوعها، و يختلف شكل التعاون بين العينتين حيث وجدنا أن حجم العمل الأجير من خارج العائلة قليل في منطقة تابلاط نظرا لطابعها الزراعي، ويكثر هذا النوع من التعاون في البرواقية لطابعها الصناعي و تبقى النتائج في حدود هذه الدراسة .

ملاحظة : التعاون العائلي هو أحد مؤشرات تأثير تغيير علاقة الانسان بالأرض على العلاقات العائلية لكنه أدرج في هذا البحث نظرا للتسلسل المنطقي لأسئلة الاستمارة الاستبيانية ، أنظر نموذج الاستمارة .

جدول رقم (20) ممارسة التجارة لدى أفراد العينتين

عينة البحث / ممارسة التجارة	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
يمارسون التجارة	05	٪7,14	02	٪ 2,85
لا يمارسون التجارة	65	٪92,85	68	٪97,14
المجموع	70	٪100	70	٪100

قبل الشروع في تحليل هذا الجدول الذي يتعلق بآخر مؤشرات تغير علاقة الانسان بالأرض، وهو ممارسة النشاط التجاري الى جانب العمل الأساسي الزراعي أو الصناعي ـ حسب العينة ـ ينبه الباحث الى أن التجارة هنا المقصود بها التجارة التي تكون في مواد يتاجر بها أهل المدن وأهل الريف على السواء كالمواد الغذائية العامة والخضر والفواكه وغيرها، ذلك لأن النشاطات الأخرى التي رأيناها في الجداول السابقة كمؤشرات لتغير علاقة الانسان بالأرض كتربية الحيوانات أو زراعة محاصيل جديدة فهي كذلك موجهة نحو السوق، لكن الباحث لم يصنفها كنشاط تجاري محض وذلك من جهة لكي يفرق بين هذه النشاطات والنشاط التجاري، ومن جهة أخرى لكي لا تحسب مرتين، ومن هذا الجدول يتبين لنا أن العينتين تنقسمان الى فئتين فئة تمارس التجارة بهذا المفهوم وفئة لا تمارس التجارة. فبتحليل نتائج عينة تابلاط نجد أن عدد الذين يمارسون التجارة هم فقط 5 أفراد من مجموع (70) فردا ونسبتهم (7,14٪) بينما الباقي لا يمارسونها .

وفي عينة البرواقية كذلك نسبة الذين يمارسون التجارة (2,85٪) فقط، وبالمقارنة بين العينتين نلاحظ ضعف النشاط التجاري لدى العينتين والسبب في ذلك هو أن التجارة من شروط نجاحها أن تكون محلاتها مقامة في المدن أو التجمعات السكنية الضخمة لتضمن العدد الكافي من الزبائن، ولما كانت العينتين تنتميان الى منطقتين ريفيتين تمتازان بقلة السكان وتشتتهم كان النشاط التجاري ضعيفا فيهما .

جدول رقم (1 2) نوع التجارة التي يمارسها بعض أفراد العينتين .

نوع التجارة الممارسة / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
موادغذائية عامة	03	٪60	01	٪50
خضر و فواكه	01	٪20	01	٪50
جزّار	01	٪20	00	00
المجموع	05	٪100	02	٪100

يبين هذا الجدول نوع التجارة التي تمارسها تلك الفئة القليلة من أفراد العينتين، ففي عينة تابلاط من جملة (5) تجار ثلاثة (3) منهم تجار في المواد الغذائية و واحد في الخضر و الفواكه و آخر جزار، و في البرواقية و احد تاجر في المواد الغذائية و آخر في الخضر و الفواكه و نظرا لضعف هذه النسب فلا داعي لاستخراج أي استنتاج منها .

جدول رقم (22 أ) مصادر الدخل لدى أفراد عينة تبابلاط.

مصادر الدخل	التكرار	النسبة %
زراعة	18	%25ر71
زراعة + عمل غير زراعي	10	%14ر08
زراعة + أبقار	02	%2ر85
زراعة + أغنام	01	%1ر42
زراعة + دجاج	24	%34ر28
زراعة + تجارة	02	%2ر85
زراعة + أبقار وأغنام	02	%2ر85
زراعة + أغنام ودجاج	02	%2ر85
زراعة + دجاج وتجارة	02	%2ر85
زراعة + كل الحيوانات وتجارة	01	%1ر42
زراعة + عمل غير زراعي وأغنام	02	%2ر85
زراعة + عمل غير زراعي ودجاج	04	%5ر71
المجموع	70	%100

جدول رقم (22ب) مصادر الدخل لدى أفراد عينة البروافية .

مصادر الدخل	التكرار	النسبة ٪
صناعة	40	٪57,14
صناعة + تجارة	02	٪ 2,85
صناعة + أبقار	01	٪ 1,42
صناعة + أغنام	01	٪ 1,42
صناعة + دجاج	04	٪ 5,71
صناعة + أبقار و أغنام	01	٪ 1,42
صناعة + أغنام ودجاج	02	٪ 2,85
صناعة + زراعة	14	٪ 20
صناعة + زراعة + أغنام	01	٪ 1,42
صناعة + زراعة + دجاج	02	٪ 2,85
المجموع	70	٪ 100

لقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على معرفة مدى تغير علاقة الانسان بالأرض من خلال مؤشرات بسيطة توصل بفضلها الى جملة من الاستنتاجات ، بينت مدى نوع التغير الذي حدث في علاقة الانسان بالأرض ، ولما كان المقصود بهذه العلاقة هو جانبها الاقتصادي ، فان كل المؤشرات التي دلت عليها أخذت كذلك من جانبها الاقتصادي ، ومن هنا أصبح من الممكن توضيح تغير علاقة الانسان بالأرض بتغير مصادر الدخل ، فبعد ما كان مدخوله في السابق يعتمد أساسا على الزراعة كدخل رئيسي ووحيد في أغلب الظروف ، اصبح الآن بعد هذا التغير الذي حدث في علاقته بالأرض مدخوله يتنوع حسب عدد و نوع النشاطات التي يمارسها ، اضافة الى الزراعة ، أو تعويضها ، ولذلك فهذا الجدول من شأنه أن يعطينا الصورة النهائية لتغير علاقة الانسان بالأرض - حسب هذه الدراسة - في شكل

نشاطات مختلفة يمارسها أفراد عينتي البحث منظورا اليها حسب الهدف العام للبحث كمصادر المدخل من شأنها أن تؤثر كما سنرى في المبحثين القدمين على الحياة الاجتماعية لهؤلاء المبحوثين ، في بيئتهم الريفية ، و سيقتصر الباحث على دراسة مستويين فقط من مستويات الحياة الاجتماعية و هما : العلاقات العائلية و مستوى المعيشة بما فيه نمط السكن ، و لكل مستوى مؤشراته الخاصة التي تدل على مدى التغيرات التي حدثت فيه .

نبدأ بتحليل الجدول الخاص بعينة تابلاط فنلاحظ ابتداء بأن الزراعة ممارسة من طرف كل أفراد العينة ، و الاختلاف هو في ممارسة نشاطات أخرى الى جانبها أم لا .

فتجد النتائج كالتالي : الذين يمارسون الزراعة فقط عددهم (18) فردا و نسبتهم (25,71 ٪) و الذين يمارسون الزراعة و عمل غير زراعي نسبتهم (14,08 ٪) و أعلى نسبة سجلتها فئة الذين يجمعون بين الزراعة و تربية الدجاج و هي (34,28 ٪) أما نسبة الفئات الأخرى التي تجمع بين الزراعة و نشاطات أخرى كالتجارة و تربية الأغنام و تربية البقر، أو هذه النشاطات و تربية الدجاج فكانت نسبا ضئيلة تراوحت بين (1,42 ٪) و (5,71 ٪) وفي المجموع لا تتعدى عدد النشاطات التي تمارس الى جانب الزراعة ثلاثة أنواع ، الا واحدا فقط الذي يمارس الى جانب الزراعة تربية الحيوانات بأنواعها الثلاثة أي البقر و الغنم و الدجاج اضافة الى التجارة ، أي مجموع أربعة نشاطات اضافة الى

الزراعة، و اذا جمعنا بين نسب الفئات المتساوية من حيث عدد النشاطات الممارسة ، تبقى فئة الذين يمارسون الزراعة فقط (71 ر25 ٪) و الذين يمارسون نشاطا واحدا فقط الى جانبها نسبتهم (48ر55 ٪) ونسبة الذين يمارسون نشاطين الى جانب الزراعة (56 ر8 ٪) و الذين يمارسون ثلاثة أنشطة الى جانب الزراعة نسبتهم (56ر8 ٪) و واحد فقط يمارس أكثر من ثلاث نشاطات الى جانب الزراعة .

وخلاصة القول هو أن الزراعة وحدها لم تبق هي المصدر الوحيد للدخل لدى هؤلاء الريفيين اذ أن نسبة الذين ما تزال الزراعة تمثل مدخولهم الوحيد لم تتعد الربع فقط (71ر25 ٪) أما الباقي فيمارسون اضافة الى الزراعة من واحد الى ثلاثة أنشطة، وهذا يدل دلالة واضحة على صحة الفرضية الى حد ما ، وهي أن تزايد وتنوع حجم المصاريف في الحياة اليومية الريفية على غرار ما هو في المدينة جعل الزراعة عاجزة أمام هذه التغيرات مما اضطر سكان الريف الى تغيير علاقتهم بالارض باستغلالها في نشاطات أخرى أكثر ربحا، وقد توصل الى هذه النتيجة غير واحد من الباحثين في الاقتصاد الريفي ، ومنهم عبد اللطيف ابن أشنهو اذ يشير الى ذلك بقوله : ((ان ضعف الزراعة التقني والاجتماعي قد هيأ العاملين في الارض للتفتيش عن دخول اضافية أو من طبيعة مختلفة في أماكن أخرى))(1) ، كما أثبت ذلك باحث آخر في الجغرافيا البشرية في دراسة حول دائرة تابلاط سنة 1966 وهو ((سبيدل اينغو)) (( )) حيث أشار في دراسته الى أنه : ((اذا وضعنا 1000دج كحد أدنى للمدخول السنوي نجد أن (6ر88 ٪) من النشطين ، وحتى (4 ر77 ٪) من النشطين المالكين لا يصلون الى هذا الحد الأدنى ، فهم مضطرون الى البحث عن مداخيل خارج مستوى ملكياتهم))(2) .

أما من حيث المشاريع التي كانت على رأس التغيير ففي هذه العينة كانت تربية الدجاج أكثر النشاطات التي استقطبت ميل الفلاحين و السبب في ذلك كما قرر الباحث في الجداول السابقة هو النجاح الذي عرفته هذه المشاريع منذ السبعينات ، كما أن الظروف الطبيعية غير مهيئة في هذه المنطقة لنجاح مشاريع أخرى ، وكذلك غياب القطاع الصناعي

---

(1) _ عبد اللطيف ابن أشنهو الهجرة الريفية في الجزائر المطبعة التجارية الجزائرية بدون تاريخ ، ص، 40 .

(2) INGOSPEIDEL aspect des structures socilos dans l' arrendissement de - 2) _ tablat p 59 .

في المنطقة شجع السكان على معالجة قلة أو انعدام فرص التشغيل خارج الزراعة بهذا النوع من النشاطات .

أما نتائج تحليل الجدول الخاص بأفراد عينة البرواقية فقد بين مايلي :
الذين يمارسون الصناعة وحدها عددهم (40) ونسبتهم المئوية (57,14 %) ثم نسبة الذين يمارسون الزراعة فقط الى جانب الصناعة (20 %) أما باقي الفئات التي تمارس نشاطا واحدا من باقي النشاطات أو أكثر اضافة الى الصناعة باعتبارها النشاط الرئيسي لكل أفراد العينة التي أخذت من المصنع فكانت نسبها ضئيلة تراوحت بين (1,42 %) و (5,71 %) وفي المجموع لا تتعدى أنواع النشاطات الممارسة الى جانب الصناعة الاثنين ، أما عند الجمع بين نسب الفئات المتساوية من حيث عدد النشاطات الممارسة الى جانب الصناعة فنجد مايلي :

بخصوص الفئة التي تمارس الصناعة فقط تبقى أعلى نسبة وهي (57,14 %) ونسبة الذين يمارسون نشاطا واحدا الى جانب الصناعة سواء كان زراعة أو غيرها بلغت في مجموعها (31,4 %) وبلغت نسبة الذين يمارسون نشاطين الى جانب الصناعة (11,33 %) .

وخلاصة القول هو أن أكثر من نصف العينة يمارسون الصناعة فقط كمدخول وحيد لديهم أما النشاطات التي كانت أكثر ممارسة الى جانبها كانت هي الزراعة .
وبالمقارنة بين العينتين نستنتج مايلي :

أ) ـ في حين كان عجز الزراعة على أن تكون المصدر الوحيد للدخل لدى أفراد عينة تابلاط عجزا كبيرا اذ أن نسبة الذين يمارسون الزراعة فقط كانت (25,71 %) أي ربع العينة ، فان الصناعة مازالت تشكل المصدر الوحيد المدخل لأكثر من نصف أفراد العينة (57,14 %) ، لكن رغم هذا التفاوت النسبي بين العينتين يمكن أن نقول بأن الصناعة و الزراعة كلاهما لم يستطيعان أن يكونا مصدران وحيدان للدخل . ومن زاوية أخرى نلاحظ أنه اذا كانت الزراعة في منطقة تابلاط عجزت فقط على أن تكون مصدرا وحيدا للدخل فانها في منطقة البرواقية فقدت مكانتها تماما أمام الصناعة اذ أفراد قليلون فقط من هذه العينة الذين مازالوا يمارسون الزراعة ، و الشيء الذي أصبح مؤكدا مناهو أن تنويع المداخيل لدى الفلاح أصبح أمرا شائعا حيث أثبتت احدى الدراسات في الاقتصاد الزراعي في السنوات الأخيرة ((بأن الفلاحين المتوسطين بسهولة بدؤوا تنفيذ استراتيجية لتنويع مداخيلهم بالمحافظة على النشاط الزراعي ، وتربية الدواجن بنسل وكذلك يستغلون امكانيات العمل خارج الزراعة ، و يدعمون ـ بالنسبة الذين لديهم

امكانيات ـ كل أنواع النشاط التجاري بالمضاربة)) نقل هذا الباحث الاقتصادي هـذه الملاحظة عن الدراسة السوسيولوجية للدكتوره : شولي كلودين . (1)

ب) ـ بينما كانت تربية الدجاج هي النشاط الغالب الى جانب الزراعة لدى عينة تابلاط كان النشاط الزراعي هو الممارس في الغالب كنشاط اضافي الى جانب الصناعة لدى أفراد عينة البرواقية، و ذلك راجع ـ حسب رأي الباحث ـ الى كون تربية الدجاج نشاط يحتاج الى وقت كبير نظرا للخدمات اللازمة لتربيته، و لما كانت عينة تابلاط يشتغل أفرادها أساسا في الزراعة التي تنطوي على فراغ من الوقت سمح ذلك بممارسة هذا النشاط أكثر من غيره، أما عينة البرواقية فلما كانت الزراعة من جهة لا تحتاج الى وقت كبير في العمل خاصة بالأشغال المكثفة ومن جهة أخرى كانت في الأصل هي المهنة الإساسية للذين مازالوا يمارسونها من مجموع الافراد باعتبارهم ذوي أصل ريفي و مازالوا ريفيين من حيث الاقامة كانت هي النشاطات الأكثر ملائمة للعامل الريفي في المصنع .

جا) ـ في الوقت الذي استطاع فيه أفراد عينة تابلاط الجمع بين عدة نشاطات الى جانب الزراعة و صل أقصاها الى أربع (4) نشاطات ماعدا الزراعة لم يتعدّ عدد النشاطات التي يمارسها أفراد عينة البرواقية الى جانب الصناعة النشاطين فقط، و هذا كذلك مرتبط بمشكلة الوقت و علاقتها بطبيعة النشاطين الزراعي و الصناعي .

و ختاما لنتائج هذا الجدول يؤكد الباحث على أن هذه النتائج تمثل الصورة العامة لكل التغيرات التي حدثت في علاقة الانسان بالأرض و هي تجسيد ملموس للمؤشرات التي استعملت في فهم هذه التغيرات، و هذا يعني أن المقصود بمصادر الدخل هي مجمل التغيرات في هذه العلاقة .

و بما أن علاقة الانسان بالأرض التي عاملناها في هذا المبحث كمتغير تابع يتأثر بعوامل أخرى قررناها في فرضيات البحث فهي كذلك من جهة أخرى تعتبر عاملا مستقلا، باعتبار أنها ستكون لها آثار اجتماعية على علاقات العائلة و على المعيشة بما فيها نمط المسكن، و بناء على هذا فان هذا الجدول ستصادفنا صورته في كل الجوانب المدرجة في المبحثين الباقيين كمتغير مستقل عند تحليل مؤشرات التغير في العلاقات العائلية أو في نمط المسكن و مستوى المعيشة .

---

(1) S. BEDRANI in Ali Elkenz , l'algerie et la modernitè cadesria book serie 1er ed 1989 DAKAR sénégal p 159

جدول رقم (125) علاقة مصادر الدخل بطريقة ووسائل العمل في الارض لدى أفراد عينة تابلاط.

وسائل العمل في الأرض / مصادر الدخل	بالآلات التقليدية فقط		بالآلات الحديثة فقط		بهما معا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
زراعة	9	%50	0	%00	9	%50	18	%100
زراعة + عمل غير زراعي	6	%60	0	%00	4	%40	10	%100
زراعة + أبقار	0	%00	0	%00	2	100	2	%100
زراعة + أغنام	0	%00	1	100	0	%00	1	%100
زراعة + دجاج	10	%41ر66	1	%4ر16	13	%54ر16	24	%100
زراعة + تجارة	0	%00	1	%50	1	%50	2	%100
زراعة + أبقار وأغنام	1	%50	0	%00	1	%50	2	%100
زراعة + أغنام ودجاج	1	%50	0	%00	1	%50	2	%100
زراعة + دجاج وتجارة	0	%00	0	%00	2	%100	2	%100
زراعة + كل الحيوانات + تجارة	0	%00	0	%00	1	%100	1	%100
زراعة + عمل غير زراعي + أغنام	1	%50	0	%00	1	%50	2	%100
زراعة + عمل غير زراعي + دجاج	2	%50	1	%25	1	%25	4	%100

جدول رقم (23 ب) علاقة مصادر الدخل بطريقة ووسائل العمل لدى أفراد عينة البرواقية .

طريقة ووسائل العمل في الارض / مصادر الدخل	بالآلات التقليدية فقط		بالآلات الحديثة فقط		بهما معا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
صناعة	—	—	—	—	—	—	—	—
صناعة+ تجارة	—	—	—	—	—	—	—	—
صناعة+ أبقار	—	—	—	—	—	—	—	—
صناعة+ أغنام	—	—	—	—	—	—	—	—
صناعة+ دجاج	—	—	—	—	—	—	—	—
صناعة+ أبقاروأغنام	—	—	—	—	—	—	—	—
صناعة+ رزاعة	6	%42,85	5	31,25	3	% 18,85	14	%100
صناعة+ زراعة+ أبنقار	1	50	0	%00	1	%50	2	%100
صناعة+ زراعة+ أغنام	0	00	1	%100	0	%00	1	%100
صناعة+ زراعة+ دجاج	1	%50	0	00	1	%50	2	%100

سبق وأن عرفنا من خلال جدول سابق ( ) طريقة و وسائل العمل في الأرض ومدى ابقاء الفلاحين على استعمال الوسائل التقليدية في عمليات الحرث والدرس أو ادخال وسائل جديدة، وكانت النتيجة هي أن الفلاحين يميلون أكثر الى التوسع في استعمال الوسائل العصرية لربح الوقت وتوفير الجهد للاشتغال بأعمال أخرى، وفي هذا الجدول نرجع الى هذه القضية بادخال متغير آخر وهو متغير مصادر الدخل لنبحث عن مدى أثرها على استعمال إحدى النوعين من الوسائل.

نبدأ بعينة تابلاط فنجد أنه بالنسبة للفئة التي تستعمل الآلات التقليدية فقط ينتمي أغلب أفرادها الى فئات الدخل التالية: فئة الذين يمارسون الزراعة فقط (9) تسعة مجموع عددهم وهو (18 فرد ا) أي نسبة (%50) من أفراد هذه الفئة يستعملون الآلات التقليدية، كما أن (%60) من أفراد الفئة التي يتمثل دخلها في الزراعة و العمل غير الزراعي يستعملون هذه الآلات أما نسبة الذين يستعملون هذه الآلات في فئة الدخل زراعة و دجاج فهي (41,66) كما أن فئات الدخل الأخرى التي تمارس نشاطين أو أكثر الى جانب الزراعة من أفرادها من يستعمل هذه الوسائل و نظرا

( ) أنظر الجدول رقم (11) .

جانب الزراعة من أفرادها من يستعمل هذه الوسائل ونظرا لقلة عدد أفراد الفئات لا تؤخذ نسبها بعين الاعتبار .

أما فئة الذين يستعملون الالات العصرية فقط ، فمجموع الذين يستعملون هذا النوع من كل الفئات حسب الدخل هم أربعة فقط ، ثلاثة منهم ينتمون الى فئات الدخل التي تمارس نشاطا واحدا الى جانب الزراعة وهذه النشاطات على التوالي هي : الاغنام الدجاج ، والتجارة ، وواحد منهم من فئة الذين يمارسون نشاطين الى جانب الزراعة ، أما فئات الدخل الاخرى فلا تستعمل هذا النوع من الوسائل بمفرده ، وفي فئة الذين يستعملون الاثنين معا ففي غالب فئات الدخل تتقارب نسب استعمال هذه الوسائل حيث تراوحت بين (25 ٪) و (100٪) ، وخلاصة القول تعقيبا على هذه النتائج هو أنها وان كانت توحي في المجموع بأن للدخل تأثير على نوع الوسائل المستعملة طالما أن الوسائل العصرية تتطلب تكاليف معينة ، ولكن هذا التأثير ليس كبيرا اذ يتمكن مثلا نصف أفراد فئة الذين يمارسون الزراعة فقط من استعمال الوسائل الحديثة الى جانب الوسائل التقليدية بينما لم يتمكن الافراد الاربعة من مجموع الفئات التي نشاطها واحد أو أكثر اضافة الى الزراعة من الاقتصار على الوسائل العصرية

فقط، فلو كان للدخل هنا تأثير مطلق لتمكن كل من له أكثر من مصدر واحد للدخل أن يستعمل الوسائل العصرية فقط، أو على الأقل النوعين معاً، والسبب راجع هنا الى تدخل العوامل الطبيعية التي تحد من التوسع في استعمال الماكينات للحرث والحصاد وهي انحدار الأرض وتفتت الملكيات .

أما بخصوص عينة البرواقية فابتداء نشير الى أنه ليس كل الفئات معنية بهذا الجدول فهو يقتصر فقط على الفئات التي تمارس الزراعة الى جانب الصناعة ، أو مع نشاطات أخرى فبالنسبة لاستعمال الالات التقليدية فقط ، سجلت فئة الذين يمارسون تربية الأبقار اضافة الى الصناعة والزراعة نسبة (50 ٪) ووصلت هذه النسبة عند الذين يمارسون الزراعة والصناعة فقط الى (42,85 ٪) وعند الذين يمارسون الزراعة وتربية الدجاج الى جانب الصناعة (50 ٪) أما بالنسبة لاستعمال الالات العصرية فقط فكانت أكبر نسبة هي نسبة الذين يمارسون الزراعة والصناعة فقط وهي (31,2 ٪) أما الفئات الأخرى لم تستعمل شيئا ماعدا فئة الذين يمارسون الزراعة الى جانب الأغنام والتي عددها واحد كان في هذه الفئة، لكن نسبته ليست ذات دلالة، وبالنسبة لاستعمال النوعين معا من الوسائل فمن جملة خمسة (5) أفراد الذين يستعملون هذه الطريقة ثلاثة منهم ينتسبون الى فئة أصحاب الزراعة والصناعة فقط ، واذا كان في عينة تابلاط تمكنا بالتقريب من تحديد مدى تأثير مصادر الدخل على استعمال أو عدم استعمال الوسائل العصرية في الزراعة ، فان نتائج هذه العينة نظرا لحجم الفئات لم يظهر بوضوح هذا التأثير، ويمكن أن نقول تلخيصا لنتائج العينتين أنه حتى وان كانت هناك علاقة بين مصادر الدخل ونوع الوسائل المستعملة أي أنه كلما ازدادت مصادر الدخل زاد الميل الى استعمال الوسائل العصرية فإن هذه العلاقة تبقى رهينة الظروف الطبيعية للأرض .

جدول رقم (24أ) علاقة مصادر الدخل بالتعاون العائلي لدى أفراد عينة تابلاط .

الأفراد الذين يقومون بالمعاونة / مصادر الدخل	الأب		الاخوة		الابنـــاء		الأب والاخوة		الأب والأبناء		الأب والاخوة والأبناء		أجير من خارج العائلة		بدون معاونة		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
زراعة	2	11ر11	2	11ر11	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	14	77ر77	18	100
زراعة+عمل غير زراعي	0	00	3	%30	0	00	2	%20	1	%10	1	%10	0	00	3	%30	10	100
زراعة+ أبقار	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	2	100	2	100
زراعة+ أغنام	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	1	100	1	100
زراعة+ دجاج	2	%8ر33	2	%8ر33	0	00	0	00	2	%8ر33	0	00	3	%12ر5	15	62ر5	24	100
زراعة+ تجارة	0	00	1	%50	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	1	%50	2	100
زراعة+أبقار وأغنام	0	00	0	00	1	%50	0	00	0	00	0	00	0	00	1	%50	2	100
زراعة+ أغنام ودجاج	0	00	1	%50	1	%50	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	2	100
زراعة+ دجاج + تجارة	1	%50	1	%50	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	2	100
زراعة+كل الحيوانات+تجارة	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	1	100	0	00	0	00	1	100
زراعة+ عمل غير زراعي + أغنام	1	%50	0	00	1	%50	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	2	100
زراعة+ عمل غير زراعي + دجاج	0	00	1	%25	2	%50	0	00	1	%25		00	0	0	00	00	4	100

- جدول رقم (24 ب) علاقة مصادر الدخل بالتعاون العائلي لدى أفراد عينة البرواقية .

	الأب		الاخوة		الأبناء		الأب والاخوة		الأب والأبناء		الأب والاخوة		أجير من خارج العائلة		بدون معاونة		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
صناعة	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	40	100	40	100
صناعة + تجارة	1	%50	0	00	0	00	1	%50	0	00	0	00	0	00	0	00	2	100
صناعة+ أبقار	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	1	100	1	100
صناعة+ أغنام	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	1	100	1	100
صناعة+ دجاج	0	00	1	%25	1	%25	0	00	1	%25	0	00	0	00	1	%25	4	100
صناعة+أبقار+أغنام	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	1	%100	1	100
صناعة+أغنام+دجاج	0	00	0	00	1	%50	0	00	0	00	0	00	1	%50	0	00	2	100
صناعة+ زراعة	0	00	2	%14,28	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	12	%85,71	14	100
صناعة + زراعة + أبقار	0	00	1	%50	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	1	%50	2	100
صناعة+ زراعة + أغنام	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	1	100	1	100
صناعة+ زراعة + دجاج	0	00	1	%50	0	00	0	00	0	00	0	00	1	%50	0	00	2	100

يهدف الباحث من خلال تحليل هذا الجدول الى معرفة علاقة مصادر الدخل بالتعاون العائلي عموما، أما الأهداف التفصيلية لهذا الجدول فهي : معرفة أي النشاطات التي تستدعي تعاونا أكثر ونوع العلاقة بين تعدد النشاطات وزيادة حجم التعاون وينبه الباحث أولا الى مراعاة نتائج الجدولين السابقين حول التعاون العائلي (*) وثانيا أن الباحث سوف لا يأخذ بعين الاعتبار الا النسب والأرقام التي لها دلالات واضحة ومهمة كما يمكن أحيانا الجمع بين النسب المتشابهة الدلالة .

نبدأ بعينة تابلاط فبالنسبة للذين يمارسون الزراعة فقط والبالغ عددهم (18) فردا أربعة منهم فقط صرحوا بوجود أقارب يعاونونهم، اثنين منهم يعاونهم الآباء واثنين من يعاونهم الاخوة، أما الأربعة عشر (14) الباقون ونسبتهم (77,77%) فلم تكن لهم معاونات، أما الذين يمارسون العمل غير الزراعي الى جانب الزراعة وهم (10) أفراد فسبعة منهم صرحوا بوجود تعاون عائلي من مختلف أفراد العينة بينما ثلاثة فقط ونسبتهم (30%) لم يصرحوا بوجود تعاون عائلي .

ومن النسب الأخرى ذات الدلالة المهمة هي نسبة فئة الذين يمارسون تربية الدجاج الى جانب الزراعة والذين عددهم (24) فردا (15) منهم صرحوا بعدم وجود التعاون العائلي بنسبة قدرها (62%) والباقي صرحوا بوجود التعاون من مختلف أفراد العائلة .

أما النسب في فئات الدخل الأخرى والتي عدد أفرادها قليل فكلهم صرحوا بوجود التعاون العائلي ماعدا اثنين وهما على التوالي من فئة الذين يمارسون التجارة والثاني من الذين يمارسون تربية البقر والغنم .

ورجوعا الى هذه البيانات الاحصائية نستنتج عدة أشياء حسب كل نسبة من النسب فنيما يخص الفئة الأولى التي يمارس أفرادها الزراعة فقط والتي صرح أغلب أفرادها بانعدام التعاون بنسبة (77,77%) فذلك يبين بأن الزراعة التي تقلصت مساحتها وتوسعت فيها المكننة ولم تصبح النشاط الوحيد الذي يشغل بال أفراد العائلة لم تعد تفرض وجود التعاون العائلي كما كانت عليه في السابق، ويشير الباحث هنا الى أنه عندما يقول بأن التعاون العائلي قليل هنا على حد تصريحات المبحوثين ليس معناه لا يوجد اطلاقا عند الذين صرحوا بعدم وجوده، وانما ذلك لأن التعاون المقصود هنا هو ذلك التعاون المستمر طول السنة والذي يجعل من التعاون نشاطه الأساسي، وماعدا هذا من أشكال التعاون فهي مازالت مستمرة كالتعاون الموسمي فمثلا الأبناء لما يكونوا في عطلة صيفية يشاركون في جمع المحصول ويكون حتى من أفراد خارج العائلة كنظام التويزة

(*) وهما الجدولان رقم (18) و (19) .

الذي مازال ولكن قليل و محدود اجـــدا .

أما الذين يمارسون العمل غير الزراعي اضافة الى الزراعة وغالبا مايمارسون خارج الريف فان (70 %) منهم صرحوا بوجود التعاون فهذا راجع الى طبيعة العمل غير الزراعـي وقاماتهم الطويلة بعيدا عن نشاطاتهم الاخرى الزراعية وغير الزراعية ممايستدعي الاستعانـة بالتعاون العائلـي .

أما الذين يمارسون تربية الدجاج الى جانب الزراعة فان نسبة (62,5 %) منهـم أعلنت عدم وجود التعاون العائلي رغم أن هذا النوع من النشاط يتطلب مجهــودات كبيرة، وذلك راجع الى هذا النوع من النشاط يظهر فيه نوع من التعاون غير المصرح بـه وهو تعاون النساء . وهذا ما اكتشفه الباحث بتوسيع و تعميق ملاحظاته الميدانية التـي دامت عدة أيام حيث لاحظ أن أغلب المستودعات المعدة لتربية الدجاج مبنية في أماكـن غيـر بعيدة عن المنازل ممايساعد النساء على تقديم خدماتهن لهذا النوع من النشاط كما تكون مبنية كذلك في الغالب قريبة من طرق المواصلات و الممرات ليسهل تقديم الاغذيـة للدجاج و تعبئتهـا في الشاحنات عند البيـع .

أما تصريح أغلب فئات الدخل الاخـرى بوجود التعاون العائلي فراجع لكـون هذه النشاطات المتعـددة تتطلب قدرا من التعاون والجهـد.

و ننتقل الى عينة البرواقية حيث يأخذ الباحث بنفس الملاحظات السابقة، فبالنسبـة لفئة الذين يمارسون الصناعة فقط الامر لا يعنيهم، أما الفئات الاخرى فأكبرها من حيث عـدد الافراد هي فئة الذين يمارسون الزراعة الى جانب الصناعة وعددهم 14 فردا فـان (12) اثنى عشر منهم و نسبتهم (85,71 %) صرحوا بعدم وجود التعـاون، أما باقي فئة الدخـل الاخرى، فبالنسبة للذين يمارسون تربيـة الدجـاج وعددهم (4) أربعة ثلاثة منهـم صرحوا بوجود التعاون و واحد فقـط صرح بانعدامه، أي نسبة (75 %) أما الفئـات الاخرى فدلالتها غيـر معتبـرة .

وتأويلا لمعطيات الاحصائية فبالنسبة للذين يمارسون الزراعة الى جانب الصناعـة فان نسبة (85,71 %) منهم صرحوا بعدم وجود التعاون وذلك لنفس الاسباب المذكـورة في عينـة تابلاط، أما الذين يمارسون تربيـة الدجاج فأغلبهم صـرح بوجود التعـاون وذلك لما يتطلبه هذا العمل من وقت وجهد مما لا يسمح لافراد هذه العينة بالقيـام بهذا النشاط لارتباطهم بنظام التوقيت في المصنع، الا اذا وجد التعاون العائلـي، أو أجير من خارج العائلـة . رغم وجود هذا النوع غير المعلن عليه من التعاون الـذي اكتشفه الباحث لدى أفراد عينة تابلاط، وهو تعاون النساء، عند مايكون المستودع قريبـا من البيت، لكن تعاون النساء وحده لا يغطي الخدمات التي يتطلبها هذا النشاط كثيـرا الاغذية للدجاج وجلب الزبائن وغيرذلك مما لا تقدر النساء عليـه .

أما المقارنة بين العينتين فلما كان حجم النشاطات و تنوعها في تابلاط أكثر مما هو في البرواقية كان حجم التعاون مختلفا فظاهرت علاقة مصادر الدخل بوضوح أكثر في عينة تابلاط منها في عينة البرواقية، غير أن القدر الذي تشترك فيه العينتين من حيث هذه العلاقة هو أن علاقة مصادر الدخل بوجود أو عدم وجود التعاون العائلي ليست متعلقة فقط بعدد النشاطات التي يمارسها الفرد وانما كذلك بنوع النشاط الممارس من حيث تطلبه أو عدم تطلبه المتعاون .

وعموما فان الريفيين هؤلاء خاصة و أنهم يشتغلون في ملكياتهم الخاصة فانهم لا يعيرون اهتماما للتعب و الجهد المبذول طالما أن الفائدة تعود عليهم، وهذا ما أشار اليه الباحث الاقتصادي ((سليمان بدراني))(1) عندما قارن بين الفلاح في القطاع الزراعي التابع للدولة و مثيله في القطاع الخاص حيث قال بأن ((فلاح القطاع الفلاحي التابع للدولة يتصرف كأجير بسيط عندما يعمل للقطاع المسير ذاتيا أو التعاونية (يعطي أقل ما يمكن من وقته و طاقته لينال أكبر ما يمكن و لكنه يكون فلاحا حقيقيا عند ما يعمل من أجل عائلته، فلا يدخر وقته و لا جهده)) .

جدول رقم (25) الحالة الدراسية لأبناء المبحوثين من أفراد العينتين .

الحالة الدراسية للأبناء / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
يدرسون	37	52,85%	40	57,14%
لا يدرسون	33	47,14%	30	42,85%
المجموع	70	100 %	70	100 %

قبل تحليل هذا الجدول يشير الباحث الى أن البحث عن الحالة الدراسية لأبناء أفراد العينتين لا ينظر اليها من الزاوية التربوية و الثقافية و مدى تأثيرها على المحيط الاجتماعي (*) و انما تماشيا

---

(1) S.BEDRANI IN A. EL KENZ op cit p159

(*) يقترح الباحث أن يكون موضوع المدرسة و التغير الاجتماعي في الريف بحثا مستقلا يقوم به الاجتماعيون .

مع فرضيات البحث وخاصة الفرضية التي تر بأن من العوامل التي أثرت على علاقة الانسان بالأرض هي تزايد المصاريف وتنوعها في الحياة اليومية الريفية لذلك ينظر الباحث الى التعليم للأبناء كنوع من المصاريف الجديدة التي دخلت على العائلة الريفية بعد ما تعمم التعليم في الصناعة خاصة المرحلة الابتدائية (الطورين الأول و الثاني أساسي حاليا) كمرحلة اجبارية .

فنجد فيما يخص عينة تابلاط أن المبحوثين انقسموا الى فئتين : فئة صرحت بأن لها أبناء يدرسون وفئة أخرى صرّحت بأنه في الوقت الحالي ليس لها أبناء يدرسون، فكانت النتيجة أن الذين لهم أبناء يدرسون نسبتهم (52,85 ٪) مقابل (47,14 ٪) نسبة الذين لهم أبناء يدرسون ويلاحظ أن الفارق بين النسبتين ليس كبيرا، و بما أن أفراد العينة كلهم أرباب عائلات و أغلبهم أبناء فان هذه النتائج لا يمكن ألا تأخذ هكذا كما هي ؛ فنقول مثلا أن ما يقرب من النصف أبناؤهم لا يدرسون أي أنهم غير معنيين بهذا النوع من المصاريف بل هناك من أفراد العينة من أولاده حاليا مايزالون لم يبلغوا سن الدراسة، و لذا نأخذ بعين الاعتبار اجبارية المرحلة الابتدائية وكذلك من المبحوثين من كبر أبناؤهم الآن وكانوا من قبل يدرسون .

أما عينة البرواقية فنجد أن نسبة (57,14 ٪) لهم أبناء يدرسون مقابل (42,85 ٪) أبناؤهم لا يدرسون وبالمقارنة بين العينتين نجد أن هناك فارق طفيف بينهما فيما يخص الأبناء الذين يدرسون والذين لا يدرسون وهنا كذلك تؤخذ الملاحظات المشار اليها في السابق بعين الاعتبار، و بما أن هذه البيانات غير واضحة من حيث المستوى الذي وصل اليه أبناء أفراد العينتين خصصت الجدول القادم لتبيان ذلك .

جدول رقم (26) المستوى الدراسي للأبناء لدى أفراد العينتين .

الحالة الدراسية للأبناء / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة المئوية ٪	التكرار	النسبة المئوية ٪
ابتدائي	37	٪72,54	38	٪55,07
متوسط	11	٪ 21,56	19	٪ 27,53
ثانوي	03	٪ 5,88	10	٪ 14,49
جامعي	00	٪ 00	2	٪ 2,89
المجموع	51	٪ 100	69	٪ 100

بما أن الدراسة ينظر اليها باعتبارها مصاريف اضافية على عاتق العائلة الريفية كان من الضروري التفريق بين مختلف مستويات الدراسة لانه كلما انتقل التلميذ من مرحلة دراسية الى أخرى كلما كلف أهله مصاريف أكثر، وقسمت المستويات من الابتدائي الى الجامعي، وبما أن بعض الافراد قد يكون لهم ابنين أو ثلاثة أو أكثر يدرسون في مستويات مختلفة فان مجموع عدد الابناء الذين يدرسون في مختلف المستويات كان أكثر من مجموع الافراد الذين صرحوا في الجدول السابق بأن لهم أبناء يدرسون، وبما أن عدد الابناء يختلف بين العينتين (51) مقابل (69) يرى الباحث أن المقارنة بينهما تكون بالقيمة المطلقة، فبالنسبة للمستوى الابتدائي لدى أفراد عينة تابلاط (37) تلميذا مقابل (38) لدى أفراد عينة البرواقية، وفي المتوسط (11) تلميذا مقابل (19) وفي الثانوي (3) تلاميذ مقابل (10) في الجامعة لا شيء مقابل (2) اثنين، ونلاحظ هنا أن التساوي في المرحلة الابتدائية راجع لكون هذه المرحلة اجبارية والمقاعد متوفرة لكل الابناء، أما المستويات الأخرى فتتوقف على النجاح في الدراسة وتوفر المقاعد في المتوسطات والثانويات، فنجد أن الفارق فيها يتسع كلما انتقلنا الى مستوى أعلى، وهذا راجع الى نقص مقاعد الدراسة في دائرة تابلاط وخاصة في بلدية مزغنة التي أخذت منها العينة حيث أن احصائيات حول التعليم في هذه البلدية بينت ((أنها بالمقارنة مع الدائرة فبلدية مزغنة غير محظوظة حيث معدّل تعليم البنات (33,5٪) مقابل (45٪) في الدائرة ومعدل التلاميذ في كل قسم (32,6٪) مقابل (30,6٪) في الدائرة)) [1] أما دائرة البرواقية فهي أحسن حالا من حيث وفرة المؤسسات التعليمية في كل المستويات .

(1) SOURCE ACADIMIE DE MEDEA

جدول رقم (27) المستقبل المهني لأبناء أفراد العينتين .

عينة البحث / مهنة الغد	تابلاط: التكرار	تابلاط: النسبة المئوية %	البرواقية: التكرار	البرواقية: النسبة المئوية %
عمل فلاحي	15	21ر42	5	% 14ر7
عمل في قطاع صناعي	20	28ر57	49	% 70
تجارة	35	50	30	% 42ر85
معلم	9	12ر85	12	% 17ر14
مهندس	7	10	10	% 14ر28
محامي أو قاضي	6	8ر57	10	% 14ر28
طبيب	11	15ر71	19	% 21ر14
شرطة ــ درك ــ ــ جيش ــ	6	8ر57	9	% 12ر85
بدون تصريح	13	18ر57	9	% 12ر85
المجموع	122	% 100	144	% 100

تمثل آخر مؤشرات قياس تغير علاقة الانسان بالأرض في مؤشر كيفي يخص التمنّيات المستقبلية لأفراد العينة فيما يخص مهنة أبنائهم، و نظرا لكون بعض المبحوثين اما أنهم لهم عدد من الأبناء فكل واحد يتمنّى له مهنة ما، و اما قد يتمنّون للابن الواحد عدّة مهن لذلك كان العدد الاجمالي للمهن المتمنّاة أكثر من عدد أفراد العينة، و سوف يقتصر الباحث على تحليل البيانات التي لها دلالات مهمّة و تخدم الغرض من هذا الجدول .

فبالنسبة لعينة تابلاط سجلت التجارة أعلى نسبة من التمنّيات و هي (50 %) ذلك لأنها أكثر النشاطات ربحا، ثم العمل في قطاع صناعي (28ر57 %) مما يدل على تعلّق الريفيين بهذا العمل ثم العمل الفلاحي بما فيه الزراعة، و تربية الحيوانات ، بنسبة (21ر42 %) أي أن نسبة تقارب الربع مازالت ترضى بها العمل لأبنائها، و ذلك راجع للنجاح الذي حققته بعض الأعمال الزراعية كالزراعة المروية و تربية الدواجن، أما المهن التي لا تحتاج الى مستوى عالي من التعليم كالمعلم و المهندس و المحامي و الطبيب فكانت نسبها ضعيفة تراوحت بين (10 %) و (19 %) و ذلك راجع للنجاح المدرسي الضعيف لدى أبناء هذه العينة، أما الذين لم يصرحوا بشيء فكانت نسبتهم (18ر57 %) و هذا يدل على أن تمنيات هؤلاء الريفيين كانت بناء على النجاح الذي تحققه هذه المهنة أو تلك .

أما في عينة البرواقية كان للقطاع الصناعي أعلى نسبة من التمنيات بلغت (70٪) وخاصة اذا علمنا أن عدد اكبيرا من أفراد العينة لهم أبناء يجرون تكوينا مهنيا في تلك المؤسسة التي أجري فيها البحث، فهم يتمنون لأبنائهم في الغالب مهنا متخصصة لأنهم حسب تصريحات بعضهم غير راضين عن وضعيتهم لأن مدخولهم قليل، ثم التجارة بنسبة (22,82٪) وهذا مشابه لعينة تابلاط، أما العمل الفلاحي فغير مرغوب فيه لدى هذه العينة، ومقارنة بعينة تابلاط نجدها أكثر رغبة في هذا العمل أي (14,17٪) مقابل (2,42٪) ونقطة الاختلاف الثانية بين العينتين هو فيما يخص المهن التي تحتاج الى مستوى عالي من التعليم، فبينما سجلت نسبة ضعيفة في عينة تابلاط، سجلت نسبة أفضل في عينة البرواقية تراوحت بين (14,28٪) و (27,14٪)، وعموما فتمنيات عينة البرواقية كانت أكثر تنوعا وأكثر طموحا من نظيرتها، وذلك راجع للخصوصية المتوفرة لأبناء العينتين اذ أن البرواقية منطقة صناعية فيها مجموعة عمل صناعي أكثر من منطقة تابلاط الفلاحية، كما أن هذه الأخيرة سجلت نسبة نجاح مدرسي أقل مما في البرواقية.

ـ النتائج الخاصة بالمبحث الأول : وهي النتائج المستخلصة من كل الجداول التي تناولت **مؤشرات تغير علاقة الانسان بالأرض في كلا العينتين** عن طريق المقارنة.

1) ـ ممارسة عمل غير زراعي : في هذا المؤشر كان التغير متفاوتا بين العينتين، فبينما كانت نسبة الذين مارسوا عملا غير زراعي من أفراد عينة تابلاط ضعيفة جدا اذا أخذنا فقط نسبة الذين بقوا يمارسون العمل غير الزراعي لحد الآن، كانت نسبة الذين مازالوا يمارسون الزراعة من أفراد عينة البرواقية أضعف من ذلك، وبما أن ممارسة عمل غير زراعي يعتبر مؤشرا لتغير علاقة الانسان بالأرض، فقد ان هذه الأخيرة مكانتها استنتج الباحث بأن التغير كان أعمق في البرواقية، اذ أن كل أفراد العينة يمارسون الصناعة بينما القليل منهم يمارسون الزراعة والعكس في عينة تابلاط، اذ أنهم كلهم مازالوا يمارسون الزراعة، والقليل منهم أضاف الى ذلك ممارسة العمل غير الزراعي خاصة الصناعة (*).

(*) أنظر جدول رقم (4) حول تحديد نوع العمل الزراعي أو غير الزراعي الذي كان يمارس في السابق.

2) - تقلص أو ثبات المساحة المزروعة : كان التغير في هذا المؤشر عميقا حيث كانت نسبة الذين تقلصت مساحتهم المزروعة مرتفعة جدا في العينتين كما أن هذا التقلص كان دائما على حساب المساحة الخاصة بزراعة الحبوب التي كانت هي السائد في هاتين المنطقتين، وزيادة على هذا فان الفلاح أصبح يميل أكثر لاستخدام الآلات الزراعية العصرية (مكننة الزراعة) التي تختصر العمل في الأرض مما يجعله أقل ارتباطا بها من ذي قبل .

3) - زراعة محاصيل جديدة : زيادة على التغير المتمثل في تقلص المساحات المخصصة لزراعة الحبوب فهناك تغير تمثل في ظهور محاصيل زراعية أخرى منافسة لزراعة الحبوب أدخلها الفلاحون في زراعتهم وأعطوها اهتماما أكثر، باعتبار أنها أكثر ربحا من زراعة الحبوب التي ثبت عجزها على مواجهة الحياة الاجتماعية المتغيرة و المصاريف المتزايدة، وكان التغير ملحوظا اذ أن نسبة الذين أدخلوا محاصيل جديدة الى جانب زراعة الحبوب نسبة كبيرة في كلا العينتين و أهم هذه المحاصيل منها ماهو من صنف الزراعات البعلية كالثوم و البصل، وأخرى زراعات مروية كالخضر والفواكه، اضافة الى الكروم بالنسبة لعينة البرواقية، وكذلك الأشجار المثمرة .

4) - تربية الحيوانات : هذا المؤشر وإن كان له وجود في السابق لكن التغير الذي حدث فيه جعله يأخذ طابعا جديدا، اذ أن القطيع التقليدي بدأ في الإختفاء لعدة عوامل مذكورة في جداولها الخاصة بها، وظهر نوع جديد من القطيع الذي يربى بطريقة عصرية وهو في الغالب طريقة التسمين لغرض السوق، لكن النتائج بينت بأن التغير لم يكن بنفس الدرجة من العمق في كل الانواع من الحيوانات حيث أن تربية المواشي (البقر و الغنم) كانت نسبتها ضعيفة في تابلاط و قريبة من المتوسط في البرواقية، أما التغيير الذي سجل نسبة جد معتبرة ومثيرة للانتباه فهو المتعلق بتربية الدجاج، حيث شهدت توسعا كبيرا، خاصة في منطقة تابلاط ، اذ أصبحت نشاطا موازيا أو منافسا في كثير من الأحيان للزراعة و للنشاطات الأخرى، و ماتزال في انتشار مستمر حتى تكاد تصبح النشاط الأساسي لهؤلاء الريفيين .

5) - رؤية المبحوثين لمستقبل أبنائهم . بينت

أن رؤية الريفيين لمستقبل أبنائهم بخصوص النشاط المهني الذي يرغبون فيه، أكدت وجود تغير ملموس حيث أن الزراعة لم تعد النشاط المرغوب فيه للأبناء، فكانت نسبة الذين تمنوا لابنائهم عملا زراعيا ضعيفة أو تكاد تنعدم خاصة في منطقة البرواقية ، بينما ظهرت نشاطات مهنية أخرى نالت اهتمامات الريفيين ، خاصة منها التجارة و المهن الحرة التي تعتمد على التحصيل العلمي و النجاح المدرسي ، كما أن نفور جيل الابناء من العمل الزراعي تأكد عندما تبين للباحث أن من بين الاسباب القوية التي أدت الى تقلص المساحات

المزروعــــة ، أو الى نقــص رؤوس الماشيــة التي تربّـى بطريقــة الرعــي التقليد يـــــة
كان رفض الابناء لتلك الانواع من النشــاطــات ، وخاصــة اذا كان الابناء مازالو يدرسو ن
كما أنــه تبيّــن من بحــث علا قــة الســن بممارسة العمل الزراعــي لدى أفــراد عينـــة
البرواقيــة أن أغلب الذين لم يمارســوا عملا زراعيــا في السابــق كانوا من فئــة الشبــاب،
كما كان السبب الغالب الذي صرفهم عن الزراعــة هو كونهم كانوا يد رســو ن .

6) ـ تأثير تغير علاقة الانســان بالارض على نوع الوسائل المستعملة في الزراعــة: رغم أن التغير الذي حدث في هذا المؤشر كان واضحا وملموسا اذ تحــول الكثير من الفلاحين الى استعمـــال الوسائل الزراعيــة العصريــة، الا أن تغيــر علا قــة الانسان بالارض والتي تمثلــت في صورتها النهائيــة في عــد ة أنواع من مصــاد ر الدخــل لم يكــن لها تأثيــرواضــح على نــــوع الوسائل الزراعيــة المستعملــة ولذلك لوجود عوامل أخــرى طبيعيــة حــدّت من تدخّـــل هذا العامل الذي اعتبرنــاه من جهـــة أخــرى كمتغيــر مستقــل يؤثــر في المتغيــــرا ت الاخرى ، أي الآثــار الاجتماعيــــة .

ـ أمــا النتائــج الاخرى التي احتواهــا هذا المبحــث والتي تمثّلــت في التعاو ن العائلـــي ثم أثر تغيــر علاقــة الانسان بالارض على هذا التعاو ن فرغـم ادراجهــا في هذ ا المبحـــث اتّباعا للتسلســل المنطقــي لترتيــب أسئلــة الاستمــارة ـ كما أشــرنا الى ذلك سابقــا ـ الا أن الباحث يتــرك تلخيــص نتائجهــا الى المبحــث الخاص بهــا .

ـ المبحــث الثانــي : أثر تغيــر علاقــة الانســان بالارض على العلاقــات الاسريــة: اذا كــانت بيانات تغير علاقة الانسان بالارض ذات أهميــة معتبرة في هذ ه الذ راسة بما كشفتــه مــــن حقائــق عن وضعيــة هذ ه العلاقــة وتغيراتهــا ، فان بيانات هذا المبحث تنطوي بدورهـــا على أهميــة بالغة ، فمن جهــة لعلاقتها ببيــانات المبحث السابق خاصة في صورتها النهائيـــة التي تمثلت في مصاد ر الد خل ، وهي علاقة متغير تابع بمتغير مستقل ، اذ أن بيانات هذا المبحث تكشف عن مدى التغيرات التي حد ثت في العلاقات العائليــة باعتبارها متغيرا تابعا ووفقـــا للفرضيــة التي انطلق منها الباحــث والتي مؤداهــا أن التغيــر في علاقة الانسان بـــالارض ستــوضّــح الى أي مد ى تصــد ق هذ ه الفرضيــة ، وايمانــا من الباحــث بتعدّ د وتشابـــك العوامل المؤديــة الى هذا التغيــر فقــد خــصص أسئلــة فــي هــذا المبحث المكتشــف عن أسبــاب أخــرى .

وتسهيلا لقياس درجة ونوع التغير الحاصل فقد ترجم الباحث تغير العلاقات العائلية الى مؤشرات بسيطة يسهل قياسها احصائيا وتحليلها تحليلا كيفيا سوسيولوجيا .

وتمثلت هذه المؤشرات في خمسة نقاط هي : أولا : كيفية تعامل الريفيين الذين أجري عليهم البحث مع الأراضي التي تعود ملكيتها الى الاقارب المتغيبين بحكم هجرتهم من الريف ونوع العلاقة بينهم، ثانيا : تبادل الزيارات بين الاقارب الذين في المدن والذين في الريف ، ثالثا : علاقة العائلة الريفية فيما بينها أي بين أفرادها من حيث اقامة العائلة في مسكن واحد أو وقوع استقلال في المساكن من طرف الابناء المنتمين الى عائلة واحدة، رابعا : وحدة أو اختلاف المصاريف لدى العائلة ، وخامسا : تقسيم أو عدم تقسيم الارض بين أفراد العائلة الواحدة باعتبار الارض هي الوحدة الاقتصادية الاساسية للعائلة . وعمد الباحث الى حصر العلاقات العائلية في هذه المؤشرات فقط ذلك لما يستدعيه التوسع فيها من جهد ووقت ومقدرة علمية، فاختار الباحث من المؤشرات نوعا وعددا بما يتناسب مع قدراته العلمية والمدة الزمنية المتاحة لمثل هذه الدراسة .

جدول رقم (28) ملكية الارض التي تتم زراعتها حاليا لدى أفراد العينتين .

عينة البحث / نوع الملكية	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %
ملكية خاصة فقط	42	% 60	7	%36,84
ملكية أحد الاقارب فقط	00	% 00	2	% 10,52
النوعين معا	28	% 40	6	% 31,57
ملكيات تابعة للدولة	00	% 00	4	% 21,05
المجموع	70	% 100	19	% 100

بما أن الأرض هي الوحدة الأساسية للاقتصاد الريفي ، فانها تعتبر عنصرا أساسيا في ربط العلاقات بين الأقارب ، و ذلك اذ انظرنا اليها من حيث كونها ملكية عقارية يجري عليها التقسيم عن طريق الوراثة ، و اذ أخذنا بعين الاعتبار بأن هذه الأرض ليست من الملكيات المنقولة فان استغلالها يتوقف على مدى بقاء مالكها مقيما بجانبها ، و اذا علمنا أن الريف الجزائري شهد هجرات عديدة نحو المدن سواء في عهد الاحتلال أو بعد الاستقلال ، فهذا يعني أن هناك كثير من الأراضي في الريف تركها أصحابها شاغرة ، و بما أن الريف مهما أصابه من نزيف الهجرة فقد بقي عامرا بالسكان ، و هؤلاء الذين بقوا في الريف لا بدّ أن يكون لديهم موقف ما ازاء تلك الأراضي المتروكة ، باعتبارها موردا اقتصاديا مهمّا ، و بما أن نظام الوراثة يقضي باستقلال كل واحد من أفراد العائلة الواحدة بنصيبه من الأرض ، فان استغلالها بعد تقسيمها بين الورثاء يتوقف على طبيعة العلاقات بين هؤلاء الأقارب و لذلك ركّز الباحث على هذه المسألة باعتبارها مؤشرا يبيّن مدى ما حدث من تغيّر في هذا النّوع من العلاقات ، و ذلك بالبحث عن موقف أولئك الذين بقوا في الريف يعملون في الأرض من ملكيات أقاربهم الذين هاجروا الى المدن ، و بذلك نصل الى معرفة طبيعة العلاقة بين الأقارب في الريف و أقاربهم في المدن من جهة ، و مدى تمسك الريفيين بخدمة الأرض من جهة أخرى ، و هذا الجدول من شأنه أن يجيبنا على ذلك .

فبالنسبة لعينة تابلاط نلاحظ انقسام المبحوثين من حيث الأرض التي يزرعونها الى فئتين وهما : فئة تعمل في ملكيتها الخاصة فقط و فئة أخرى اضافة الى ملكيتها تستغل ملكيات الأقارب و بالتمثيل النسبي فالفئة الأولى نسبتها (60 ٪) و الفئة الثانية نسبتها (40 ٪) و هذا يدلّ على أنه ليس كل الريفيين يستغلون أراضي أقاربهم و ذلك يعود اما لاكتفائهم بأرضهم ، خاصة اذ ارجعنا الى نتائج البحث السابق حيث تبيّن أن نسبة معتبرة من هؤلاء الريفيين قلصت من حجم المساحة المزروعة ، و بالتالي هذا يدلّ على أنها ليست في حاجة الى أراضي اضافية ، أو لسوء التفاهم مع أصحاب الأراضي الذين يسكنون المدن ، كما يبيّن من جهة أخرى أن ظاهرة الضغط البشري على الأرض التي عادة ما تعاني منها الأرياف لا تظهر بحدّة لدى هؤلاء ، و يرى الباحث أنه رغم ما كان للهجرة الريفية من سلبيات تمثلت خاصة في افراغ الريف من طاقاته البشرية و اكتظاظ المدن فان من ايجابياته هو التخفيف من حدّة الضغط البشري الذي كان حتمي الوقوع في الريف لولا هذه الهجرات ، و رغم هذا فان نتائج هذا الجدول تبقى غير مكتملة طالما أن هناك أوجه أخرى للمسألة ستحدّد ها بعض جداول هذا البحث ، كتبادل الزيارات بين الأقارب ، و تقسيم الأراضي بين الورثاء .

أماعينة البرواقيـة فقد انقسمت الى أربع فئـات ، الأولى فئـة الذين يستغلـون ملكياتهم فقط، و الثانية للذين يستغلون ملكيات تابعة للدولة، و بالنسب المئويـة فان الذين يستغلون ملكياتهم فقط كانت أعلـى نسبة و هي (36,84٪) متبوعـة بنسبة(31,57٪) للذين يستغلون النوعين معا، ثم الذين يستغلون ملكيات تابعـة للدولة، بنسبة قد رها(21,05٪) و أضعف نسبة هي (10,52 ٪) للذين يستغلـون ملكية أحد الاقارب فقـط، وبتأويل هذه البيانات نستنتج أن أغلب الذين مازالوايمارسون الزراعة من أفراد هذه العينـة ، يستغلون ملكياتهم الخاصة، وقد يكون هذا هو السـر الذي يجعلهم يستمرون في ممارسة الزراعة الى جانب عملهم في المصنع، وكذلك الحـال بالنسبة للذين يستغلون النوعين معـا . أما عند المقارنـة بين نتائج العينة السابقـة فاننا نجد التفاوت فيمـا يخص استغلال أراضي الأقارب المتغيبيـن، ففـي عينـة تابـلاط هذا النوع من الاستغلال مرتفـع اذا مـاقورن بنظـيـره في عينـة البرواقيـة و هـذا راجع كما يرى الباحث لسببيـن : الأول لأن منطقـة تابلاط كانت أكثر مناطق ولايـة المديـة طرد اللسكان ماجـعل أراضي المتغيبين كثيـرة، بينماكانت البرواقيـة أقـل طرد اللسكان، و السبب الثاني هو أنـه لماكان أفراد عينـة تابلاط كلهم مازالوا يمارسـون الزراعـة بخلاف أفراد عينة البرواقيـة الذين لم يبـق يمارسها منهم الا القليـل ،كانـوا أكثر حاجة الى استغلال أراضي المتغيبين، أما النوع الذي انفردت بـه عينـة البرواقيـة وهو استغلال أراضـي تابعـة لقطـاع الدولـة فذلك راجع الى طبيعة البنية العقاريـة للقطاع الزراعي المختلفة بين المنطقتين ،حيث لا يوجـد القطاع العام أصلا في تابلاط، بينما موجود في البرواقيـة، و خلاصة القول أن الملكية الخاصة هي الغالبة مع وجود استغلال لملكيات المتغيبين مما يدل على وجود نوع من العلاقات بين الاقارب أدت الى التفاهم علـى استغلال ملكياتهم، مع العلم أن عدم استغلال أراضي الاقارب لا يعود حتما الى سوء التفاهـم بين الاقارب ، و إنماقد يكون راجعا للاكتفاء بالملكية الخاصة أو لقلة الاهتمام بالزراعـة أوغيرها من الاسباب . وقد أشارت بعض الدراسات السوسيولوجية الى وجود ظاهـرة استغلال أراضي المتغيبين في مناطق ريفيـة في الجزائر ومنها دراسـة ((بورديـو)) [1].

جدول رقم(29) وجود أو عدم وجود أقارب في المدن لدى أفراد العينتين .

الاقارب في المدن / عينة البحوث	تابـلاط		البرواقيـة	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
لهم أقارب	51	٪72,85	54	٪77,14
ليس لهم أقارب	19	٪27,14	16	٪22,53
المجمـوع	70	٪ 100	70	٪ 100

(1) PIERE BOURDIEU le deracinement op cit p67

استكمالا لبحث العلاقات بين الاقارب الذين في الريف وأقاربهم الذين في المدن ، نحلل نتائج هذا الجدول الذي يبين انا مؤشرا آخر وهو تبادل الزيارات بين الاقارب ، و قبل معرفة وجود أو عدم وجود هذا النوع من العلاقات المتمثلة في تبادل الزيارات فهذا الجدول يبين لنا فقط عدد الذين لهم أقارب في المدن ، كما أن هذا المؤشر يساعد من جهة أخرى على اختبار صحة احدى فرضيات الدراسة ، و هي التي افترضت بأن من العوامل التي ساعدت على التغير في الريف بصفة عامة هي انتقال القيم الحضرية من المدينة الى الريف عن طريق تبادل الزيارات بين الاقارب الذين يسكنون المدن و أقاربهم في الريف ، كما أن الباحث يقصد بالاقارب كل الاشخاص الذين تربط بينهم علاقات دموية أو علاقات المصاهرة ، مما يجعل امكانية التزاور فيما بينهم ، وبصدد هذه القضية انقسم المبحوثون الى فئتين : فئة لها أقارب في احدى المدن ، أو أكثر ، و فئة ليس لها أقارب يسكنون المدن .

ففي عينة تابلاط (72,85٪) لهم أقارب يسكنون المدن و (27,14٪) ليس لهم أقارب في المدن ، أما البرواقية فالذين لهم أقارب في المدن نسبتهم (77,14٪) والذين ليس لهم أقارب في المدن نسبتهم (22,53 ٪) .

و بالمقارنة بين نسب العينتين نجد أن أغلب المبحوثين لهم أقارب في المدن ، و يرجع هذا الى الهجرة التي شهدتها ولاية المدية منذ عهد الاحتلال ، و استمرت الى ما بعد الاستقلال باعتبارها منطقة طاردة (*) ، و هذا ما تأكد كذلك خلال عملية ترحيل العائلات ذات الاصل الريفي و التي كانت تسكن في الأكواخ القصديرية المحيطة بالمدن الكبرى خاصة الجزائر العاصمة و ذلك سنة 1985 حيث صرحت ولاية المدية أن ما يزيد عن (1000) عائلة حولت الى مواطنها الاصلية في مختلف دوائر بلديات الولاية (1) .

(*) أنظر الفصل السادس المبحث الثالث لمحة ديمغرافية .

_ (1)

جدول رقم (30) المراكز الحضرية التي يوجد بها أقارب المدن لدى أفراد العينتين .

عينة البحث / المراكز الحضرية	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
الجزائر	36	%70,58	14	%25,92
المدية	3	% 5,88	16	% 29,62
البليدة	7	% 13,72	7	% 12,96
الجزائر والمدية	1	% 1,96	7	% 12,96
الجزائروالبليدة	2	% 3,92	2	% 3,70
المدية والبليدة	00	% 00	3	% 5,55
الجزائر والمدية والبليدة	02	% 3,92	5	% 9,25
المجموع	51	% 100	54	% 100

بعدما بين الجدول السابق أن أغلب المبحوثين لهم أقارب في المدن سنعرف من خلال هذا الجدول أهم المدن التي يقطنونها، وبما أنه قد يكون للعائلة الواحدة أكثر من قريب في أكثر من مدينة، فان الباحث قسم فئات المدن حسب عدد الاقارب وعدد المدن، فكانت سبع (7) فئات، غير أنه عند التحليل يقتصر الباحث على النسب الكبيرة التي لها دلالات مهمة.

فبالنسبة لعينة تابلاط نجد أن (70 %) من الاقارب يسكنون العاصمة، بينما في البرواقية (25,92 %) أما الذين يسكنون مدينة المدية من أقارب عينة تابلاط فنسبتهم (5,88%) مقابل (29,62%) من أقارب أفراد عينة البرواقية، أما الذين يسكنون البليدة من أقارب أفراد العينتين فنسبتهم متقاربة وهي على التوالي (13,72 %) أما النسب المتعلقة بوجود أقارب في أكثر من مدينة فهي أقل من السابقة، مع تفاوت بسيط بين العينتين، وما نستنتجه من هذه البيانات المقارنة هو أن أكثر المدن جاذبية للعائلات التي كانت أصلا تعيش في الريف كانت العاصمة، خاصة لأفراد عينة تابلاط والسبب في كون الذين هاجروا من تابلاط نحو العاصمة كانوا أكثر من الذين جاؤوا من البرواقية هو بعد المسافة، فتابلاط تبعد عن العاصمة بـ (75 كلم) والبرواقية بضعف المسافة، ونفس السبب

تحكّم في التفاوت بين الذين هاجروا الى المدية من العينتين ، وخلاصة القول أن الاقارب متواجدون في ثلاث مدن رئيسية الجزائر و المدية و البايدة مع العلم أن الباحث لم يعتبر مقيما بالمدينة الا من كان يقيم في تجمع حضري ضخم يتسم بكثافة النسيج العمراني . طالما أن الغرض من هذا هو معرفة مدى تأثير سكان المدن على الريفيين بما ينقلونه أثناء الزيارات من قيم حضرية .

جدول رقم (1 3) تبادل الزيارات على الاقارب في المدن لدى أفراد العينتين .

نوعية الزيارات المتبادلة / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
باستمرار	25	٪ 49,01	28	٪51,85
متوسطة	19	٪ 37,25	21	٪38,88
نادرة	07	٪ 13,72	5	٪9 ,25
المجموع	51	٪ 100	54	٪ 100

استكمالا لما سبق نتعرف من خلال هذا الجدول على حجم الزيارات المتبادلة بين الذين يقطنون المدن وأقاربهم في الريف ، و لذا اقسمت الزيارات المتبادلة الى ثلاثة أنواع هي : زيارات مستمرة، زيارات متوسطة، و زيارات نادرة ، و هذا بغض النظر عن الاسباب التي تؤدي الى استمرارأو ندرة هذه الزيارات طالما أن معرفة حجمها في المطلوب من دراستها ، و هو مدى تأثير القيم الحضرية على الحياة الريفية .

أما النتائج فكانت كمايلي : الزيارات المستمرة نسبتها (49,01٪) في عينة تابلاط مقابل (51,85٪) في عينة البرواقية، و الزيارات المتوسطة أي التي تكون أحيانا فقط كالمناسبات والاعياد نسبتها في عينة تابلاط (37,25٪) مقابل (38,88٪) في عينة البرواقية، و أخيرا زيارات نادرة نسبتها (13,72٪) في تابلاط و (9,25٪) في البرواقية ، و من هنا يتضح أن الزيارات موجودة بصفة كافية لنقل القيم الحضرية الى الريفيين، اذ أن أغلبها امامستمرة أو متوسطة، كما يدل كذلك على قوة العلاقات القرابية بين الذين يسكنون المدينة ، و الذين يسكنون الريف ، و هذا مما يؤكد الى حد بعيد صدق الفرضية التي انطلق منها الباحث .

جدول رقم (32) الحالة العائلية والمسكن لدى أفراد العينتين .

عينة البحث / الحالة السكنية والعائلية	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
مسكن عائلي كبير	52	٪74,28٪	49	٪70
مسكن أسري خاص	18	٪25,71٪	21	٪ 30
المجموع	70	٪ 100	70	٪100

ننتقل مع هذا الجدول الى نوع آخر من العلاقات العائلية تخص فقط أفراد العائلة الريفية فيما بينهم ، وهذا من خلال المؤشر الثالث و المتمثل في اقامة العائلة بكامل أفرادها في بيت واحد كبير أو استقلال بعض الأبناء بعد زواجهم عن العائلة الكبيرة ببناء بيت خاص بالعائلة الصغيرة ، و مدى ما حدث في هذه العلاقة من تغير ذلك لأن من خصائص العائلة الريفية هو اقامتها في بيت واحد كبير يضم كل أفرادها حتى الأبناء الكبار المتزوجون وأبنائهم ، اذ يعيش من جيلين الى ثلاثة أجيال في الوحدة السكنية الواحدة وقد أشار الى هذه الظاهرة ((سبيدل)) في دراسته حول منطقة تابلاط و ذلك عندما أشار الى معدّل اشغال الغرف(*) حيث وجد بأنه مرتفع ذلك أن ((5 ر 62 ٪) من السكان يعيشون في المعدل بأربعة (4) أفراد في الغرفة الواحدة ، و حتى في المساكن التي فيها عدد كبير من الغرف معدل اشغال الغرف في المتوسط لا يقلّ عن 2,4) فرد في الغرفة الواحدة)) (1) .

و انقسم أفراد العينتين بذلك الى فئة تقيم في بيت يجمع كل أفراد العائلة الكبيرة ، وفئة تقيم في بيت يضم أفراد العائلة الصغيرة فقط ، أي الأبوين والأبناء .

فنجد في عينة تابلاط أن الذين صرحوا بأنهم يعيشون في بيت يضمّ كل أفراد العائلة الكبيرة نسبتهم (28 ر74 ٪) مقابل (1 7ر25 ٪) للذين انفصلوا سكنيا عن العائلة الكبيرة . أما في عينة البرواقية فالذين مازالوا يقيمون مع العائلة الكبيرة نسبتهم (٪70) مقابل (٪ 30) من الذين استقلّوا ببيوت خاصة بعائلاتهم .

(*) _ يحسب معدل اشغال الغرف بتقسيم عدد أفراد العائلة على عدد الغرف في الوحدة السكنية التي يقيمون فيها .

(1) _ INGO. SPEIDEL opcit p 54

و بالمقارنة بين العينتين نلاحظ أن ظاهرة الاقامة في بيوت مستقلة عن العائلة الكبيرة بدأت في الظهور عند العائلات الريفية، و لكن ليست بصورة كبيرة جدا، اذ نسبتها في العينتين تراوحت بين الربع (25,71 ٪) و أكثر من الربع بقليل (30٪) ، و ظاهرة استقلال الأبناء المتزوجين ببيت خاص بأسرتهم ليست معروفة في الريف الجزائري فقط أو في حواضره بل تشهدها عدة مجتمعات أخرى، و خاصة منها المجتمعات العربية، التي كانت تمتاز بالعائلة الكبيرة، و من ذلك ما أثبته الدكتور ((احسان محمد الحسن)) في دراسته عن العلاقات في العائلة العراقية، حيث يرى بأنه ((من المتغيرات التي طرأت على العائلة العراقية التقليدية نتيجة لظاهور التحضر و التصنيع قيام أبناء العائلة المتزوجين بالسكن في بيوت مستقلة عن بيوتهم الأصلية، و هنا انخفض عدد الأجيال الذين يعيشون في الوحدة السكنية من ثلاثة أجيال الى جيلين فقط)) (1) .

جدول رقم (33) الاستقلال بمنزل خاص بالأسرة الصغيرة لدى أفراد العينتين .

الأسباب / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
ضيق المسكن	9	٪50	11	٪52,38
سوء التفاهم	5	٪27,77	6	٪ 28,57
الرغبة في سكن عصري	4	٪22,22	4	٪ 19,04
المجموع	18	٪ 100	21	٪ 100

اذا كانت نتائج الجدول السابق أفادتنا بمعرفة أن ظاهرة الاستقلال بمسكن خارج العائلة الكبيرة التقليدية آخذة في الازدياد في الريف الجزائري - في حدود النتائج الجزئية لهذه الدراسة - فان هذا الجدول يحاول الكشف عن بعض الأسباب التي كانت وراء استقلال هؤلاء الأفراد بعائلاتهم و لذلك هذا الجدول لا يخص سوى الفئة التي أعلنت بأنها تسكن في بيت خاص بالأسرة الصغيرة فقط و هم (18) فردا من العينة الأولى، و (21) فردا من الثانية .

---

(1) - احسان محمد الحسن، العائلة و القرابة و الزواج ، مرجع سابق، ص 48 .

أما الأسباب فقد حصرها الباحث - حسب أجوبة المبحوثين - في ثلاثة أسباب هي : ضيق المسكن، سوء التفاهم، الرغبة في مسكن عصري ، وكانت النتائج كالتالي :
في عينة تابلاط (50٪) كان ضيق المسكن الذي تقيم فيه العائلة الكبيرة هو السبب في خروج بعض الأبناء المتزوجين عن عائلاتهم، أما السببين الباقيين فكانت نسبتيهما على التوالي (27,77٪) و (22,22٪) .

أما في عينة البرواقية فالسبب الأول نسبته (52,38٪) و السببين الباقيين على التوالي (28,57٪) و(19,04٪) .

و بالمقارنة بين العينتين نستنتج أن في كليهما ضيق المسكن هو السبب الغالب الذي دفع بهؤلاء الى الاستقلال بمسكن خاص، أما السببين الآخرين فكانت نسبتهما أقل من ذلك ، وفي حد ودنتائج هذا الجدول لا يمكن أن نرسم الصورة النهائية لهذه الظاهرة، و معرفة كل الأسباب التي أدت اليها .

جدول رقم (34) أسباب عدم الاستقلال بمسكن خاص لدى أفراد العينتين .

الأسباب / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
ارتفاع تكاليف البناء	42	80,76٪	40	81,63٪
تدخل الوالدين	6	11,53 ٪	4	8,16 ٪.
لم تدع الضرورة لذلك	4	7,69 ٪	5	10,20 ٪
المجموع	52	100 ٪	49	100 ٪

يهتم هذا الجدول بالفئة التي لم تتخذ مسكنا مستقلا عن العائلة الكبيرة للبحث عن الأسباب الكامنة وراء عدم استقلالهم، لأن الباحث يرى بأن النتائج الجزئية للجداول السابقة لا تعطي بالضرورة النتيجة النهائية، اذ قد يرغب بعض الأفراد في الخروج عن العائلة الكبيرة ولكن تحول بينهم وبين رغبتهم عوائق تمنع ذلك .

و صنّف الباحث هذه الأسباب الى صنفين رئيسيين و هما : غلاء البناء، أو تدخل الوالدين لمنع ذلك، اضافة الى ذلك هناك بعض الأفراد لم يحدّدوا أسبابا معينة . و تسهيلا لتصنيف أجوبة المبحوثين أخذ الباحث بعين الاعتبار السبب الذي يركز عليه المبحوث أكثر في جوابه لأنه قد يذكر أكثر من سبب ، وكانت النتائج كالتالي :

عينة تابلاط (76ر80 ٪) صرحوا بأن السبب هو غلاء تكاليف البناء، و (53ر11 ٪) قالوا بأن تدخل الوالدين لمنعهم هو السبب الرئيسي ، و الباقي (69ر7 ٪) لم يحددوا السبب .

أما عينة البرواقية، فالذين ركّزوا على السبب الأول نسبتهم (63ر81 ٪) ، و الذين ركّزوا على السبب الثاني نسبتهم (16ر8 ٪) و الذين لم يحددوا السبب نسبتهم (20ر10 ٪) .

و بالمقارنة نستنتج بأن غلاء تكاليف البناء كان هو السبب الغالب ، حيث تراوحت نسبته في العينتين بين (76 ر80 ٪) و (63ر81 ٪) و هذا ممّا يدلّ على أن الرغبة موجودة في بناء مسكن مستقل عن العائلة الكبيرة و خاصة منهم الشباب (*) لكن ارتفاع تكاليف البناء حالت دون اتساع هذه الظاهرة، أما تدخل الآباء لمنع ذلك فنسبته الضعيفة في كلا العينتين تدلّ على ضعف السلطة الأبوية على الأبناء في غالب الأحيان، و أما الذين صرّحوا بأن الضرورة لم تستدع ذلك فالأمر محسوم لديهم طالما أن البيت يكفي العائلة ، سواء كان ذلك لقلة عدد المتزوجين أو وجود بابن واحد مع أبويه

جدول رقم (35) علاقة حياة الوالدين بمنزل خاص بالأسرة الصغيرة لدى أفراد العينتين .

الأسباب / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
في حياة الوالدين	12	٪66,66	14	٪66,66
بعد الوفاة	06	٪33,33	07	٪33,33
المجموع	18	٪ 100	21	٪ 100

انطلاقا مما قرره التراث السوسيولوجي سواء منه الدراسات النظرية أو الميدانية ، من أن من خصائص العائلة التقليدية وخاصة في الريف يكون للأب فيها سلطة قوية على أبنائه رأى الباحث أنه من الضروري الكشف عن مدى بقاء هذه السلطة في ظل التغيرات التي تعرفها الحياة الريفية عموما، و العلاقات داخل العائلة خصوصا، و من هذا المنطلق أراد الباحث أن يعرف مدى تدخّل سلطة الأبوين في استقلال الأبناء بعد زواجهم بمسكن خاص، فكان السؤال الموجه للفئة التي استقلت بمسكن خاص، هو : هل تم الاستقلال في حياة الأبوين أم لا ؟ .

(*) _ أثناء استجواب المبحوثين لاحظ الباحث تحمس أغلب الشباب لفكرة بناء مسكن مستقل عن العائلة الكبيرة .

ففي عينـة تابلاط (66,66 ٪) من الافراد كان استقلالهم في حياة الوالدين مقـابل (33,33 ٪) كان ذلك بعد وفاتهما .

وفي عينة البرواقية فكانت نفس النسب لنفس الفئتين .

وعند المقارنة نستنتج بأن أغلب أفراد العينتين تم استقلالهم في حياة آبائهم، مما يوحي بأن سلطة الاباء أصبحت لا تتدخل كثيرا في تحديد قرار استقلال الابن المتزوج بمسكن خاص وذلك اذ أخذنا بعين الاعتبار كذلك نتائج الجدولين السابقين الذين بيّنا أن الأسباب التي تدفع الى اتخاذ مسكن خاص متنوعة، كما أن الأسباب التي تحول دون ذلك متنوعة، ومن هنا فانه حتى الذين صرحوا في هذا الجدول بأن استقلالهم بمساكنهم كان بعد وفاة الوالدين قد تكون الأسباب الآنفة الذكر هي التي حالت دون استقلالهم في حياة الوالدين وليس بسبب سلطتهما .

جدول رقم (36 أ) علاقة مصادر الدخل بالحالة العائلية والمسكن لدى أفراد عينة تابلاط .

مصادر الدخل / الحالة السكنية والعائلية	مسكن عائلي كبير		مسكن خاص بالعائلة الصغيرة		المجموع	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪		٪
زراعة	15	83,33	3	16,66	18	٪100
زراعة+ عمل غير زراعي	4	40	6	60	10	٪100
زراعة+ أبقار	2	100	0	0 0	02	٪100
زراعة+ أغنام	1	100	0	00	01	٪ 100
زراعة+ دجاج	21	87,5	3	12,5	24	٪ 100
زراعة + تجارة	0	00	2	100	02	٪ 100
زراعة+ أبقار وأغنام	1	5 0	1	50	02	٪100
زراعة+ دجاج + تجارة	1	5 0	1	50	02	٪ 100
زراعة+ كل الحيوانات + تجارة	1	100	00	0 0	01	٪ 100
زراعة+ عمل غير زراعي + أغنام	1	500	1	500	02	٪100
زراعة+ عمل غير زراعي + دجاج	3	75	1	25	04	٪100
زراعة+ أغنام + دجاج	2	0 0	00	00	02	٪100

جدول رقم (36 ب) علاقة مصادر الدخل بالمسكن و الحالة العائلية لدى أفراد عينة البرواقيـــة .

الحالة السكنية والعائلية / مصادر الدخل	مسكن عائلي كبيـــر		مسكن خاص بالعائلة الصغيرة		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	%
صناعـــــة	29	72,5	11	27,5	40	100 %
صناعة+ تجـــارة	2	100	0	00	2	100 %
صناعة+ أبقـــار	0	00	1	100	1	100 %
صناعة+ أغنـــام	1	100	0	00	1	100 %
صناعة+ دجـــاج	3	75	1	25	25	100 %
صناعة+ أبقار وأغنـــام	1	100	0	00	1	100 %
صناعة+ أغنام و دجاج	1	50	1	50	2	100 %
صناعة+ زراعـــة	8	57,14	6	42,85	14	100 %
صناعة+ زراعة+ أبقـــار	2	100	0	00	2	100 %
صناعة+ زراعة + أغنـــام	1	100	0	00	1	100 %
صناعة+ زراعة+ دجاج	1	50	1	50	2	100 %

استكمالا لمعرفة نتائج التغير الذي حدث في هذا المؤشر المتمثل في استقلال أو بقاء الابناء المتزوجين يعيشون في كنف العائلة الكبيرة تضم ثلاثة أجيال ، ندخل المتغيـــر المستقل الاساسي في هذه الدراسة، و هو الصورة النهائية للعلاقة المتغيرة بين الانسان والأرض، و المتمثلة في مصادر الدخل ، لمعرفة نوع العلاقة التي تربط بينها و بين ماحـــدث في هذا المؤشر من تغيرات وكالعادة يقتصر تركيز الباحث فقـط على البيانات ذات الدلالـة الواضحة و المفيـدة .

نبد أبالجد و ل الخاص بعينة تابلاط فنجد أن فئة الد خل التي تعتمد على الزراعة فقط (83,33 ٪) من أفراد ها مسكنهم عائلي كبير، و الباقي مسكنهم مستقل و نسبتهم (16,66 ٪) أما فئة الد خل المتمثل في الزراعة و العمل غير الزراعي فان عدد المستقلين بمسكن خاص نسبتهم أكبر من نسبة غير المستقلين و هي (60 ٪) مقابل (40 ٪) مستقلين، أما فئة الد خل زراعة و د جاج ، فان (87,5 ٪) منهم غير مستقلين مقابل (12,5 ٪) مستقلين ، أما فئات الد خل الأخرى فبالنسبة للذ ين يمارسو ن نشاطا و احدا الى جانب الزراعة و هي : الأبقار أو الأغنام أو الد جاج ، فمن جملة (5) خمسة أفراد اثنين منهم (2) مستقلو ن و الباقي غير مستقلين ، أما فئة الذ ين يمارسو ن نشاطين أضافة الى الزراعة و عدد هم (6) ستة أشخاص نجد أربعة (4) منهم غير مستقلين و اثنين مستقلين، أما فئة الذ ين يمارسو ن أكثر من نشاطين الى جانب الزراعة و عدد هم (7) سبعة ، فخمسة (5) منهم غير مستقلين بالمسكن مقابل اثنين فقط أستقلوا بالمسكن .

و بمقارنة النسب فيما بينها نلاحظ أنه ليست فئة الذ ين يمارسو ن الزراعة فقط هم و حد هم الذ ين كانت نسبة الذ ين بقوا في مسكن عائلي كبير هي الاعلى، بل كذ لك و جد نا في باقي الفئات مهما ارتفع عد د النشاطات الممارسة الى جانب الزراعة كانت د ائما نسبة الذ ين لم يستقلوا بمسكن خاص هي الأكبر ، و هذا يد ل على أن تعدّ د و تنوع مصاد ر الد خل لم يكن لها تأثير كبير على قرار الأفراد بالخروج بمكسن خاص ذ لك لأن هذا القرار تتد خل في تحد يد ه عدة عوامل، و تحو ل د و نه أسباب أيضا ، و بما أن الأمر هنا يتعلق بالبناء بما فيه من تكاليف فان الباحث سيعو د الى تو ضيح هذه النتائج أكثر في ضوء الجد او ل الخاصة بالبناء الجد يد في المبحث الثالث.

وبنفس الطريقة نتناو ل جد و ل عينة البرو اقية فنجد أن فئة الذ ين يمارسو ن الصناعة فقط بنسبة (72,5 ٪) منهم يسكنو ن مع العائلة الكبيرة مقابل (27,5 ٪) يسكنو ن بمفرد هم ، أما الذ ين يمارسو ن الزراعة الى جانب الصناعة فقط ، فنسبة (57,14 ٪) منهم يسكنو ن مع العائلة الكبيرة مقابل (42,35 ٪) منهم مستقلين بالمسكن، أما فئات الد خل الأخرى فأصحاب النشاط الو احد اضافة الى الصناعة و عدد هم (8) ثمانية أفراد فان (6) ستة منهم غير مستقلين و اثنين (2) فقط مستقلين، و الذ ين يمارسو ن نشاطين الى جانب الصناعة و عدد هم (8) ثمانية كذ لك فان (6) ستة منهم غير مستقلين و (2) اثنين فقط مستقلين، و بالمقارنة بين هذه النسب نجد نفس النتيجة التي استخلصناها من تحليل جد و ل العينة السابقة و هي أن تعدّ د و تنوّ ع مصاد ر الد خل لم يكن له د خل كبير في تحد يد قرار الانفصال عن المسكن العائلي الكبير ، و هي النتيجة ذ اتها التي تخرج بها عند المقارنة بين العينتين .

- خلاصة الجداول الأربعة حول مؤشر الاستقلال بمسكن خاص بالعائلة الصغيرة :

نعيد تركيب النتائج الجزئية للجداول السابقة لحوصلة نتيجة نهائية للتغيّر الحادث بخصوص هذا المؤشر المهمّ من مؤشرات تغير العلاقات العائلية .

1) - في الجدول المتعلق بالأسباب التي أدّت الى التفكير في اتخاذ مسكن خاص بالعائلة الصغيرة كان ضيق المسكن هو السبب الذي غالبا مايؤدي الى هذا القرار .

2) - أما الجدول الذي يخصّ أسباب عدم الاستقلال بمسكن خاص بالعائلة الصغيرة فكان ارتفاع تكاليف البناء هو السبب الذي غالبا مايحول دون هذا القرار .

3) - أما نتائج الجدول الذي بحث عن علاقة سلطة الوالدين وخاصة الأب باتخاذ الابن قرارا بالسكن منفردا عن العائلة بعد الزواج فقد بيّنت أن سلطة الآباء ليست في الغالب هي التي تحول دون اتّخاذ الأبناء لمسكن خاص بهم .

4) - أما نتائج هذا الجدول فبيّنت أن تعدّد وتنوّع مصادر الدخل لم يكن لهما التأثير الكبير في قرار اتخاذ مسكن خاص بالعائلة الصغيرة .

وخلاصة القول هي أنه اذا كان ضيق المسكن هو الذي يؤدي غالبا الى اتخاذ مسكن خاص هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تقف تكاليف البناء المرتفعة غالبا وراء الاحجام عن هذا القرار - أي عدم اتخاذ - كان من المفروض أن يكون تعدّد مصادر الدخل وتنوعها دافعا مشجّعا على بناء مسكن خاص بما أن تنوّع مصادر الدخل يعني وجود المال الكافي للبناء ، لكن مادام هذا لم تصل اليه نتائج هذه الجداول كلها فهذا يدلّ على أن هناك عوامل أخرى تتحكم في هذه الظاهرة ، فلمّا كانت الأسباب والعوامل متعدّدة ومتداخلة لم يتمكن أي واحد منها أن يظهر - حسب هذه النتائج - بصورة واضحة ، وهذا يدل على أن هناك تفاعلات أخرى تحدث في نسيج العلاقات العائلية لاتترك للعامل المادّي وحده السيطرة على زمام الأمور في اقرار التغيّر في هذا النوع من العلاقات ، ولذلك يرى الباحث أنه من الضروري اضافة مؤشر آخر يشبه هذا المؤشر وهو وحدة أو انفصال أفراد العائلة الكبيرة فيما يخص المصاريف العائلية ، أما النتيجة التي توصّل اليها الباحث وهي تعدّد الأسباب المؤدية الى انفصال الأبناء بعد زواجهم بمسكن خاص بهم فقد توصلت اليها بعض الدراسات التي تناولت نفس الموضوع ، ومنها دراسة الدكتور ((احسان محمد الحسن)) الآنفة الذكر[1] ، حيث

---

(1) - احسان محمد الحسن المرجع السابق ، ص ، 85 .

ذكر بأن ظاهرة استقلال الأبناء عن عوائلهم الأصلية بعد زواجهم له عوامل كثيرة ومتنوعة وذكر أن أهمها: التخصص المهني في الأعمال وهذا ما عبر عنه الباحث هنا بمصادر الدخل المتنوعة، والثاني عدم الاتفاق أو الشجار بين الاخوان أو بين الآباء والأبناء، وعبر عنه الباحث هنا بسوء التفاهم والثالث انتشار الثقافة والتربية والتعليم، وهذا لم يتعرض له الباحث هنا، ولكن أشار اليه ضمنيا كواحد من القيم الحضرية التي تنتقل من المدينة الى الريف عبر الاتصالات القرابية بين أهل الريف وأهل المدينة وعبر وسائل الاعلام أيضا .

جدول رقم (37) حالة المصاريف في العائلة الكبيرة ذات المسكن الواحد لدى العينتين .

حالة المصاريف / العينة	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
مصاريف مشتركة	17	٪32٫69	13	٪ 26٫53
مصاريف غيرمشتركة	35	٪ 67٫3٢	36	٪ 73٫46
المجموع	52	٪ 100	49	٪ 100

اذا كانت نتائج الجدول الأول الخاص بمؤشر اتخاذ مسكن خاص بالابن المتزوج بين بأن نسبة الذين مسكنهم مستقل عن العائلة الكبيرة كانت قليلة في العينتين بحيث تراوحت بين (71ر25٪) و (30٪) على التوالي فهذا يعني أن الأفراد الذين مازالوا يعيشون في بيت عائلي واحد مايزالون مشتركين في كل شيء فقد يشتركون كل أفراد العائلة الكبيرة الواحدة في سقف البيت الذي يأوي بهم جميعا ولكن لا يشتركون في أمور أخرى كالمصاريف مثلا، ولهذا اتخذ الباحث هذا المؤشر لدراسة التغير الذي حدث داخل العلاقات العائلية، وطرح سؤالا للذين مايزالون يعيشون في نفس البيت مع العائلة الكبيرة يتعلق بالمصاريف هل هي مشتركة كما كان سائدا في العائلة التقليدية منذ أمد بعيد أم حدث فيها نوع من التغيير ؟
وكانت النتائج كمايلي :

في عينة تابلاط (69ر32٪) مشتركون في المصاريف و (30ر67٪) غير مشتركون،
في عينة البرواقية (53ر26٪) مشتركون في المصاريف و (49ر73٪) غير مشتركين،
وبالمقارنة بين نسب العينتين نستنتج بأن الغالبية من أفراد العينتين رغم عيشهم في نفس المسكن مع عائلتهم الكبيرة، الا أنهم غير مشتركين في المصاريف مع اختلاف في نسب

العينتين ، (30ر67٪) مقابل (46ر73٪) واذا نظرنا الى عدم الاشتراك في المصاريف كخطوة ممهدة لاتخاذ قرار الانفصال النهائي الذي ينتهي ببناء مسكن خاص ، نقول بأن ظاهرة استقلال الأبناء بمساكن خاصة ، لها وجود حتى في اذهان الذين لم ينفذوها بعد ، طالما أن هناك أسباب وعوامل تحول دون ذلك كما بينت الجداول السابقة .

جدول رقم (38) أسباب الاستقلال بالمصاريف لدى أفراد العينتين.

الأسباب / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة٪
اختلاف المدخول	13	14ر37 ٪	18	50 ٪
شجار بين الزوجات	15	85ر42 ٪	15	66ر41٪
أسباب أخرى غير معلنة	7	20 ٪	3	33ر8 ٪
المجموع	35	100 ٪	36	100 ٪

اذا كان اتخاذ مسكن خاص بالابن المتزوج له عوامل مساعدة على قيامه وأسباب تحول دون ذلك ، فان الاستقلال بالمصاريف في العائلة الواحدة ذات المسكن الموحد له أسباب خصصه هذا الجدول للكشف عن بعضها وبالتالي حددها حسب أجوبة المبحوثين الى سببين رئيسيين هما : اختلاف المدخول ، والشجار بين الزوجات ، اضافة الى ذلك هناك فئة لم تحدد الأسباب بوضوح وعدم التصريح بها وكانت النتائج كالتالي :

بالنسبة لعينة تابلاط (14ر37٪) كانت السبب هو اختلاف المدخول، و (85ر42٪) السبب هو الشجار بين الزوجات، و (20٪) لم يوضحوا الأسباب .

وفي عينة البرواقية نجد (50٪) بسبب اختلاف المدخول و (66ر41٪) بسبب شجار بين الزوجات و (33ر8٪) لم يوضحوا السبب .

وبالمقارنة بين نتائج العينتين يتضح أن عينة تابلاط كان فيها سبب شجار الزوجات هو الأقوى، وفي عينة البرواقية كان اختلاف المدخول هو الأقوى، غير أن الفرق بين السببين في كلا العينتين غير كبير، لذلك يبقى السببان كلاهما له تأثير مهم خاصة إذا علمنا أن السببين بينهما علاقة إذ أن اختلاف المدخول قد يؤدي إلى سوء التفاهم مثلا بين أخوين متزوجين وبين زوجاتهما، أو بين الابن المتزوج وأبويه، خاصة إذا أرجعنا إلى أذهاننا صورة الحياة اليومية التي أصبحت تسود الريف بما فيها من تعدد وتنوع المصاريف مما يجعل التفاهم صعب الحصول بين كل أفراد العائلة الواحدة، خاصة إذا كان عدد الأولاد للأبناء المتزوجين كبيرا يصبح أمر الانفصال في المصاريف ممكن أو حتمي الوقوع .

جدول (رقم 39أ) علاقة مصادر الدخل بحالة المصاريف في العائلة الكبيرة ذات المسكن المشترك لدى أفراد عينة تابلاط.

حالة المصاريف في العائلة الكبيرة / مصادر الدخل	مصاريف مشتركة		مصاريف غير مشتركة		عائلات مسجلة بالمسكن و المصاريف		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	%
زراعة	4	22,22	8	44,44	6	33,33	18	100 %
زراعة + عمل غير زراعي	4	40	5	50	1	10	10	100 %
زراعة + أبقار	1	50	1	50	0	00	2	100 %
زراعة + أغنام	1	100	0	00	0	00	1	100 %
زراعة + دجاج	3	12,5	11	45,83	10	41,66	24	100 %
زراعة + تجارة	0	00	2	100	0	00	2	100 %
زراعة + أبقار و أغنام	1	50	1	50	0	00	2	100 %
زراعة + أغنام ودجاج	0	00	2	100	0	00	2	100 %
زراعة + دجاج + تجارة	0	00	1	50	1	50	2	100 %
زراعة + كل الحيوانات + تجارة	1	100	0	00	0	00	1	100 %
زراعة + عمل غير زراعي + أغنام	1	50	1	50	0	00	2	100 %
زراعة + عمل غير زراعي + دجاج	1	25	3	75	0	00	4	100 %

جدول رقم (39 (ب) علاقة مصاريف الدخل بحالة المصاريف في العائلة الكبيرة ذات المسكن المشترك لدى عينة أفراد البرواقية .

حالة المصاريف في العائلة الكبيرة / مصادر الدخل	مصاريف مشتركة		مصاريف غير مشتركة		عائلات مستقلة بالمسكن والمصاريف		المجموع	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪	التكرار	٪
صناعة	4	10	27	67,5	9	22,5	40	٪100
صناعة+ تجارة	0	00	0	00	2	100	2	٪100
صناعة+ أبقار	0	00	0	00	1	100	1	٪100
صناعة + أغنام	1	100	0	00	0	00	1	٪100
صناعة+ دجاج	1	25	2	50	1	25	4	٪100
صناعة+ أبقار وأغنام	1	100	0	00	0	00	1	٪100
صناعة+ أغنام ودجاج	0	00	1	50	1	50	2	٪100
صناعة+ زراعة	3	21,42	4	28,57	7	50	14	٪100
صناعة + زراعة+ أبقار	2	100	0	00	0	00	2	٪100
صناعة + زراعة+ أغنام	1	100	0	00	0	00	1	٪100
صناعة+ زراعة + دجاج	0	00	2	100	0	00	2	٪100

بعد مابين الجدول السابق أن اختلاف المدخول يعد سببا دافعا في كثير من الأحيان الى الاستقلال بالمصاريف العائلية، يريد الباحث من خلال هذا الجدول ادخال المتغير المستقل المتمثل في مصادر الدخل لتحديد أي أنواع المداخيل أكثر أثرا في الاستقلال بالمصاريف ، ولكن نظرا لاحتواء الجدول على فئة الذين اتخذوا مساكن خاصة بعائلتهم الصغيرة والذين هم بطبيعة الحال مستقلين بالمصاريف سوف يقتصر الباحث فقط على الذين مازالوا في مسكن مع العائلة الكبيرة ، و تكون بالمقارنة على أساس القيمة المطلقة، فنجد مايلي : في عينة تابلاط نجد في فئة الدخل الذين يمارسون الزراعة فقط و الذين هم (12) ثمانية (8) منهم غير مشتركين في المصاريف ، وفئة الذين يمارسون العمل غير الزراعي الى جانب الزراعة و عددهم (9) نجد أن (5) خمسة منهم غير مشتركين في المصاريف ، و الذين يمارسون تربية الدجاج وعددهم (14) نجد (11) احدى عشر منهم مصاريفهم غير مشتركة، و هكذا مع باقي الفئات ،غير أنه اذا كانت هاتين الفئتين الأخيرتين أي الذين يمارسون على التوالي : عمل غير زراعي أو تربية الدجاج الى جانب الزراعة يظهر فيهما تأثير اختلاف الدخل في الاستقلال بالمصاريف، فان فئة الذين يمارسون الزراعة فقط رغم أن المدخول واحد فان الذين لهم مصاريف غير مشتركة منهم هم الأكثرية، أي (8) ثمانية مقابل (4) أربعة، و ذلك لأن هناك أسباب أخرى قد تدخلت في حدوث الانفصال بالمصاريف ، كالشجار و سوء التفاهم ، هذا من جهة و من جهة أخرى لأن الذين يمارسون الزراعة فقط قد تكون لهم مداخيل أخرى غير رسمية لم تصنف مع مصادر الدخل في الجدول السابق في المبحث الأول و هذا موجود في الحياة الريفية فقد يكون مثل الفلاح الذي يقتصر نشاطه على الزراعة فقط ممارسا لمهنة أخرى ، و لكن ليست بصفة دائمة كالعمل في البناء التقليدي مثلا، أو قطع الخشب من الغابة ، أو حفر الأبيار لاستخراج الماء، وغيرها من المهن الحرة غير الدائمة والتي تساهم في رفع موارده المالية ، و بهذا يختلف مدخول هذه الفئة التي تمارس الزراعة فقط ، لأن هذه الأعمال الاضافة تكون فردية .

و بنفس الاعتبارات السابقة نتناول بالتحليل الجدول الخاص بعينة البرواقية فنجد مايلي : فئة الدخل الذين يمارسون الصناعة فقط وعددهم (31) فردا نجد أن (27) منهم مصاريفهم غير مشتركة أما الذين يمارسون الزراعة الى جانب الصناعة وعددهم (7) أشخاص منهم (4) غير مشتركين في المصاريف .

وبالمقارنة بين العينتين نجد تشابها وتقاربا الافيما يخص حالة فئتين من فئات الدخل في كل عينة و هما على التوالي : فئة الذين يمارسون الزراعة فقط في عينة تابلاط ، و فئة الذين يمارسون الصناعة فقط في عينة البرواقية، فبينهما فرق واضح فيما يتعلق بعدد الأفراد الذين استقلوا بالمصاريف من مجموع كل فئة، فأفراد فئة عينة تابلاط الذين يمارسون الزراعة فقط ومجموعهم (12) اثنى عشر فردا (8) ثمانية منهم مستقلين بالمصاريف مقابل (4) غير مستقلين ، و أفراد فئة الذين يمارسون الصناعة

فقط منعينة البرواقية وعدد هم (31) واحد و ثلاثون فردا نجد (27) سبعة وعشرين منهم غيرمشتركين في المصاريف مقابل (4) أربعة مشتركين، وعند التمثيل بالنسب المئوية ليتوضح الامرأكثر نجدعلى التوالي : (66,66 %) مقابل (33,33 %) تقابلها في العينة الثانية (87,09 %) مقابل (12,90 %) وهذا يدل على أن الصناعة وحدها كمدخول كانت أكثر تحفيزا على الاستقلال بالمصاريف من الزراعة وحدها كمدخول وسبب ذلك كمايراه الباحث راجع لاختلاف النشاطين من حيث المنتوج، ومن حيث العمل وكيفية أدائه، فمن حيث نوع المدخول نجد الصناعة ذات مدخول نقدي دائما ممّا يمكّن للفرد أن يستحوذ عليه لوحده، ويكون بالتالي حرّا في التصرف فيه، كماأنه من حيث العمل الذي يحصل به عليه، فهو عمل يقوم به الفرد لوحده دون تدخل أي واحد من أفراد العائلة، أما الزراعة فمن حيث نوع المدخول فهو مدخول عيني في الغالب ويحتاج الى كيل وتخزين كالحبوب مثلا، لذلك يحتاج انتاجه الى التعاون العائلي، ممايجعل ملكيته والتصرف فيه لايتم في الغالب الا بطريقة جماعية، وهنايمكن أن نقول بأن مدخول العمل في المصنع يعطي فرصة أكثر للفرد في حرية التصرف فيه، بعكس المدخول الزراعي، لكن هذا مبدئيا وبصورة عامة، لانه يمكن في حالات التفاهم بين أفراد العائلة وعدم وجود دواعي لأن يستقل كل واحد بمصاريفه أن يستغلوا المدخول سويا مهما كان نقديا أو عينيا، ولكن التفاوت هنايتعلق فقط بأي الانواع قابلية لأن يتصرف فيها فرديا، ومن هي أقل قابلية لذلك .

جدول رقم (40) تقسيم الارض بين الورثاء (الآباء) لدى أفراد العينتين .

حالة الارض / عينة البحث	ثابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
مقسمة	56	%80	14	%58,33
غير مقسمة	14	% 20	10	% 41,66
المجموع	70	% 100	24	%100

المؤشر الخامس والاخير لقياس درجة ونوع التغيرات التي حدثت في العلاقات العائلية يتمثل في تقسيم الارض بين الورثاء، ذلك لكون هذه الاخيرة هي الاساس الاقتصادي في حياة العائلة الريفية، ونظام وراثتها بين أعضاء العائلة الواحدة كواحد

من العلاقات الكثيرة التي تربط بينهم، و أخذ الباحث هذه المسألة على مستوى جيلين جيل الآباء و جيل الأبناء، و يبحث هذا الجدول عن وضعية تقسيم الأرض بين الورثاء من جيل الآباء، و النتائج كانت كما يلي :

في عينة تابلاط حيث أن نسبة (80 ٪) منهم الأرض مقسمة بين الورثاء الآباء مقابل (20 ٪) من الذين لم تقسم الأرض بينهم .

و في عينة البرواقية (58,33 ٪) الأرض مقسمة بين الورثاء الآباء مقابل (41,66 ٪) ، غير مقسمة، والنتيجة المستخلصة من المقارنة بين العينتين هي أن الأغلبية قسموا الأرض بين الآباء مع فارق في النسب بين العينتين حيث نسبة الذين قسموا الأرض في عينة تابلاط أكبر من نسبتهم في عينة البرواقية وهي (80 ٪) مقابل (58,33 ٪) أما الذين لم يتم تقسيم أرضهم بين الآباء فلهم أسباب سيكشف عنها الجدول الموالي لهذا .

جدول رقم (41) أسباب عدم تقسيم الأرض بين الآباء لدى أفراد العينتين .

عينة البحث / الأسباب	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
قلة الأرض	1	7,14 ٪	3	30 ٪
وجود الوالد	00	00 ٪	1	10 ٪
غياب أو تنازل الورثاء	9	64,28 ٪	4	40 ٪
أسباب أخرى	4	28,57 ٪	2	20 ٪
المجموع	14	100 ٪	10	100 ٪

يخص هذا الجدول الفئة التي لم تقسم الأرض بين جيل الآباء، و تلخصت أسباب ذلك في ثلاث نقاط رئيسية اضافة الى أسباب أخرى هامشية متنوعة .

فبالنسبة للسبب الأول و المتمثل في قلة الأرض نسبته في عينة تابلاط (7,14 ٪) و في عينة البرواقية (30 ٪) و السبب الثاني المتمثل في وجود الأب فكانت نسبته صفر (0) في العينة الأولى و (10 ٪) في العينة الثانية، أما السبب الثالث ، و هو غياب أو تنازل بعض الورثاء ففي العينة الأولى (64,28 ٪) مقابل (40 ٪) في العينة الثانية ،

ثم تأتي الاسباب الاخرى المتنوعة والتي غالبا ماترجع الى كون الارض محل الوراثة ليس لها وثائق تثبت ملكية الورثاء لها، وغالبا ماتكون هذه الوثائق اما ضاعت أثناء حرب التحرير أو بعدها ، واما أن العقود كانت عرفية شفوية كماهي العادة في الريف ، وقد تأكد الباحث من صدق هذه القضية من أجوبة المبحوثين وغيرهم، وكذلك بعض الدراسات كدراسة ((سبيدل)) السالفة الذكر التي بيّنت ((بأن العقود موسسة في الغالب على صدق الشهود ولا توجد في الملكيات حدود ولا سياج سوى الحدود الطبيعية، ماعدا الحدائق فقط ، محاطة بسياج ، وللأهالي نقاط معلم يعرفون بها جيدا ملكياتهم)) (1) ، وكانت نسبة هذا النوع من الاسباب في عينة تابلاط (28,57 ٪) وفي البرواقية (20 ٪) ومن هذه المقارنة نستخلص أن غياب أو تنازل أحد الورثاء هو السبب الغالب الذي يحول دون تقسيم الارض ، وذلك لأن المنطقتين كما سبق الاشارة في جداول ماضية تعرضنا الهجرة ريفية كبيرة ماجعل عدد المتغيبين كبيرا ، وهذا من شأنه أن يعرقل عملية التقسيم ، التي من الصعب أن تتم في غياب أحد الورثاء أو بعضهم، خاصة اذا أضيفت اليها مشاكل أخرى كانعدام الوثائق أو موت بعض الشهود الذين يملكون معلومات شفوية عن حدود الملكيات ، ولذلك فكثيرة هي النزاعات التي تحدث عند تقسيم الارض، وتنتهي بمشاجرات بين الاقارب (*)، ومما استخلصه الباحث هو أن هذه القضية حسّاسة وخطيرة في العلاقات العائلية الريفية، والشيء الذي يزيد من خطورتها قلّة توثيق عقود الملكيات ، وانعدام الحدود أو عدم وضوحها ومثال ذلك أن أحد المبحوثين من العينة الأولى صرح بأن ((الدولة شقّت طريقا ولائيا . أخذ الكثير من أرضه التي هو متيقن من أنها كانت ملكا لأبيه وأجداده لكن لماكانت وثائق اثبات الملكية غائبة قال بأنه لم يستطع رفع القضية للمحكمة لطلب التعريف عن ملكيته . والأمثلة كثيرة على ذلك .

ـ جدول رقم (2 4) حالة تقسيم الارض بين الابناء لدى أفراد العينتين

حالة الارياف / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
مقسمة بين الابناء	12	٪21,42	5	٪ 35,71
غير مقسمة بينهم	44	٪ 78,57	9	٪ 64,28
المجموع	56	٪ 100	14	٪100

ـ (1) INGO speidel op-cit p 6

(*) ـ حاول الباحث الكشف عن هذه الحقائق من أرشيفات المحاكم لكن وجد أن المسألة تحتاج الى دراسة قائمة بذاتها نظرا لتعقدها .

بعد معرفة حالة تقسيم الأرض بين الآباء ننتقل الى جيل الأبناء ، لنعرف مدى استمرار تقسيم الأرض عبر الأجيال ، و بالتالي استمرار تفتيتها ، لكن هذا الجدول يقتصر فقط على الذين قسمت أرضهم بين الآباء فقط ، لأن الذين لم تقسم بين آبائهم فمن باب أولى لا تقسم بين الأبناء .

فبالنسبة لعينة تابلاط (21,42 ٪) قسمت بين الأبناء و (78,57 ٪) لم تقسم بينهم و في عينة البرواقية (35,71 ٪) قسمت بين الأبناء و (64,28 ٪) لم تقسم .

و بالمقارنة نستنتج أن القليل فقط ممن قسموا الأرض بين أبنائهم ، و اذا قارنا هذه الحالة بحالة الآباء نجد أن الجيل الأول أغلبه تعدى مرحلة التقسيم أما جيل الأبناء فأغلبه مازال يعيش في مرحلة وحدة ملكية الأرض ، لأن تقسيم الأرض غالبا مايتم بعد وفاة الوالد ، و استقلال كل ابن متزوج بالمسكن و المصاريف .

جدول رقم (43) أسباب عدم تقسيم الأرض بين الأبناء لدى أفراد العينتين .

عينة البحث / الأسباب	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
قلة الأرض	9	٪20,45	2	٪22,22
وجود الوالد	12	٪27,27	2	٪ 22,22
غياب أو تنازل الورثاء	8	٪18,18	4	٪44,44
أسباب أخرى	15	٪ 34,09	1	٪ 11,11
المجموع	44	٪ 100	9	٪ 100

نفس الأسباب التي حالت دون تقسيم الأرض بين الورثاء من جيل الآباء في الجدول السابق ، هي التي حالت دون تقسيمها بين الأبناء في هذا الجدول ، أما النتائج فكانت كما يلي : بالنسبة للسبب الأول وهو قلة الأرض (20,45 ٪) لدى عينة تابلاط مقابل (22,22 ٪) لدى عينة البرواقية ، و السبب الثاني و هو وجود الوالد (27,27 ٪) في العينة الأولى و (22,22 ٪) في العينة الثانية ، وغياب أو تنازل الورثاء كسبب ثالث (18,18 ٪) و (44,44 ٪) على التوالي ، أما الأسباب الأخرى نسبتها (34,09 ٪) و (11,11 ٪) على التوالي ، و بالمقارنة بين العينتين في هذا الخصوص تجد تقاربا بين النسب في كل الأسباب ،

ويتضح الأمر اذا قارنّا هذه النسب في حالة الابناء مع النسب السابقة في حالة الآباء، حيث نجد أن النسب تغيرت أهميتها، فبينما كانت قلة الأرض غير معتبرة كثيرا كسبب يحول دون تقسيم الأرض بين الآباء، أصبح له اعتبار في حالة الابناء، حيث ارتفعت نسبته وهذا راجع لكثرة الورثاء على ملكيات صغيرة مما يجعل تقسيمها مرة أخرى أمرا صعبا للغاية، ولذلك ـ حسب بعض المبحوثين ـ خاصة من عينة البرواقية. ظهر تقسيم من نوع جديد بطريقة غير مباشرة وذلك بين الورثاء وهو الاستغلال العقاري للأرض عندما تكون غير قابلة للتقسيم وذلك عن طريق بناء المنازل أو مشاريع أخرى كالمستودعات لتربية الحيوانات وغير ذلك، وهذا يعتبر حسب ما لاحظه الباحث نوعا من تقسيم الأرض بين الابناء، وهذا يؤدي من ناحية أخرى كذلك الى تقلص المساحة المستغلة زراعيا .

كما أن وجود الولد كسبب ظهرت أهميته في جيل الابناء ذلك لأن أغلبهم مازال يعيش في كنف أبيه بحيث لا يسمح ذلك بتقسيم الأرض، أمّا غياب أو تنازل أحد الورثاء فانه انخفضت أهميته كسبب يحول دون تقسيم الأرض خاصة في عينة تابلاط ذلك لأن موجة الهجرة في جيل الآباء كانت أقوى بكثير مما هي في جيل الابناء، حيث تكاد تنعدم الآن أما الأسباب الأخرى فلم تتغير قوتها كثيرا، لأنها أسباب ثابتة كانعدام الوثائق أو ضياعها، فتبقى حالة مستمرة، وخلاصة القول هو أن تقسيم الأرض أخذت مجراها الطبيعي في جيل الآباء وتعقدت في جيل الابناء، مما يؤدي حتما الى نزاعات وتصدعات في العلاقات العائلية وهذا ما تشهد عليه القضايا المحالة على العدالة في المناطق الريفية عموما والتي أغلبها يتعلق بنزاعات حول ملكيات الأرض.

ـ النتائج الخاصة للمبحث الثاني : وهي النتائج المستخلصة من كل الجداول المتعلقة بمؤشرات تغير العلاقات العائلية ومدى تأثير تغير علاقة الانسان بالأرض عليها :

1) **ـ استغلال ملكيات الأقارب المتغيبين :** خلاصة البحث في هذا المؤشر أثبتت أن استغلال أراضي الأقارب المتغيبين في عينة تابلاط كانت نسبتها أكثر ارتفاعا مما في نظيرتها، ذلك لأن المنطقة الأولى كانت أكثر تعرضا للهجرة من الثانية، فكان عدد المتغيبين فيها عن أراضيهم أكبر عددا، كما أن ممارسة الزراعة من طرف كل أفراد عينة تابلاط زاد من حاجتهم الى مزيد من الأراضي التابعة للأقارب المتغيبين لاستغلالها بخلاف الحال عن أفراد العينة الأخرى .

2) ـ تبادل الزيارات بين الاقارب في المدن والريف : هذا المؤشر من جهة بيّن نوعا من أنواع العلاقات العائلية المتمثلة في تبادل الزيارات ، ومن جهة أخرى نظر اليه الباحث باعتبار أن تبادل الزيارات يساعد على انتقال القيم الحضرية الى الريف ، مما يساعد على التغير الاجتماعي بصفة عامة ، فبخصوص الاعتبار الاول كانت النتيجة أن نسبة كبيرة جداً من الريفيين في العينتين لهم أقارب في المدن ذلك لان منطقة المدية ككل شهدت هجرات عديدة نحو المدن وبالاعتبار التالي فان الزيارات المتبادلة كانت واسعة النطاق ومستمرة مما يجعلها ناقلة للقيم الحضرية نحو الريف ، فتبيّن صدق الفرضية التي انطلق منها الباحث الى حدّ كبير .

3) ـ العائلة الكبيرة والمسكن الموحّد : خلاصة هذا المؤشر هي أن ظاهرة استقلال الابناء المتزوجين بمسكن خاص آخذة في الظهور والتوسع ، ولكن ليست بصورة كبيرة ، وتراوحت نسبتها بين (25,71 %) و (30 %) كما تبين أن لهذه الظاهرة أسباب مساعدة على انتشارها كان أهمها ضيق المسكن وأسباب معرقلة لها كان أهمها ارتفاع تكاليف البناء ، أما علاقة سلطة الوالدين بهذا القرار فكانت ضعيفة .

4) ـ العائلة الكبيرة والمصاريف : تبين أن غالبية الذين يعيشون في مسكن واحد غير مشتركين في المصاريف مع تفاوت طفيف في النسب بين العينتين ، أما عن الاسباب المؤدية الى ذلك فكان أهمها الشجار بين الزوجات واختلاف المدخول .

5) ـ تقسيم الارض بين الورثاء : بالنسبة لجيل الآباء كان تقسيم الارض قد تمّ بنسبة كبيرة خاصة في عينة تابلاط ، أما الاسباب التي كانت وراء عدم تقسيم البعض لاراضيهم كان غياب أو تنازل أحد الورثاء هو الغالب كسبب ، وهذا له علاقة بالهجرة التي حدثت في الماضي ، أما تقسيم الارض في جيل الابناء فكانت النسبة أقل مما كانت عليه في جيل الآباء ، أما الاسباب فقد تغيرت أهميتها حيث ظهرت بعض الاسباب بنسب أقوى مما كانت في جيل الآباء كقلة الارض مما أنشأ نوعا من التقسيم غير المعلن ، وكذلك وجود الوالد كسبب قوي ، أما السبب المتمثل في غياب أحد الورثاء فقد قلت حدّته .

6) ـ علاقة مصادر الدخل باستقلال الابناء بمسكن خاص : من الجدول الخاص بعلاقة العامل المستقل المتمثل في مصادر الدخل ـ أي الصورة النهائية لتغير علاقة الانسان بالارض ـ لم تتضح قوة تأثير تعدّد وتنوع مصادر الدخل على اتخاذ قرار الانفصال بالمسكن ، لكن بعدما قارن الباحث بين نتائج الجداول التي خصصت لهذا المؤشر تبين له أن مصادر

الدخل لها علاقة معتبرة اذ تؤثر في الكثير من الأحيان في مثل هذا القرار، خاصة وأن الاستقلال بالمسكن يعني بناء سكن جديد، وما يترتب على ذلك من تكاليف مالية لا تنهض بأعبائها الا تعدد مصادر الدخل وتنوعها، لكن العلاقة لم تظهر بوضوح نظرا لتشابك وتعدد العوامل والأسباب المؤدية لذلك أو المعرقلة له .

7) - **علاقة مصدر الدخل بالمصاريف في العائلة الكبيرة** : بعكس علاقتها باتخاذ مسكن خاص فان مصادر الدخل ظهرت أهميتها في اتخاذ قرار الانفصال بالمصاريف لدى أفراد العائلة الكبيرة مع اختلاف التأثير من حيث حدته من مصدر دخل الى آخر، وأوضح التفاوتات تلك التي كانت بين الزراعة والصناعة عندما يكونان مصدرين وحيدين للدخل، حيث أن الصناعة أكثر تحفيزا على الاستقلال بالمصاريف، وذلك لطبيعة العمل والمنتوج في كلا النشاطين .

- **المبحث الثالث** : أثر تغير علاقة الانسان بالأرض على مستوى المعيشة ونمط المسكن

يدخل هذا المبحث بما يحتويه من بيانات تفصيلية في علاقة تكاملية مع المبحثين السابقين، وبهذا يكسب نفس الأهمية التي اكتسبها المبحثان السابقان، ذلك لأن بياناته المنظمة في اطار مؤشرات بسيطة تكشف عن التغير الذي حدث في احدى جوانب الحياة الاجتماعية في الريف، والمتمثلة في جانب مستوى المعيشة، بما في ذلك نمط المسكن الريفي المتغير .

ولما كان مستوى المعيشة بصفة عامة يشمل عدة جوانب، سواء ما تعلق منها بالغذاء أو شكل المسكن وما يحتويه من أدوات وأواني ولوازم منزلية وأثاث، وكذلك الوسائل الأخرى التي تعد من لوازم الحياة اليومية كوسيلة النقل وما الى ذلك من العناصر التي تقوم عليها الحياة اليومية فقد احتاجت دراسة هذا المستوى بالصفة التي تمكن من معرفة كل ما حدث فيه من تغيرات الى مؤشرات كثيرة، اقتصر الباحث على أكثرها أهمية وقابلية للقياس والتحليل، فاختار منها ثمانية وهي : الأول نوع المسكن الحالي من حيث عمر بنائه وشكله والمواد المبني منها، والثاني نوع اللوازم المنزلية، ولما كانت هذه اللوازم كثيرة ومتنوعة ومختلفة الأهمية - كأواني الطبخ والأكل والشرب وغيرها - اقتصر الباحث على ما من شأنه أن يعبر عن التفسير الفعلي في مستوى المعيشة فاختار منها تلك اللوازم ذات الأهمية الكبرى والقيمة المالية المعتبرة كالأدوات الكهرومنزلية وغيرها، خاصة وأن هذه الأدوات والآلات يتعلق امتلاكها بوفرة المال الناتجة عن ظهور مصادر جديدة ومتنوعة للدخل لدى الريفي، أما المؤشر الثالث فتمثل في نوع الأثاث المنزلي خاصة الخشبي، واقتصر كذلك على الأشياء الكبيرة التي يعبر وجودها أو عدمه على نوع من التغير في مستوى المعيشة، ولما كان الماء في الريف عادة يجلب من خارج البيت وبوسائل مختلفة . ومن مصادر متنوعة، كان مشكل الماء محورا لعدة مؤشرات وهي : الأدوات التي يجلب بها الماء كمؤشر رابع،

والمصدر الذي يجلب منه الماء كمؤشر خاص، أما السادس، نوع الوسيلة التي يجلب بها الماء، والمؤشر الثامن تناول مستوى التغذية ونوعها حيث ربط الباحث بمستوى الانتاج الزراعي ومدى تحقيق الاكتفاء الذاتي. والى جانب هذه المؤشرات احتوى هذا البحث كذلك في آخر المطاف على سؤال عام يبحث عن أسباب هذه التغيرات خاصة تلك التي تتعلق بتغير علاقة الانسان بالأرض، وبالخصوص فقد ان الزراعة - وخاصة منها زراعة الحبوب - مكانتها لدى الريفيين بصفة عامة، والأسباب الكامنة وراء ذلك في نظر المبحوثين.

كما اقتصر الباحث هنا على البحث عن تأثير تغير علاقة الانسان بالأرض على تغير المؤشرات السابقة الذكر واقتصر فقط على تلك المؤشرات التي تتعلق بأشياء يحتاج تغيرها الى مستوى معين من الدخل كالمسكن مثلا. أما تلك التي لا يحتاج تغيرها الى زيادة في الدخل فلم يربطها الباحث بالمتغير المستقل المتمثل في تغير علاقة الانسان بالأرض (*). هذا من جهة.

ومن جهة أخرى وتماشيا مع المنهج الذي حلل به مؤشرات المباحث السابقة والذي يأخذ بعين الاعتبار بأن التغيرات لا تكون بالضرورة ناتجة فقط عن تغير علاقة الانسان بالأرض، اذ قد تكون هناك عوامل أخرى تدخل في احداث هذه التغيرات ومن هذا الاعتبار والتزاما بالفرضيات المتعددة التي انطلقت منها الدراسة، فان تحليل نتائج مؤشرات هذا المبحث تشير الى كل العوامل الأخرى ماعدا تغير علاقة الانسان بالأرض فيمكانها بقدر الدور الذي تلعبه في تغيرات هذا المؤشر أو ذاك، حتى يتمكن الباحث من اختيار مدى صحة كل فرضيات الدراسة. ومدى تفاوت العوامل المساهمة في التغير قوة وضعفا.

جدول رقم (44) حالة المسكن (تاريخ بنائه) لدى أفراد العينتين

عينة البحث	تابلاط: التكرار	تابلاط: النسبة %	البرواقية: التكرار	البرواقية: النسبة %
جديد	33	47,14%	32	45,71%
قديم	37	52,85 %	38	54,28 %
المجموع	70	100 %	70	100 %

(*) - ومثال ذلك الأدوات التي يجلب بها الماء كشراء أواني بلاستيكية (برميل أو دلو) بامكان كل الناس شراءها بغض النظر عن نوع وحدد مداخيلهم لأن ثمنها مهما يكن فلا يعجز أحد عن تسديده.

لماكان المسكن يعدّ أساسا للحياة الاجتماعية للعائلة سواء في الريف أو المدينة ، و يعبّر بالتالي عن مكانتها الاجتماعية و مستواها المعيشي، أخذه الباحث في هذه الدراسة كأحد المؤشرات الدّالة على مستوى المعيشة ، و اعتبر أنّ كل تغيير يطرأ على المسكن من حيث شكل بنائه والمواد التي يبنى منها يعني نوعا من التغيير في المستوى المعيشي لأصحابه ، و تماشيا مع الهدف العام لهذه الدراسة و هو معرفة التغير الذي حدث في الحياة الاجتماعية الريفية ، اختار الباحث المسكن لدراسة تغير الحياة الاجتماعية الريفية ، و لمّا كان المسكن الريفي يمتاز عادة بالبساطة سواء من حيث شكل بنائه التقليدي أو من حيث نوع المواد التي يبنى منها و هي مواد طبيعية محلية تقليدية غير مصنعة ، حصر الباحث مجمل التغيرات التي يمكن أن تطرأ على هذا المسكن في شكل البناء و نوع المواد ، لذلك يستغرق البحث في هذا المؤشر من كل جوانبه سبعة (7) جداول، و لما كان البناء القديم في المناطق الريفية كلّه تقليدي ماعدا الذي بني في العشرية الأخيرة أو قبلها بقليل هو الذي يمكن أن يحدث فيه التغير لذلك بدأ الباحث في هذا الجدول بمعرفة حالة المسكن من حيث تاريخ بنائه ، و للتفريق بين النّوعين القديم و الجديد جعل الباحث فاصلا زمنيا بينهما ،فاعتبر كل مابني قبل سنة 1975 بناء قديما ، و كل مابني بعد سنة 1975 الى الآن بناء جديدا و قد توصّل الباحث الى أن هذا التحديد الزمني بناء على المعرفة الجيدة لمنطقة البحث سواء عن طريق الاستطلاعات و المعايشات الميدانية التي تمتد الى سنين طويلة قبل الشروع في الدراسة و بعدها ،أو عن طريق الوثائق و الدراسات المختلفة التي تناولت منطقة البحث،اذ استنتج الباحث أن الانطلاقة الفعلية لتجديد البناء التي عرفتها المنطقة كانت منذ منتصف السبعينات، و بداية الثمانينات ، و بهذا تكون متزامنة مع انطلاق المشاريع التنموية بصفة عامة و التي مست الريف بصفة خاصة، و خاصة مشروع بناء القرى الاشتراكية في اطار الثورة الزراعية .

و من هنا فهذا الجدول يبيّن فئتين من المباني و هي مباني جديدة و مباني قديمة ، و كانت النتائج كمايلي :

في عينة تابلاط (47,14٪) من المساكن جديدة و (52,85٪) قديمة .

و في عينة البرواقية (45,71٪) جديدة ، و (54,28٪) قديمة .

وبالمقارنة بين العينتين يتضح بأن في كليهما عدد المساكن القديمة أكبر من عدد المساكن الجديدة ، لكن مع فارق ضئيل بين نسبتي النوعين، وهذا يدل على أن تجديد البناء الريفي عملية متوسطة الحجم ، وبما أن كل المساكن التي اعتبرت قديمة تقليدية ـ كما سبقت الاشارة الى ذلك ـ فان التغيير سيبحث عنه في المساكن الجديدة ، هل بقيت محافظة على الطراز التقليدي أم أن هناك تغيرات طرأت عليه ، والجدول الثاني كفيل باعطاء خصائص المساكن التي اعتبرت جديدة .

جدول رقم (45) نوع المسكن الجديد من حيث الشكل ومواد البناء لدى أفراد العينتين .

عينة البحث / نوع المسكن	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
تقليدي بدون فتحات للخارج	6	18ر18 ٪	2	25ر6 ٪
مزيج من المواد مع فتحات للخارج	5	15ر15 ٪	11	37ر34 ٪
بأصوار صلبة مع فتحات للخارج	12	36ر36 ٪	14	75ر43 ٪
أصوار صلبة بطوابق (فيلا) مع فتحات للخارج	4	12ر12 ٪	3	37ر9 ٪
قرية اشتراكية	6	18ر18 ٪	2	25ر6 ٪
المجموع	33	100 ٪	32	100 ٪

اذا كانت نتائج الجدول السابق قد فرّقت بين نوعين من المساكن من حيث تاريخ البناء ، وهما القديم والجديد ، واذا كان القديم دائما تقليدي وبسيط ، فان هذا الجدول يعتني فقط بالمساكن التي اعتبرت جديدة ليبحث عن مدى ما حدث فيها من تغيّر من حيث شكل ومواد البناء ، وتوصّل الباحث الى تصنيف المباني السكنية الجديدة حسب الاعتبار السابق الى خمسة أصناف هي : صنف تقليدي بدون فتحات للخارج أي بمواد وشكل تقليديين ، وصنف ثاني مزيج من المواد التقليدية والمصنّعة بفتحات للخارج أي تغيير جزئي في مواد البناء والشكل، وثالث بأصوار صلبة أي مواد مصنّعة فقط، مع فتحات

للهارج أي تغيير كلي شكلا و موادا ، و صنف رابع و هو الطراز الاكثر تقدما والموجود في المدن و هو ((الفيلا)) بأصوار صلبة و طوابق، و الصنف الخامس و هو مباني في قرى اشتراكية ، و قد توصل الباحث الى هذا التصنيف من خلال أجوبة المبحوثين و وصفهم التفصيلي لمساكنهم ، كما استعان بالتصنيف الذي استخدمته الدراسة المونوغرافية لولاية المدية لسنة 1969 ، كما تأكد الباحث بنفسه من صحة هذا التصنيف بالمعاينة الميدانية لعدد كبير من المساكن خاصة في منطقة تابلاط ، و من هنا كانت درجة و نوع التغير متفاوتة من صنف لآخر ، فالصنف الأول لم يطرأ عليه تغيير ، و الصنف الثاني تغيير بسيط ، و الثالث تغيير كبير و الرابع يعتبر نوعا من التقدم في البناء الريفي ، أما مساكن القرى الاشتراكية - فيما أن الريفي لم يكن له دخل في بنائها نظرا لتكفل الدولة بالمشروع فينظر اليها كنوع جديد من البناء الريفي يمكن أن يساهم انتشاره في الأرياف في دفع الريفيين الى التفكير في محاكاته و السعي الى البناء على نفس النمط أو يقاربه ، أما النتائج بالنسب المئوية فهي كما يلي :

في عينة تابلاط المساكن التقليدية بدون فتحات للخارج (18ر18 ٪) و التي من مزيج من المواد مع فتحات للخارج (15ر15 ٪) و التي بأصوار صلبة مع فتحات للخارج نسبتها (36ر36 ٪) و الفيلات عددها أربعة و نسبتها (12ر12 ٪) و أصحاب القرية الاشتراكية (18ر18 ٪) و اذا اعتبرنا كل الأصناف متغيرة ماعدا الصنف الأول غير متغير نجد أن نسبة المساكن التي طرأ عليها تغير من التي بنيت جديدة ، هي النسبة الغالبة ، أي أن أغلب الذين جددوا بناء مساكنهم يميلون الى الابتعاد عن النمط التقليدي القديم ، و تفضيل النوع العصري سواء من حيث مواد البناء أو الشكل أما أكثر الأصناف شيوعا فهو الصنف الذي يبني بمواد كلها مصنعة و بطريقة عصرية أي بأصوار صلبة مع فتحات للخارج حيث بلغت نسبته (36ر36 ٪).

أما عينة البرواقية فكان الصنف الأول أضعف نسبة وكذلك مباني القرى الاشتراكية و هي (25ر6 ٪) لكل واحد منهما ، و الصنف الثاني نسبته (37ر34 ٪) و الثالث (75ر43 ٪) و الفيلات عددها (3) ثلاثة ، بنسبة (37ر9 ٪) و من هذا نخرج بنفس الاستنتاج السابق في العينة الأولى ، و هو أن أغلب المباني الجديدة تميل نحو التغيير في الشكل و مواد البناء مع تفوق نسبي للصنف الثالث ، غير أنه عند المقارنة بين نتائج العينتين نجد بعض التفاوت النسبي بين الأصناف المذكورة ، ففي الصنف التقليدي الذي لم يطرأ عليه تغيير كانت نسبته في عينة تابلاط أكبر منها في عينة البرواقية (18ر18 ٪) مقابل (25ر6 ٪) و كذلك الفرق في الصنفين الثاني و الثالث أما الفيلات

فكان في العينة الأولى أربع فيلات مقابل ثلاثة في العينة الثانية، وعموما نلاحظ بأن معدل التغير في المساكن من حيث شكل البناء ومواده، كان في البرواقية أكثر مع أن الفارق ليس كبيرا، والقاسم المشترك بين العينتين هو أن أغلب المساكن الجديدة طرأ عليها تغيير مما يدل على أن البناء الريفي التقليدي في طريقه الى الزوال، اذا زادت وتيرة التغير واستمرت في المستقبل. والشيء الذي تجدر الإشارة اليه هنا هو أن التغير في المسكن الريفي ليس جديدا بل هو عملية مستمرة عبر الزمن فقد أشارت دراسة ((سبيدل)) الى أن ((في احصاء السيناتوس كونسولت - في عهد الاحتلال - بين أن في مزغنة (52٪) من المساكن كانت أكواخا، و (48٪) كانت بيوتا و الكوخ[1] هو ما يسمى ((بالقربي)) قد زال من المنطقة منذ أمد طويل قبل الاستقلال والبيوت يقصد بها البناء التقليدي المعروف الآن وهو أفضل من الأكواخ.

- المسكن الريفي التقليدي : الخصائص والوظائف .

ان الميزة العامة التي تتصف بها المباني والمنشآت بالقرى الريفية هي ((البساطة وعدم التعقيد، وقلة تكاليف الانشاء، بينما عكس ذلك في المناطق الحضرية))[2] ولمزيد من التعريف بالمسكن الريفي التقليدي نتعرض لخصائصه من حيث الشكل ومواد البناء ثم الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية التي يؤديها.

1) - **بناء المسكن الريفي** : ونذكر فيه المواد التي تبنى منها المسكن (الجدران والسقف والأرضية) وشكل البناء الخارجي والداخلي وملحقات المسكن.

أ) - **مواد البناء** : تتمثل بساطة المسكن الريفي في بساطة المواد التي يبنى منها، فهي مواد طبيعية تدخل عليها تعديلات بسيطة، فبالنسبة للجدران فهي تبنى بمواد محلية مصدرها هو الأرض، وتختلف من منطقة الى أخرى، ففي المناطق التي توجد بها الحجارة الصالحة للبناء يبنى الجدار من الحجارة، وترص الحجارة الى بعضها البعض بالطين، ومن الداخل غالبا ما تلبس الجدران بتربة بيضاء، تسمى ((البياضة)) لانها تسد

---

(1) — I'GO SPEIDEL OP CIT P 18

(2) — محمود الأشرم المرجع السابق، ص، 38.

الشقوق وتعطي للجدران منظرا جميلا ، أما في المناطق التي لا توجد فيها الحجارة ، أو من حيث لا يتيسّر تجميعها ، فتبنى الجدران بالتربة ، وهنا توجد طريقتان : الطريقة الأولى وهي أن يصنع من التربة لبنات متساوية الحجم تشبه شكل الآجر في استطالتها ولا توجد فيها فراغات تجويفية كالآجر ، ثم بعد جفافها وتماسك شكلها يتم رصّها إلى بعضها البعض بنفس طريقة البناء بالآجر ، ولكي تكون اللبنات صلبة ومتماسكة يخلط معها التّبن عند صنعها في قوالب خشبية ، أما الطريقة الثانية فهي أن تبنى الجدران مباشرة بمزج التراب والماء مع التبن وقليل من أغصان بعض الشجيرات الغابية ، لتكسب الجدران متانة وتماسكا في أجزائها ، ويكون سمكها كبيرا ويتم بناء الجدار طبقة بعد طبقة عن طريق وضع لوحتين متوازيتين على شكل قالب تصبّ فيه مادّة التراب الممزوجة وكل كمية من التراب ترمي في إطار اللوحتين تداس بالأرجل أو بأداة ثقيلة ، وكلّما جفّ جزء من الجدار انتقل إلى جزء بجانبه أو فوقه ، حتّى يصل الجدار إلى الارتفاع المطلوب ، عند ذلك يشرع في تفصيل الشكل حسب عدد وشكل الغرف ، ويحمل السقف على أعمدة خشبية تقطع عادة من أشجار الصنوبر ، فمن الأعمدة ما يكون مرتكزا على الأرض على شكل (عرصة) وهو عبارة عن جذع شجرة كبيرة وطويلة ينتهي بشكل حرف (V) وبين كل عرصتين توضع أعمدة أخرى على شكل أفقي توجد على جانبيها أعمدة أخرى أقلّ منها طولا وسمكا تسمّى (الضّلعة) تشكل سقف البيت على شكل حرف (Λ) مقلوب رأسه إلى الأعلى وهو الذي يحمل فوقه القرميد الذي يصنع أيضا من تربة حمراء محلية (*) ؛ كما تترك في بعض الغرف فتحات كبيرة تخرج منها المدخنة ، وقد توضع بعض الزجاجات قاعدتها إلى الأعلى على فوهات بحجم الزجاجة فوق أسقوف الغرف تأخذ مكان قطعة أو اثنين من القرميد لتدخل قليلا من أشعة الشمس ، ويغلّف السقف من الجهة الداخلية للبيت بالقصب الرّقيق أو أغصان بعض الشجيرات الغابية ، ثم يطلى بالطين ليعطي للسقف شكلا مسطحا .

(*) — كانت تمارس صناعة القرميد على ضفاف الأودية أين تتوفر المياه والتربة الحمراء ويلاحظ أن هذه الصناعة تناقصت بشكل كبير جدّا حيث اندثرت كثير من الأفران التقليدية المقامة على ضفاف الأودية ، ((من ملاحظات الباحث الميدانية)).

ب) - **شكل البناء:** يكون الشكل الخارجي للمنزل مربعا أو مستطيلا حسب عدد الغرف وشكلها ومساحتها، وتسمى الوحدة السكنية التقليدية ((بالحوش)) وهو يتكون من عدة غرف متقابلة على الجهات الأربع يجمع بينهما من الجهة الداخلية فناء واسع يسمى ((ساحة الحوش)) هذا الفناء في احدى جهاته الأربع يوجد باب كبير هو المدخل الرئيسي للحوش، ولكل غرفة باب واحد هو المنفذ الوحيد الذي يطل على الساحة التي تكون عادة غير مغطاة مما يسمح بدخول النور والهواء الى الساحة ومنها الى الغرف عبر الأبواب فقط، أما الغرف فكل واحدة ووظيفتها فمنها غرف للنوم وأخرى للطبخ، وغير ذلك، وبعض الغرف تجد في احدى زواياها ((الكانون)) وهو عبارة عن حفرة في الأرض قريبة من الزاوية يوقد فيها الحطب للتدفئة أو لطهي الطعام ويبنى على فوهة الكانون شبه أنبوب واسع وبشكل عمودي يشكل جدار الزاوية المذكورة احدى جهاته الأربع وينتهي من الجهة العليا لسقف تلك الغرفة بمدخنة يتسرب منها الدخان المنبعث من الكانون الى الفضاء الخارجي .

كما توجد في الغرف ملحقات أخرى في زواياها، وتوجد على الجدران تجويفات بأشكال وأحجام مختلفة تستعمل لحفظ الأدوات والأواني البسيطة، وللمسكن الريفي ملحقات أخرى خارج الغرف، فقد تبنى على جانب الحوش من الجهة الخارجية غرف بسيطة منها ما يستعمل لطهي الطعام في فصل الصيف حيث لا يصلح استعمال الكانون الداخلي، وتوجد اسطبلات لمختلف الحيوانات، كالبقر والغنم والحمير، أما الدجاج فتبنى له بيوت قليلة الارتفاع في الأرض المحيطة بالحوش، كما تحاط مساحة الحوش عادة بالأشجار أو سياج من القصب والشجيرات الغابية اليابسة، لتوفير الظل لأفراد العائلة أو لحيواناتها، وتوفر الأمن والسترة للنساء من أعين الرجال الغرباء عن العائلة عند ما يقتربون من البيوت لحاجة ما، كما توجد أماكن قريبة من الوحدة السكنية عبارة عن أرض تحيط بها الأشجار أو شجيرات غابية كثيفة أو نبات الصبار الكثيف، تستر الأفراد أثناء طرح فضلاتهم، فهي تعتبر بمثابة المرحاض عند الريفيين .

2) - **الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للسكن الريفي :** ان شكل المسكن الريفي وملحقاته يوحي بتعدد الوظائف الاجتماعية والاقتصادية التي يؤديها فالغرف تأوي الأسرة وتوفر لها الطمأنينة وتحميها من العوامل الطبيعية وتحفظ أسرارها، كما تساعد الملحقات الداخلية للغرف على حفظ حاجيات الأسرة من الأغذية والأواني المنزلية، وغير ذلك، أما الملحقات الخارجية فوظائفها متعددة، فمنها أماكن لتربية الحيوانات، وأماكن معدة لأشغال أخرى كغسل وتجفيف الملابس، كما تخصص أماكن أخرى لسمر العائلة خاصة في الصيف حيث يبنى في الفضاء الخارجي للحوش مستطيلة مرتفعة قليلا عن الأرض تسمى ((الدكان)) وتستعملها العائلة أحيانا لتناول العشاء أو الحديث مع الضيوف، وبهذا تكون الوحدة السكنية الريفية عبارة عن مركب متكامل الوظائف .

وفي سياق التعريف بالمسكن الريفي يمكن الاشارة الى أنماط المسكن الريفي الموجودة في بعض المناطق من الجزائر ومن ذلك ماتوصلت اليه احدى الدراسات الجزائرية في منطقة من الشرق الجزائري حيث توصلت الى تحديد أربعة أصناف من المسكن الريفي في نهاية الثمانينات وهي : الخيمة ـ بيت السطح ـ بيت بسقف قرميدي ـ بيت مقبّب (بالقبة على السطح) ـ بيت عصري ـ أصناف ثانوية[1]، وما يمكن قوله هو أن شكل ومواد المسكن الريفي تختلف من منطقة لأخرى ومن زمن لآخر، حسب درجة التغير.

جدول رقم (46) تلقي المساعدات لبناء مسكن جديد لدى أفراد العينتين

مساعدات الدولة / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
تلقى المساعدات	9	٪27,27	15	٪46,87
لم يتلق المساعدات	24	٪72,72	17	٪53,12
المجموع	33	٪100	32	٪100

بناء على أن بناء مسكن جديد مهما كان نوعه يتطلب أموالا كثيرة وبما أن الريف الجزائري يشهد عدة مشاريع لتجديد المساكن الريفية سواء تلك التي تكفلت ببنائها الحكومة كمشاريع القرى الاشتراكية أو التي تكفل بها الافراد أنفسهم عن طريق ما يسمى بالبناء الذاتي الذي تمنح الدولة بموجبه مساعدات مالية ومادية لبناء مساكن جديدة، أو التي تكفل بها الافراد كلية، فقد أراد الباحث أن يعرف الى أي مدى تتيح الامكانيات المادية لسكان الريف فرصة تجديد مساكنهم، والى أي مدى ساهمت مساعدات الدولة في ذلك، ولهذا يبحث من خلال هذا الجدول عن وجود أو عدم وجود اعانات من طرف الدولة لأصحاب المباني السكنية الجديدة، ولذلك نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أصحاب المساكن الجديدة فئتين، فئة تلقت مساعدات من الدولة وفئة لم تتلق المساعدات، بل تحملت التكاليف بمفردها والنتائج بالتفصيل كانت كمايلي :

---

(1) A. SAYAD et N. HASSANI L'HABITAT PAYSAN TRADITIONNEL EN ALGERIE CRAPE — ALGER NOV 1988 PP2-3

في عينة تابلاط (27,27 ٪) من أفراد العينة تلقّوا مساعدات اذا احسبنا معهم الستة (6) الذين يسكنون في القرية الاشتراكية (*)، و ثلاثة فقط استفادوا من مساعدات الدولة في اطار البناء الذاتي أمانسبة (72,72 ٪) لم يتلقوا أي نوع من المساعدات .

و في عينة البرواقية فالذين تلقوا المساعدات نسبتهم (46,87 ٪) منهم اثنان (2) تلقّوا مساعدات من الشركة التي يعملون فيها (**) على شكل قرض بدون فائدة ، واحدى عشر آخرين تلقوا مساعدات في اطار البناء الذاتي واثنين (2) منهم يسكنون مباني تابعة لقرية اشتراكية ؛

و بالمقارنة بين العينتين نلاحظ عموما أن أغلب الذين بنوا مساكن جديدة تحمّلوا لوحدهم تكاليف البناء الا البعض الذين تلقوا مساعدات من طرف الدولة، في أشكال مختلفة، غير أن هناك تفاوت في حجم المساعدات من العينتين، حيث كانت في البرواقية أكبر ممّا هي في تابلاط أي (46,87 ٪) مقابل (27,27 ٪) على الترتيب السابق، خاصة ما يتعلق بالمساعدات في اطار البناء الذاتي، اذ أن ثلاثة (3) فقط من عينة تابلاط استفادوا من البناء الذاتي مقابل (11) احدى عشر من أفراد عينة البرواقية، و هذا يرسم لنا صورة واضحة عن حجم الصعوبات التي يواجهها تجديد البناء الريفي التقليدي القديم، اذ غالبا ما يجد الريفي نفسه وجها لوجه مع ارتفاع تكاليف البناء، ومحدودية مدخوله مما يضطر الى تصرفات عديدة لتسديد التكاليف ، سيكشفها الجدول القادم ، كما أن هناك حالات أين يتلقّى بعض الافراد اعانة من طرف الدولة في اطار البناء الذاتي ولكن لا تكفي ، وذلك اما لأن قيمة القرض المحدّد منذ سنوات مضت كانت مقدّرة حسب أسعار مواد البناء في تلك السنوات وبمرور السنوات ارتفعت أسعار المواد بشكل كبير بحيث تصبح قيمة القروض المقدرة حسب الظروف الماضية غير كافية حاليا ، واما في حالة استلام الاعانات على شكل مواد بناء عينية يتم التوزيع بطريقة عشوائية وناقصة فمثلا يستلم المستفيد من الاعانة في بداية السنة بعض الأكياس من الاسمنت دون استلام ما يتبعها من حديد و بعد أن يأتي دوره في حصة الحديد يكون الاسمنت قد تعرض لعوامل طبيعية تفسده و هكذا يبقى مشروعه دائما عبارة عن سلع و مواد مكدّسة هنا وهناك تنتظر اكتمال القدر المطلوب لانطلاق الاشغال، كما أن هناك حالات أين

(*) _ وهي القرية الوحيدة على مستوى بلدية مزغنة وزعت سكناتها في أفريل 1989 ، والمستفيدون ليسوا عمالا في قطاع الزراعة العمومي بل أراضيهم خاصة .

(**) _ هو مصنع معدّات الري ((الصمامات والمضخات بالبرواقية)) ENPMH

يريد صاحب القرض ـ أي المستفيد ـ أن يبني مسكنا يفوق المقدار المعطى له مثلا تعطى له مواد لبناء ذي طابق أرضي فقط فيريد بناء طابقين فيبقى ينتظر الفرصة أو المخرج من هذه المشكلة. و لمزيد من التوكيد فقد ذكر المبحوثون هذه الحالات كما اطلع الباحث بنفسه من خلال ملاحظاته الميدانية على عينة من هذه الحالات(*).

جدول رقم (47) المدخول الذي ساعدهم على البناء الجديد لدى أفراد العينتين.

نوع المدخول / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
بيع حيوانات	8	٪ 33ر33	7	٪41ر17
بيع منتوج زراعي	6	٪ 25	5	٪ 29ر41
أجرة عمل غير زراعي	1	٪ 4 ر 16	2	٪ 11ر76
مداخيل متنوعة	9	٪37 ر 5	3	٪ 17ر64
المجموع	24	٪ 100	17	٪ 100

الأفراد الذين بنوا مساكن جديدة دون أن يتلقوا مساعدات مادية من طرف الدولة في أي شكل من الأشكال لابد و أنهم تحملوا لوحدهم تكاليف البناء، و لذلك فان توفير المال اللازم لذلك يتطلب مدخولا كافيا، و اذا كان المبحث الأول قد بين في نتائج تغير علاقة الانسان بالأرض أن الكثير من العائلات الريفية تنوعت مصادر دخلها و تعددت، بعد ما كانت في الماضي تقتصر على المدخول المتواضع من الزراعة، اضافة الى بعض القطعان التقليدية من الماشية، فليس معنى ذلك أن هذه المصادر التي ظهرت في شكل نشاطات جديدة أصبحت تمارسها العائلات الريفية قد ساهمت بالضرورة في تسديد تكاليف البناء الجديد، ذلك لأن المباني التي اعتبرت

(*) ـ كان الباحث يسجل كل ملاحظة مهمة في أوراق هامشية لتدعيم تحليل نتائج البحث.

جديدة ببدأ تاريخها ـ كما سبقت الاشارة الى ذلك ـ من أواخر السبعينات الى الفترة الحالية التي أجريت فيها الدراسة، بينما الظهور الفعلي لتلك النشاطات بدأ بالتدريج وهو مختلف من عائلة لأخرى، ومن نشاط لآخر، فقد تكون عائلة اليوم ذات مصادر دخل متعددة، ولكن ساعة بناء مسكنها الجديد لم يكن لها أكثر من مدخول واحد يتمثل أساسا في زراعة الحبوب، وقد تكون عائلة أخرى لم تبن مسكنا جديدا الا بعد ماتوسعت مداخيلها في صورتها الحالية التي كشفت عنها الدراسة، ولذلك يظهر أن هناك اختلاف في المصادر التي موّل بها هؤلاء الأفراد مشاريع بناء مساكنهم، وتحدّدت هذه المصادر من خلال أجوبة المبحوثين في أربعة أنواع هي: الثمن المقبوض من بيع بعض الرؤوس من الحيوانات، أو بيع منتوج زراعي ما، أو ما أدّخره من أجرة عمل غير زراعي مارسه المبحوث في السابق، أو مداخيل متنوعة وهي الصورة النهائية للمداخيل التي كشفت عنها الدراسة، والتي تعتمد على عدة نشاطات تمارسها العائلات الريفية، وتبيّن من النتائج مايلي:

الذين اضطروا الى بيع حيواناتهم في عيّنة تابلاط نسبتهم (33ر33 ٪) مقابل (17ر41 ٪) في البرواقية أما الذين كان مصدر تمويل مشروعهم ببيع منتوجات زراعية كانت نسبتهم في العينة الأولى (25 ٪) وفي العينة الثانية (41ر29 ٪) أما الذين كانت أجرة العمل غير الزراعي خاصة العمل في الصناعة هي مصدر المدخول الذي تم به البناء فكانت ضعيفة تراوحت على التوالي بين (16ر4 ٪) و (76ر11 ٪) أما المداخيل المتنوعة فكانت نسبة مساهمتها في بناء تمويل مشاريع البناء الجديد (5ر37 ٪) في عينة تابلاط، و (64ر17 ٪) في عينة البرواقية، ومن المقارنة بين نسب العيّنتين نلاحظ أن بيع بعض الحيوانات أو منتوجات زراعية، كانت نسبتها معتبرة اذ تراوحت بين الرّبع ومايقارب النصف، مع تفاوت بسيط بين العيّنتين، وهذا من شأنه أن يكشف من بعض الأسباب التي كانت وراء اختفاء القطعان التقليدية للحيوانات التي كانت تمتاز بها منطقتنا البحث، اذ أنّ قيام الريفيين بتجديد مساكنهم التقليدية، ومع ضعف مساعدات الدّولة، اضطرّهم الى استهلاك الاحتياطي من ثرواتهم والذي كان يتمثل أساسا في رؤوس الماشية، فعلى سبيل المثال صرّح أحد المبحوثين بأنه من أجل بناء مسكنه الجديد اضطر الى بيع ثلاث رؤوس من البقر وبعض المواشي، وأصبح فيما بعد لا يملك هذه الأنواع من الحيوانات وقد تحدث مثل هذه التصرفات الاضطرارية في حالة إقدام العائلة الريفية على تزويج أحد أبنائها في وقت لا تملك فيه سوى رؤوس الماشية. كما أن بيع المنتوجات الزراعية غالبا ماتكون هذه المنتوجات من ذلك النوع الذي اعتبرت زراعته بكثافة شيء جديد وهي منتوجات

لهاقيمة مالية معتبرة ، و من هذا كذلك نكتشف أن رغبة الريفيين في بناء مسكن جديد عصري دفعهم الى زراعة تلك الانواع من المحاصيل ، كما قد تكون زراعة تلك المحاصيل و ما تحققه من أرباح دافعا للتفكير في البناء الجديد ، ذلك لان عوامل التغير الاجتماعي تؤثر في بعضها البعض بحيث يصعب على الباحث في كثير من الحالات تحديد أسبقية عامل على آخر . أما ضعف نسبة أجرة العمل غير الزراعي خاصة الصناعة في كلا العينتين فهذا دليل على أن هذه الاخيرة لم تكن مساهمتها كبيرة في تغيير وجه الريف ، خاصة المسكن أما الفرق بين نسبة المداخيل المتنوعة و المتمثلة في النشاطات المختلفة التي يمارسها الريفيون حاليا و هي (5ر 37٪) في تابلاط و (64ر17٪) في البرواقية ، فهذا راجع للنتيجة التي توصل اليها المبحث الاول حيث بين أن مصادر الدخل في العينة الاولى أكثر تنوعا و تعددا منها في العينة الثانية ، و لما كان بناء المسكن يتعلق بنوع المداخيل تكرر الفارق بين نسبتي العينتين، و عموما فان الانتاج الزراعي و الحيواني كان وراء تمويل مشاريع بناء المساكن الجديدة لدى هؤلاء الافراد الذين لم يتلقوا مساعدات من الدولة مع مساهمات ضعيفة من مداخيل نشاطات أخرى خاصة العمل في القطاع الصناعي.

جدول رقم (48) أسباب عدم بناء مسكن جديد لدى أفراد العينتين

الأسباب / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪
غلاء مواد البناء	26	27ر70٪	20	63ر52٪
انتظار رخصة البناء الذاتي	5	51ر31٪	15	47ر39٪
لم يرغب بعد	6	21ر16٪	3	89ر7٪
المجموع	37	100٪	38	100٪

من أجل الالمام أكثر بكل الظروف التي اكتنفت عملية تجديد البناء الريفي و تغيره من النمط التقليدي الى النمط العصري ، و صولا الى معرفة درجة الريفيين الى التخلي عن النمط القديم و الاقبال على النمط العصري خصص الباحث هذا الجدول لاولئك

الذين مازالت مساكنهم قديمة ، والبحث عن الأسباب التي حالت دون قيامهم ببناء مساكن جديدة ، وقد تلخصت الأسباب في ثلاثة أمور هي : غلاء مواد البناء ، أو انتظار رخصة البناء الذاتي ، أو عدم حصول الرغبة في بناء مسكن جديد ، وتوصل الباحث الى تحديد وتصنيف هذه الأسباب من خلال دراسة وتمحيص لأجوبة المبحوثين وما ركزوا عليه من أسباب ، فكانت النتائج في عينة تابلاط ، الذين صرحوا بأن غلاء مواد البناء كانت هي النسبة الغالبة ، وبلغت (27ر70٪) تقابلها نسبة (63ر52٪) في عينة البرواقية ، والذين انتظروا رخصة البناء الذاتي نسبتهم في العينة الأولى (51ر13٪) وفي الثانية (47ر39٪) أما الذين لم تتوفر لديهم الرغبة بعد فنسبتهم على التوالي (21ر16٪) و (89ر7٪) وبالمقارنة بين نسب العينتين نستخلص بأن غلاء مواد البناء وكذلك ما يتبعها من تكاليف أخرى تخص البناء كأجرة البناء المرتفعة وغير ذلك ، كان هو السبب الأقوى الذي يحول دون بناء مساكن جديدة ، خاصة اذا علمنا أن البناء في السابق كان عن طريق التعاون المسمى ((التويزة)) في الغالب ، وأصبح الآن وخاصة في البناء العصري بالمواد المصنّعة كالاسمنت والآجر عمل يمارسه المتخصصون ، وتقوم على العمل الأجير المرتفع الثمن كما أن الذين صرحوا بأنهم لم يرغبوا بعد في البناء سيواجهون كذلك نفس المشكل عند ما يرغبون في ذلك ، ومن جهة أخرى يدل ضعف نسبة الذين لم يرغبوا بعد على أن الرغبة قوية لدى الريفيين للانتقال من البناء التقليدي الى البناء العصري ، فلو توفرت الظروف الملائمة كاعانات الدولة ، وانخفاض تكاليف البناء لكان من المتوقع أن يكون التغير في نمط المسكن الريفي بصورة أكبر مما هي عليه الآن ، ومن هذا يتوقع الباحث أن الذين لم يبنوا مسكنا عصريا بعد أو الذين بنوا مسكنا جديدا ولكنه تقليدي سوى ينتقلون في المستقبل القريب أو البعيد الى النمط العصري كلما سمحت ظروفهم المادية بذلك .

جدول رقم (149) علاقة مصادر الدخل بنوع المسكن الجديد من حيث الشكل ومواد البناء لدى أفراد عينة تابلاط.

نوع المسكن الجديد من حيث الشكل ومواد البناء / مصادر الدخل	تقليدي بدون فتحات للخارج		مزيج من المواد مع فتحات للخارج		بأسوار صلبة مع فتحات للخارج		بأسوار صلبة وطوابق مع فتحات للخارج		قرية اشتراكية		مسكن قديم تقليدي		المجموع %	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
زراعة	4	22,22	0	00	0	00	0	00	2	11,11	12	66,66	18	100
زراعة+ عمل غير زراعي	1	10	2	20	1	10	0	00	2	20	4	40	10	100
زراعة+ أبقار	1	50	0	00	0	00	0	00	0	00	1	50	2	100
زراعة+ أغنام	0	00	0	100	0	00	0	00	0	00	0	00	1	100
زراعة+ دجاج	0	00	2	8,33	4	16,66	0	00	1	4,16	17	70,83	24	100
زراعة+ تجارة	0	00	0	00	1	50	0	00	0	00	1	50	2	100
زراعة+ أبقار وأغنام	0	00	0	00	2	100	0	00	0	00	0	00	2	100
زراعة+ أغنام ودجاج	0	00	0	00	0	00	1	50	0	00	1	50	2	100
زراعة+ دجاج تجارة	0	00	0	00	0	00	2	100	0	00	0	00	2	100
زراعة+ كل الحيوانات + تجارة	0	00	0	00	0	00	1	100	0	00	0	00	1	100
زراعة+ عمل غير زراعي + أغنام	0	00	0	00	1	50	0	00	1	50	0	00	2	100
زراعة+ عمل غير زراعي + دجاج	0	00	0	00	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

جدول رقم (49ب) علاقة مصادر الدخل بنوع المسكن الجديد من حيث الشكل ومواد البناء لدى أفراد عينة البرواقية

نوع السكن الجديد من حيث الشكل ومواد البناء / مصادر الدخل	تقليدي بدون فتحات للخارج		مزيج من المواد مع فتحات		بأصوار صلبة مع فتحات للخارج		بأصوار صلبة مع فتحات للخارج بطوابق (فيلا)		قرية اشتراكية		مسكن قديم تقليدي		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
صناعة	1	2,5	2	5	5	12,5	0	00	1	2,5	31	77,5	40	100
صناعة + تجارة	0	00	0	00	2	100	0	00	0	00	0	00	2	100
صناعة + أبقار	0	00	1	100	0	00	0	00	0	00	0	00	1	100
صناعة + أغنام	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	1	100	1	100
صناعة + دجاج	0	00	3	75	0	00	0	00	0	00	1	25	4	100
صناعة + أبقار وأغنام	0	00	0	00	1	50	0	00	0	00	0	00	1	100
صناعة + أغنام ودجاج	0	00	1	50	1	50	0	00	0	00	0	00	2	100
صناعة + زراعة	1	7,14	4	28,57	3	21,42	0	00	1	7,14	5	35,71	14	100
صناعة + زراعة + أبقار	0	00	0	00	1	50	1	50	0	00	0	00	2	100
صناعة + زراعة + أغنام	0	00	0	00	0	00	1	100	0	00	0	00	1	100
صناعة + زراعة + دجاج	0	00	0	00	1	50	1	50	0	00	0	00	2	100

بإدخال المتغير المستقل وهو علاقة الانسان بالأرض المتمثلة في مصادر الدخل المتنوعة يمكن معرفة علاقة هذه الأخيرة بنوع المسكن الجديد لدى المبحوثين خاصة اذا علمنا مما سبق أن بناء مسكن جديد مهما كان نوعه يحتاج الى أموال كبيرة ، ولذلك وجدنا أن من بين العوائق التي تقف في وجه الريفيين لتجديد مساكنهم القديمة التقليدية كانت غلاء مواد البناء وارتفاع تكاليفه ، هي العائق الأساسي وللاستفادة المثلى من هذه البيانات يقتصر الباحث على تلك التي لها دلالات واضحة .

فبالنسبة لعينة تابلاط ، فئة الدخل التي تعتمد على الزراعة فقط على التوالي نسبتي (22,22٪) و (66,66٪) من المجموع مساكنهم مازالت تقليدية سواء القديمة منها أو الجديدة ، ولا أحد من أفرادها استطاع أن يبني مسكنا بمواد ونمط عصري ، وفئة الذين يمارسون نشاطا واحدا الى جانب الزراعة نجد واحدا (1) منهم فقط ويعمل عملا غير زراعيا بني بأسوار صلبة مع فتحات للخارج ، وأربعة من الذين يمارسون تربية الدجاج وواحد من أصحاب التجارة ، بينما لا أحد منهم استطاع أن يبني مسكنا ذي طوابق ، ((فيلا)) حيث نجد الفلات الأربعة في كامل العينة كانت من نصيب فئات الدخل التالية ، واحدة لفئة الذين يربون الأغنام والدجاج الى جانب الزراعة ، واثنين لأصحاب الدجاج والتجارة وواحدة للذين يربي كل الحيوانات اضافة الى التجارة والزراعة ، وهذه النسب تكفي للدلالة على علاقة مصادر الدخل بنوع المسكن حيث أنه كلما زادت مصادر الدخل وتنوعت كلما كان نوع المسكن أفضل ، خاصة تلك التي بنيت بمواد بناء مصنعة مائة بالمائة ، كالمباني بالطوابق وغيرها ، ولمزيد من التوضيح فان النوعين الثالث والرابع من المباني وهي التي بأسوار صلبة سواء بطوابق أو بدونها ، فان تاريخ بنائها حديث جدا يعود الى نهاية الثمانينات في الغالب ، ذلك لأن ظهوره كان مقرونا بارتفاع مداخيل أصحابه ، ولم يحدث ذلك في بداية السبعينات وما بعدها ، لأن مشاريع النشاطات الجديدة كانت في بداية انطلاقتها ، أما المباني من النوع التقليدي ، أو الذي أدخلت عليه تعديلات بسيطة ، في الشكل ومواد البناء فغالبا مايعود تاريخ بنائه الى منتصف السبعينات حيث كان أغلب الريفيين يعتمدون على مدخولهم الزراعي فقط . أما عينة البرواقية ففئة الدخل التي تعتمد على الصناعة فقط فخمسة (5) منهم بنوا بأسوار صلبة ، ونسبتهم (12,5٪) و (77,5٪) مساكنهم تقليدية قديمة ، أما الفئات الأخرى فكان نصيبها من النوعين الثالث والرابع متفاوتا ،

فالمساكن المبنية بأسوار صلبة مع فتحات للخارج أي عصرية ، اثنين منها كانت من نصيب فئة الذين يمارسون التجارة الى جانب الصناعة ، و واحد لفئة الذين يملكون الابقار و الاغنام معا ، و ثلاثة مساكن لأصحاب الزراعة ، و واحد لكل من الفئتين الاخيرتين اللتين تمارسان نشاطين الى جانب الصناعة ، أما ((الفيلات)) الثلاثة لمجموع العينة فكانت كلها من نصيب الذين يمارسون نشاطين اضافيين الى جانب الصناعة ، و من هنا نخرج بنفس النتيجة المستخلصة من تحليل نتائج العينة السابقة و هي قوة العلاقة بين زيادة الدخل عن طريق تعدد و تنوع مصادره بنوع السكن .

و بالمقارنة بين العينتين نستنتج أنه كلما كان المسكن أكثر حداثة و أرفع تكاليفا كلما تطلب بناؤه الى مصادر متعددة للدخل لتغطية التكاليف ، كما أن هذا لا يعني بأن ظهور هذه الانواع الجديدة من المساكن هي نتيجة لتغير علاقة الانسان بالارض فقط و انما تدخل فيها عوامل أخرى ، هي التي إنبنت عليها فرضيات الدراسة ، فمثلا يرى الباحث أن انتشار القرى الاشتراكية في المناطق الريفية و ما تحمله من نمط جديد للبناء من حيث مواد و شكل البناء ساعدت على تغيير نظرة الريفي الى البناء التقليدي و جعلته يفكر في محاكاة ذلك النوع من البناء خاصة اذا علمنا أنه في اطار مشروع القرى الاشتراكية ((فقد استفادت الولاية من برنامج هام جدا تمثل في (24) قرية عبر ترابها)).[1] كما أن القيم الحضرية التي انتقلت عبر الزيارات بين الاقارب من المدينة الى الريف كان منها ما يتعلق بنمط السكن فساعدت بدورها على انتشار النظرة الجديدة للمسكن الريفي، و رغم تعدد عوامل تغير المسكن الريفي تبقى مصادر الدخل هي العامل المشجع و الحاسم و المساعد على التغيير الفعلي للمسكن الريفي في شكله ومواد بنائه طالما أن بناء هذه المساكن يحتاج الى أموال كبيرة .

جدول رقم (50) نوع المسكن المفضل لدى أفراد العينتين .

عينة البحث / المسكن المفضل	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة المئوية ٪	التكرار	النسبة المئوية ٪
تقليدي	00	٪00	00	٪ 00
عصري	70	٪ 100	70	٪100
المجموع	70	٪ 100	70	٪ 100

—(1) RAPPORT D'ORIENTATION OPGIT P 134

انطلاقا من النتائج السابقة التي بيّنت حدوث تغيّر المسكن الريفي، هذا التغير الذي حالت دون انتشاره بصورة أوسع عدّة أسباب خاصة ارتفاع تكاليف البناء، أراد الباحث أن يعرف الى أي مدى كان بامكان النّمط السّكني الجديد أن ينتشر لو كانت الظروف ملائمة سواء بمساعدات الدولة في اطار البناء الذاتي، أو وفرة مواد البناء وانخفاض تكاليفه، ويرى الباحث أن الوصول الى معرفة هذا يتم عن طريق معرفة تصورات الريفيين عن المسكن الذي يرغبون فيه مستقبلا، فكان السؤال المطروح هو، ماهو المسكن المفضّل لديهم ؟. وكانت النتائج في كلا العينتين أن كلّ الافراد وبدون استثناء فضّلوا البناء العصري على البناء التقليدي ذلك رغم أنّ البعض منهم أبدى بعضا من الانتقاءات السلبية للبناء العصري حيث يقارن مثلا بين البناء التقليدي بالمواد الطبيعية والبناء العصري بالاسمنت، فيرى بأن التراب أرحم من الاسمنت، لانّ هذا الاخير يسبّب أمراضا كالروماتيزم، غير أن آراءهم في الاخير تتفق على أفضلية البناء العصري، لانّه من جهة يساعد على ادخال الكهرباء والماء للبيت نظرا لصلابة جدرانه، كما تمكّن أرضية غرفه المستوية من اقتناء الاثاث المنزلي، كالخزائن الخشبية، ومن جهة ثانية يعبر عن نوع من المكانة والنجاح الاجتماعيين للعائلة والنتيجة المستخلصة من هذا هي أن البناء التقليدي في الريف معرّض للزوال كلما سمحت ظروف أصحابه بذلك.

ـ المسكن الريفي المتغير: ان التغييرات التي طرأت على المسكن الريفي عديدة ومتنوعة ومتفاوتة بين نوع وآخر، فمنها مايتعلق بالبيت ذاته من حيث الشكل ومواد البناء ومنها مايتعلق بملحقاته الداخلية أو الخارجية، واذا كانت هناك بعض المساكن التي بنيت حديثا ومازالت محافظة على طابعها التقليدي عموما في الشكل ومواد البناء، فلم تسلم هي الاخرى من بعض التغيرات.

وقد تمكن الباحث من المعاينة الميدانية للعديد من المساكن من الاطلاع على تلك التغيرات حيث أن البيت الريفي الجديد، وان كان مبنيا من التراب ومغطّى بقرميد من صنع محلّي فانه في بعض ملحقاته الداخلية بالخصوص كالمخازن التي كانت تبنى على مساطب مرتفعة قليلا عن الارض في ركن من أركان احدى الغرف، فقد زالت وعوّضت بأواني مصنّعة لحفظ الحبوب واختزانها لوقت الحاجة، كموسم البذر مثلا،

وأصبح الريفي يختزن حبوبه في براميل حديدية أو بلاستيكية، مع العلم أن النوع التقليدي من المخازن أكثر توفيرا لشروط حفظ الحبوب، لأنه مصنوع من التراب، كما أن الفراغات المختلفة الأشكال والأحجام التي كانت تترك على جدران الغرف، والتي كانت تستعمل لحفظ الأدوات المنزلية، والتي خاصة في البيوت التي دخلها الأثاث الخشبي، كخزائن الأواني المنزلية، أما الملحقات الخارجية للمسكن المعدة لايواء الحيوانات فقد تغيرت أشكالها ومواقعها، فالأكواخ البسيطة التي كانت تأوي الماشية أو الدجاج وكانت توجد في المساحة الأرضية المحيطة بالوحدة السكنية، أو ملتصقة باحدى جدرانها، أصبحت اسطبلات كبيرة تكون مساحتها أحيانا أكبر من مساحة الوحدة السكنية ذاتها، وتكون عادة في مساحة مستقلة عن مساحة الوحدة السكنية، كما أن الغرف التي كانت أبوابها تعتبر المنفذ الوحيد الى الخارج، ظهرت بشكل جديد وهو وجود النوافذ كمنفذ ثاني لها، وحتى في بعض المساكن المبنية حديثا بمواد تقليدية.

أما من حيث مواد البناء فالتغيير كذلك كان بدرجات متقاربة، فبعض المساكن مع أنها مبنية أساسا بالمواد التقليدية أضيفت اليها بعض المواد المصنعة كالإسمنت وهذا النوع هو الذي سماه الباحث مزيج من المواد التقليدية والمصنعة (*) فمثلا عند ما يكون بناء الجدران بالحجارة تشتد الى بعضها بالاسمنت عوض التراب، أو يلبس الجدران من الداخل أو الخارج أو كلاهما بالاسمنت وكذلك أرضية الغرف تبلط بالاسمنت، وفناء الحوش، أما الأعمدة التي تحمل السقف والتي كانت تقطع من أشجار الغابات، فكثير ما عوضت بأخرى مصنوعة ذات شكل مسطح، أما الأنواع الأخرى التي بنيت بأسوار كلها صلبة سواء بطابق أرضي أو عدة طوابق فهي متغيرة كلية من حيث الشكل ومواد البناء، ورغم ذلك فان بعض ملحقاتها كالمرحاض مثلا مازالت بالطريقة التقليدية، فقد تجد ((فيلا)) بطابقين أو أكثر ولا يوجد بها مرحاض، ذلك لانعدام شبكة صرف المياه المستعملة في القرى المعزولة عن النسيج العمراني للتجمعات الحضرية، كما أن البيوت حتى التقليدية التي كانت تزين جدرانها بطلاء من التراب الأبيض (البياضة) أصبحت تطلى بالصباغة المصنوعة، التي تستعمل أيضا في المدن، وعموما فان معالم المسكن الريفي التقليدي بدأت في الزوال شيئا فشيئا، كلما سمحت الفرصة بذلك لتحل محلها معالم السكن المصري.

(*) — أنظر الجدول (رقم 47).

جدول رقم (51) نوعية الاضاءة المنزلية لدى أفراد العينتين

عينة البحث / نوع الاضاءة	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة المئوية ٪	التكرار	النسبة المئوية٪
كهرباء	00	00 ٪	34	48ر57 ٪
مولد كهرباء	8	11ر42 ٪	10	14ر28 ٪
شموع ومصابيح بالغاز	62	88ر57 ٪	26	36ر61 ٪
المجموع	70	100 ٪	70	100 ٪

وسائل الانارة في المنازل تعد ضرورية للحياة، واذا كان هذا المشكل في المدينة وجد حله تماما منذ سنين طويلة وذلك بتوفير التيار الكهربائي لكل المساكن، فانه في الريف مايزال مشكلا يعيق تطور مستوى المعيشة ويعيق تنمية المناطق الريفية، اذ أن مشروع الكهربة الريفية الذي انطلق منذ السبعينات لم يصل بعد الى نهايته في كامل المناطق الريفية الجزائرية، ولما كانت نوعية الانارة يتعلق بها وجود أو انعدام بعض اللوازم المنزلية خاصة منها الأدوات الكهرومنزلية، جعلها الباحث كمقدمة لمعرفة مؤشر مستوى المعيشة المتمثل في نوعية الأواني والأدوات واللوازم المنزلية التي تملكها هذه العائلات الريفية محل الدراسة، ويبين هذا الجدول ثلاثة أنواع من الانارة في المساكن الريفية وهي الانارة الكهربائية والانارة عن طريق مولدات كهربائية، والانارة بوسائل بسيطة كالشموع والمصابيح الغازية وكانت النتائج كمايلي :

في عينة تابلاط تنعدم الكهرباء تماما، بينما الذين يستعملون المولد الكهربائي هم فقط (11ر42 ٪)، والباقي نسبتهم (88ر57 ٪) يستعملون الشموع والمصابيع الغازية،

أما عينة البرواقية فنسبة (48ر57 ٪) بالتيار الكهربائي و (14ر28 ٪) بالمولدات الكهربائية و (36ر61 ٪) بالوسائل البسيطة.

وبالمقارنة نستنتج أن الكهربة الريفية مازالت لم تعم منطقتي البحث(*) غير أن بعض المناطق من البرواقية استفادت من الكهرباء، وقاربت نصف العينة (48ر57 ٪) بينما

(*) — لوحظ خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988 زيادة مطالبة الريفيين بالكهرباء سواء عن طريق الرسائل في الجرائد الوطنية أو عن طريق مظاهرات .

المناطق الريفية لبلدية مزغنة التي أخذت منها عيّنة تابلاط لم تستفد بعد من المشروع الذي مازال في اطار الانجاز (**).

أما استعمال المولّدات الكهربائية فنسبتها بقيت ضعيفة، ذلك لارتفاع ثمن وتكاليف تشغيلها ولذلك غالبا ماتجد عدّة عائلات تشترك في ملكية مولّد كهربائي واحد تستغلّ طاقته الكهربائية ليلا فقط، ممّا لا يسمح بتشغيل بعض الأدوات كالثلاجة التي تشتغل طوال الوقت، وهذا من شأنه أن يؤثر على امتلاك الأدوات الكهرومنزلية كما سنرى من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم (52) امتلاك اللوازم المنزلية العصرية لدى أفراد العينتين.

عينة البحث / نوع الإضاءة	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %
راديو أو مسجّل	17	% 24,28	15	% 21,42
تلفزة	11	% 15,31	42	% 60
ثلاجة	00	% 00	7	% 10
غسّالة ملابس	00	% 00	00	% 00
مروحة كهربائية	00	% 00	2	% 2,85
آلة خياطة	4	% 5,31	5	% 7,14
موقد غاز عادي	70	% 100	70	% 100
فرن كبير	3	% 4,28	9	% 12,85
مدفأة	32	% 45,71	30	% 42,85
المجموع	157	% 100	181	% 100

(**) علم الباحث أن بعض المناطق من بلدية مزغنة شرعت في استعمال التيار الكهربائي ابتداء من يوم الأربعاء، 1990/01/19.

ان امتلاك اللوازم المنزلية خاصة منها الادوات الكهرو منزلية له علاقة بوجود أو عدم وجود التيار الكهربائي في المساكن الريفية ـ كما سبقت الاشارة الى ذلك ـ كما أن إمتلاكها اعتبره الباحث أحد مؤشرات مستوى المعيشة لدى العائلات الريفية كما هو الحال لدى العائلات الحضرية ، ولهذا فنتائج هذا المؤشر ستبيّن من جهتها الى أي مدى توصّل هؤلاء الريفيون الى تحسين مستواهم المعيشي، واذا كانت اللوازم المنزلية متعددة و متنوعة من حيث أهميتها و ثمنها ، فان الباحث اقتصر على أكثرها أهمية و أكبرها ثمنا ذلك لتكون دالة بوضوح على المستوى المعيشي للعائلات المبحوثة ، لأن هناك بعض الادوات والاواني المنزلية التي لا يعدّ امتلاكها تعبيرا عن ارتفاع المستوى المعيشي نظرا لكونها في متناول كل الفئات الاجتماعية لأن سعرها منخفض أو قيمتها قليلة ، بالمقارنة مع أشياء أخرى، كما أن البعض من هذه الادوات كالتلفزة و الراديو فزيادة على اعتبارها كمؤشر على ارتفاع أو تحسين المستوى المعيشي للعائلات فهي حسب احدى فرضيات هذه الدراسة تعتبر من عوامل التغير الاجتماعي في الريف لأنها وسائل اعلام ، تساهم في نقل القيم الحضرية الى الريفيين، و لهذا اقتصر الباحث على ثمانية من اللوازم المنزلية العصرية منها وسائل اعلامية و أخرى للطبخ و الثلاجة و أخرى كمالية كالمروحة الكهربائية . و استنتج الباحث ما يلي :

في عينة تابلاط ، الراديو نسبة مالكية (28ر24٪) و التلفزة (71ر15٪) و لا أحد يملك كل من الثلاجة و المروحة الكهربائية ، أما آلة الخياطة (72ر5٪) موقد غاز عادي (100٪) أي كل أفراد العينة ، أما الفرن الكبير (28ر4٪) و المدفأة (71ر45٪) وهنا نلاحظ أن الادوات التي تشتغل بالتيار الكهربائي منعدمة أو قليلة كالتلفزة و هي مقتصرة على أصحاب المولدات الكهربائية ، أو تكون تلفزة بالبطارية و هي قليلة ، أما موقد الغاز العادي فكلهم يملكونه وهذا لوفرته في السوق من جهة ونقص الطريقة التقليدية في طهي الطعام على الحطب الذي يجلب من الغابة ، و من فوائد ذلك ترك الغابات تنمو ، كذلك المدفأة تقريبا نصف أفراد العينة يملكونها (71ر45٪) ذلك لانها ضرورية في تلك المنطقة الباردة شتاء ، أما باقي الاواني فنسبتها ضعيفة لانها غالية الثمن من جهة و نادرة في السوق من جهة أخرى ، و هذا حتى في أسواق المدن .

أما في عينة البرواقية فالذين لديهم راديو و تلفزة نسبتهم على التوالي (42ر21٪) و (60٪) و الثلاجة (10٪) و موقد غاز عادي (100٪) و المدفأة (85ر42٪) أما باقي الادوات نسبتها ضعيفة تراوحت (85ر2٪) و (85ر12٪).

وبالمقارنة بين العينتين نلاحظ نوعا من التفوق لافراد عينة البرواقية خاصة فيما يتعلق بالتلفزة (60٪) مقابل (15,71٪) وذلك راجع أساسا لوجود التيار الكهربائي عند مايقارب نصف أفراد عينة البرواقية وينعدم تماما لدى أفراد عينة تابلاط، أمّا عموما فاننا نلاحظ في كلا العينتين أن النسب كلها ضعيفة لا تتجاوز الربع في غالب الأحيان ماعدا الموقد الغازي والمدفأة في كلا العينتين، والتلفزة في عينة البرواقية وهذا يدل على أن تجهيز هذه العائلات الريفية مايزال ضعيفا، ويرى الباحث أن السبب الرئيسي في ذلك هو ندرة هذه الأدوات في السوق الوطنية بصفة عامة وفي الأرياف بصفة أخصّ. ولذلك حاول الباحث أن يتثبت أكثر من هذه القضية من طريق ترتيب امتلاك هذه اللوازم حسب الأولوية لدى كل عائلة، وذلك من خلال الجدول القادم، أما بخصوص التلفزة والراديو من ناحيتهما الاعلامية فرغم ضعف نسبة امتلاكهما خاصة في عينة تابلاط فهذا من جهة يدل على الرغبة القوية لدى الريفيين لامتلاك هذه الآلات خاصة التلفزة فمثلا في عينة تابلاط رغم انعدام التيار الكهربائي يتمكن احدى عشر ((11)) فرد من امتلاكها، كذلك بالنسبة لأفراد عينة البرواقية فنسبة الذين لهم التيار الكهربائي (57,48٪) ونسبة الذين يملكون التلفزة (60٪) وبالأعداد المطلقة (34) مقابل (42) وهذا يدل على أن التلفزة رغم قلتها في الريف فالرغبة فيها كبيرة وتقوم ببث رسالتها الاعلامية على أوسع نطاق خاصة اذا اعلمنا أن العائلة التي تملك تلفزة تستضيف خاصة في المناسبات أفرادا من عائلات أخرى، وهذا مايسمح بانتشار المؤشرات الحضرية في الوسط الريفي، كما أن بداية اقتناء بعض الأدوات كالمروحة الكهربائية وآلة الخياطة دليل على دخول الحياة الريفية العصرية، وانتقال الخصائص الحضرية بحذافيرها، فوجود آلات الخياطة مثلا لدى العائلات الريفية يساعدها على اكتساب مهارات حرفية جديدة كالخياطة والطرز كما يقضي من جهة أخرى على حرف يدوية تقليدية كصناعة الزّرابي مثلا، أي أن آلة الخياطة تزاحم المغزل، وعموما فكل هذا يعد دليل على بداية تغير مستوى المعيشة في الحياة الريفية.

جدول رقم (53) توزيع اللوازم المنزلية حسب الأولوية لدى أفراد العينتين .

عينة البحث / اللوازم المنزلية حسب الأولوية	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
موقدغاز فقط	23	%32ر85%	8	11ر42
موقدغاز+ مدفأة	19	% 27ر14 %	14	% 20
موقدغاز+ راديو	6	% 8ر57 %	1	%1ر42
موقدغاز+ تلفزة	4	% 5ر71 %	11	%15ر71
موقدغاز+ راديو+ مدفأة	9	%12ر85	00	00
موقدغاز+ مدفأة+ فرن	1	% 1ر42 %	00	00
موقدغاز+ تلفزة+ مدفأة	2	% 2ر85	11	% 15ر71
موقدغاز+ تلفزة+ راديو	1	%1ر42	9	% 12ر85
موقدغاز+ آلة خياطة+ مدفأة	1	% 1ر42	1	% 1ر42
موقدغاز+ تلفزة +آلة خياطة	1	% 1ر42	1	% 1ر42
موقدغاز+ تلفزة+ فرن	1	% 1ر42	00	00
موقدغاز+ تلفزة + مروحة كهربائية	00	00	1	%1ر42
موقدغاز+ راديو + تلفزة +آلة خياطة	1	% 1ر42 %	1	% 1ر42
موقدغاز+فرن + تلفزة +آلة خياطة	1	%1ر42	1	% 1ر42
موقدغاز+ تلفزة + ثلاجة + فرن	00	00	5	% 7ر14
موقدغاز+ تلفزة+ ثلاجة + مروحة	00	00	1	% 1ر42
موقدغاز+ تلفزة+ آلة خياطة + ثلاجة	00	00	1	%1ر42
موقدغاز+ راديو+ مدفأة + فرن	00	00	4	% 5ر41
المجموع :	70	% 100	70	% 100

كما سبقت الاشارة الى أن ضعف امتلاك هذه اللوازم بصفة عامة راجع أساسا الى ندرتها، يرى الباحث أن التأكد من ذلك يفرض معرفة هل يخضع الريفيون اقتناء هذه اللوازم الى سلم الأولويات ، حسب درجة ضرورة وجود كل أداة في البيت أم لا ؟ و توصل الباحث الى هذا بواسطة تصنيف للعائلات المبحوثة حسب نوع وعدد اللوازم التي تملكها حسب قيمتها الاستعمالية بعضها أكثر ضرورة من بعض، فمثلا المدفأة أكثر ضرورة من آلة الخياطة في بعض الحالات ، و الفرن أو موقد الغاز أكثر ضرورة من المروحة الكهربائية ، و هكذا و النتيجة المستخلصة من ملاحظة بيانات هذا الجدول هي انعدام ترتيب امتلاك هذه اللوازم حسب أولوياتها .

فمثلا نجد بعينة تابلاط هناك عائلة تملك موقد غاز عادي ، راديو، تلفزة، آلة خياطة، ولا تملك مدفأة، وعائلة أخرى تملك موقد غاز آلة خياطة و مدفأة و لا تملك فرنا أو تلفزة ، كما أن هناك بعض العائلات تملك آلة واحدة أو اثنين فقط حيث أن (85 ر32 ٪) من العينة يملكون موقد الغاز فقط ، و (14 ر27٪) يملكون موقد غاز ومدفأة فقط، أي الاقتصار على الضروريات القصوى فقط ، و هذا يرجع من جهة للمدخول الذي سوف نرى علاقته بامتلاك هذه الأدوات، وكذلك لاضطراب السوق الوطنية في تموين المواطنين بهذه المستلزمات اذ أن المواطن لا يشتري حسب الحاجة و الرغبة، بل حسب ماهو متوفر في السوق، لذلك يضطرب سلم الأولويات .

و نفس الملاحظة نجدها في عينة البرواقية، فمثلا خمس (5) عائلات تملك موقد غاز، تلفزة، ثلاجة، وفرن، و لا تملك المدفأة، التي تعدّ ضرورية في مثل هذه المنطقة الشديدة البرودة شتاء ، وعائلات أخرى تملك موقدغاز، تلفزة ، ثلاجة، و مروحة كهربائية، و لا تملك مثلاآلة خياطة التي هي أكثر ضرورة من المروحة الكهربائية، والأمثلة كثيرة على هذا كما أن بعض العائلات تقتصر على امتلاك اثنين أو ثلاثة أنواع فقط من هذه اللوازم فنجد أربعة عشر (14) عائلة لا تملك سوى موقدغاز ومدفأة .

وخلاصة القول أن الأولوية في اقتناء الآلات والأدوات المنزلية العصرية مفقودة وتخضع في الغالب للسوق أكثر مما تخضع لرغبة الأفراد و احتياج العائلات ،نظرا للظروف التي ذكرناها سابقا .

جدول رقم (54 أ) علاقة مصادر الدخل بامتلاك اللوازم المنزلية العصرية لدى أفراد عينة تابلاط .

نوع اللوازم المنزلية / مصادر الدخل	تلفزة		راديو		آلة خياطة		موقد غاز عادي		فرن كبير		مدفأة		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
زراعة	1	55,5	1	55,5	0	00	18	100	0	00	2	11,11	18	100
زراعة + عمل غير زراعي	0	00	4	40	1	10	10	100	0	00	7	70	10	100
زراعة + أبقار	0	00	0	00	0	0	02	100	0	00	0	00	2	100
زراعة + أغنام	0	00	0	00	0	00	1	100	0	00	0	00	1	100
زراعة + دجاج	0	00	8	33,33	0	00	24	100	0	00	17	70,83	24	100
زراعة + تجارة	2	100	0	00	0	00	2	100	0	00	2	100	2	100
زراعة + أبقار + وأغنام	0	00	2	100	0	00	2	100	0	00	2	100	2	100
زراعة + أغنام + دجاج	1	50	0	00	1	50	2	100	0	00	1	50	2	100
زراعة + دجاج + تجارة	2	100	2	100	1	50	2	100	1	50	0	00	2	100
زراعة + كل الحيوانات + تجارة	1	100	0	00	1	100	1	100	0	00	0	00	1	100
زراعة + عمل غير زراعي + أغنام	1	50	0	00	0	00	2	100	0	00	0	00	2	100
زراعة + عمل غير زراعي + دجاج	3	75	0	00	0	00	4	100	2	50	1	25	4	100

جدول رقم (54 ب) علاقة مصادر الدخل بامتلاك اللوازم المنزلية العصرية لدى أفراد عينة البرواقية .

نوع اللوازم المنزلية العصرية / مصادر الدخل	تلفزة		راديو		ثلاجة		مروحة كهربائية		آلة خياطة		موقد غاز عادي		فرن كبير		مدفأة		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	تكرار	%	التكرار	%	تكرار	%	التكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	التكرار	%
صناعة	15	87ر5	7	17ر5	0	00	0	00	0	00	40	100	3	7ر5	25	62ر5	40	100
صناعة + تجارة	2	100	0	00	0	00	0	00	0	00	2	100	0	00	2	100	2	100
صناعة + أبقار	1	100	0	00	0	00	0	00	0	00	1	100	0	00	1	100	1	100
صناعة + أغنام	1	100	0	00	0	00	0	00	0	00	1	100	0	00	0	00	1	100
صناعة + دجاج	2	50	0	00	1	25	0	00	3	75	4	100	1	25	1	25	4	100
صناعة + أبقار وأغنام	0	00	1	100	0	00	0	00	0	00	1	100	1	100	1	100	1	100
صناعة + أغنام ودجاج	0	00	0	00	2	100	0	00	0	00	2	100	2	100	0	00	2	100
صناعة + زراعة	6	42ر88	6	42ر85	1	7ر14	0	00	0	00	14	100	1	7ر14	0	00	14	100
صناعة + زراعة + أبقار	1	50	0	00	2	100	1	50	0	00	2	100	1	0ر0	0	00	2	100
صناعة + زراعة + أغنام	1	100	1	100	0	00	0	00	1	100	1	100	0	00	0	00	1	100
صناعة + زراعة + دجاج	2	100	0	00	1	50	1	50	1	50	2	100	0	00	0	00	2	100

الشيء المستنتج من هذه البيانات هو أن مصادر الدخل لها علاقة كبيرة بعدد ونوع اللوازم المنزلية التي يملكها أفراد العينتين.

ففي عينة تابلاط نجد أن فئة الذين يقتصر دخلهم على الزراعة فقط لم يستطع سوى واحد منهم بأن يملك تلفزة، وآخر راديو واثنين مدفأة، أما الباقي فيملكون موقد غاز عادي فقط، وكذلك فئات الدخل التي تعتمد على نشاط واحد الى جانب الزراعة فأصحاب العمل غير الزراعي وعددهم (10) عشرة أربعة منهم يملكون راديو، وواحد آلة خياطة وسبعة (7) مدفأة، وأصحاب الأبقار أو الأغنام لا يملكون سوى موقد غاز عادي، أما النسبة الكبرى لملكية مختلف اللوازم فهي محصورة بين الفئات التي تمارس نشاطين أو أكثر الى جانب الزراعة، فمثلا من بين احدى عشر تلفزة في مجموع العينة ثمانية (8) منها محصورة بين هذه الفئات، وثلاثة آلات خياطة من ضمن أربعة آلات في المجموع تعود ملكيتها كذلك لهذه الفئات كذلك الأفران الكبيرة وعددها ثلاثة كلها في فئة الذين يمارسون نشاطين الى جانب الزراعة.

أما في عينة البرواقية ففئة الذين يقتصرون على العمل في المصنع وعددهم (40) فردا تمكن خمسة عشر (15) منهم من اقتناء تلفزة، وسبعة (7) راديو، وثلاثة (3) أفران كبيرة، و(25) خمسة وعشرون مدفأة، أما الفئات التي تمارس نشاطا واحدا الى جانب الزراعة فلم يتمكن معظمهم من امتلاك أكثر من اثنين من اللوازم، أما فئة الدخل التي تمارس نشاطين الى جانب العمل في المصنع فتمكن معظمهم من امتلاك أكثر من اثنين من اللوازم المنزلية العصرية.

أما من المقارنة بين العينتين فالقاسم المشترك بينهما وهو أن ارتفاع مستوى الدخل تحكم الى حد بعيد في نوع وعدد اللوازم الممتلكة، أما الفرق بين حالتي العينتين فهو أن فئة الدخل المعتمدة على الزراعة فقط في عينة تابلاط أقل حظا من الفئة التي تعتمد على الصناعة في عينة البرواقية من حيث نوع وعدد اللوازم المقتناة، كما أن التوزيع نجده في عينة البرواقية أفضل مما هو في عينة تابلاط، اذ أن في عينة البرواقية أقل الفئات حظا تملك نوعين من اللوازم بينما أقلها حظا في تابلاط تملك نوعا واحدا فقط (*) من اللوازم.

(*) — لمزيد من التفاصيل أنظر الجدول التفصيلي لامتلاك اللوازم في الملحق.

جدول رقم (55) نوع الاثاث الخشبي المنزلي الذي يملكه أفراد العينتين .

نوع الاثاث المنزلي الخشبي / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة المئوية٪	[illegible]	النسبة المئوية٪
خزانة الملابس	23	32ر85	30	42ر85
خزانة الأواني المنزلية	20	28ر57	25	35ر71
طاولة للأكل	5	7ر14	18	25ر71
سرير خشبي أو حديدي	12	17ر14	16	22ر85
لا شيئ يذكر	30	42ر85	28	40
المجموع	70	100	70	100

ان امتلاك الاثاث الخشبي يعد مؤشرا دالا على درجة و مستوى المعيشة للعائلة لذلك اختاره الباحث لدراسة تغير مستوى المعيشة لهذه العائلات الريفية ، و بيّنت النتائج أن هناك ميل معتبر نحو اقتناء هذا النوع من الاثاث ، ففي عينة تابلاط (32ر85٪) يملكون خزانة الملابس ، و (28ر57٪) يملكون خزائن خاصة بالأواني المنزلية ، أما طاولات الأكل والأسرّة فنسبها تراوحت بين (7ر14٪) و (17ر14٪) على التوالي ، بينما (42ر85٪) من أفراد العينة لا يملكون شيئا .

أما في عينة البرواقية فنسبة الذين يملكون خزانة للملابس (42ر85٪) والذين يملكون خزانة للأواني نسبتهم (35ر71٪) أما نسبة الذين يملكون طاولة الأكل والأسرّة فهي على التوالي (25ر71٪) و (22,35٪) اما الذين لا يملكون شيئا فنسبتهم (40٪) .

و بالمقارنة بين العينتين نلاحظ أولا أن خزائن الملابس و الأواني المنزلية أكثر اقتناء من طرف العائلات الريفية من طاولات الأكل والأسرّة ، و ذلك راجع لعدة أسباب فمن ناحية لاحظنا أن السكن الريفي تغير خاصة في الملحقات الداخلية والتي كانت فيها الكثير من الأماكن لحفظ الأدوات والأواني و غيرها ، مما اضطر الريفيين خاصة في المساكن الجديدة إلى تعويض الملحقات المتغيرة بالخزائن الخشبية ، أما الطاولات و الأسرّة فقلّما تشترى و ذلك راجع إلى كون عادات النوم و الأكل في العائلات الريفية ما زالت على الطريقة التقليدية التي تعتمد على الافتراش في الأرض ، أما الذين لم يقتنوا بعد . أي نوع من الأثاث نأغلبهم

فأغلبهم

يرجع سبب ذلك الى كون مسكنه تقليدي ، حيث أن أرضية الغرف المصنوعة من التراب غير مستوية ، مما لا يسمح بتثبيت تلك القطع من الاثاث الخشبي ، كما عبر عن ذلك أحد أفراد عينة البرواقية بقوله ، ((كيف اشتري خزانة و أرضية غرفتي غير مستوية كما ينبغي و سقفها قليل الارتفاع بحيث لا يسمح بتركيز الخزانة في مكانها)) و الشيء الذي يمكن ذكره هنا هو أن الباحث بعد معاينته للكثير من البيوت لاحظ أن أغلب الاثاث الذي يملكونه من النوع القديم ، و قلّما تجد الاثاث الجديد ، كالخزانة و السرير الا في بيوت بعض الشباب الذين تزوجوا حديثا .

جدول (رقم 56أ) علاقة مصادر الدخل بامتلاك الاثاث المنزلي لدى أفراد عينة تابلاط .

الاثاث المنزلي / مصادر الدخل	خزانة ملابس		خزانة أواني منزلية		طاولة للأكل		سرير خشبي أو حديدي		لا شيء يذكر		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
زراعة	3	16,66	5	27,77	0	00	3	16,66	10	5555	13	100
زراعة +عمل غير زراعي	3	30	3	30	0	00	1	10	6	60	10	100
زراعة + أبقار	1	50	0	00	0	00	0	00	1	500	2	100
زراعة + أغنام	0	00	0	00	0	00	0	00	1	1 00	1	1 00
زراعة + دجاج	7	29,16	2	8,33	1	4,16	5	20,83	11	45,83	24	100
زراعة + تجارة	2	100	1	50	0	0 0	2	100	0	00	2	100
زراعة +أبقار وأغنام	1	50	1	50	1	50	0	00	1	50	2	100
زراعة +أغنام ودجاج	1	50	1	50	0	00	0	00	0	00	2	1 00
زراعة +دجاج +تجارة	2	100	2	100	0	00	0	00	0	00	2	1 00
زراعة +كل الحيوانات + تجارة	1	100	1	100	1	100	1	100	0	00	1	1 00
زراعة +عمل غير زراعي + أغنام	0	00	2	100	0	00	0	0 0	0	00	2	100
زراعة +عمل غير زراعي + دجاج	2	50	2	50	2	50	0	00	0	00	4	100

جدول رقم (58) : علاقة مصادر الدخل بامتلاك الاثاث المنزلي لدى أفراد عينة البدو المستقرين

مصادر الدخل / الأثاث المنزلي	خزانة ملابس		خزانة للأواني المنزلية		ثلاجة / غاز		سرير خشبي أو حديدي		لا شيء مما ذكر		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
صناعة	11	27,5	6	15	8	20	4	10	20	50	40	100
صناعة + تجارة	2	100	2	100	1	50	2	100	0	00	2	100
صناعة + أبقار	0	00	0	00	0	00	0	00	1	100	1	100
صناعة + أغنام	0	00	0	00	0	00	0	00	1	100	1	100
صناعة + دجاج	3	75	3	75	2	50	1	25	1	25	4	100
صناعة + أبقار وأغنام	1	100	1	100	0	100	0	00	0	00	1	100
صناعة + أغنام ودجاج	2	100	2	100	1	50	1	50	0	00	2	100
صناعة + زراعة	7	50	6	42,85	4	28,57	3	21,42	5	35,71	14	100
صناعة+زراعة+أبقار	1	50	2	100	0	00	2	100	0	00	2	100
صناعة+زراعة + أغنام	1	100	1	100	1	100	1	100	0	00	1	100
صناعة+زراعة+دجاج	2	100	2	100	1	50	2	100	0	00	2	100

من ملاحظة و تحليل البيانات تستنتج أن علاقة مصادر الدخل بامتلاك الاثاث المنزلي ليست قوية بالدرجة التي شاهدناها في علاقتها بامتلاك اللوازم المنزلية العصرية، ففي عينة تابلاط مثلا، فئة الذين يعتمدون على الزراعة فقط، وعددهم ثمانية عشر (18) فردا، ثلاثة منهم يملكون خزانة ملابس، وخمسة يملكون أواني وثلاثة يملكون سرير خشبي أو حديدي، كما أن الفئات الاخرى لا يوجد بينها تفاوت كبير، فمثلا من بين ثلاثة وعشرين خزانة ملابس، ثلاثة خزانات عادت ملكيتها لفئة الدخل الآنفة الذكر، وثلاثة عشر خزانة مقسمة بين فئات الدخل التي يمارس أفرادها نشاطا واحدا الى جانب الزراعة بينما الفئات التي تمارس نشاطين أو أكثر الى جانب الزراعة، استحوذت على سبعة خزائن فقط، وكذلك الحال تقريبا مع باقي أنواع الاثاث وتوزيعها على مختلف فئات الدخل.

وفي عينة البرواقية تقريبا نفس الوضعية ففئة الدخل المعتمدة على الصناعة فقط وعدد أفرادها أربعين (40) احدى عشر منهم يملكون خزانة ملابس، وستة يملكون خزانة أواني، وثمانية يملكون طاولة للاكل، وأربعة يملكون أسرة، بينما الذين لا يملكون شيئا من هذه الفئة فهم نصف العينة أي عشرون فردا، أما فئات الذين يمارسون نشاطا واحدا الى جانب الصناعة وعددهم الاجمالي ثمانية أفراد، خمسة منهم يملكون خزانة ملابس وخمسة خزانة أواني منزلية، وثلاثة فقط لا يملكون شيئا، وباقي النسب موزعة على باقي الفئات.

ومن المقارنة نستنتج بأن تنوع الدخل وتعدد مصادره له علاقة وطيدة بنوع وعدد قطع الاثاث التي تملكها العائلة، فقد نجد عائلة تعتمد على مصدر وحيد للدخل تملك خزانة أو أواني وعائلة أكثر منها دخلا لا تملك، ويرجع الباحث سبب ذلك حسب ملاحظته الى كون هذا الاثاث أغلبه من النوع القديم، بحيث ثمنه المنخفض من جهة يمكن الفئات ذات الدخل الضعيف من شرائه بينما الفئات الاخرى ذات الدخل المرتفع قد لا تشتريه لانها قد تكون لها رغبة في شراء ما هو أفضل منه، وأغلى ثمنا في المستقبل، لأن نوع الاثاث يعبر عن نوع من التقدم والنجاح الاجتماعيين للعائلة لذلك لابد أن يكون منسجما مع المكانة الاجتماعية والاقتصادية للعائلة.

جدول رقم (57) نوع الأدوات التي يجلب بها الماء لدى أفراد العينتين .

عينة البحث / نوع الأدوات	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة المئوية٪	التكرار	النسبة المئوية٪
تقليدية	00	٪ 00	00	٪ 00
عصرية	61	٪87٫14	58	٪82٫85
الاثنين معا	9	٪12٫85	12	٪17٫14
المجموع	70	٪ 100	70	٪ 100

لما كان الماء عنصر أساسي للحياة وخاصة في الأرياف فان السكان، اهتموا به منذ القديم، بحيث تفننوا وأتقنوا صناعة الأدوات والأواني التي يجلبون ويخزنون فيها الماء الذي يحتاجونه، ولذلك ظهرت في الأرياف منذ القديم عدة أنواع من الأواني التقليدية ذات الصنع المحلي فمنها مايصنع من الطين أو الخزف كالقلال، ومنها مايصنع بالجلود كالقربة، وغير ذلك ولهذا اتخذ الباحث هذه الأدوات والأواني كمؤشر لتغير الحياة المعيشية في الريف، فأراد أن يعرف هل بقي الريفيون لحد الآن يستعملون هذا النوع التقليدي أم استبدلوه بأواني جديدة مصنوعة من البلاستيك أو الحديد أو غير ذلك، فكانت النتيجة هي حدوث تغير كبير جدا في هذه الأدوات في كلا العينتين، فلا أحد منهم مازال يستعمل الأدوات التقليدية فقط، أما الذين يستعملون الأواني العصرية فقط كالدلاء والأوعية البلاستيكية والبراميل فنسبتهم (٪87٫14) في العينة الأولى و (٪82٫85) في العينة الثانية، أما الذين مازالوا يستعملون الأدوات التقليدية الى جانب الأدوات العصرية فنسبتهم ضعيفة وهي على التوالي : (٪12٫85) و (٪17٫14)، ويرى الباحث أن هناك عدة أسباب أدت الى هذا التغير الكبير فمنها مايتعلق بوفرة الأدوات والأواني العصرية خاصة البلاستيكية منها، وانخفاض أسعارها مما جعلها تقوى على مزاحمة الأدوات التقليدية، كما أن هذه الأخيرة أصبحت نادرة نظرا لكون قطعان الماشية التقليدية خاصة الماعز الذي تستخدم جلوده لصنع القربة حلت محلها في الغالب قطعان معدة للتسمين لغرض التسويق، مما يجعل العائلة قلما تنتفع من جلودها، لتستعمل

منها الأدوات، كما أن الماعز بصفة خاصة أصبحت قطعاته قليلة، ومن جهة أخرى فإن الحرف التقليدية التي كانت تنتج هذا النوع من الأدوات تناقصت أو انعدمت في بعض المناطق، نظرا لظهور أنواع أخرى من النشاطات جلبت الريفيين نحوها، ولذلك قلّ استعمال الأدوات والأواني التقليدية حتى أصبحت بعض العائلات الريفية مثلا في مواسم معينة فقط وهذا ما صرّح به أحد أفراد عينة البوواقية بقوله: ((ان استعمال القربة عندنا اليوم أصبح يشبه استعمال الثلاجة لدى سكان المدن، فأنا أملك قربة لا أستعملها الا في فصل الصيف لأشرب ماء باردا)).

جدول رقم (58) المصدر الذي يجلب منه الماء لدى أفراد العينتين.

مصدر الماء / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة المئوية ٪	التكرار	النسبة المئوية ٪
بئر جماعية	60	61ر85٪	55	57ر78 ٪
بئر خاصة	10	28ر14٪	09	85ر12 ٪
حنفية	00	00 ٪	06	57ر8 ٪
المجموع	70	100 ٪	70	100 ٪

اذا كانت أدوات جلب الماء بتلك الأهمية الآنفة الذكر فإن المصادر التي يجلب منها الماء لا تقل عنها أهمية، ولذلك تجد في الأرياف منذ القديم نظام معين لاستغلال مصادر المياه خاصة في الأوقات التي تقل فيها المياه كما أن مصادر المياه متعددة فمنها الطبيعية كالأودية والينابيع ومنها التي ينشؤها الناس بوسائلهم الخاصة كالآبار والأحواض وغيرها، وكثيرا ما نجد سكان القرية الواحدة يشتركون في استغلال بئر واحدة كان قد بناها أحد الأجداد من قبل، ولكن نظرا لتهدم أو تدهور الآبار القديمة وعدم كفايتها للعدد المتزايد من سكان الريف هناك محاولات من طرف بعض الأفراد أو العائلات لحفر آبار جديدة خاصة في المناطق التي تعرف مشكلة نقص المياه، ونظرا لما لحفر البئر من أهمية في حياة العائلة الريفية من جهة ولما يتطلبه من مبالغ مالية من جهة أخرى يعتبر حفر بئر من طرف احدى العائلات

نوعا من التقدم الاجتماعي، ولذلك أخذ الباحث في هذه الدراسة مصدر الماء كمؤشر خامس من مؤشرات الحياة الاجتماعية الريفية، وكان البحث بهذا الخصوص يدور حول أي الأنواع من المصادر التي تعتمد عليها العائلات في جلب مياه الشرب.

فبالنسبة لعينة تابلاط يظهر أن (61ر85 ٪) من العائلات المبحوثة على بئر جماعية مشتركة بين سكان القرية، و (28 ر 14 ٪) من العائلات لها بئر خاصة بها.

وفي عينة البرواقية نجد أن (57ر78 ٪) من العائلات تعتمد على بئر جماعية و (85ر12 ٪) على آبار خاصة، و (57ر8 ٪) لديهم حنفية.

وبالمقارنة نستخلص بأن تجديد الآبار في كلا العينتين ضعيف، وذلك – كما يرى الباحث – راجع من جهة إلى ارتفاع تكاليف حفرها وغياب اعانات من دولة، ومن جهة أخرى لأن منطقتي البحث خاصة في العشرية الأخيرة كانت تشكو من نقص المياه الجوفية منها، مما يجعل مغامرة حفر الآبار لا يقوى عليها الكثير، ولاحظ الباحث وعاين بعض الآبار في منطقة العينة الأولى حفرت منذ سنوات بأمتار باهضة لكنها لا يوجد الماء بها، واضافة إلى هذه الآبار فإن الريفيين خاصة في فصل الصيف كثيرا ما يعتمدون على الأودية لجلب المياه، كما لاحظ كذلك غياب نوع من الأحواض يسمى ((الماجن)) كانت تستعمل في السابق لتجميع مياه الأمطار، واستنتج الباحث من تصريحات بعض المبحوثين أن هذه الأحواض ذات العمق القليل والاتساع الكبير كانت في السنين السابقة الممطرة تحتفظ بمياه الأمطار خاصة التي تسقط في أواخر الربيع حتى موسم الحصاد والدروس أين تستغل لغسل الحبوب بعد تصفيتها لتقدم إلى المطاحونة، كما أن بعض المبحوثين صرح بأن توسع مشاريع تربية الدجاج في المنطقة ضاعف من مشكلة الماء لأن الدجاج يعد بالآلاف في الاسطبل الواحد، يستهلك كميات كبيرة من الماء يوميا مما لا تقوى الآبار القديمة على توفيرها خاصة في الصيف، وهذه الوضعية فرضت على الريفيين استعمال طرق ووسائل جديدة لتخزين الماء، منها طريقة بدأت تسود خاصة في منطقة بلدية مزغنة محل الدراسة، تتمثل في بناء أحواض من الاسمنت بعمق وسعة تساوي مئات الأمتار المكعبة، ويكون مبنيا بطريقة تسمح بتركيب حنفية في أسفل قاعدته تسمح بتسرب مائه بكيفية مضبوطة ومقتصدة، ومن الجهة العليا يغطي الحوض وتترك فتحة كبيرة تسمح بعد افراغه بتنظيفه من حين لآخر، أما مصدر مياهه فهو الماء الذي يشترى من عند خواص يملكون صهاريج متنقلة تحمل الماء من الوادي أو من أحد الآبار، وتفرغ في الحوض كلما احتاج صاحبه لذلك، وهذه الطريقة بدأت خاصة عند مربي الحيوانات خاصة منهم مربوا الدجاج وذلك منذ السنين الثلاثة الأخيرة وهي طريقة آخذة في الانتشار خاصة مع ظروف الجفاف ونقص المياه في تلك المنطقة.

جدول رقم (59أ) علاقة مصادر الدخل بنوع المصدر الذي يجلب منه الماء لدى أفراد عينـة تابـلاط .

مصادر الدخل / المصدر الذي يجلب منه الماء	بئر جماعية		بئر خاصة		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
زراعة	16	88ر88	2	11ر11	18	100
زراعة + عمل غير زراعي	10	100	0	00	10	100
زراعة + أبقار	2	100	0	00	2	100
زراعة + أغنام	1	100	0	00	1	100
زراعة + دجاج	21	87ر5	3	12ر5	24	100
زراعة + تجارة	1	50	1	50	2	100
زراعة + أبقار و أغنام	2	100	0	00	2	100
زراعة + أغنام و دجاج	0	00	2	100	2	100
زراعة + دجاج تجارة	2	100	0	00	2	100
زراعة + كل الحيوانات + تجارة	0	00	1	100	1	100
زراعة + عمل غير زراعي + أغنام	2	100	0	00	2	100
زراعة + عمل غير زراعي + دجاج	3	75	1	25	4	100

جد و ل رقم (59ب) علاقة مصاد ر الد خل بنو ع المصد ر الذي يجلب منه المـــــاء لدى أفــراد عينــة البرو اقيـــــــة .

مصاد ر الد خل / المصد ر الذي يجلب منه الماء	بئر جماعية		بئر خاصة		حنفية		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
صناعـــــــــة	35	8,75	3	7ر5	2	5	40	100
صناعة + تجـــارة	1	50	0	00	1	50	2	100
صناعة + أبقـــــار	0	00	0	00	1	100	1	100
صناعة + أغنـــا م	1	100	0	00	0	00	1	100
صناعة + د جـــا ج	2	50	1	25	1	25	4	100
صناعة + أبقار و أغنـا م	1	100	0	00	0	00	1	100
صناعة + أغنام و د جا ج	2	100	0	00	0	00	2	100
صناعة + زراعـــــــة	11	78ر5	2	14ر28	1	7ر14	14	100
صناعة + زراعة + أبقـــار	2	100	0	00	0	00	2	100
صناعة + زراعة + أغنـــا م	0	00	1	100	0	00	1	100
صناعة + زراعة + د جـا ج	0	00	2	100	0	00	2	100

اذ اكان كما ثبت من نتائـــج الجد و ل السابق مصاد ر المياه خاصة البئر ، موءشر ال علـــى نوع من التقد م في مستوى معيشة العائلــة الريفيـــة نظــرا لما يوفــره من ميـاه كافيـــــة من جهة ، و لما يتطلبـــه حفـــره من تكاليـف مرتفعة من جهـــة أخرى حاو ل الباحث الكشــــف عن علاقة هذ ا الموءشر بتعـــدّ د و تنوع مصاد ر د خل هذ ه العـائلات ، وبما أن الأمر هنا يتعلّـــق فقــط بالأبيـــا ر المحفـــو رة و الخاصة بالعائلـــة فقــط ، د و ن غيرهـــا من المصاد ر ، فــــان الاشارة الى النسب تخص الأبيـــا ر الخاصـــة فقـــط .

فنجــد في عينـة تابلاط من ضمـن عشـرة أبيـا ر خاصة ، اثنان منها يملكها أفـــرا د فئة الذ ين يعتمد و ن على الزراعـــة فقـــط وعد د هـــم ثمانيـــة عشر فـــرد ا ، و أربعة مــــن نصيب فئـة الذ ين يما رسـو ن نشاطا و احـد ا إلى جا نب الزراعـــة ، و التي يشكل مجموع أفراد هـــا

تسعة و ثلاثين عضوا ، بينما فئات الدخل التي تمارس نشاطين أو أكثر الى جانب الزراعة وعدد أفرادها ثلاثة عشر ، أربعة منهم لديهم آبار خاصة .

وفي عينة البرواقية فئة الذين يمارسون الصناعة فقط وعددهم أربعين فردا ، اثنين منهم فقط يملكون بئرا خاصا ، والفئات التي تمارس نشاطا واحدا الى جانب الصناعة وعدد أفرادها اثنان وعشرين فردا ، ثلاثة منهم يملكون بئرا خاصة ، والفئات التي تمارس نشاطين الى جانب الصناعة وعدد أفرادها ثمانية ، ثلاثة منهم يملكون آبارا خاصة ، ومن المقارنة بين العينتين نلاحظ أنه كلما زادت المداخيل وتنوعت ، كلما ارتفعت نسبة ملكية أفرادها لبئر خاصة ، مما يدل على أن لارتفاع وتعدد مصادر الدخل دور كبير في حفر بئر خاصة بالعائلة ، واذا كان الأمر هنا يبقى دائما مرهون بمدى القدرة المالية للعائلة الريفية في الوقت الذي تشكو منه الأرياف من مشكلة المياه فهذا ما يستدعي — حسب رأي الباحث — الى تدخل الدولة بالمساعدات المادية للعائلات الريفية حتى تتمكن من حل مشكلة المياه ، وانطلاق التنمية الريفية .

جدول رقم (60) الوسيلة التي ينقل بها الماء لدى أفراد العينتين .

وسيلة نقل الماء / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %
بالدواب	67	95ر71 %	48	68ر57 %
بالمضخة	00	00 %	04	5ر71 %
بطرق أخرى	03	4ر28 %	18	25ر71 %
المجموع	70	100 %	70	100 %

دائما مع الماء وأهميته في الحياة اليومية لسكان الريف ، ومع الوسيلة التي بواسطتها يصل الماء الى بيوت الريفيين ، هذه الأخيرة التي عادة لا توجد فيها أنابيب ولا حنفيات توفر بداخلها الماء كما هو الحال في المدن ، بل مصادر الماء غالبا ما تكون خارج البيت وقد تبعد عن مسافات طويلة ، واذا كان الحال كذلك فقد احتاج الريفي منذ القديم الى استعمال وسائل يحمل بواسطتها الماء ويوصله الى بيته .

وكانت الوسيلة الأساسية في ذلك هي الحيوانات كالبغال والحمير، والسؤال الذي طرحه الباحث هنا هو، هل مازال هؤلاء الريفيون يستعملون تلك الوسائل التقليدية، أم دخلت تطويرات أخرى؟ وما هي إذن؟

ففي عينة تابلاط توجد الوسيلة التقليدية وهي الدواب، ونسبة مستعمليها (71و95٪) والطريقة الثانية وهي جلبه بالصهاريج والفراغة في أحواض مبنية بالاسمنت (*) ونسبة استعمالها (28و4٪) فقط.

أما في عينة البرواقية فأصحاب الطريقة التقليدية نسبتهم (57و68٪) والذين يستعملون المضخة عددهم أربعة أفراد ونسبتهم (71و5٪) وهؤلاء اشتروا هذه المضخات من المصنع الذي يعملون فيه بسعر معقول، والباقي ونسبتهم (71و25٪) يستعملون طرقا أخرى فمنهم من قال بأن مصدر الماء عبارة عن منبع وفير المياه قريب من البيت فيستعمل أنبوبا بلاستيكيا مباشرة من ذلك المنبع الى البيت، وبعضهم يستعمل عربات تدفع باليد تحمل براميل بلاستيكية نظرا لقرب مورد الماء وسهولة الطريق المؤدية اليه، وهكذا مع الطرق الأخرى حيث لا تستعمل ظهور الحيوانات.

وعند المقارنة نستنتج أولا أن نسبة استعمال الطريقة التقليدية المعتمدة على الحيوانات خاصة الحمير مازالت مرتفعة مع اختلاف بين العينتين (71و95٪) مقابل (57و68٪) على التوالي والباقي يستعملون طرقا أخرى، مما يوحي بضعف التغير الذي حصل في هذا المؤشر كما تفيدنا هذه النتائج من جهة أخرى خاصة ما يتعلق منها بارتفاع نسبة استعمال الحيوانات خاصة الحمير، بأن هذا الاستعمال المستمر للحيوانات يحتم على العائلات الريفية في الغالب ممارسة ولو جزء قليلا من الزراعة على الأقل لتوفير العلف لهذه الحيوانات، وهذا ما صرح به بعض المبحوثين حيث قال أحدهم: ((لولا الحمار الذي أملكه وما يحتاجه من علف لتخليت عن زراعة تلك القطعة من الأرض)) (*) ويعلل أصحاب هذا الموقف رأيهم بسبب ارتفاع تكاليف علف هذه الحيوانات مما يضطر العائلة الريفية الى محاولة انتاجها بنفسها، فتبقى تمارس الزراعة رغما عنها، كما لاحظ الباحث ميدانيا أن الحمار أصبح الحيوان الوحيد الذي يستعمل في مختلف الأشغال اليومية، فيه يتم الحرث والدرس، وعلى ظهره يحمل الماء والحطب، غير أنه لا يستعمل في التنقل الى الأماكن البعيدة الا بين المناطق التي لا تربط بينها طرق معبدة، أما ظاهرة السفر من القرية الى المراكز الحضرية في تلك المناطق فتكاد تنعدم لبداية استعمال وسائل نقل عصرية خاصة الحافلات البلدية، كما تضاعفت الأخطار في الطرق التي كثرت فيها حركة المرور.

(*) — أنظر الجدول رقم (58) وتحليله.

(*) — من أفراد عينة البرواقية مازال يمارس الزراعة.

جدول رقم (61) امتلاك وسيلة نقل من طرف أفراد العينتين

امتلاك وسيلة نقل / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
يملكون وسيلة	25	35,71 %	19	27,14 %
لا يملكون وسيلة	45	64,28 %	51	72,85 %
المجموع	70	100 %	70	100 %

وسائل النقل العصرية من سيارات وشاحنات تعد من جهة ضرورية في الحياة اليومية سواء في الريف أو المدينة، وتعد من جهة ثانية تعبيرا عن المكانة الاقتصادية والاجتماعية للعائلة، ولذلك تعتبر في هذه الدراسة كمؤشر سابع من مؤشرات تغير مستوى المعيشة، وهذا الجدول يكشف عن نتائج مهمة بخصوص هذا المؤشر تمثلت في أن عددا من العائلات المبحوثة تملك وسائل نقل عصرية، حيث بلغت نسبة المالكين في عينة تابلاط (35,71 %) مقابل (27,14 %) في عينة البرواقية، ونظرا لما لوسائل النقل العصرية من أهمية، ونظرا لما تتطلبه من أموال لشرائها، فان هذا الكم من الوسائل المملوكة من طرف أفراد العينتين تعد جد مهمة رغم أنها تساوي الربع فقط من مجموع الوسائل وكيفية توزيعها على أفراد العينتين.

جدول رقم (62) امتلاك وسيلة وسيلة نقل " تحديد نوع الوسيلة لدى أفراد العينتين.

وسيلة النقل / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
دراجة نارية فقط	5	7,14 %	8	11,42 %
سيارة فقط	17	28,28 %	9	12,85 %
شاحنة فقط	2	2,85 %	1	1,42 %
سيارة وشاحنة	1	1,42 %	1	1,42 %
لا شيء	45	64,28 %	51	72,85 %
المجموع	70	100 %	70	100 %

نتائج هذا الجدول بالأرقام المطلقة كمايلي : خمسة يملكون دراجات نارية ، وسبعة عشر فرداً يملكون سيارة فقط ، واثنان شاحنة فقط ، وواحد يملك سيارة وشاحنة هذا في العينة الأولى وفي العينة الثانية ثمانية لديهم دراجات نارية ، وتسعة يملكون سيارة فقط ، وواحد لديه شاحنة فقط ، وواحد آخر لديه سيارة وشاحنة .

والمستخلص من هذه الأرقام هو أن عدد السيارات هو الغالب ، أما عدد الدراجات فقليل وعدد الشاحنات أقل من ذلك ، ومما لاحظه الباحث أيضا بالنسبة للسيارات هو أن أغلبها سيارات تجارية ، من نوع ((مازدا)) أو ((بيجو 404)) أما السيارات السياحية فهي قليلة وأغلبها قديم ، كما أن الشيء الملاحظ عند هؤلاء المالكين هو أن السيارة غالبا ماتستعمل لأغراض تجارية ، وليس كما هو الحال في المدن اذ أن السيارة السياحية تستعمل غالبا لأغراض العائلة فقط ، كما أن الملاحظ هو أن أغلب المالكين لديهم نوع واحد من وسائل النقل لأن الثمن مرتفع جداً ولا تسمح به مداخيل هؤلاء الأفراد .

جدول رقم (163أ) علاقة مصادر الدخل بنوع وسيلة النقل التي يملكها أفراد عينة تابلاط .

نوع وسيلة النقل / مصادر الدخل	دراجة نارية فقط		سيارة فقط		شاحنة فقط		سيارة وشاحنة		لاشيء		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
زراعة	3	16,66	0	0	0	0	0	0	15	83,33	18	100
زراعة+ عمل غير زراعي	0	00	0	00	0	00	0	00	10	100	10	100
زراعة + أبقار	1	50	0	00	0	00	0	00	1	50	2	100
زراعة+ أغنام	0	00	0	00	0	00	0	00	1	100	1	100
زراعة+ دجاج	0	00	9	37,5	0	00	0	00	15	62,5	24	100
زراعة+ تجارة	0	00	2	100	0	00	0	00	0	00	2	100
زراعة+ أبقار وأغنام	0	00	1	50	1	50	0	00	0	00	2	100
زراعة+ أغنام ودجاج	0	00	2	100	0	00	0	00	0	00	2	100
زراعة+ دجاج + تجارة	0	00	1	50	1	50	0	00	0	00	2	100
زراعة+ كل الحيوانات + تجارة	0	00	0	00	0	00	1	100	0	00	1	100
زراعة+ عمل غير زراعي + أغنام	0	00	0	00	0	00	0	00	2	100	2	100
زراعة+ عمل غير زراعي + دجاج	1	25	2	50	0	00	0	00	1	25	4	100

جدول رقم (63ب) علاقة مصادر الدخل بنوع وسيلة النقل التي يملكها أفراد عينة البرواقية .

نوع وسيلة النقل / مصادر الدخل	دراجة نارية فقط		سيارة فقط		شاحنة فقط		سيارة و شاحنة		لا شيء		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
صناعة	3	7,5	1	2,5	0	00	0	00	36	90	40	100
صناعة + تجارة	0	00	1	50	0	00	0	00	1	50	2	100
صناعة+ أبقار	1	100	0	00	0	00	0	00	0	00	1	100
صناعة+ أغنام	1	100	0	00	0	00	0	00	0	00	1	100
صناعة+ دجاج	1	25	2	50	0	00	0	00	1	25	4	100
صناعة+ أبقار و أغنام	0	00	0	00	0	00	0	00	1	100	1	100
صناعة+ دجاج وأغنام	0	00	1	50	0	00	0	00	1	50	2	100
صناعة+ زراعة	2	14,28	2	14,28	0	00	0	00	10	71,42	14	100
صناعة+ زراعة+ أبقار	0	00	1	50	0	00	0	00	1	50	02	100
صناعة+ زراعة+ أغنام	0	00	1	100	0	00	0	00	0	00	1	100
صناعة+ زراعة+ دجاج	0	00	0	00	1	50	1	50	0	00	2	100

ـ لماكانت وسائل النقل العصرية بهذه الدرجة من الأهمية في الحياة اليومية ، وما يتطلبه اقتناؤها من أموال ، أراد الباحث أن يكشف عن العلاقة بين مدخول الأفراد ومقدرتهم على اكتساب هذا النوع من الوسائل ، وذلك بادخال المتغير المستقل المتمثل في مصادر الدخل ، وبما أن الأمر هنا يتعلق بعلاقة مصادر الدخل بامتلاك هذه الوسائل يقتصر الباحث على البيانات الخاصة بامتلاك السيارات والشاحنات فقط، ذلك لأن الدراجة النارية رغم أنها وسيلة نقل مفضلة ومفيدة خاصة في المناطق الريفية الا أنها نظرا لسعرها الذي قد يكون في متناول حتى أصحاب المداخيل المحدودة لذلك فدلالتها هنا ليست بالقوية وما يلاحظ بصورة عامة من خلال بيانات هذا الجدول هو العلاقة القوية بين نوع وتعدد مصادر الدخل والقدرة على امتلاك وسائل النقل العصرية، حيث يلاحظ أنه كلما زاد عدد النشاطات الاقتصادية الممارسة من طرف الأفراد كلما زادت حظوظ امتلاكهم لنوع أو أكثر من الوسائل العصرية .

ففي عينة تابلاط من مجموع سبعة عشر (17) سيارة تسعة (9) منها رجعت ملكيتها للذين يمارسون نشاطا واحدا الى جانب الزراعة، والنشاط هو تربية الدجاج ، الذين مجموعهم أربعة وعشرين فردا ، وسيارتين من نصيب الذين يمارسون التجارة الى جانب الزراعة، أما فئات الدخل التي تمارس نشاطا واحدا فقط الى جانب الزراعة ماعدا الفئتين المذكورتين فلا يملك أفرادها ولا سيارة واحدة، وترجع ملكية باقي السيارات وعددها خمسة (5) الى فئات الدخل الباقية التي تمارس نشاطين أو أكثر، والتي مجموع عدد أفرادها يساوي ثلاثة عشر (13) فردا ، أما الشاحنات فقط وعددها اثنان (2) فكلاهما رجعت ملكيتهما لفردين من أفراد فئات الدخل التي تمارس نشاطين الى جانب الزراعة وهما على التوالي : أبقار وأغنام ، أو دجاج وتجارة ، أما ملكية سيارة وشاحنة معا ، فرجعت للذي يمارس الى جانب الزراعة تربية كل أصناف الحيوانات اضافة الى النشاط التجاري .

كما تلخصت النتائج في عينة البرواقية في أن ملكية السيارات فقط والتي عددها تسعة (9) رجعت ملكية واحدة منها لأحد فئة الدخل التي تعتمد على العمل في المصنع فقط ، وستة سيارات (6) من نصيب أفراد فئات الدخل التي تعتمد على نشاط واحد ، اضافة الى الصناعة، والتي مجموع أفرادها اثنان وعشرين فردا ، أما ملكية شاحنة فقط وهي الوحيدة في العينة فعادت ملكيتها لفرد من فئة الدخل التي تمارس نشاطين اضافة الى الصناعة، وهما الزراعة وتربية الدجاج ، أما الفرد الذي يملك سيارة وشاحنة فهو من نفس فئة الدخل التي يملك أحد أفرادها الشاحنة . والنتائج المستخلصة من المقارنة بين الفئتين هي : أولا تأكيد النتيجة المشار اليها في بداية التحليل وهي العلاقة الوطيدة بين نوع وعدد مصادر الدخل والقدرة على ملكية وسائل النقل ، كما يلاحظ أن أصحاب مشاريع تربية الدجاج كانوا أكثر الفئات حظا في ملكية السيارات خاصة في العينة الأولى ، وهذا راجع ـ كما توصل الى ذلك الباحث ـ الى أن ممارسة هذا النشاط يحتم على أصحابه ملكية وسيلة نقل وهي كلها سيارات غيرسياحية، أو شاحنات ، كما أن الباحث اطلع من خلال بعض المبحوثين على أن أصحاب

المشاريع الخاصة بتربية الدجاج قد استفاد معظمهم في السنين الماضية من رخصة لشراء سيارات خاصة من نوع ((مازدا)) من طرف الدولة وبأسعار معقولة ممّا مكنهم من التفوق في هذا المجال على باقي فئات الدخل الأخرى .

جدول رقم (64) كمية الانتاج وتحقيق الاكتفاء في الماضي لدى أفراد العينتين .

الانتاج والاكتفاء / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
فائض	20	% 28,57	8	% 17,02
اكتفاء ذاتي	46	%65,71	30	% 63,82
يشترون قليلا	04	% 5,71	9	% 19,14
المجموع	70	% 100	47	% 100

استكمالا لدراسة مجمل التغيرات التي حدثت في مستوى المعيشة في الحياة الريفية اتخذ الباحث مسألة تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب لدى العائلات الريفية كمؤشر دالّ على تغيّر مستوى المعيشة ، خاصة فيما يتعلق بالتغذية ، ولما كانت هذه المناطق الريفية معروفة منذ أمد بعيد باختصاصها في انتاج الحبوب بصفة أساسية ، ركّز الباحث على مدى تحقيق الاكتفاء من هذه المحاصيل دون غيرها ، ذلك لأنّ الحبوب ومشتقاتها تعدّ منذ زمن بعيد الغذاء الرئيسي لهؤلاء الريفيين بل ولكل الجزائريين ، ومن هذا انطلق الباحث للكشف عن مدى ما حصل من تغيرات على مستوى تحقيق العائلة لكفايتها من هذا الغذاء ، وذلك بالمقارنة بين انتاج الحبوب في الماضي وحاليا فترة الدراسة أي فترة التغير ، وبالنسبة لهذا الجدول الذي تخصّ بياناته كمية الانتاج في الماضي تبين بأن أغلب العائلات الريفية كانت تحقق ما يكفيها من الغذاء ومنها من يزيد انتاجها عن حاجتها ، ومن هنا انقسمت الفئات الى ثلاثة أقسام باعتبار كمية الانتاج المحققة في الماضي .

ففي عينة تابلاط (28,57 %) من العائلات كانت تحقق فائضا في الانتاج و (65,71 %) تحقق الاكتفاء الذاتي مع العلم أنها قد تجاوزه في الظروف والسنين الممطرة ، بينما القليل فقط ونسبتهم (5,71 %) الذين لم يكونوا يحققون الاكتفاء الذاتي ولكن بمعدل قليل من الانتاج اذ لا يشترون الا الشيء القليل لإكمال تغذيتهم

السنوية ، ولكي لا تذهب أجوبة المبحوثين بعيداً حدّد الباحث الفترة المعنية بداية الاستقلال حتى بداية السبعينات حتى تكون الأجوبة أكثر دقة ووضوحاً ، وافادة للغرض العام للدراسة وما يتعلق خاصة بهذا المبحث .

أما في عينة الورواقية وقبل سرد النتائج يشير الباحث الى أن المعنيين بهذه المسألة من أفراد هذه العينة هم فقط الذين صرحوا بأنهم مارسوا الزراعة من قبل ، وسواء مازالوا يمارسونها الى الآن أم انقطعوا ، وعددهم سبعة وأربعون (47) فرداً ، وكانت النتائج أن (17,02 %) صرحوا بأنهم كان يصل انتاجهم الى درجة الفائض عن حاجتهم السنوية و (63,85 %) منهم كان في مستوى تحقيق الاكتفاء الذاتي ، و (19,14 %) منهم صرحوا بأن مستوى انتاجهم لم يكن يصل الى تغطية حاجاتهم من الغذاء ، مما يضطرهم الى شراء ماينقصهم .

ومن المقارنة نخرج بنتيجة عامة وهي أن هؤلاء الريفيين كانوا الى وقت قريب أي بعد الاستقلال وحتى بداية السبعينات يحققون اكتفاءهم من الغذاء ، أو فائض في الانتاج ، وإن كان كثير من الباحثين خاصة في المجتمعات العربية (*) يرون بأن العمل الزراعي يكون موجها أساسا لاشباع الحاجات الأساسية للأسرة الريفية ، فهذا لا يمنع بعض العائلات الريفية أو أغلبها — حسب المناطق — في بعض الأحيان من توجيه جزء من انتاجها الى التسويق عن طريق المقايضة للحصول على منتوجات عينية أخرى لا تقوم هي بانتاجها — لكون ظروفها البيئية لا تسمح بذلك — أو تبيعها نقدا لتستعمل النقود في شراء بعض الضروريات من مأكل وملبس وغير ذلك ، وعلى سبيل المثال كانت العائلات الريفية خاصة في منطقة تابلاط وبالأخص نواحي بلدية مزغنّة ، الى وقت قريب حتى سنوات بعد الاستقلال (*) تأتيهم في موسم الحصاد أو بعده بقليل قوافل الرحل من الجنوب محمّلة بالملح فتتم بينهم وبين سكان المنطقة مقايضة الملح بالحبوب ، كما أنه ولوقت قريب وبالتحديد في أواخر السبعينات كانت العائلات الريفية تستعمل حبّات البيض لشراء بعض الضروريات اليومية من الدكاكين المتواجدة في البيوت داخل القرية أو الدائرة ، فقد تعد دا من حبّات البيض لتحصل على مايساويه قيمة من حاجياتها كالسكر والقهوة والزيت والشموع وما الى ذلك (**) ، لأن أصحاب تلك الدكاكين بعد جمع كميات كبيرة من البيض يعيدوا بيعها نقد التجار المدن .

(*) — محمد الجوهري ، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري مرجع سابق ، ص ، 16 .

(*) — كل كبار السن من المنطقة المذكورة يتذكرون جيداً هذه العمليات التجارية مع قوافل الرحل .

(**) — حتى نهاية السبعينات كانت المضايقة بالبيض في القرى والمداشر موجودة ، أما الآن فزالت تماما خاصة بعد ظهور مشاريع تربية الدجاج بصورة مكثفة وخاصة الدجاج المنتج للبيض .

جدول رقم (65) كمية الانتاج والاكتفاء الذاتي حاليا لدى أفراد العينتين :

عينة البحث / الانتاج الحالي	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
يكفي	11	15,71 ٪	3	15,78 ٪
لا يكفي	59	84,28 ٪	16	48,21 ٪
المجموع	70	100 ٪	19	100 ٪

اذا تبين من نتائج الجدول السابق أن الريفيين كان معظمهم يحقق الاكتفاء الذاتي من انتاج الحبوب أو بفضل الى وجود الفائض ، فان نتائج هذا الجدول تبين أن هناك تراجعا كبيرا في انتاج الحبوب لدى هذه العائلات ، ففي عينة تابلاط بعد ما كان في الفترة السابقة أربعة أفراد فقط من الذين صرحوا بعجزهم عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب وبنقص قليل فقط ، بمثد الى شهور معدودة ، أصبح الحال كما يلي : (15,71 ٪) فقط يحققون الاكتفاء من الحبوب ، أما الباقي ونسبتهم (84,28 ٪) لا يكفيهم ما ينتجونه من حبوب ، أما في عينة البرواقية والتي لم يبق يمارس الزراعة حاليا منهم سوى تسعة عشر فردا ، نجد ثلاثة منهم فقط ، أي (15,78 ٪) يحققون الاكتفاء ، والباقي لا يكفيهم انتاجهم من الحبوب ، بل كما صرح بعضهم بأنه لا ينتج من الحبوب سوى ما يسدّ حاجاتهم من بعض الانواع المألوفة من المأكولات كخبز الشمير وغيره ، التي يستهلكونها حاليا كما عبّر أحدهم ((تذوقا وبركة)) ومن هنا نستخلص بأن كميات الحبوب المنتجة قد تدهورت تدهورا كبيرا ، وبناء على كل ما سبق في المباحث الاخرى يرى الباحث أن هناك علاقة وطيدة بين هذه النتيجة وبعض النتائج السابقة ، كالتي تتعلق بتقلص المساحة المزروعة فقد سبق وأن أشار الباحث بعد تفسير النتائج والاستعانة بالملاحظات الميدانية أن التقلص ذلك كان على حساب المساحات التي كانت تزرع بالحبوب ، كما أن زراعة المحاصيل الجديدة بكثافة كان كذلك على حساب المساحات المزروعة بالحبوب ، كما أن النتائج التي دلت على أن من بين أسباب تناقص مساحات الحبوب وقلة الاهتمام بالزراعة عموما كان يتمثل في كره جيل الشباب للزراعة كأحد أهم الاسباب(*) وكل تلك التغيرات التي مست الزراعة كانت الضحية الاولى هي زراعة الحبوب ، ونظرا لهذه الحالة التي آل اليها هذا النوع من الزراعة رأى الباحث أنه لابدّ وأن هناك أسباب أدت بتشابكها الى كل ما حدث من تغيرات

(*) ـ أنظر جداول المبحث الاول المتعلقة بتقلص المساحة الزراعية وظهور محاصيل جديدة .... الخ .

وأراد الباحث أن يصل في ختام مباحث هذه الدراسة الى آراء المبحوثين حول هذه التغيرات في القطاع الزراعي باعتبارهم المعايشين المباشرين لكل ما حدث، بل والفاعلين له، كما سيعرض نتائج آرائهم على نتائج بحوث أخرى تناولت هذه المسألة ليوازن بين النتائج، ويشير الى أكثر العوامل قوة وتأثيرا فيما يراه راجحا في نظره، وقبل الاشارة الى الأسباب البشرية أي التغير الذي أصاب ذهنية الانسان في الريف، ونظرته للزراعة، وخاصة زراعة الحبوب يذكر الباحث بأن العوامل الطبيعية قد تكون من الأسباب المباشرة أحيانا في نقص الانتاج الزراعي رغم ملائمة العوامل البشرية، كحب الزراعة وتوفر الميل لها، وبذل الجهود وهذا الأمر يحدث سواء في الماضي أو في الحاضر أو في المستقبل، ففي الماضي البعيد حيث كانت زراعة الحبوب هي السائدة وكان الريفيون متفانون في خدمة الأرض، حيث يستغلون كل ما يمكن استغلاله من أراضي، حدث في بعض السنين انخفاض كبير في الكميات المنتوجة من الحبوب ومن الأمثلة على ذلك ما ذكرته دراسة ((سبيدل))[1] الآنفة الذكر حول منطقة تابلاط التي شهدت انخفاضا كبيرا في انتاج الحبوب بين سنوات 1965 و 1870 بسبب الجفاف الذي ضرب المنطقة، وهذه الحالة حسب نظر الباحث تشبه الوضعية التي مرت بها الزراعة في الكثير من مناطق الوطن، وفي هذا الصدد أشارت إحدى الجرائد الوطنية في مقال حول زراعة الحبوب في الجزائر[2] ((بأن من بين الخصائص التي تتميز بها زراعة الحبوب في الجزائر منذ الاستقلال انخفاض مردودها)) وأشارت نفس الجريدة في فقرة أخرى من المقال الى أن ((ميل المردود الى الانخفاض متقارب بين القطاع العام والخاص على مستوى الفعالية)) كما أكد أنه بالنسبة للقطاع الخاص — الذي نحن بصدد دراسته — يبقى الانتاج في المتوسط في مستوى منخفض بنسبة تتجاوز 50% خلال العشرية 1970 - 1979 مما قلص فوارق النتائج بين القطاعين العام والخاص.

---

(1) — INGO SPRIDEL OPCIT P 19

(2) — جريدة الشعب، الأحد 23 جويلية 1989، العدد: 8001،

جدول رقم (66) أسباب التقليل من زراعة الحبوب أو الابتعاد الكلي عن الزراعة لدى أفراد العينتين .

الأسباب / عينة البحث	تابلاط		البرواقية	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
ضعف المدخول النقدي للحبوب	31	28ر44 ٪	12	14ر17 ٪
قلة أو انعدام المرافق الضرورية في حياة الريف	21	30 ٪	32	71ر45 ٪
كره جيل الشباب للعمل في الزراعة	18	71ر25 ٪	26	14ر37 ٪
المجموع	70	100 ٪	70	100 ٪

ان الحقائق السابقة التي بينت تدهور انتاج الحبوب و اهمال الزراعة بصفة عامة بينها مبحث سابق أيضا في ضوء تمثلت في تقلص المساحات المزروعة ، و نفور جيل الشباب من العمل الزراعي بصفة عامة و زراعة الحبوب بصفة خاصة ، و ان كان لابد لهذه النتائج من أسباب فان الباحث ، آثر أن يستخلصها من نظرة المبحوثين الذين عاشوا ظروفها و نتائجها وكانوا طرفا فيها ، و اتباعا منه لطريقة تصنيف أجوبة المبحوثين حسب قوة تركيزهم على سبب دون آخر استطاع الباحث أن يصنف الأسباب التي أشار اليها المبحوثون الى ثلاثة أقسام هي : ضعف المدخول النقدي للحبوب كسبب للتقليل من زراعتها ، خاصة عند استبدالها بمحاصيل أخرى لم تكن تزرع بكثافة ، و السبب الثاني عام يعني تدهور الزراعة ككل و هو قلة أو انعدام المرافق الاجتماعية الضرورية في الريف والسبب الثالث يخص جيل الشباب و كرههم للعمل في الزراعة ، و كانت النتائج كالتالي : في عينة تابلاط (28ر44 ٪) أرجعوا هذا التدهور الى السبب الأول (30 ٪) منهم ركزوا على السبب الثاني ، (71ر25 ٪) أشاروا بالخصوص الى السبب الثالث .
أما في عينة البرواقية فالسبب الأول نسبة الذين أكدوا عليه كانت (14ر17 ٪) و نسبة التركيز على السبب الثاني بلغت (71ر45 ٪) أما السبب الثالث فسجل نسبة (14ر37 ٪)

و بالمقارنة نلاحظ أن الفروق بين النسب في الأسباب ليست كبيرة و الفارق بين العينتين أيضا ليس واسعا ، و ذلك — كما يرى الباحث — راجع لكون هذه الأسباب تتداخل في عملية التأثير ولذلك يصعب تحديد أسبقية سبب على آخر ، بل لا يستبعد أن تكون هناك أسباب أخرى كانت ممهدة لهذه الأسباب ، و لنأخذ على سبيل المثال و انطلاقا من احدى فرضيات

الدراسة التي ترى بأن انتقال القيم الحضرية من المدينة الى الريف من عوامل التغيير الاجتماعي — لنحلل السبب الثالث المتمثل في كره جيل الشباب للعمل الزراعي، فنجد عدة عوامل ممهدة له، ومنها القيم الحضرية التي غزت ذهنيات الشباب سواء عن طريق وسائل الاعلام أو المنظومة التربوية (*) أو الزيارات المتبادلة بين أهل المدن وأهل الريف فكل هذه القنوات التي صبّت القيم الحضرية التي تختلف عن القيم الريفية التي لا وجود للعمل الزراعي فيها، وبما أنهم يعيشون في بيئة ريفية تسودها الزراعة، دخلت فئة الشباب في تناقض بين ذهنيتها المركّبة من المؤشرات الحضرية وواقعها المغاير لذلك، فتحول ذلك التناقض الى كره العمل الزراعي لدى هؤلاء الشباب، ومما زاد من تعميق هذا الكره والنفور السببان المذكوران سابقا وهما ضعف المدخول النقدي للزراعة وقلّة أو انعدام المرافق الضرورية في الحياة الريفية، فكانت النتيجة أن تزحزحت الزراعة من مكانتها الاجتماعية والاقتصادية في الريف، وأخذ التغير مساره الذي كشفت مباحث هذه الدراسة الكثير من معالمه من أسباب ونتائج وصور ودرجات لهذا التغير، وعموما فان الأسباب هذه اما أن تكون داخلية كنجاح مشاريع بعض النشاطات غير الزراعية كتربية الدجاج مثلا الذي يؤثر في مستقبل الزراعة لدى الشباب، وكيف ينظر اليها وهو يرى نجاح هذا البديل، وهذا مالمسه الباحث عندما أشار الى عملية تشغيل الشباب وكيف كان ميلهم الى مشاريع تربية الدواجن أكثر من غيرها، وقد يكون السبب من خارج الريف كنجاح بعض الافراد من الجيل الذي سبق جيل الشباب الحالي في مغامرتهم للعمل في القطاع الصناعي في المدن، مما يجعل صورة نجاحهم لدى الشباب مثلا يقتدي به، مما يدفعهم الى محاولة التقليد، لكن يشير الباحث الى أنه اذا وقع هذا النوع من التقليد في السنين السابقة فان السنوات الأخيرة لا تساعد على تكرار أو استمرار ذلك نظرا نظرا لما شهده القطاع الصناعي من تدهور في الأجور، وقد دلّت النتائج في المبحث الأول على أن بعض الريفيين ونسبتهم معتبرة قد تركوا العمل في القطاع الصناعي (**) للسبب المذكور، وبعض العمال أيضا من المنسوبية البرواقية الذين عبروا عن نيتهم في ترك العمل الصناعي عندما يجدوا امكانية ممارسة

(*) — لا يستبعد الباحث أن تكون برامج المنظومة التربوية تكرّس القيم الحضرية لكن تأكيد ذلك يتطلب دراسة مستقلة.

(**) — أنظر الجدول رقم (6) المبحث الأول.

نشاط آخر مثل الزراعة المروية أو زراعة الكروم أو تربية الدواجن، كما يمكن ذكر أسباب أخرى مادية كنقص أو انعدام الآلات الزراعية، أو العوامل الطبيعية كالجفاف، كما أن الدولة بوسائل اعلامها لم تحفز على العمل الزراعي، خاصة عنصر الشباب .

و قد تلتقي نتائج هذا البحث مع نتائج دراسات و بحوث أخرى في هذا المجال تكملها وتساندها ، و نذكر منها الاشارة التي ضمنها ((عبد اللطيف بن آشنهو)) احدى دراساته اذ يعطي سببين لتدهور زراعة الحبوب في القطاع الخاص و ذلك بما نصه ((ان المستثمرات الزراعية الخاصة و خاصة منها الصغيرة أهملت بالتدريج زراعة الحبوب للاستهلاك الذاتي لانّ اهمال الطاحونات الصغيرة ، و تيسير السميد و الفرينة في الدكان مكن من هذا الحكم)) (1) و يرى الباحث أن هذان السببان المذكوران مقبولان على شرط أن لا يكون هذا الباحث قد اعتبرهما كسببين أساسيين و وحيدين لتدهور زراعة الحبوب و في كل المناطق والازمنة ، ذلك لانّ الباحث و من خلال دراسته وما زادها من عمق الملاحظات الميدانية قد اكتشف الباحث أسبابا أخرى أشار اليها آنفا ، بل ان سببا كاهمال الطاحونات الصغيرة لا يتفق الباحث معه تمام الاتفاق ذلك لانّه مثلا في منطقة تابلاط لم تشهد تخليا عن الطاحونات الصغيرة بالحجم الذي يؤثر على زراعة الحبوب ، ذلك أن هذه الطاحونات ماتزال موجودة في القرى و المراكز الحضرية للمنطقة الى الآن ، بل و منها ما جدّدت آلاته و زودت بتكنولوجيا عصرية ، أما بخصوص وفرة السميد و الفرينة في الدكان الريفي فهذا سبب وجيه و قوي ، فالريفي أصبح ينظر الى حاجته من السميد نظرة حسابية فالقنطار الذي يحتاجه سنويا للغذاء مثلا فان انتاجه يتطلب منه حرث و بذور و حصاد و درس و غسل ثم طحن في الطاحونة بالنقود ، فهو يختصر كل هذه العملية ويذهب الى السوق ليشتري ذلك المقدار من السميد ، و هو مرتاح البال ، و هذا ما يقع فعلا و ما صرح به المبحوثين .

و خلاصة القول هي أن العوامل و الاسباب التي أدت الى التخلي عن الزراعة أو قلة الاهتمام بها متداخلة و متنوعة ، فمنها الرئيسية و منها الثانوية و منها ما يظهر تأثيرها بوضوح و منها ما يخفى تأثيرها إلا على الباحث المتعمّق ، و منها الخارجية كتوسيع و جاذبية القطاع الصناعي ، و اهتمام الدولة به على حساب الزراعة ، و انتقال القيم الحضرية الى الريف ، و منها الداخلية كعوامل الطرد في البيئة الريفية ، و عجز الزراعة أمام مستجدات الحياة المتغيرة ذات المصاريف المتنوعة ، و عموما فان الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة وجدت مصداقية كبيرة في كل المباحث مع تفاوت في الدرجة ، و هذه هي طبيعة البحث في الميدان الاجتماعي المتشابك و المتداخل .

—(1) BENACHENHOU (A) les politiques agraires en algerie op cit P 50

ـ النتائج الخاصة بالبحث الثالث : وهي خلاصة النتائج التي تناولت كل مؤشر على حدة من مؤشرات تغير نمط المسكن ومستوى المعيشة .

1)ـ **حالة ونوع المسكن** : استغرقت دراسة تغير نمط السكن من كل جوانبه ستة جداول، اقتصر كل واحد منها على كشف جزء من أجزاء الصور المتغيرة للمسكن الريفي، ففيما يخص حالة المسكن من حيث تاريخ بنائه تبين أن عدد المساكن القديمة في كلا العينتين أكبر من عدد المساكن المبنية حديثا ، ومع الفارق الضئيل بين نسبتي القديمة والجديدة اعتبرت عملية تجديد المسكن الريفي في مستوى متوسط ، أما المساكن الجديدة وما طرأ عليها من تغيّر ، فكان معدّله من حيث الشكل ومواد البناء معدّل معتبر مع فارق طفيف لصالح عينة البزواقية ، وتمثّل هذا التغير في ظهور أنواع جديدة من المساكن وهي المبنية بأصوار صلبة مع طوابق ((فيلا)) أو بدون طوابق، مع فتحات للخارج ، وحتى التي بقيت تقليدية في شكلها العام دخلت عليها تغييرات طفيفة كمزج بعض المواد التقليدية بمواد مصنّعة واضافة فتحات للخارج (نوافذ) للشكل القديم ، أما عن تلقّي المساعدات من طرف الدولة لبناء المساكن الجديدة فكانت ضعيفة جدّا ، وهذا ما اضطرّ أصحابها الى الاعتماد على وسائلهم المادية الخاصّة ، والتي تمثّلت في بيع رؤوس مواشيهم أو جزء من منتوجهم الزراعي، أو مال مدّخر من عمل غير زراعي أو مداخيل متنوعة ، ولهذا كانت العلاقة وطيدة بين نوع وعدد مصادر الدخل ونوع المسكن الريفي لدى كل عائلة .

2)ـ **اللوازم المنزلية العصرية** : النتائج التي مهدت لمعرفة التغير في هذا المؤشر تناولت نوعية الاضاءة حيث تبين أن الكهربة الريفية مازالت ضعيفة خاصة في عينة تابلاط ، التي انعدمت فيها تماما ، وبناء على هذه النتائج كان امتلاك اللوازم المنزلية خاصة التي تستهلك الكهرباء ، ضعيف ، لندرة وغلاء هذه اللوازم مما جعل ترتيب ملكيتها لا يخضع للأولوية ، كما أن علاقتها كانت بنوع وعدد مصادر الدخل .

3)— **نوع الاثاث المنزلي** : تبين أن اقتناء الاثاث المنزلي الخشبي بدأ ينتشر في الأوساط الريفية ، خاصة الملابس و الأواني المنزلية لكن أغلبه أثاث قديم ، مما مكن بعض العائلات ذات الدخل المحدود من اقتناء بعض القطع من الاثاث ، و لهذا فالعلاقة بين مصادر الدخل و امتلاك هذا الاثاث لم تكن بالدرجة التي تتحكم فيها مصادر الدخل بوضوح و قوة في نوع الاثاث المقتنى .

4)— **الأدوات التي يجلب بها الماء** : كان التغير في الأدوات المستعملة في جلب الماء كبيرا جدا إذ أن الأدوات التقليدية كالقربة و القلّة و غيرها لم تبق تستعمل إلا على نطاق ضيّق، حيث نافستها الأدوات البلاستيكية والمعدنية لوفرتها و انخفاض سعرها .

5)— **المصدر الذي يجلب منه الماء** : تجديد مصادر المياه كالابيار الخاصة ضعيف لأنه يتطلب تكاليف مالية كبيرة ولذلك كانت ملكية بئر خاصة مرتبطة ارتباطا وثيقا بنوع وعدد مصادر الدخل .

6)— **الوسيلة التي ينقل بها الماء** : مازالت الطريقة التقليدية هي السائدة بنسبة كبيرة جدا ، في كلا العينتين، اذ مازال أغلب الريفيين يستعملون الحيوانات خاصة الحمير لنقل الماء من البئر أو الينبوع أو الوادي إلى البيوت .

7)— **وسيلة النقل العصرية** : لقد خطى الريفيون خطوة ايجابية نحو امتلاك وسائل النقل العصرية اذ مايقارب الربع من كل عينة يملك وسيلة نقل عصرية كالدراجات النارية والسيارات و الشاحنات ،غير أن امتلاكها له ارتباط وثيق بمصادر الدخل، هذه الأخيرة التي كلما ارتفعت و تنوعت كلما كانت امكانية امتلاك وسيلة النقل أكبر .

8) — تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب : مقارنة بين الماضي والحاضر

فيما يخص تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب كانت النتيجة هي حدوث تغير جد كبير فيما يخص كمية الانتاج المحققة فبينما كان في الماضي تقريبا كل العائلات تحقق الاكتفاء الذاتي من الحبوب أو ما يزيد عن حاجتها أصبحت الأغلبية لا تحقق الاكتفاء الذاتي من الحبوب فضلا عن تحقيقه الفائض ، لذا يلجأ الريفيون الى استكمال ما ينقصهم عن طريق شراء السميد من السوق كما هو الحال عند أهل المدن .

الخاتمة

— الخاتمـــة —

أولا : النتائــج الخاصــة للدراســة :

ان المعطيات الميدانيــة بشقيهــا الكمّــي و الكيفــي، سواء تلك التــي استخلصها الباحث من التراث السوسيولوجــي حول موضوع الدراسة، أو من دراسات و وثائــق أشارت الى جانب من جوانب الموضوع ، أو تلك التي استخلصها الباحث من نزولــه الى الميدان عن طريــق أدوات البحث التي استعملهــا ، احتاج الباحــث في حصرها و تحليلها كميــا و كيفيــا الى وضعها في السيــاق العام لمشكلة البحــث ، التي تحــدّدت أهداف الدّراسة في اطارهــا .

و لما كان تغير علاقــة الانسان بالأرض هي المحور الأساسي للبحث ، و ذلــك لكونها من عوامــل تغير باقــي جوانب الحياة الريفيــة من جهــة ، و لكونهــا - أي العلاقــة - خاضعة لعوامل أخــرى أدّت الى تغيرهــا من جهة أخرى ، فــان الباحث انطلق في دراستــه هذه من ثلاث فرضيــات أساسيــة ؛ تضمنت الأولى مسألــة تغير ظروف الحياة الريفيــة و ما ظهر فيها من مصاريف جديدة جعلت المردود الزراعي المعتمد أساسا على الحبوب يعجــز عن مسايرتهــا ، ممّــا جعل الفلاح يفكّــر في تغييــر علاقتــه بالأرض بطريقــة تمكّنــه من رفــع مدخولــه .

وفي نفس السياق تعرضت الفرضية الثانيــة الى الاشارة إلى أثر المشاريع التنمويــة الريفيــة على الحياة اليومية في الريف بمعناها الواسع ، كما تعــرّضت الى قضيــة انتقــال القيم الحضرية الى الريف عبر وسائــل الاعــلام و كذا الزيــارات المتبادلــة بين الأقــارب في المدينــة و الريف ، و ما لعبتــه من دور في تغيــر نظــرة الفلاح الى علاقته بالأرض .

أمــا الفرضية الثالثــة فاهتمّت بتغيّــر علاقة الانسان بالأرض و آثارها على الحيــاة الاجتماعيــة ، خاصة على مستوى العلاقات العائليــة ، و مستوى المعيشــة و نمط المسكــن ، و لما كان التغير في هذيــن المستوييــن ذو أبعــاد و عوامــل متعددة الى جانب تغيــر علاقــة الانسان بالأرض ، لم يكن الانطــلاق من الفرضيات بشكــل خطّــي ، بحيث لا ترتبــط الفرضيــة الابزاويــة واحــدة من زوايا المسألــة المدروســة ، و هي التغير الاجتماعي بصورة عامة ، بل العكس فان الفرضيــة الواحدة ينطلــق منها الباحث لدراسة عــــدة

مستويات من التغير، فمثلا الفرضية الثانية التي انطلق منها الباحث للتحقق من مدى تأثير انتقال العوامل الحضرية الى الريف على علاقة الانسان بالأرض، انطلق منها أيضا للتحقق من مدى تأثيرها - أي العوامل الحضرية - على نمط المسكن ومستوى المعيشة، وهكذا مع باقي الفرضيات، وهذا راجع لتداخل عوامل التغير وتعدد مظاهره مما يولد تبادلا في التأثير، وهذا ما جعل الباحث أيضا يلتزم بمؤشرات محددة حتى لا تفرق الدراسة في متاهة من التعميمات الواسعة سعة التغير الاجتماعي نفسه، ويكون الموضوع محدد ذو أبعاد واضحة بدقة. وهذا ما توصل اليه الباحث بالفعل.

وقد بينت التحليلات الكمية والكيفية لنتائج الدراسة الميدانية في مختلف مستوياتها ما يلي :

أ) — تغير العلاقة الانسان بالأرض : فيما يخص علاقة الانسان بالأرض تبين من خلال نتائج كل مؤشر من مؤشراتها أن العلاقة القديمة التي كانت تربط الانسان بأرضه تغيرت في الكثير من جوانبها، بدرجات متفاوتة، وأخذت أشكالا جديدة من شأنها أن تستجيب لظروف الحياة المتغيرة، وتماشيا مع المفهوم الاقتصادي لهذه العلاقة فان صورتها القديمة التي كانت تتمثل في الاستغلال التقليدي البسيط للأرض، المقتصر على زراعة الحبوب بصفة خاصة، والتي غالبا ما تكون موجهة للاستهلاك الذاتي، وما يتميز به من ضعف المدخول، بدأت تتحول نحو شكل جديد من الاستغلال والنشاط، يهدف الانسان في الريف من خلاله إلى التكيف مع متطلبات الحياة الجديدة .

وكان البحث عن عمل خارج الزراعة أحد الصور البارزة لتغير العلاقة القديمة بين الانسان والأرض، مع فارق بين المنطقتين المدروستين، فبالنسبة لمنطقة تابلاط كان التغير واضحا لكنه ليس كبيرا اذ أن نسبة الذين بحثوا عن عمل غير زراعي في السابق ثم استمروا في مزاولته كانت أقل من الربع، بينما في البواقية زيادة على ممارسة كل أفراد العينة للعمل في الصناعة فان نسبة كبيرة منهم تركت الزراعة، أو لم تمارسها أصلا، وقد كان الدافع الرئيسي للبحث عن عمل غير زراعي هو ضعف المدخول الزراعي القديم اضافة الى دوافع وأسباب أخرى دعمت هذا

الاتجاه نحو التغيير خاصة في جيل الشباب الذين كان التحاقهم بالمدرسة سببا رئيسيا لابتعادهم عن العمل الزراعي

ونتيجة لما سبق ظهرت صورة التحول عن الزراعة التقليدية الى أعمال أخرى غير زراعية في أشكال متعددة تعكس ذلك التحول، ومن ذلك تقلص المساحات المزروعة، وهنا كان التحول عميقا حيث كانت نسبة الذين نقصت مساحتهم المزروعة حدا في كلتا المنطقتين، ووقفت وراء ذلك التغير أسباب عدة، كان أهمها البحث عن عمل خارج الزراعة وهو المذكور سابقا، مما جعل وقت الفلاح لا يكفي للاعتناء بالزراعة بنفس الدرجة التي كان عليها لما كانت هي نشاطه الرئيسي والوحيد، كما أن نقص الآلات ونفور الأبناء من العمل الزراعي، جعل العمل الزراعي، والجهد المبذول فيه لا يسمح كل الأراضي التي كانت تزرع في السابق، كما يبدو أن التغير هنا كان عميقا بحيث أصبح يشكل جزءا من ذهنية الفلاح ونفسيته، فهذا الذي كان الوقت قريب يستغل كل شبر من أرضه وبوسائل تقليدية ولا يبالي بالجهد المبذول، أصبح يضع في حسابه قضية الجهد والعرق، ويشترط آلات حديثة للقيام بالعمل الزراعي، وكل هذا يدل على نفسية متغيرة .

واذا كان تقلص المساحات الزراعية يعد تغيرا كبيرا فان ما يزيده عمقا هو أن هذا التناقص في المساحة المزروعة كان دائما على حساب الزراعة التقليدية (زراعة الحبوب) ولهذا كان من مظاهر التغير في علاقة الانسان بالأرض أن هذا الأخير بدأ ينظر الى زراعة الحبوب كزراعة فاشلة لا تستجيب لمتطلبات الحياة الجديدة، الشيء الذي اضطره الى التفكير في استبدالها بمحاصيل جديدة أكثر رواجا في السوق وأوفر ربحا، فظهر أن محاصيل جديدة ومتنوعة بعملية منها أشجار مروية وكروم وغيرها من الأشجار المثمرة بدأت تزاحم الزراعة الأصلية (زراعة الحبوب) وكانت النتيجة الحتمية هو تحول الانتاج الزراعي لهذه العائلات الريفية من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب أو تجاوزه الى درجة الفائض أحيانا، الى الانحدار الى مستوى ما دون الاكتفاء الذاتي أو انعدامه تماما، مما ولد ظاهرة جديدة في الريف وهي في توسع وازدياد تتمثل في لجوء العائلات الى شراء حاجاتها من السميد من السوق، ومن هنا يمكن القول بأن تغير العلاقة بين الانسان والأرض في الريف أدت الى تغير الوظيفة الاقتصادية له، فبينما كان ينتج في السابق غذاءه محليا وقد

يقوم بالتصدير خارج محيطه (أي المناطق الحضرية) أصبح لا ينتج ما يكفيه من الحبوب، كما أن العلاقة الوطيدة التي كانت تربط الانسان بأرضه أصبحت علاقة ضعيفة، فبينما كانت زراعة الحبوب تستحوذ على كل اهتمامات الفلاح وتملأ كل وقته أصبح لا يرتبط بها إلا أوقاتا قليلة أثناء عمليات الحرث والدرس والحصاد التي غالبا ما تتم في ساعات أو أيام قليلة عند ما يتم ذلك بالآلات الحديثة، لأن الفلاح أصبح مشغولا بنشاطات أخرى، وان كانت على نفس الأرض التي كان يرتبط بها في السابق، ومن هذه النشاطات ما كان قديما فقط كتربية الحيوانات التي شهدت تحولا من القطايع التقليدي الى القطايع الحديث بالنسبة للمواشي، وظهور طرق عصرية أخرى كتلك التي تخص تربية الدجاج، هذه الأخيرة التي انتشرت بكثرة مصايرة مثلها مستقبلا لأن تكون البديل عن الزراعة التقليدية (زراعة الحبوب).

ومن هنا تمثلت الصورة النهائية لتغير علاقة الانسان بالأرض في مصادر الدخل المتنوعة، فبينما كانت العلاقة القديمة تقتصر على مصدر وحيد للدخل وهو زراعة الحبوب، الذي كان ضعيفا، أصبحت المداخيل متعددة ومتنوعة، بحسب تعدد وتنوع النشاطات الاقتصادية المنتجة، سواء مارسها الفلاح على أرضه أو خارجها.

ولئن ظهر جليا عمق التغير في علاقة الانسان بالأرض وظهرت الصورة الجديدة للعلاقة بوضوح فان النتائج بينت كذلك أن عددا من العوامل كانت وراء هذا التغير، وهي تلك التي أشارت اليها بعض فرضيات البحث، كالآثار المترتبة عن بعض المشاريع التنموية التي مست الريف خاصة منها توطين الصناعة قريبا من المناطق الريفية، وانتقال القيم الحضرية الى الريف، وكذا مجمل التغيرات في الحياة اليومية الريفية سواء منها التي سبقت أو تزامنت مع تغير هذه العلاقة، خاصة ما يتعلق منها بالمواريث بمختلف أشكالها، وخلاصة القول هي أن التغير في علاقة الانسان بالأرض قد حدث بالفعل وبدون شك سيساهم في تغيير باقي مناحي الحياة الريفية.

ب) ـ تغيير العلاقات العائلية : لم يبق هناك شك في أن التغيير الذي حدث في مستوى علاقة الانسان بالأرض كان له تأثير على المستويات الأخرى للحياة الريفية ، و منها مستوى العلاقات العائلية ، بحيث لم تبق بمعزل عن هذه التغيرات ، و لذلك اكتشفت تحليلات النتائج الخاصة بها أن التغيير قد طرأ على مختلف مظاهر العلاقات العائلية ، مع نوع من التفاوت بينهما ، عمقا و درجة .

فيخصوص العلاقة التي تربط أفراد العائلة الريفية بأقاربهم في المدن دلّت النتائج على استمرار التواصل بين أهل الريف و أهل المدن عبر الزيارات المتبادلة ، مما يجعل حجم القيم الحضرية المتسرّبة الى الريف كبيرا و ذو أثر عميق فيما يحدث من تغيرات في الريف كما أن هذه العلاقة زادت من توثيقها عمليات استغلال أراضي الاقارب المتغيبين في المدن و الذين كانوا في وقت مضى من سكان الريف .

أما العلاقات بين أفراد العائلة الريفية الواحدة فيما بينهم فقد تغيرت هي الأخرى في الكثير من مظاهرها ، مع نوع من التباين في عمق التغيير و أشكاله الجديدة التي ظهرت فيها هذه العلاقات ، و من أهم هذه المظاهر المتغيرة هو سكن أو اقامة كل أفراد العائلة التقليدية الممتدة في وحدة سكنية واحدة حيث كشفت النتائج عن ظهور نوع من الانتقال بمساكن خاصّة و ان لم تكن بدرجة عميقة فانما تدل على نوع من التغير في علاقات أفراد العائلة اذ أن رابطة المسكن الموحّد بدأت تحل محلها نزعة الاقامة الفردية للعائلات النّووية ، و ذلك لعدة أسباب كان أهمها ضيق المسكن أو الرغبة في مسكن عصري من طرف أحد أفراد العائلة المتزوّجين، كذلك سوء التفاهم داخل البيت الكبير و الناجم غالبا من تباين مصادر الدخل لدى أفراد العائلة الواحدة ، و لهذا كان تنوع مصادر الدخل في العائلة الواحدة دافعا قويا و مشجعا للأفراد على التفكير في اتخاذ مسكن خاص ، ذلك لأنّ ارتفاع تكاليف البناء التي تحول في الغالب دون استفحال هذه الظاهرة تجد حلّها في تنوع مصادر الدخل التي تزيد من القدرة الاقتصادية للأفراد الراغبين في الانفصال عن عائلاتهم الكبيرة .

و لئن كانت درجة التغير التي حدثت في رابطة المسكن الواحد ما زالت في بدايتها ولم تصل الى درجة من العمق والشمول، تطبيقيا فان تغيرات أخرى تنبئ بتوسعها مستقبلا ومن ذلك تغير علاقة الأفراد للعائلة الواحدة فيما يخص اشتراكهم في المصاريف، فبينما كان أفراد العائلة الواحدة في ظل العلاقة القديمة بالأرض الناتجة عن العمل في الزراعة فقط تفرض الاشتراك في الاستهلاك الجماعي لكل ما ينتجه أفراد العائلة، فان تغير هذه العلاقة أفرز وضعا جديدا تمثل في ظهور محاولات الانفصال في العائلة الواحدة فيما يخص استهلاك منتوج أعمالهم المتنوعة، وقد تغيرت هذه العلاقة بعمق بحيث كانت نسبة المستقلين بالمصاريف كبيرة جدا، وهي تمهيد لتوسع التغير في العلاقة السابقة (المسكن المشترك) ولما كان اختلاف مداخيل ونشاطات أفراد العائلة الواحدة وما يعقبه من شجار وسوء تفاهم داخل العائلة الواحدة هو السبب الغالب في تغير هذه العلاقة فان مصادر الدخل كانت لها علاقة قوية بالاستقلال بالمصاريف أما السلطة الأبوية في كل هذا فكانت ضعيفة على خلاف ما كانت عليه في السابق .

أما عنصر الأرض التي كانت الرباط القوي الذي يجمع شمل العائلة الواحدة في السابق فان تقسيمها تغير لظروف اما عامة كقلة الأرض أو تغيب بعض الورثاء، خاصة في جيل الآباء أين كانت الهجرة الريفية في أوجها، مما يحول دون التقسيم العادي للأرض بين الورثاء، واما أسباب خاصة بكل عائلة، حيث تفرض التغيرات السابقة المتعلقة بتغير علاقة الانسان بالأرض وما ظهر من جرائها من نشاطات متعددة تجعل نوعا من اللاتجانس في المداخيل بين أفراد العائلة مما يجعل تقسيم الميراث خاصة الأرض أمرا ملحا، ولكن رغم هذه الدواعي لتغير رابطة الأرض فان العوائق الكثيرة حالت دون وصولها الى مستوى عميق من التغير، خاصة في جيل الأبناء، أين أصبحت مشكلة تفتيت الأرض عن طريق التوريث المستمر عائقا دون ذلك .

ورغم كل ما حدث من تغيرات في مختلف العلاقات العائلية فان علاقة التعاون بين أفراد العائلة بقيت في ظاهرها قائمة، فلما كانت علاقة الانسان بالأرض فيما مضى تتمثل في الزراعة التقليدية (زراعة الحبوب) كانت هذه الأخيرة نظرا لطبيعة العمل وصعوبته تفرض نوعا من التعاون المفروض بين كل أفراد العائلة

الواحدة ، أما العلاقة الجديدة التي ظهرت في ظلها نشاطات متنوعة فانها أبقت على مظاهر التعاون العائلي لكنها اتخذت طابعا جديدا ، حيث اصطبغ التعاون في معظمه بصبغة التعاون بالأجر حيث أن هذه النشاطات الجديدة قد يكون صاحبها هو واحد فقط من أفراد العائلة ، وفي مثل هذه الحالة يتعاون معه أفراد عائلته على شكل أجراء ، بخلاف التعاون العائلي في صورته السابقة أين كانت الزراعة ملكا للجميع يتعاونون دون تمييز تحت سلطة الأب ، كما أن هذا التعاون الذي كان في السابق يشمل كل أفراد العائلة دون تمييز فانه في هذه الحالة الجديدة أصبح كثيرا ما يستثنى منه الأبناء وذلك لانشغالهم بالدراسة ، أو نفورهم من العمل، اذا كان يتعلق بالزراعة التقليدية ولما كان تغيّر علاقة الانسان بالأرض ، وما ظهر من نشاطات جديدة عاملا قويا من عوامل تغيّر التعاون العائلي كانت علاقة مصادر الدخل بتغيّر العلاقة قوية ، بحيث كثرة وتنوع النشاطات يؤدّي الى المزيد من التعاون العائلي ، وفي حالة عدم كفاية التعاون العائلي يظهر العمل الأجير في أجل صوره من طرف أفراد من خارج اطار العائلة وهذا نوع من التطور في هذه العلاقة جدير بالاهتمام ، رغم عدم انتشاره بكثرة بحيث أن العلاقة القديمة بين الانسان والأرض التي كانت تعتبر العائلة وحدة انتاجية تكتفي في الغالب بقوة عمل أفرادها فقط ، أصبحت اليوم في ظل العلاقة الجديدة الناتجة عن تغير العائلة مفتوحة لمن هم خارجها ، فتساهم في تكوين فرص للعمل لمن هم من خارج العائلة .

جـ) — تغير نمط المسكن ومستوى المعيشة : ان التغير الذي حدث في علاقة الانسان بالأرض ، وكذا العلاقات العائلية باختلاف درجاته وأشكاله ، كان بامكانه أن تمتدّ آثاره الى جميع مظاهر الحياة الأخرى ، وهذا ما أكدّته تحليلات النتائج الخاصّة بالمؤشرات الدالة على مستوى المعيشة بما في ذلك نمط المسكن ، بل ان كلّ تغير حدث كان هدفه الأخير هو التأثير على مستوى المعيشة ، ذلك المستوى الذي أصبح غير مرغوب فيه بصورته القديمة لدى الفئات الريفية ، كما هدفت الى تغييره السلطات الحاكمة في البلاد حيث أعلنت ذلك منذ الاستقلال معبرة عنه بقرارات وأهداف المواثيق المختلفة والمشاريع التنموية المتعدّدة.(*)

(*) — أنظر الفصل الرابع : السياسات التنموية والتغير الاجتماعي في الريف الجزائري بعد الاستقلال .

فبالنسبة لنمط المسكن الذي يعدّ أكبر مؤشر للدلالة على تغير مستوى المعيشة حدثت فيه تغيرات أكدتها تحليلات النتائج الخاصة بها ، فرغم أن تجديد البناء في الريف لم يبلغ مستوى كبيرا من الانتشار ، اذ أن أغلب المساكن مازالت قديمة ذات طابع تقليدي ، الا أن ما بني منها حديثا عبّر عن نوع من التغير في مجال البناء السكني بدأت تعرفه المناطق الريفية اذ أن أغلب المساكن الجديدة تميل نحو النمط العصري بدرجات متفاوتة من حالة لأخرى ، سواء تمثّل هذا التغير في استعمال مواد البناء المحلية التقليدية بمواد جديدة مصنّعة ، أو في الشكل الخارجي والداخلي للمبنى السكني ، وأكبر دليل على عمق التغير كان ظهور نوع من المساكن كان في وقت سابق مقتصرا على المناطق الريفية ، وهو نمط المسكن ذي الطوابق (الفيلا) ولمّا كانت تكاليف البناء الجديد مرتفعة جدّا كان ذلك عائقا أمام توسع هذا النوع من التغير ، خاصة اذا علمنا أن المساعدات من طرف الدولة في اطار البناء الذاتي سجّلت نسبة منخفضة ، ما جعل الفئات الريفية تتحمل بمفردها تكاليف البناء المرتفعة ، وهذا ما أدّى الى حدوث بعض التغيرات الاضطرارية ومنها زوال القطيع التقليدي الذي غالبا ما كان يستهلك من أجل تغطية تكاليف البناء الجديد ، ونتيجة لما سبق كان لتغير علاقة الانسان بالأرض - وما أفرزته من نشاطات اقتصادية جديدة ومتنوعة - دخلا مباشرا في تغير نمط المسكن ، اذ كلّما تنوعت مصادر الدخل كلما كان الاتجاه نحو البناء العصري أقوى ، كما أن الدراسة هذه رصدت امكانية استمرار واتساع هذا التغير مستقبلا كلما سمحت الظروف المادية للفئات الريفية بذلك ، هذه الفئات التي تتفق آراؤها حول أفضلية البناء العصري على البناء التقليدي .

وبدرجة أعلى مما سبق حدثت تغيرات في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية الريفية ففيما يخص أنواع اللوازم والأدوات العصرية التي استطاع الريفيون ادخالها في حياتهم اليومية الجديدة ، فرغم ضعف نسبة الذين يملكون تيارا كهربائيا الذي يمكنهم من تشغيل أغلب هذه الأدوات والآلات ، وجد ميل كبير نحو اقتنائها ، غير أن ذلك لم يخضع لسلّم الأولويات ، وسبب ذلك راجع لعدم وفرتها بصورة منتظمة في السوق الوطنية ، ولذلك تبيّن من خلال نتائج الدراسة أنه كان بامكان التغير هنا أن يأخذ صورة أشمل وأعمق ممّا هو عليه الآن لو توفرت

الظروف المساعدة لذلك و يقصد بها التيار الكهربائي و قوة العرض في السوق، و ان كان ترتيب الأولويات مفقود في امتلاك هذه الأدوات فان التلفزة كانت أكثر الأشياء طلبا من طرف الفئات الريفية، حيث أنها سجّلت ملكيتها لديهم و لو نسبة ضعيفة حتّى في المناطق التي لم تصلها الكهربة الريفية بعد، الشيء الذي يوحي من جهة باتجاه الفئات الريفية نحو محاكاة مظاهر الحياة الحضرية، و من جهة أخرى يوحي بدور فعّال سوف تلعبه التلفزة مستقبلا في التغير الاجتماعي، غير أن اقتناء هذا النوع من الأدوات المنزلية تحكّمت فيه مصادر الدخل الى حد كبير، حيث لوحظ تباين كبير بين فئات الدخل فيما يخص الأدوات الممتلكة، فمن الفئة الريفية تعتمد على الزراعة أو على الصناعة فقط، و تملك أداة واحدة (موقد غازمثلا) الى الفئة التي تعتمد على عدة مصادر للدخل و تملك عدة أنواع من الأدوات.

أما الاثاث المنزلي خاصة منه الخشبي فقد بدأ يدخل في الحياة الريفية لكنه بنسبة ضعيفة سواء من حيث عدد قطع الاثاث الممتلكة أو نوعها الذي غالبا ما يكون قديما، و يرتبط وجود هذا الاثاث زيادة على الأسباب الأخرى بالتغير الذي حدث في شكل البناء حيث أن هذا التغير استوجب ادخال أثاث جديد يسدّ الفراغ الذي تركته الأشكال و الملحقات الداخلية التي كانت في المسكن الريفي التقليدي تقوم بوظيفة تخزين الأواني و الأمتعة و الألبسة، أما مصادر الدخل فلم يكن لها دور كبير في هذا الجانب من التغير طالما أنه ضعيف،

و اذا كان التغير فيما سبق من مظاهر الحياة الاجتماعية يرتبط في الغالب بالقوة الاقتصادية للعائلة الريفية فان مظاهر أخرى من التغير لم يكن ليعيقها مشكل المال، و لذلك تغيرت بعمق و من ذلك الأدوات المستعملة في جلب وتخزين الماء، حيث اندثرت الأنواع القديمة مثل القربة لتحل محلها الأنواع البلاستيكية أو الحديدية .

أما تجديد مصادر الماء المتمثلة في حفر الآبار فكان معدّل تغيرها ضعيفا و ذلك راجع للتكاليف التي يتطلبها حفر بئر، مما جعل حدوث ذلك مرتبط ارتباطا وثيقا بالمكانة الاقتصادية للعائلة الريفية .

غير أن الوسيلة التي ينقل بها الماء لم تتغيّر بنسبة معتبرة اذ أن غالب العائلات الريفية مازالت تنقل الماء الى البيوت على ظهور الحيوانات خاصة الحمير، مع ظهور طرق أخرى لكن بنسب ضعيفة خاصة استعمال المضخات ذات المحرّكات، ورغم ضعف هذا التغيّر الحاصل هنا الا أنه يكشف عن حدّية في التفكير لدى الريفيين في القضاء على الطريقة القديمة التي أصبحت لا تفي بالحاجات المتزايدة للعائلة الريفية من المياه خاصة منها التي تمارس نشاطات اقتصادية متعددة تتطلب المزيد من المياه، كتربية الدجاج مثلا، كما أن البقاء على الطريقة القديمة المتمثلة في الاعتماد على الحيوانات في نقل المياه مازالت ترغم الريفيين على الابقاء ولو على جزء من علاقتهم القديمة بالأرض والمتمثلة في زراعة الحبوب مادامت مصدرا لعلف هذه الحيوانات، التي تقوم بعدة خدمات للعائلة الريفية.

أما وسائل النقل العصرية فقد ظهر نوع من الاهتمام بها من طرف سكان الريف اذ سجّل امتلاكها نسبة معتبرة وهي تعتبر انعكاسا للعلاقة المتغيرة بين الانسان والأرض، ذلك لأن امتلاكها شديد الارتباط بمصادر الدخل، حيث أثبت ذلك أن غالبية السيارات من النوع التجاري أو الشاحنات، ورغم ذلك يعتبر التغير الذي حدث في هذا المظاهر تعبير عن تحسّن ملموس في مستوى معيشة بعض الفئات الريفية.

وبناء على ماسبق عرضه من الحقائق الميدانية التي كشفت عنها هذه الدراسة، فان النتائج الخاصة لهذه الأخيرة تتجاوب الى حدّ بعيد مع فرضيات الدراسة وتساؤلاتها التي كان منها المنطلق، ونظرا لطبيعة التغير الاجتماعي الذي تتداخل عوامله، وتتفاوت فيما بينها قوة وضعفا، فان مطابقة النتائج للفرضيات تختلف درجة مصداقيتها من فرضية الى أخرى، بل ان العامل الواحد تختلف درجة قوته في التغيير من مؤشر لآخر، وذلك حسب طبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيّرات، فقد تكون فرضية أو أكثر لها مصداقية واضحة، اذ أن العامل الذي ترشّحه للتغيير يكون قويا، فمثلا عوامل التغير المتمثلة في القيم الحضرية المنتقلة الى الريف، وكذا تغير مصاريف الحياة اليومية في الريف، أدّت الى تغير نظرة الانسان الى أرضه، مما دفعه الى استغلالها بطرق حديثة

ترفع من مردودها، الشيء الذي أدى بدوره الى التأثير على مستوى المعيشة ونمط المسكن، بينما تأثير العامل المتمثل في المشاريع التنموية الريفية كالثورة الزراعية والقرى الاشتراكية وبعض الصناعات التي تمركزت في مناطق ريفية، لم يكن بنفس القوة في تغيير مستوى المعيشة، ذلك لأن بعض هذه المشاريع كالثورة الزراعية والقرى الاشتراكية من حيث امتدادها المكاني لم تعمم على كل المناطق الريفية في الوطن، ومن حيث امتدادها الزماني لم تعمر طويلا حتى بلوغ آخر أهدافها، فقد اكتشف الباحث من المناقشة النظرية أن ما حققته هذه المشاريع في ضوء قرارات المواثيق المختلفة كان شيئا قليلا بالمقارنة مع ما سطر من أهداف، ومع هذا فالفرضية تأكدت في بعض أجزائها، فتركيز الصناعة في بعض المناطق الريفية أدى إلى تغيير علاقة الانسان بالأرض الى درجة التخلي التام عن الأرض بانتقاله الى الصناعة، كما تأكد هذا عند تحليل علاقة الانسان بالأرض في المنطقة الصناعية بالبرواقية، حيث أن نسبة ضئيلة فقط من العمال المبحوثين بقيت تمارس الزراعة الى جانب العمل في المصنع.

كما أن بناء القرى الاشتراكية في الأرياف مما حملته من نمط جديد من المسكن خاصة من حيث مواد البناء، أدى الى المساهمة مع بقية العوامل الأخرى في تغيير النمط القديم للمسكن الريفي، خاصة في المنطقة المدروسة أين تمركزت أربعة وعشرون قرية اشتراكية، فكان لها أثر معتبر في تغيير هذا الجانب من الحياة الريفية.

وخلاصة لكل ما سبق يمكن القول بأن التغير الاجتماعي في الريف يبقى مفتوحا على كل الاحتمالات طالما أن عوامل التغير متعددة، والمظاهر التي هي في طريق التغير كثيرة كذلك، والتأثير متبادل كذلك.

ثانيا : النتائج العامة للدراسة :

تبين من تحليل الفصول النظرية حول موضوع التغير الاجتماعي في الريف و مكانته في الفكر السوسيولوجي المعاصر، أن موضوع التغير الاجتماعي خاصة في بلادنا مازال في حاجة الى المزيد من الدراسات حتى تتبين خصوصيات التغير في بلادنا، ذلك لأن عوامل التغير الاجتماعي و اتجاهاته و نتائجه تختلف من مجتمع لآخر، و في المجتمع الواحد من فترة لأخرى، فمن التغير مايكون مقصودا و مخططا، كذلك الذي يتم في المجتمعات المستحدثة، و مثال ذلك في بلادنا هو التغير الناتج عن اسكان الريفيين في القرى الاشتراكية، و منه مايكون دون تخطيط مسبق، أو قد يخطط له ولكن المخططات لا تطبق بحذافيرها بحيث لا تظهر نتائجها المرجوة منها، و مثال ذلك محل هذه الدراسة، حيث أن المنطقة المدروسة لم تقع تحت طائلة أي من المشاريع الكبرى التي خصصت للريف، كالثورة الزراعية مثلا، ماعدا بعض الجهات من المنطقة التي مستها بعض المشاريع، كالتصنيع في منطقة البرواقية، و القرى الاشتراكية التي مست مناطق أخرى .

و لهذا فمن الصعوبة بمكان محاولة تعميم النتائج الخاصة بهذه الدراسة على كل المجتمع الريفي الجزائري، فلا يحصل هذا التعميم الا بعد قيام دراسات أخرى متشابهة لها، وعندئذ يستخلص من القواسم المشتركة بين النتائج الخاصة لكل دراسة نموذجا يمكن أن ينتمي اليه التغير الاجتماعي في الريف الجزائري، مع بقاء خصوصيات كل منطقة على حدة .

فالتغير الذي يحدث في منطقة ريفية دخلها التصنيع بشكل كبير، لا يشابه نظيره في منطقة ريفية مازالت محافظة على طابعها الزراعي، و التغير الذي يحدث في منطقة ريفية طبقت فيها الثورة الزراعية وبنيت فيها القرى الاشتراكية و هو بالتالي تغير مخطط و مقصود، لا يشبه التغير الذي يحدث في منطقة ريفية زراعية تعتمد على القطاع الخاص التقليدي، حيث تكون مبادرة السكان بمفردهم و وفق مايتاح لهم من ظروف داخلية، و مايصلهم من مؤثرات خارجية، بل ان أمر تعميم النتائج حتى وان تعلق بنفس المنطقة ذاتها قد يكون فيه نظر، من الناحيتين المنهجية و الموضوعية، و مثال ذلك في هذه الدراسة، تغير علاقة الانسان بالأرض خاصة في منطقة البرواقية، حيث كان أحد مظاهر هذا التغير هو مغادرة العمل الزراعي الى العمل في القطاع الصناعي، مع الابتعاد بنسبة كبيرة عن مزاولة العمل الزراعي الى جانب العمل في المصنع، و مع أن نتائج تحليل العينة المبحوثة أثبتت ذلك بوضوح، الا أنه لا يمكن حتما تعميمها على باقي المنطقة، اذ لا يمكن الاعتقاد مثلا أن منطقة البرواقية بعد دخول التصنيع اليها هجرت الزراعة فيها كلية، ذلك لأن العينة المبحوثة أخذت _ولأسباب منهجية _ من المصنع، كانت النتائج المترتبة عنها

تعبّر عن حالة فئة من الريفيين أدمجت في القطاع الصناعي ، بينما هناك فئات عريضة من الريفيين من نفس المنطقة لم يحصل لها هذا الادماج ، و مازالت تمارس العمل الزراعي ، وكل ما يستفاد من نتائج العينة المبحوثة في هذه المنطقة هو معرفة أن التوطين الصناعي في الريف عموما يؤدي الى جلب فئات من الريفيين و اخراجها كليا أو جزئيا من القطاع الزراعي ، و هذا ما تأكد حدوثه في حالة العينة المبحوثة ، كما يجعل احتمال حدوث نفس الحالة مع فئات ريفية أخرى من نفس المنطقة احتمال وارد ، اذا مرت بنفس الظروف التي خضعت لها العينة المبحوثة في المصنع ، و هنا يظهر بأن نتائج تحليل هذه العينة التي اختارتها الدراسة تنطوي على حقائق علمية مفيدة في مجملها .

ومع هذا فمن غير المستبعد أن تنطبق نتائج هذه الدراسة على مناطق ريفية أخرى لها نفس الخصوصيات الموجودة في المنطقة محل الدراسة .

كما أن النتائج الخاصة بهذه الدراسة فمع قيامها بوضع فرضيات الدراسة على محك الاختبار ، و التثبت من مدى صدقها ، فانها ساعدت من جهة أخرى على اعطاء صورة عامة عن المنطقة الريفية المدروسة ، سواء ما تعلق منها بالحالة السابقة للتغيير ، والتي ساعدت على تصويرها المعطيات المستقاة من الميدان وكذلك محتويات دراسات و وثائق تناولت المنطقة في تلك الفترة ، أو ما تعلّق منها بالحالة الرّاهنة وهي الصورة المتغيّرة بكل معالمها التي رسمتها المعطيات الميدانية ، و هنا يكمن جانب كبير من قيمة هذه الدراسة كونها رسمت صورة حية عن واقع متغيّر ، مبيّنة عوامل هذا التغيير هذه الاخيرة - أي العوامل - التي قد تحلّ محلها عوامل أخرى ليست الآن في الحسبان ، و بالتالي فان هذه الدراسة تكون قد رصدت فترة من فترات تغير المجتمع الريفي الجزائري ، من شأنها أن تساعد على مواصلة البحث في موضوع التغير الاجتماعي الريفي مستقبلا ، خاصة في المنطقة التي تناولتها الدراسة .

و لئن كانت هذه الدراسة قد انفردت ببعض النتائج الخاصة بها فانها لا تخلو من نتائج تلتقي من خلالها مع عدة دراسات ، فهي مثلا تتفق مع بعض الدراسات الميدانية التي تناولت الريف الجزائري من بعض الزوايا ، كتلك التي تناولت قضية انتقال اليد العاملة الريفية الى الصناعة ، سواء منها التي أهتمت بظروف و أسباب الانتقال ، أو تلك التي اهتمّت بعوامل اندماجها في الوسط الصناعي داخل المصنع أو في الوسط الحضري عند الهجرة النهائية للعائلة الريفية الى المدينة ، أو غير ذلك ، فان هذه الدراسات كلها بيّنت أن العوامل الطاردة في الريف وخاصة منها عجز الزراعة عن تحقيق مستوى معيشي أحسن ، و الظروف الجاذبة في المدينة المتمثلة أساسا في فرص العمل في الصناعة ، و امكانية تحسين الظروف المعيشية ، فكذلك هذه الدراسة وصلت من ضمن ما وصلت اليه من نتائج الى تأكيد هذه النتيجة ، وهي كون الزراعة و خاصة منها زراعة الحبوب عجزت

عن مواكبة الحياة الريفيــة المتغيرة ومتطلباتها المادية المتزايدة ، مما جعل الانسان يفكر في مصادر دخل اضافيــة الى جانب الزراعة ، أو بديلة عنها تماما ، الأمر الذي يؤدي في الغالب الى الهجرة الريفيــة بمختلف أشكالها ، ومع هذا التطابق بين هذه الدراسة وتلك الدراسات حول هذه النتيجة ، انفردت هذه الدراسة في بعض الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة ببعض الحقائق كتلك التي بيّنت أن بعض الريفيين بعد أن انتقلوا من العمل الزراعي الى العمل في القطاع الصناعي في المدينة بقصد تحسين مستواهم المعيشي ، عادوا ثانية الى الريف بعد أن أخفقوا في تحقيق مقصدهم ، ليبحثوا عن سبل جديدة كفيلة بتحقيق ذلك ، وتمثلت في ظهور نشاطات جديدة بيّنت حصيلة تجاربها في الفشرية المنصرمة ، أنها يمكن أن تحقق مطامح الريفيين لو تتوفّر شروط نجاحها ، كما ظهرت هذه الحقيقة في صور أخرى ، كتلك التي بيّنت أن الريفي يجمع بين عدة نشاطات لها علاقة بالأرض ، الى جانب العمل في القطاع الصناعي ، سواء خارج المنطقة كحالة بعض أفراد عينة تابلاط ، أو داخلها كما هو حال أفراد عينة البرواقيــة .

كما أن بعض الدراسات النظريــة التي تناولت تقييــم المجهودات التنموية التــي بذلتها الدولة في الريف منذ الاستقلال ، وتوصلت الى نتيجــة تؤكد عجز هذه المشاريع عن الوصول الى تحقيق أهدافها المسطرة على الوجه الأكمل واللائق بالظــروف المعيشية المتدنيــة في الريف التي تحتاج الى مزيد من الجهود والعناية الحكوميــة ، فان هذه الدراسة توصلت الى نفس النتيجة من خلال مناقشتها النظرية للمجهودات التنموية التي بذلت ، بين قرارات المواثيق المتتالية ونتائج المشاريع المطبقة ، والفرق الواضــح بين ما أعلن عن وجوب تحقيقه وما تحقق بالفعل ، غير أن هذه الدراسة في جانبها الميدانـي انفردت عن باقي الدراسات بالوصول الى نتيجة هامة وهي أن الريف لم يبق مكتوف الأيدي ينتظر المبادرات الحكومية ، بل إن سكانه قاموا بالمبادرة لوحدهم ، فحدث نوع من التغيير غير المقصود وبدون سابق تخطيط حكومــي .

كما أن بعض الدراسات توصّلت الى أن الأرض أصبحت ذات مكانة ثانوية لدى الريفييــن اذ وجدوا البديل عنها في القطاع الصناعي خاصة ، فلم تعد ذلك المورد الأساسي والوحيد لعيش العائلات الريفية ، وهذه الدراسة اذ تتفق مع تلك الدراسات في هذه النتيجــة إلا أنها لا تؤكدها - أي النتيجة - على اطلاقهــا ، فهي أثبتت أن الأرض تصبح ثانويــة في نظر الريفي اذا بقيت علاقته الاقتصادية بها هي العلاقة القديمــة حيث تســود فيها زراعة الحبوب ، ذات المدخول الضعيف ، أمّا اذا تطورت هذه العلاقة كأن يمــارس فيها زراعة محاصيل جديدة ذات مدخول مرتفع ، أو يقيم فيها مشاريع كتربيــة الدواجــن ذات المدخول المعتبر ، فإن قيمتها تصبح مهمّة بقدر ما توفّره عليــه من مداخيل ونظــرا ما استدعى بعض الريفيين الى ابداء استعدادهم الى العــودة الى الأرض ثانيــة

والخروج من العمل في المصنع، اذا ما توفّرت لهم الوسائل الكافية بممارسة زراعة حديثة خاصة منها المروية والمكننة .

واتفقت هذه الدراسة أيضاً مع بعض الدراسات التي ترى أن من مؤشرات فقدان الأرض وما يتعلق بها من زراعة مكانتها لدى الريفيين، هو أن هؤلاء يتمنون لأبنائهم مهناً غير زراعية في المستقبل ، وهذه النتيجة أيضاً ليست على اطلاقها، فهذه الدراسة تقيّدها بظروف خاصة وهي الظروف التي لم تثبت فيها الزراعة قدرتها على الاستجابة لمطالب الحياة المتجددة، أما في الحالات التي ينجح فيها تغير الانسان لعلاقته بالأرض الى وضع يجعل الأرض تدرّ مدخولاً كافياً فان الآباء يتمنّون لأبنائهم عملاً زراعياً على غرار الأمثلة التي أثبتت نجاعتها اقتصادياً .

وبقدر ما يوجد من نقاط تلاقي بين بعض الدراسات وهذه الدراسة، أو نقاط انفردت بها هذه الأخيرة، فيما يخص الجوانب التي مثلت مؤشرات التغير الاجتماعي توجد نقاط مماثلة فيما يخص طبيعة هذا التغير، والوتيرة الزمنية التي تسير وفقها، ففيما يتعلّق بنوعية هذا التغير فان النتائج كلها أكدت على أنه يصنّف في نوع التغير غير المقصود لكونه اعتمد أساساً على مبادرات الريفي محلّ الدراسة، مع ما كان من تأثير غير مباشر لبعض المشاريع التنموية التي تهدف الى احداث التغير المقصود .

كما أن دراسات التغير الاجتماعي عموماً تتفق على أن التغير تزيد سرعته أو تنقص حسب نوعية الجوانب المتغيرة من الحياة الاجتماعية، فاذا كانت هذه الجوانب ثقافة لامادية كالتقاليد والأعراف أو بعض العلاقات كالعلاقات العائلية التي لها أسس اعتقادية في الثقافة الريفية فانها تتغير بوتيرة بطيئة ، أما ما يتعلق منها بجوانب الثقافة المادية كنمط المسكن والتأثيث المنزلي ، وأدوات العمل الزراعي، فان التغير يسير فيها بوتيرة أسرع ، واذ تتفق هذه الدراسة ابتداء مع هذه الحقائق الا أنها ترى أن الأمر ليس على اطلاقه، فقد تبيّن أنه حتى في الثقافة المادية لا يكون التغير سريعاً ما لم تتوفر شروط مادية تكون ضرورية لحدوثه، ومثال ذلك تغيّر نمط السكن الذي هو من قبيل التغير في الثقافة المادية ورغم ذلك أثبتت الدراسة الميدانية بأنه لم يحدث تغيّره بالسرعة التي من المفروض أن يكون عليها مثل هذا النوع من التغير ، لأن شروط تحقيقه في أسرع وقت وعلى أوسع نطاق، لم تكن متوفرة في المنطقة المدروسة، وتمثل هذا الوضع في ارتفاع تكاليف البناء وضعف أو انعدام المساعدات الحكومية، في اطار مشروع البناء الذاتي وعدم تعميم مشروع بناء القرى الاشتراكية، كما أنه في بعض الجوانب غير المادية التي يحتاج تغيرها الى وقت أطول كان بامكانها أن تتغير في ظرف قصير، لو توفرت لها بعض الشروط المادية المساعدة على تغييرها، كتوفّر المسكن المنفرد لتغيّر العلاقة العائلية القديمة المتمثّلة في رابطة الوحدة السكنية الواحدة فظهرت امكانية سرعة تغيّر هذه العلاقة عند ما بيّنت الدراسة

أن ظاهرة استقلال الأسر الريفية للأبناء المتزوجين بالمصاريف حتّى في حالة السكن الموحّد ، تعدّ تمهيدا للاستقلال النهائي بالمسكن، ولما كانت هذه المرحلة التمهيدية ظاهرة واسعة الانتشار في العينة المدروسة ، دلّ ذلك على أن هذه العلاقة العائلية بامكانها أن تتغير بسرعة أكبر مما هي عليه لولا أنها مرتبطة بتوفر المسكن الخاص بالأسرة المستقلة نظرا لتكاليف البناء الباهضة .

وعلى أية حال تبقى هذه الدراسة محاولة متواضعة لفهم سيرورة عمليات التغير الاجتماعي في منطقة من الريف الجزائري وفي مرحلة تاريخية تميّزت بعدة مجهودات كانت بمثابة تجارب يقصد بها تغيير جذري للمجتمع الريفي الجزائري ، وبحسب الباحث هنا أنه حاول في حدود امكاناته العلمية والمادية التطرق الى موضوع تدعوا الضرورة العلمية والموضوعية الى طرحه ، مستخدما في ذلك ما رآه ملائما من أدوات منهجية سوسيولوجية ، وموظفا الجزء من التراث السوسيولوجي بالقدر الذي خدم الغرض العام من هذه الدراسة ، ويكتفي بالقدر الذي وصل اليه من النتائج خاصة كانت أو عامّة .

ثالثا : اقتراحات الدراسة : في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة يود الباحث أن يتقدم في الخاتمة باقتراحات لعلّها تجد طريقا الى التطبيق من طرف أصحاب السلطة والقرار في البلاد ، في يوم يصبح للبحث السوسيولوجي مكانته في التخطيط المستقبلي للرّيف ، وتكون هذه الاقتراحات على شكل نقاط متسلسلة على حسب تسلسل النقاط المدروسة في البحث ، في اطار المؤشرات المعتمد عليها .

1)– بما أن التغير الاجتماعي في الريف بامكانه أن يحدث دون تدخّل الدولة عن طريق التخطيط ، يمكن ترك المبادرة للسكان ليغيّروا ظروف معيشتهم شريطة أن تتكفل الدولة باعانتهم فيما يتجاوز قدرأتهم وبذلك تتحقق التنمية الريفية وفق التصور الذي يتفق عليه كثير من علماء الاجتماع ، والذي يرى انطلاق المبادرة ابتداء من السكان الريفيين أنفسهم مع ضرورة مساعدة الدولة لهم. (*)

(*)– راجع الفصل الثاني المبحث الأول .

2)ـ نظرا للتغيير الذي يحدث باستمرار في علاقة الانسان بالأرض في الريف والذي بموجبه تفقد زراعة الحبوب مكانتها بتقلص مساحتها والعزوف عنها خاصة في جيل الشباب، وبالتالي تحول الريف من منتج الحبوب إلى مستهلك، يجب على السلطات المعنية إتخاذ التدابير التي من شأنها أن تحافظ على ممارسة زراعة الحبوب، وذلك بتقديم الآلات اللازمة لهذه الزراعة لمن يطلبها، والتشجيع المادي لمنتجي الحبوب، فبما أن البلاد تشتري بالعملة الصعبة كمية كبيرة من حاجاتنا الغذائية من الحبوب يمكن تقديم جزء من هذه الأموال كمساعدات للفلاحين ليوفروا جزءا من الانتاج كان يستورد من الخارج .

3)ـ ان النشاطات الاقتصادية التي ظهرت من تغيير العلاقة القديمة بالأرض والتي أصبح الريف بموجبها منتجا لمنتوجات أخرى غير الحبوب، يجب تدعيم المفيد منها لأنه يموّن السوق الوطنية، كإنتاج اللحوم البيضاء، مثلا، ومن جهة أخرى يوفر مناصب شغل محليّا للفئات الريفية فيساعد بالتالي على إستقرارها .

4)ـ يجب توجيه الشباب الريفي المتسرّب من المدارس في إطار مشاريع تشغيل الشباب مستقبلا، نحو ممارسة النشاطات الزراعية والنشاطات الجديدة التي ظهرت في الريف والتي أثبتت نجاحها، وذلك من جهة لاعادة ربط الشباب ماديا ومعنويا ببيئتهم ومن جهة أخرى للاستفادة من طاقاتهم في اقتصاد البلاد ممّا يضمن استقرارهم وتجنب موجة أخرى من النزوح الريفي مستقبلا .

5)ـ بما أن مواثيق الدولة منذ الاستقلال ما فتئت تنادي بضرورة التغيير الجذري للريف وبما أن المسكن يعدّ أهم مقوّمات الحياة يجب تدعيم البناء الريفي سواء عن طريق البناء الذاتي أو بطرق أخرى تتدخل فيها الدولة بشكل أوسع .

6)ـ بما أنّ المسكن الريفي يشهد تغيّرات عميقة فان ذلك قد يطرح اشكالات في البيئة الطبيعية الريفية، كمشكلة تصريف المياه المستعملة، أو البناء على أراضي صالحة للزراعة أو غير ذلك مما يمس التوازن البيئي في الريف، لذا يجب على الدولة أن تتدخل ماديا وتقنيا لتفادي حدوث ذلك، وذلك بتهيئة مخططات متكاملة للتهيئة العمرانية وتنظيم المجال الريفي، كالتخطيط لوضع شبكة قنوات لصرف المياه المستعملة، وترشيد البناء بوضع مقاييس عمرانية يجب احترامها، حتى نتفادى حدوث كوارث بيئية تلتهم من جرائها أراضي زراعية ما زال الريف في حاجة اليها كالذي يحدث منذ سنوات في سهل متيجة .

7) — لما كان الماء هو عصب الحياة ، وخاصة في الريف اذ ترتفع ضرورة استعماله ، ونظرا لعجز قدرات الفئات الريفية في الغالب على تحسين وضعية المياه فعلى الدولة أن تتدخل لمساعدتهم على حفر الآبار لتوفير المزيد من المياه التي تعد من العوامل المهمة في التنمية الريفية .

8) — كذلك الحال بالنسبة للكهرباء التي لا يمكن الاستغناء عنها للنهوض الشامل بالريف لذا يجب الاسراع ما أمكن باتمام مشروع كهربة الريف ، حتى تنطلق التنمية الريفية كأحسن ما يجب أن يكون وشبها لهذا يجب توفير كل الوسائل الضرورية للحياة حتى يلتحق الريفي الجزائري الى مستوى لائق من المعيشة ، فيقوم بدوره في التنمية الوطنية بأوسع معانيها ، من تموين السوق الوطنية بانتاجه المتنوع ، الى تخفيف الضغط الديمغرافي على المناطق الحضرية مستقبلا .

الملحق

* قائمة المراجع *

أولا : مراجع باللغة العربية :

- أحمد علي فؤاد ، علم الاجتماع الريفي ، دار النهضة العربية بيروت 1981
- أحمد علي فؤاد ، مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي ،معهد البحوث والدراسات العربية 1966
- الأشرم محمود ، محاضرات في المجتمع الريفي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية حلب 1976
- احسان محمد الحسن ، العائلة والقرابة والزواج ، دار الطليعة ، بيروت 1981
- إحسان محمد الحسن ،الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ، دار الطليعة ،بيروت لبنان 1982
- اسكندر محمد المختار ، المدية ،منشورات وزارة الثقافة والسياحة الجزائر المؤسسة الوطنية للفنون المطبعيـــــــــــة 1986.
- بن أشنهو عبد اللطيف ،الهجرة الريفية في الجزائر ،المطبعة التجارية ،الجزائر بدون تاريخ
- بن أشنهو عبد اللطيف،التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1980-62)ديوان المطبوعـــــــات الجـــامعيـــــة الجــــزائر 1982
- بعلول بلقاسم حسن، الغزو الزراعي الرأسمالي للجزائر ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ،الجزائر 1984
- حسن بهلول ، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985
- الجوهري محمد وعلياء شكري ، علم الاجتماع الحضري والريفي ،دار المعارف القاهرة 1980
- الجوهري محمد ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ،دار المعارف القاهرة 1982
- خيري السيد محمد ، الاحصاء في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية ، دار النهضة مصر 1970
- الزعبي محمد أحمد،التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكـــــــي دار الطليعـــــة بيروت 1979 .
- زيدان عبد الباقي ، علم الاجتماع الريفي والقرى المصرية ،مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة 1974
- الساعاتي حسن ، تصميم البحوث الاجتماعية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت 1982
- السالم فيصل وفرج توفيق، قاموس التحليل الاجتماعي ، دار المثلث بيروت لبنان ،1980
- السمالوطي نبيل ، علم الاجتماع التنمية ، دار النهضة العربية بيروت 1981
- السويدي محمد ، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية،المؤسســــــة الوطنيـــــة للكتـــاب الجزائر 1986 .
- صايغ يوسف عبدالله ، اقتصاديات العالم العربي ج1 ،المؤسسة العربية للدراسات وللنشر بيروت 1981
- صدوق عمر ، محاضرات في قانون الثورة الزراعية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1986
- غيث محمد عاطف ، التغير الاجتماعي في المجتمع القروي،الدار القومية للطباعة والنشر الاسكندرية 1965

- **محمد** عاطف غيث ، دراسات في علم الاجتماع القروي ، دار النهضة العربية ، بيروت 1967
- **محمد** عاطف غيث وعلي محمد ، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي ، دار النهضة العربية بيروت 1986
- **غريب محمد** سيد أحمد ، علم الاجتماع الريفي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية 1984
- **محجوب** محمد عبده ، الاتجاه السوسيو أنثروبولوجي في دراسة المجتمع ، وكالة المطبوعات الكويت ... بدون تاريـــــخ .
- محمد عبده محجوب ، الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي ، وكالة المطبوعات بالكويت بدون تاريخ .
- **محمد** علي محمد وآخرون ، دراسات في التغير الاجتماعي ، دار الكتب الجامعية الاسكندرية ، 1974
- مرسي سيد ، الاصلاح الزراعي ومشكلة السكان في القطر المصري ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة بـــدون تـــاريـــخ .
- **مرعي** محمد عبد المجيد ، الاصلاح الزراعي وتنمية المجتمع ، دار الكتاب العربي القاهرة ، 1968
- مربيحي السعيد ، التغيرات السكانية في الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986
- مزيان عبد المجيد ، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1988

ثانيا مراجع أجنبية مترجمة :

- **الأزرق** مغنية ، نشوء الطبقات في الجزائر ، ترجمة سمير كرم ، مؤسسة الابحاث العربية بيروت 1980
- بودون ريمون وبوريكو (ف) المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، ترجمة سليم حداد ، ديوان المطبوعات الجامعية 1986 الجـــزائر 1986
- **كابلوف** تيودور البحث السوسيولوجي ، تعريب نجاة عياش ، دار الفكر الجديد ، بيروت 1979
- ريدفيلد روبرت ، المجتمع القروي وثقافته ، ترجمة فاروق العادلي ، الاسكندرية 1973
- **مور** ولبرت ، التغير الاجتماعي ، ترجمة عمر القباني ، دار الدرنة القاهرة 1966
- وريتر دورين ، الاصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق ، تعريب خير الدين حسيب ، دار الطليعة بيروت 1975 .

ثالثا : رسائل جامعية غير منشورة : مواثيق ، وصحف :

- **برامة** عمر ، التغير الاجتماعي المخطط أو التنظيم الاجتماعي الموجه في الجزائر دراسة نظرية وميدانيـــــة في الساحل الشرقي لولاية جيجـل (دكتوراه د3) 1986
- بن لبيان عبد القادر ، أثر الادارة الفرنسية في تغيير علاقة الانسان بالارض في الريف الجزائري قبل الاستقلال وبعده (د د م) قسم علم الاجتماع جامعة الجزائر 1976 .
- بوخلوف محمد ، انتقال اليد العاملة الريفية الى الصناعة ، الاندماج والاغتراب (دكتوراه الحلقة الثالثة) جامعة الجزائر معهد علم الاجتماع 1984 .
- بكار عثمان ، التوطين الصناعي في الريف الجزائري وآثاره الاجتماعية ، دراسة ميدانية في منطقة مزغانـــة **الصناعية** ولاية مستغانم (ماجستير) جامعة الجزائر معهد علم الاجتماع 1986.
- مرسي مصطفى ، تأملات حول اعادة الهيكلة في القطاع الزراعي ، جامعة وهران بدون تاريخ

.. الميثاق الوطني 1976 حزب جبهة التحرير الوطني مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني الجزائري 1976
- ميثاق الثورة الزراعية نشر وزارة الاعلام والثقافة الجزائر، مديرية الوثائق والمنشورات 1972
- الميثاق الوطني حزب جبهة التحرير الوطني، نشر وتوزيع قطاع الثقافة والاعلام والتكوين.
- جريدة الشعب الاحد 23 جويلية 1989 العدد 8001.

ثانيا مراجع بالفرنسية :

1 - مراجع عامة :

أ) كتب

- AKOUN (A) et autres ;encyclopédie de la socilogie, librairie la rousse paris 1975 .
- BEDRANI SLIMANE etautres,lespolitiques agrairese en algerie,crea alger no date
- BENAMRANE DJILALI?,agriculture et devloppemment en algerie S.N.E.D alger
- BOUKHOUBZA MOUHAMED,agropastoralisme traditionnel en algerie o.p.u alger
- BOURDIEU PIERE et SAYAD (A) , le deracinement :la crise de l'agriculture traditionnelle en algerie , ed de minuit paris 1964.
- CHAULET CLAUDINE " laterre les frerer et l'Argent La stratégie familiale et production agricole en algerie depuis 1962 Tome 1. O.P.U alger 1987
- CHAULET CLAUDINE, lamitidja autigéré,S.N.E.D alger 1971;
- EL KENZ ALI et autres, l' algerieet la modernité , codesriabook series DAKAR sénégal 1[er] ed 1989.
- GUROCHER , introduction a la socologie générale T3, le changement sociale, ed H.M.H itée 1968
- Les SBET DJAFFER, les 1000 villages socialistes en Algérie opu alger 1984
- MEGHERBI (A), la paysannerie Algérienne face a la colonisation ed ENA Alger no date.
- NADIR mohamed tayeb, l'agriculture dans la planification en Algérie opu Alger 1982
- SARI DJILALI; la dépossession des fellahs, SNED Alger no date.

ب - رسائل وأطروحات

- BENNATIG Rachid, politique économique de l'etat et évolution de la situation d'emploi et de revenus en milieu rural (Algérie 1962-1979) doctorat 3eme sycle en science sociales universite de Paris
- BENGUERGOURA Chérif, le processus de réalisation de v.s.a (Doctorat 3sycle) sociologie université de Paris X 1980
- BOUKHOUBZA (M), l'evolution du coût de la vie en algerie (1962-1979) A.A.R.D.E.S 1977
- SAFAR Zitoune madani, les villages socilistes de la revolution agraires en Algérie, l'adaptation sociales a un cadre écologique nouveau (doctorat 3sycle) sociologie tome 1. 1976.

SAYAD ALI et NADIA HASSANI, l'habitat payson traditinnel en algerie crape alger 1986 .

- PROGRAME DE développement impliqué par l'option hauts plateausc phase ??? minister de la plamification et de l'amenagement du territoire ANAT alger 1987 .

2 — مراجع حول ولاية المدية :

كتب ورسائل :

- INGO SPEIDEL, aspect des structures sociales dons l'arrondissement de TABLAT (D.E.S) institut de géographie univercité d'alger 1966 -1967 .
- KORICHE FARIDA , emploi agricole dons le périmetre des beni slimane instütut national agronomique el harach , rapport de stage 1970
- RENAUD MAURICE , l'agriculture du département du titteri et ses possibilites de developpement , dérection des services agricoles et du paysanat MEDEA decembre 1962 .
- TCHEVSKY et autres, etude geobotanique des paturages du secteur de médéa , ed naouka , leningrade 1970.

ب / وثائق ودراسات خاصة :

- W. DE MEDEA ETUDE MONOGRAPHIQUE 1967.
- W . de MEDEA , plan d'aminagement , rapport de commenement. chargé d'étude U.R.A.T alger 1987 .
- W de MEDEA , plan d'aminagement , rapport d'orientation chargé d'étude U.R.A.T alger 1987 .
- W. MEDEA, zone de rénovation rurale de beni-slimane. le. 10janvier1981.
- W.de MEDEA?,commune de MEZRANA,synthese communale chargé d'étude agence nationale pour l'amenagement du territoire kouba alger1987.
- ETUDE SOCIO-ECONOMIQUE DE LA zone de modernistion rurale deBENI-SLIMANE S.N.R.E.S.R. jiullet 1971 .
- MINISTERE DE l'agreculture et de réforme agraire, rapport de situation de l'agriculture du titterie jiullet 1972 .
- INRA .C MRESR .? CHAULET CLAUDINE et autres , relation entre production agricole et travail hors de l'explertationdons une commune du nord de titteri , fascicule 1et 2 fevrier 1973 .
- W . de MEDEA , presentation de la wilaya deMEDEA en bref no [illegible]
- W . deMEDEA , DAIRA DE berrouaghia etude monographique 1986 .
- W . de MEDEA , dérection de la planification , dossier des familles transferées en 1985 ...

استمارة مقابلة

ملاحظة : نظرا لاختلاف أفراد العينتين في بعض الجوانب اختلفت بعض الأسئلة الموجهة اليهم في البيانات الشخصية و في الستة الأولى من محور علاقة الانسان بالأرض . و باقي الأسئلة كلها مشتركة .

- أولا : الأسئلة الخاصة بعينة تابلاط

I) البيانات الشخصية : - السن [ ] عدد الأولاد [ ]

II) علاقة الانسان بالأرض :

1 - هل مارست في السابق نشاطا غير زراعي ؟ نعم [ ] لا [ ]
2 - اذا كان لا . لماذا لم تمارس نشاطا غير زراعي ؟
3 - و اذا كان نعم . حدد نوع العمل الذي مارسته ؟ (تحديد القطاع)

4 - هل مازلت تمارس ذلك العمل الى جانب العمل الزراعي ؟ نعم [ ] لا [ ]
5 - اذا كان لا . لماذا توقفت عن ممارسة هذا العمل ؟
6 - و اذا كان نعم . لماذا لم تكتف بالعمل الزراعي فقط ؟

- ثانيا : الأسئلة الخاصة بعينة الرواشة

I) البيانات الشخصية : - السن [ ] عدد الأولاد [ ]
- نوع الوظيفة المهنية في المصنع .... الأقدمية في المصنع [ ]

- بعد مقر الاقامة عن المصنع [ ]

II) علاقة الانسان بالأرض :

1 - هل مارست العمل الزراعي قبل دخولك للمصنع ؟ نعم [ ] لا [ ]
2 - اذا كان لا . لماذا لم تمارس العمل الزراعي في السابق ؟
3 - و اذا كان نعم . في أي قطاع زراعي كنت تعمل ؟
4 - هل مازلت تقوم بالعمل الزراعي الى جانب عملك في المصنع ؟ نعم [ ] لا [ ]
5 - اذا كان لا . لماذا توقفت عن العمل الزراعي ؟
6 - و اذا كان نعم . لماذا لم تكتف بالعمل في المصنع فقط ؟

ثالثا : الأسئلة المشتركة بين العيّنتين

II) علاقة الأنسان بالأرض : تابع

07- هل مازلت تزرع نفس المساحة السابقة ؟ نعم ☐ لا ☐

08- اذا كان لا . ماهي أسباب تقلّص المساحة الزراعية ؟

09- هل تقوم بأعمال الأرض من حرث و درس بالآلات الحديثة أم بالوسائل التقليدية ؟

10- ما هي أهم المحاصيل التي كنت تزرعها بصورة مكثفة في السابق ؟

11- هل مازلت تزرع نفس المحاصيل ؟ نعم ☐ لا ☐

12- اذا كان لا . ماهي المحاصيل الجديدة ؟

13- هل تمارس تربية الحيوانات الى جانب الزراعة ؟ نعم ☐ لا ☐

14- اذا كان لا . لماذا لا تقوم بهذا النشاط ؟

15- و اذا كان . نعم . ما هي الحيوانات التي تقوم بتربيتها ؟

16- هل تقوم بهذه النشاطات بمفردك أم بمعاونة بعض أفراد العائلة أو من خارجها ؟

17- من هم أفراد العائلة الذين يعاونونك ؟

18- هل تمارس التجارة أنت أو أحد أفراد عائلتك الذين يعيشون معك نعم ☐

لا ☐

19- اذا كان نعم حدّد نوع التجارة التي تمارسها ؟

20- هل لديك أبناء يدرسون ؟ نعم ☐ لا ☐

21- اذا كان نعم . حدد مستواهم الدراسي ؟

22- ما هي المهنة التي تتبنّاها لأبنائك في المستقبل ؟

23-

III) العلاقات العائلية :

23- الأرض التي تزرعها . هل هي ملكك أو ملك أحد الأقارب أو الأثنين معا ؟

24- هل لديك أقارب يسكنون في احدى المناطق الحضرية الكبرى ؟ نعم ☐

لا ☐

25ـ اذا كان نعم . حدد مناطق إقامتهم ؟

26ـ هل تتبادلون الزيارات ؟ نعم [ ] لا [ ]

27ـ هل تسكن في : ـ منزل مع العائلة الكبيرة [ ] ـ منزل خاص بأسرتك [ ]

28ـ إذا كان السكن مع العائلة الكبيرة . هل أنتم مشتركون في المصاريف ؟ نعم [ ]

لا [ ]

29ـ اذا كان لا . لماذا استقل كل واحد بمصاريف أسرته ؟

30ـ لماذا لم تستقل بمنزل خاص بأسرتك ؟

31ـ و اذا كان السكن خاص بأسرتك ؟ ما هي أسباب خروجك عن العائلة الكبيرة ؟

32ـ هل تم تكوين السكن الخاص بأسرتك في حياة الوالدين أم بعد الوفاة ؟

33ـ هل تم تقسيم الأرض بين الآباء ؟ نعم [ ] لا [ ]

34ـ اذا كان لا . لماذا لم تقسم بين الآباء ؟

35ـ و اذا كان نعم هل قسمت بين الأبناء ؟ نعم [ ] لا [ ]

36ـ اذا كان لا . لماذا لم تقسم بين الأبناء ؟

IV) نمط السكن و مستوى المعيشة

ـ هل تملك مسكنا : قديم [ ] أو جديد [ ]

ـ اذا كان جديدا هل هو : ـ تقليدي بدون فتحات للخارج [ ]

ـ مزيج من المواد التقليدية و المصنعة مع فتحات للخارج [ ]

ـ بأسوار صلبة بدون طوابق مع فتحات للخارج [ ]

ـ بأسوار صلبة و طوابق مع فتحات للخارج (فيلا) [ ]

ـ اذا كان مسكنك جديدا . هل تلقيت مساعدات من الدولة لبنائه ؟ نعم [ ]

لا [ ]

ـ اذا كان لا . ما هو المدخول الذي ساعدك على بنائه ؟

ـ و اذا كان قديما . لماذا لم تبن سكنا عصريا ؟

- ما نوع المسكن الذي تفضله ؟
- هل لديكم كهرباء ؟ نعم [ ] لا [ ]
- ما هي اللوازم المنزلية العصرية التي تملكها ؟
- أذكر نوع الأثاث المنزلي الذي تملكه ؟
- ما هي الأواني التي تستعملها لجلب الماء و تخزينه ؟ تقليدية (القربة) [ ]
عصرية [ ]
- ما هو ... تجلب منه الماء ؟ بئر جماعية [ ] بئر خاص [ ]
حنفية [ ]
- ما هي الوسيلة التي تنقل بها الماء الى البيت ؟
- هل تملك وسيلة نقل ؟ نعم [ ] لا [ ]
- اذا كان نعم . أذكر نوع الوسيلة التي تملكها ؟
- هل كنت في الماضي تحتفظ بالاكتفاء من الحبوب ؟ نعم [ ] لا [ ]
- و اليوم هل تحفظ الاكتفاء أم تشتري السميد ؟
- ما هي في نظرك الأسباب التي جعلت الريفيين يقللون من الحبوب أو يبتعدون عن الزراعة ؟

جدول رقم (1 أ) علاقة مصادر الدخل بطريقة ووسائل العمل في الارض لدى افراد عينة تابلاط

طريقة ووسائل العمل في الارض / مصادر الدخل	بالبهائم فقط		بالآلات الحديثة		بهما معا	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
زراعة	9	% 30	0	% 00	9	% 25
زراعة + عمل غير زراعي	6	% 20	0	% 00	4	% 11،11
زراعة + أبقار	0	% 00	0	% 00	2	% 5،55
زراعة + أغنام	0	% 00	1	% 25	0	% 00
زراعة + دجاج	10	% 33،33	1	% 25	13	% 36،11
زراعة + تجارة	0	% 00	1	% 25	1	% 2،77
زراعة +أبقاروأغنام	1	% 3،33	0	% 00	1	% 2،77
زراعة +أغنام ودجاج	1	% 3،33	0	% 00	1	% 2،77
زراعة +دجاج وتجارة	0	% 00	0	% 00	2	% 5،55
زراعة كل الحيوانات و تجارة	0	% 00	0	% 00	1	% 2،77
زراعة +عمل غير زراعي و أغنام	1	% 3،33	0	% 00	1	% 2،77
زراعة + عمل غير زراعي ودجاج	2	% 6،66	1	% 25	1	% 2،77
المجموع	30	% 100	4	% 100	36	% 100

جدول رقم (1ب) علاقة مصادر الدخل بطريقة ووسائل العمل لدى أفراد عينة البرواقيـة

طريقة ووسائل العمل في الارض / مصادر الدخل	بالبهائم فقط		بالآلات الحديثة		بهما معا	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
صناعة	-	% -	% -	% -	-	% -
صناعة وتجارة	-	% -	-	% -	-	% -
صناعة + أبقار	-	% -	-	% -	-	% -
صناعة + أغنام	-	% -	-	% -	-	% -
صناعة + دجاج	-	% -	-	% -	-	% -
صناعة + أبقار و أغنام	-	% -	-	% -	-	% -
صناعة + أغنام و ودجاج	-	% -	-	% -	-	% -
صناعة + زراعة	6	% 75	5	% 33،33	3	: 60
صناعة + زراعة + أبقار	1	% 12،5	0	% 00	1	% 20
صناعة + زراعة + أغنام	0	% 00	1	% 16،66	0	% 00
صناعة + زراعة + دجاج	1	% 12،5	0	% 00	1	% 20
المجموع	8	% 100	6	% 100	5	% 100

جدول رقم (2 أ) علاقة مصادر الدخل بحالة المصاريف في العائلة الكبيرة ذات المسكن الواحد لدى أفراد عينة تابلاط .

حالة المصاريف في العائلة الكبيرة / مصاريف الدخل	مصاريف مشتركة		مصاريف غير مشتركة		عائلات مستقلة بالمسكن بالمسكن والمصاريف	
	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %
زراعة	4	23،52	8	22،85	6	33،33
زراعة + عمل غير زراعي	4	23،52	5	14ر28	1	5ر55
زراعة + أبقار	1	5ر88	1	2ر85	0	00
زراعة + أغنام	1	5ر88	0	00	0	00
زراعة + دجاج	3	17ر64	11	31ر42	10	55ر55
زراعة + تجارة	0	00	2	5 ر 71	0	00
زراعة +أبقار وأغنام	1	5ر88	1	2ر85	0	00
زراعة+ أغنام ودجاج	0	00	2	5ر71	0	00
زراعة +دجاج وتجارة	0	00	1	2ر85	1	5ر55
زراعة +كل الحيوانات وتجارة	1	5ر88	0	00	0	00
زراعة + عمل غير زراعي وأغنام	1	5ر88	1	2ر85	0	00
زراعة +عمل غير زراعي ودجاج	1	5ر88	3	8ر57	0	00
المجموع	17	100	35	100	18	100

جدول رقم (2 ب) علاقة مصادر الدخل بحالة المصاريف في العائلة الكبيرة ذات المسكن الواحد لدى أفراد عينة البرواقية .

حالة المصاريف في العائلة الكبيرة / مصادر الدخل	مصاريف مشتركة		مصاريف غير مشتركة		عائلات مستقلة بالمسكن والمصاريف	
	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %
صناعة	4	30,76	27	75	9	42,85
صناعة + تجارة	0	00	0	00	2	5,55
صناعة + أبقار	0	00	0	00	1	4,76
صناعة + أغنام	1	7,69	0	00	0	00
صناعة + دجاج	1	7,69	2	5,55	1	4,76
صناعة +أبقار وأغنام	1	7,69	0	00	0	00
صناعة +أغنام ودجاج	0	00	1	8,33	1	4,76
صناعة + زراعة	3	23,07	4	11,11	7	33,33
صناعة +زراعة +أبقار	2	15,38	0	00	0	00
صناعة +زراعة +أغنام	1	7,69	0	00	0	00
صناعة +زراعة +دجاج	0	00	2	5,55	0	00
المجموع	13	100	36	100	21	100

جدول رقم (3 أ) علاقة مصادر الدخل بنوع المسكن الجديد من حيث الشكل ومواد البناء لدى أفـراد عينـــة تابـــلا ط .

نوع المسكن الجديد من حيث الشكل ومواد البناء / مصـــادر الدخـل	تقليدي بدون فتحات للخارج		مزيج من المواد مع فتحات للخارج		بأصوار سلبية مع فتحات للخارج		بأسوار سلبية وطوابق مع فتحات للخارج فيلا		قرية اشتراكية		مسكن قديم تقليدي	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
زراعـــة	4	66.66	0	00	0	00	0	00	2	3.33	12	32.43
زراعة + عمل غير زراعي	1	16.66	2	40	1	8.33	0	00	2	33.33	4	10.81
زراعة + أبقار	1	16.66	0	00	0	00	0	00	0	00	1	2.70
زراعة + أغنام	0	00	1	20	0	00	0	00	0	00	0	00
زراعة + دجاج	0	00	2	40	4	33.33	0	00	1	16.66	17	45.94
زراعة + تجارة	0	00	0	00	1	8.33	0	00	0	00	1	2.70
زراعة +أبقار وأغنام	0	00	0	00	2	16.66	0	00	0	00	0	00
زراعة + أغنام ودجاج	0	00	0	00	0	00	1	25	0	00	1	2.70
زراعة + دجاج+تجارة	0	00	0	00	0	00	2	50	0	00	0	00
زراعة +كل الحيوانات+ تجارة	0	00	0	00	0	00	1	25	0	00	0	00
زراعة +عمل غير زراعي + أغنام	0	00	0	000	1	8.33	0	00	1	16.66	0	00
زراعة + عمل غير زراعي + دجاج	0	00	0	00	3		0	00	0	00	1	2.70
المجمـــوع	6	100	5	100	12	100	4	100	6	100	37	100

جدول رقم (3ب) علاقة مصادر الدخل بنوع المسكن الجديد من حيث الشكل ومواد البناء لدى أفراد عينة البرواقية .

مصادر الدخل / نوع المسكن الجديد من حيث الشكل ومواد البناء	تقليدي بدون فتحات للخارج		مزيج من المواد مع فتحات للخارج		بأسوار صلبة مع فتحات للخارج		بأسوار صلبة مع طوابق وفتحات للخارج		قرية اشتراكية		مسكن قديم تقليدي	
	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %
صناعة	1	50	2	18.18	5	35.71	0	00	1	50	31	81.57
صناعة + تجارة	0	.00	0	00	2	00	0	00	0	00	0	.00
صناعة + أبقار	0	00	1	9.09	0	00	0	00	0	00	0	00
صناعة + أغنام	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	1	2.63
صناعة + دجاج	0	00	3	27.29	0	00	0	00	0	00	1	2.63
صناعة + أبقار وأغنام	0	00	0	00	1	7.14	0	00	0	00	0	00
صناعة + أغنام ودجاج	0	00	1	9.09	1	7.14	0	00	0	00	0	00
صناعة + زراعة	1	50	4	36.36	3	21.42	0	00	1	50	5	13.15
صناعة + زراعة وأبقار	0	00	0	00	1	7.14	1	33.33	0	00	0	00
صناعة + زراعة + أغنام	0	00	0	00	0	00	1	33.33	0	00	0	00
صناعة + زراعة + دجاج	0	00	0	00	1	7.14	1	33.33	0	00	0	00
المجموع	2	100	1 .	100	14	100	3	100	2	100	38	100

جدول رقم (14) علاقة مصادر الدخل بامتلاك اللوازم المنزلية الحصرية وتوزيعها حسب الاولوية لدى أفراد عينة تابلاط – الجدول يتبع

اللوازم المنزلية وتوزيعها حسب الاولوية / مصادر الدخل	موقد غاز + راديو		موقد غاز + تلفزة		موقد غاز + تلفزة + راديو		موقد غاز + راديو + مدفأة		موقد غاز + راديو + تلفزة + آلة خياطة		موقد غاز + تلفزة + آلة خياطة		موقد غاز + فرن + تلفزة + آلة خياطة		موقد غاز + تلفزة + مدفأة		موقد غاز + راديو + مدفأة	
	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%
زراعة	1	16.66	1	25	0	00	2	10.52	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
زراعة + عمل غير زراعي	1	16.66	0	00	0	00	3	15.78	0	00	0	00	0	00	0	00	3	33.33
زراعة + أبقار	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
زراعة + أغنام	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
زراعة + دجاج	4	66.66	0	00	0	00	13	68.42	0	00	0	00	0	00	0	00	4	44.44
زراعة + تجارة	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	2	100	0	00
زراعة + أبقار و أغنام	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	2	222
زراعة + أغنام و دجاج	0	00	0	00	0	00	1	5.26	0	00	1	100	0	00	0	00	0	00
زراعة + دجاج + تجارة	0	00	0	00	1	100	0	00	1	100	0	00	0	00	0	00	0	00
زراعة + كل الحيوانات + تجارة	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	1	100	0	00	0	00
زراعة + عمل غير زراعي + أغنام	0	00	1	.25	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
زراعة + عمل غير زراعي + دجاج	0	00	2	50	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
المجموع	6	100	4	100	1	100	19	100	1	100	1	100	1	100	2	100	3	100

جدول رقم (14) علاقة مصادر الدخل بامتلاك اللوازم المنزلية العصرية وتوزيعها حسب الاولوية لدى أفراد عينة تابلاط ـ الجدول يتبع ـ

نوع اللوازم المنزلية وتوزيعها حسب الاولوية / مصادر الدخل	موقد غاز + آلة خياطة		موقد غاز + مدفأة +		موقد غاز + تلفزة + فرن		موقد غاز فقط		موقد غاز + ثلاجة + تلفزة + فرن		موقد غاز + تلفزة + ثلاجة + مروحة كهربائية		موقد غاز + تلفزة + مروحة كهربائية		موقد غاز + تلفزة + آلة خياطة + ثلاجة		موقد غاز + راديو + سدنا + فرن	
	التكرار	النسبة % المئوية	التكرار	النسبة % المئوية	التكرار	النسبة % المئوية	التكرار	النسبة % المئوية	التكرار	النسبة % المئوية	التكرار	النسبة % المئوية	التكرار	النسبة % المئوية	التكرار	النسبة % المئوية	التكرار	النسبة % المئوية
زراعـــة	0	00	0	00	0	00	14	60.66	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
زراعة + عمل غير زراعي	1	100	0	00	0	00	2	8.69	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
زراعة + أبقـار	0	00	0	00	0	00	2	8.69	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
زراعة + أغنـام	0	00	0	00	0	00	1	4.34	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
زراعة + دجـاج	0	00	0	00	0	00	3	13.04	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
زراعة + تجارة	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
زراعة + أبقار وأغنام	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
زراعة + أغنام ودجاج	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
زراعة + دجاج + تجارة	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
زراعة + كل الحيوانات + تجارة	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
زراعة + عمل غير زراعي + أغنام	0	00	0	00	0	00	1	4.34	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
زراعة + عمل غير زراعي + دجاج	0	00	1	100	1	100	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
المجمـوع	1	100	1	100	1	100	23	100	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00

جدول رقم (4ب) علاقة مصادر الدخل بامتلاك اللوازم المنزلية العصرية وتوزيعها حسب الاولوية لدى أفراد عينة البرواقية- جدول يتبع-

مصادر الدخل / نوع اللوازم المنزلية وتوزيعها حسب الأولوية	موقد غاز + راديو		موقد قاز + تلفز		موقد غاز +تلفزة + راديو		موقد غاز + مدفأة		موقد غاز +راديو+ آلة خياطة		موقد غاز + تلفزة + آلة خياطة		موقد غاز +فرن+تلفزة +آلة خياطة		موقد غاز +تلفزة + مدفأة		موقد غاز + راديو + مدفأة	
	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %
صناعة	1	100	4	36.36	3	33.33	14	100	0	00	0	00	0	00	8	72.72	0	00
صناعة + تجارة	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	2	18.18	0	00
صناعة + أبقار	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	1	9.09	0	00
صناعة + أغنام	0	00	1	9.09	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
صناعة + دجاج	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	1	100	0	100	0	00	0	00
صناعة + أبقار وأغنام	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
صناعة + أغنام و دجاج	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
صناعة + زراعة	0	00	6	54.54	6	66.66	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
صناعة + زراعة + أبقار	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
صناعة + زراعة + أغنام	0	00	0	00	0	00	0	00	1	100	0	00	0	00	0	00	0	00
صناعة + زراعة + دجاج	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
المجموع	1	100	11	100	9	100	14	100	1	100	1	100	1	100	11	100	0	00

جدول تابع -

نوع اللوازم المنزلية وتوزيعها حسب الاولوية / مصادر الدخل	موقد غاز + آلة خياطة + مدفأة		موقد غاز + مدفأة + فرن		موقد غاز + تلفزة + فرن		موقد غاز فقط		موقد غاز + ثلاجة + فرن		موقد غاز + ثلاجة + مروحة كهربائية		موقد غاز + تلفزة + مروحة كهربائية		موقد غاز + تلفزة + آلة خياطة + ثلاجة + فرن		موقد غاز + راديو + مدفأة + فرن	
	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %
صناعة	0	00	0	00	0	00	7	00	0	00	0	00	0	00	0	00	3	75
صناعة + تجارة	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
صناعة + أبقار	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
صناعة + أغنام	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
صناعة + دجاج	1	00	0	00	0	00	0	00	1	20	0	00	0	00	0	00	0	00
صناعة + أبقار و أغنام	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	[illegible]	25
صناعة + أغنام و دجاج	0	00	0	00	0	00	0	00	2	40	0	00	0	00	0	00	0	00
صناعة + زراعة	0	00	0	00	0	00	1	00	1	20	0	00	0	00	0	00	0	00
صناعة + زراعة + أبقار	0	00	0	00	0	00	0	00	1	20	1	100	0	00	0	00	0	00
صناعة + زراعة + أغنام	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00
صناعة + زراعة + دجاج	0	0.0	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	1	100	1	00	0	00
المجموع	1	100	00		0	00	0	00	[illegible]	100	5	100	1	100	1	100	4	100

جدول رقم (15أ) علاقة مصادر الدّخل بنوع الاثاث المنزلي لدى أفراد عينة تابـــــــلاط

نوع الاثاث المنزلي / مصادر الدّخل	خزانة ملابس		خزانة أواني منزلية		طاولة للاكل		سرير خشبي أو حديدي		لاشيء يذكر	
	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %
زراعة	3	13.04	5	25	0	00	3	25	10	33.33
زراعة +عمل غير زراعي	3	13.04	3	15	0	00	1	8.33	6	20
زراعة + أبقار	1	4.34	0	00	0	00	0	00	1	3.33
زراعة + أغنام	0	00	0	00	0	00	0	00	1	3.33
زراعة + دجاج	7	30.43	2	10	1		5	41.66	11	36.66
زراعة + تجارة	2	8.69	1	5	0	00	2	16.66	0	00
زراعة +أبقاروأغنام	1	4.34	1	5	1		0	00	1	33.33
زراعة +أغنام زدجاج	1	4.34	1	5	0	00	0	00	0	00
زراعة +دجاج+تجارة	2	8.69	2	10	0	00	0	00	0	00
زراعة +كل الحيوانات + تجارة	1	4.34	1	5	1		1	8.33	0	00
زراعة +عمل غير زراعي+ أغنام	0	00	2	10	0	00	0	00	0	00
زراعة + عمل غير زراعي + دجاج	2	8.69	2	10	2		0	00	0	00
المجموع	23	100	20	100	5	100	12	100	30	100

جدول رقم (كب) علاقة مصدر الدخل بامتلاك الاثـــاث المـنزلـي لدى أفراد عينة الـبروانية

نوع الاثاث المنزلي / مصادر الدخـل	خزانة ملابس		خزانة للأواني المنزليـة		طاولة للأكل		سرير خشبي أو حديـدي		لا شيء يذكـر	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
صناعة	11	36.66	6	24	8	44.44	4	25	20	71.42
صناعة + تجارة	2	6.66	2	8	1	5.55	2	12.5	0	00
صناعة + أبقار	0	00	0	00	0	00	0	00	1	3.57
صناعة + أغنام	0	00	0	00	0	00	0	00	1	3.57
صناعة + دجاج	3	10	3	12	2	11.11	1		1	3.57
صناعة + أبقار وأغنـــام	1	3.33	1	4	0	00	0	00	0	00
صناعة +أغنام ودجـــاج	2	6.66	2	8	1	3.55	1	6.25	0	00
صناعة + زراعة	7	23.33	6	24	4	22.22	3	18.75	5	17.85
صناعة + زراعة + أبقـــار	1	3.33	2	8	0	00	2	12.5	0	00
صناعة + زراعة + أغنـــام	1	3.33	1	4	1	11.11	1	6.25	0	00
صناعة + زراعة + دجـــاج	2	6.66	2	8	1	11.11	2	12.5	0	00
المجمـــوع	30	100	25	100	18	100	16	100	28	100

جدول رقم (6 أ)

علاقة مصادر الدخل بنوع المصدر الذي يجلب منه الماء لدى أفراد عينة تابلاط

المصدر الذي يجلب منه الماء / مصادر الدخل	بئر جماعية		بئر خاصة		حنفية	
	التكرار	النسبة المئوية ٪	التكرار	النسبة المئوية ٪	التكرار	النسبة المئوية ٪
زراعة	16	26,66	2	20	0	00
زراعة + عمل غير زراعي	10	16,66	0	00	0	00
زراعة + أبقار	2	3,33	0	00	0	00
زراعة + أغنام	1	1,66	0	00	0	00
زراعة + دجاج	21	35	3	30	0	00
زراعة + تجارة	1	1,66	1	10	00	00
زراعة + أبقار وأغنام	2	1,66	0	00	0	00
زراعة + أغنام ودجاج	0	00	٪	20	0	00
زراعة + دجاج + تجارة	2	3,33	0	00	0	00
زراعة + كل الحيوانات وتجارة	0	00	1	10	0	00
زراعة + عمل غير زراعي + أغنام	2	3,33	0	00	0	00
زراعة + عمل غير زراعي + دجاج	3	5	1	10	0	00
المجموع	60	100	10	100	00	00

جـــدول رقم (6 ب)

علاقة مصادر الدخل بنوع المصدر الذي يجلب منـه الماء لدى أفراد عينة البرواقيـــة .

المصدر الذي يجلب منه الماء / مصادر الدخل	بئـــر جماعيـــة		بئـــر خـاصـــة		حنفيـــــة	
	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبـة المئوية %	التكرار	النسبـة المئوية %
صنـــاعـــة	35	63,63	3	33,33	2	33,33
صناعة + تجارة	1	1,16	0	00	1	16,16
صناعة + أبقار	0	00	00	00	1	16,16
صناعة + أغنام	1	1,16	0	00	0	00
صناعـة + دجاج	2	3,63	1	11,11	1	16,16
صناعة +أبقار وأغنام	1	1,16	0	00	0	00
صناعة + أغنام ودجاج	2	3,63	0	00	0	00
صناعة + زراعـــة	11	20	2	22,22	1	16,16
صناعة +زراعة +أبقار	2	3,63	00	00	0	00
صناعة + زراعة +أغنام	0	00	1	11,11	0	00
صناعة +زراعة +دجاج	0	00	2	22,22	0	00
المجمـــــــوع	55	100	9	100	6	100

جدول رقم (17أ) علاقة مصادر الدخل بنوع وسيلة النقل التي يملكها أفراد عينة تابلط

نوع وسيلة النقل / مصادر الدخل	دراجة نارية فقط		سيارة فقط		شاحنة فقط		سيارة و شاحنة		لاشيء	
	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %
زراعة	3	60	0	00	0	00	0	00	15	33.33
زراعة +عمل غير زراعي	0	00	0	00	0	00	0	00	10	22.22
زراعة + أبقار	1	20	0	00	0	00	0	00	1	2.22
زراعة أغنام	0	00	0	00	0	00	0	00	1	2.22
زراعة + دجاج	0	00	9	52.94	0	00	0	00	15	33.33
زراعة + تجارة	0	00	2	11.76	0	00	0	00	0	00
زراعة +أبقار وأغنام	0	00	1	5.88	1	50	0	00	0	00
زراعة +أغنام ودجاج	0	00	2	11.76	0	00	0	00	0	00
زراعة +دجاج+تجارة	0	00	1	5.88	1	50	0	00	0	00
زراعة +كل الحيوانات + تجارة	0	00	0	00	0	00	1	100	0	00
زراعة +عمل غير زراعي + أغنام	0	00	0	00	0	00	0	00	2	4.44
زراعة عمل غير زراعي دجاج	1	20	2	11.76	0	00	0	00	1	2.22
المجموع	5	100	17	100	2	100	1	100	45	100

جدول رقم (٦ب) علاقة مصدر الدخل بنوع وسيلة النقل التي يملكها أفراد عينة الجبرانية

نوع وسيلة النقل / مصادر الدخل	دراجة نارية فقط		سيارة فقط		شاحنة فقط		سيارة وشاحنة		لاشيء	
	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %
صناعة	3	37.5	1	11.11	0	00	0	00	35	70.56
صناعة + تجارة	0	00	1	11.11	0	00	0	00	1	1.96
صناعة + أبقار	0	12.5	0	00	0	00	0	00	0	00
صناعة + أغنام	1	12.5	0	00	0	00	0	00	0	00
صناعة + دجاج	1	12.5	2	22.2%	0	00	0	00	1	1.96
صناعة +أبقار وأغنام	0	00	0	00	0	00	0	00	1	1.96
صناعة +أغنام ودجاج	0	00	1	11.11	0	00	0	00	1	1.96
صناعة + زراعة	2	25	2	22.22	0	00	0	00	10	1.96
صناعة +زراعة +أبقار	0	00	1	11.11	0	00	0	00	1	15.60
صناعة +زراعة +أغنام	0	00	1	11.11	0	00	0	00	0	00
صناعة +زراعة +دجاج	0	00	0	00	1	100	1	100	0	00
المجموع	[illegible]	10	9	100	1	100	1	100	51	100

جدول رقم (8) تطور البرنامج (حالة القرى الاشتراكية في 8 جانفي 1978

الفترات	عدد القرى الاشتراكية							
	مسجلة	%	منجزة	%	في طور الانجاز	%	لم يشرع فيها	%
1974 _ 73	99	%100	62	%63	35	%35	2	%2
1975	68	%100	09	%13	38	%56	21	%31
1976	93	%100	01	%1	1	%1	91	%98
1977	68	%100	0	%0	0	%0	68	%100
المجموع 73 _ 1977	328	%100	72	%22	74	%23	182	%55

المصدر DJAFFARLESBEE : Les 1000 villages socialistes on Algerie p199

جدول رقم (9) تمركز وحجم القرى الاشتراكية المنجزة و المرتقبة في ولاية المدية

القرى الاشتراكية المنطقة	منجزة عدد السكنات	القرى الاشتراكية المنطقة	في طور الانجاز سكنات تمت	عدد السكنات في طور الانجاز
بليالة	106	بن شكاو	84	75
وامري	156	سيدي نعمان	88	68
القلب	156	الزبيرية	55	104
أم الجليل	156	بوشراحيل	91	68
سانج	156	فطاطش	30	126
ربعية	105	عين بيضاء	0	159
سغوان	106	سي محجوب	0	136
ولاد معاريف	156	ميهوب	0	156
تليلة الدواير	156	ولاد براهيم	0	159
سدراية	106	خربت سيرف	0	159
وزرة (قرية نموذجية)	200	تامزغيدة	0	259
ولاد داية	156	غربية	0	159
مجموع الولاية	1716	مجموع الولاية	348	1628

المصدر DUCH.DE. MEDEA OCTOBRE 1987

جدول رقم (10) برنامج السكن المنجز في ولاية المدية (1980 ـ 1985)

السنوات	1980		1981		1982		1983		1984		1985	
المجموع	1645		1115		1699		1760		1086		3802	
سكن حضري	900	%55	733	%66	1343	%79	704	%40	196	%18	2809	%74
سكن ريفي	745	%45	382	%34	356	21	1076	%60	890	%82	993	%26

المصدر ولاية المدية تقرير الشروع

جدول رقم (11) بنية الشغل

المنطقة / قطاع النشاط	المدية	1986	الجزائر	1986
	مناصب الشغل	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	42150	49ر6	1097000	27ر8
الصناعة	4750	5ر6	495000	12ر5
البناء والاشغال العمومية	14500	17ر0	654000	16ر6
الادارة	14457	17ر0	845000	21ر4
الخدمات والتجارة	9150	10ر8	860000	21ر7
المجموع	85007	1000	3951000	1000

المصدر : ولاية المدية التقرير التوجيهي.

جدول رقم (12) بنية الشغل حسب الدوائر (القطاع الثالث غير معني) حسب التقسيم الاداري القديم

الدائرة	الزراعة		الصناعة		الاشغال العمومية و البناء		المجموع	
		%		%		%		%
المدية وزرة	7140	40ر9	2821	16ر2	7480	42ر9	17441	100
البرواقية	5371	52ر2	3447	33ر6	1460	14ر2	10278	100
تابلاط	7270	93ر2	90	1ر2	440	5ر6	7800	100
بني سليمان	4416	90	66	1ر4	420	8ر6	4902	100
قصر البخاري	7116	84ر2	348	4	990	11ر8	8454	100
عين بوسيف	6212	92	44	0ر7	493	7ر3	6749	100
مجموع الولاية	37525	67ر5	6816	12ر2	11283	20ر3	55624	100

المصدر : ولاية المدية التقرير التوجيهي

جدول رقم (13) توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي (مزغنة دائرة تابلاط)

الزراعة	البناء و الاشغال العمومية	الصناعة	قطاع أخرى	مجموع المشتغلين	معدل البطالة	عدد المشتغلين
567 | 53ر74%	152 | 14ر4%	49 | 4ر64%	287 | 27ر2	1055	199 | 1[illegible]86	1254

المصدر : الاحصاء العام للسكان و السكن سنة 1987.

وضعية بلديتي مزغنة والبرواقية في الولاية

البليدة
عين الدفلة
تيارت
الجلفة

المدية
البرواقية
تابلاط
قصر البخاري
بني سليمان
الحمدانية
تامزغيدة
وامري
ذراع سمر
وزرة
العمرية
بعطة
العيساوية
بوشراحيل
ميهوب
العزيزية
القلب الكبير
سيدي ربيع
بوسكن
أولاد براهيم
سي محجوب
أولاد بوعشرة
الزبيرية
أولاد دايد
السواقي
بئر بن عابد
جواب
سيدي زهار
الربعية
سغوان
تلاثة الدوائر
أولاد هلال
أولاد عنتر
بوغار
مجبر
مفتاح
أم الجليل
ديرة
عزيز
العوينات
عين بوسيف
أولاد معرف
سيدي داود
كاف لخضر
شلالة العذاورة
تافراوت
شنيقال
عين وكار
سانق
بوقزول
بوعيشة
شهبونية

حدود ولائية

حدود بلدية

مزغنة

البرواقية

ـ مصطلحات ريفية متغيّرة ـ

تعريف : يقصد الباحث بالمصطلحات الريفية المتغيرة تسميات بعض الأشياء المادية وغير المادية في الريف ويقتصر على بعض الأشياء التي لها قيمة كبيرة في الحياة الاجتماعية لسكان الريف ، فمنها مايتعلق بالمنشآت المادية كالمسكن وبعض ملحقاته ومنها مايتعلق بمظاهر الحياة الاجتماعية ، أو الثقافية أو الدينية وكلّها في طريقها الى الزوال من جرّاء التغير المستمر لعالم الريف لهذا أراد الباحث تسجيلها لتكتمل صورة الريف المتغير التي رسمتها الدراسة الميدانية .

المصطلح	تعريفه
الحوش	تطلق كلمة ((الحوش))عادة في الريف الجزائري على نوع من المساكن الريفية التقليدية ، فالحوش عبارة عن وحدة سكنية للعائلة الريفية ، لا يشبه الكوخ (القربي)البسيط ، فالحوش عبارة عن منزل يتشكل من مجموعة غرف يجمع بينها فناء واسع يسمّى ساحة الحوش ، تكون عادة غير مغطّاة ممايسمح بدخول الضوء الى الغرف التي تشكل أبوابها المنفذ الوحيد لكل غرفة ، ويكون باب الفناء أوسع من باب من أبواب الغرف ، وهو بمثابة المدخل الرئيسي للحوش ، ويأخذ مفهوم الحوش هذا المعنى حتى في مناطق من الصحراء الجزائرية ، حيث ذكر الدكتور ((محمد سويدي)) في كتابه ((بدو الطوارق بين الثبات والتغيير)) (ص 219) أن ((الحوش التقليدي في واحة تمنراست ـ كما هو الحال في بقية واحات الصحراء الجزائرية ـ يشكّل بناء هندسيا مبنيا بالطين والصخور أو الطوب الأحمر (القالب) والجير وجذوع النخيل أو الأشجار ، ويقام على مساحة محدودة بالنسبة للفئات ذات الدخل المحدود من العمال وصغار التجار والحرفيين. . . وأما أحواش كبار التجار والموظفين الموسرين من الطوارق فتكون مساحتها أكبر ، اذ في الغالب تكون محاطة بحديقة ، وبها دور علوي)) . كما يفهم مفهوم الحوش أيضا للاشارة الى نوع من الملكيات الزراعية في المناطق السهلية كسهل متيجة ، وذلك ما أشارت اليه الدكتورة ((شولي كلوديين))في هامش كتاب : ((...

المصطلح	تعريفـــــــــه
	ملكا للمواطنين أو للبايلك ، و يمكن أن يكون متشكلا من الحبوس أو ملكا موزعا ((مشاعا)) بين عدّة ملاك ، و يكون مستغلا من طرف الورثاء ، كيفما كانت الحالة القانونية فالحوش يشكل مجموعة ريفية حية)) (ص 2)..
بوخرشي	تطلق هذه التسمية على نوع من البناء السكني الريفي التقليدي، باعتبار نوع المواد التي تشكل الجدران، سواء كان هذا البناء على شكل حوش، أو غير ذلك ، و هذه التسمية مشتقة من كلمة ((خرشة)) و هي شجيرة غابية صغيرة أو مجموعة أغصان من الأشجار ، تضاف الى التراب الذي يبنى منه الجدار ، لتزيد الجدار الترابي تماسكا ، و مناعة ، كما يسمى البناء الطيني كذلك في بعض مناطق المدية ((بالغرسة)) أو ((الطالبية)) و هذا البناء أقل جودة و قيمة من البناء بالحجارة.
الكوفي	و هو أحد الملحقات الداخلية للمنزل الريفي التقليدي ، يخصص لحفظ و تخزين الحبوب بعد تصفيتها ، و قد يكون في البيت الواحد عدّة كوافا ، (جمع كوفي) واحد للقمح و ثاني للشعير. . . الخ . و يبنى الكوفي من الطين المحلية ، على مسطبة طينية مرتفعة بأقل من متر في زاوية باحدى الغرف ، مما يجعله في مأمن من البرودة و الحشرات ، و يشبه شكل الكوفي برميل كبير ، قاعدته ضيقة تبدأ في الاتساع كلما ارتفعت حيث تصل الى أكثر من متر و نصف (حسب حجم الكوفي) فتنتهي بعنق به فتحة دائرية قطرها حوالي نصف متر تقريبا ، تمكن من إفراغ الحبوب في الكوفي عند التخزين، و بأسفل قاعدة الكوفي توجد فتحة أخرى تغطى بخرقة من القماش تمكّن من اخراج الحبوب عند الضرورة ، أو تنطبق قاعدة الكوفي من الداخل، و تجويفه واسع جدّا يصل عرضه الى ما يقارب المترين أحيانا ، حسب الحبوب المخصص لها ، مما يسمح بتخزين كميات كبيرة من الحبوب .

المصطلح	تعريفه
النادر	و هو من الملحقات الخارجية للمنزل الريفي يكون في غالب الأحيان في مكان غير بعيد عن المنزل، و هو عبارة عن أرضية مسطحة مهيئة بكيفية خاصة، يسمح الجزء الأكبر من مساحتها بوضع السنابل اليابسة لعملية الدرس بواسطة الحيوانات، و في الجزء الثاني من مساحة النادر تكدس بقايا المنابل المدروسة (التبن) مشكلة كومة على شكل قبة كبيرة تغطى بالديس و بعض الأعشاب أو بغطاء بلاستيكي، و تترك في احدى جهاتها فتحة يأخذ منها التين لعلف الحيوانات على مدار السنة، و عملية تهيئته النادر تعتبر خاتمة الموسم الفلاحي لذلك يعتبر آخر يوم فيها بمثابة حفل يقدّم صاحب النادر فيه طعاما للذين ساهموا في العملية و غالبا ما يكون العمل في النادر بالمجان بطريقة تعاونية متبادلة .
الماجن	و هو عبارة عن حوض لتجميع مياه الأمطار يحفر على قطعة واسعة من الأرض بشكل دائري و بعمق لا يتجاوز نصف متر، و تكون أرضه طينة لا يتسرب منها الماء الى الجوف، (تربة كلسية) و يحتفظ الماجن بمياه الأمطار المتساقطة في أواخر الربيع، حيث يستغلها الريفيون في تهيئة النوادر (جمع نادر) للدرس، أو غسل الحبوب بعد تصفيتها، و اذا كانت مياهه كافية تستعمل لغسل الملابس من طرف النساء، و أحيانا يستعمل لشرب بعض الحيوانات، فالماجن له قيمة استعمالية معتبرة لذلك يحرص الريفيون على حفرها، فتجد في المنطقة الواحدة عدة مواجن ذات الاستغلال المشترك . و على نفس المعنى تقريبا يدل مفهوم ماجن في الواحات الجزائرية فحسب دراسة الدكتور محمد سويدي سالفة الذكر، يبين في شرحه لنظام السقي بالفجارات ((بأن الماجن هو عبارة عن حوض كبير يتجمع فيه الماء الخارج من الفجارة الى سطح الأرض، ثم يخرج الماء من الماجن بواسطة فتحات تصب كل فتحة في قناة تتجه كل قناة نحو بستان صاحبها محمّلة بكمية من المياه)، و مما يلاحظ في المنطقة المدروسة أن الماجن بدأ في الاندثار خاصة من جراء الجفاف في السنوات الأخيرة أو بسبب شق الطرق .

المصطلح	تعريفه
التويزة	هي كذلك من المصطلحات الشائعة في المجتمع الجزائري خاصة في الريف الذي تكثر فيه الأعمال الزراعية التي تتطلب تعاون أكبر عدد ممكن من الأفراد فالتويزة من مميزات النظام الاجتماعي في المجتمع الريفي التقليدي تدل على نوع من التكافل الاجتماعي وكما جاء تعريفها في احدى الدراسات حول حياة الفلاح والراعي الجزائري فان ((التويزة هو أسلوب للتعاون في المجموعات الريفية فهي ميزة خاصة لاعانة اليتامى والأرامل بالخصوص، ولهذا فكل الدواب وكل الأفراد القادرون يجتمعون لحرث أرض أو ترميم منزل احترق أو دمرته الريح، أو كل عمل يتجاوز مقدرة الفرد، جسميا ونفسيا وعقليا، ويقدم خاصة للعاجزين والضعفاء جسديا والمرضى، وحتى المؤسسات الدينية (مسجد، زاوية) . انتهى من دراسة KCHELLI RADAH, La vie du FELLAH et du pasteur Algérien P33 و مما يلاحظ خاصة في المنطقة المدروسة بداية تلاشي نظام التويزة ليحل محله العمل الأجير في كافة المجالات وما بقي منه ففي نطاق ضيق نظرا للتحولات التي عرفها الريف فمثلا ظهور البناء العصري الذي يحتاج الى مختصين في البناء قضى على نظام التويزة لأن البناء يعتبر عمله مهنة معاشية متخصصة لا تسمح له بالعمل المجاني مادام قد اتخذها مهنته الأساسية ومصدر رزقه الوحيد .

المصطلح	تعريفه
الزّردة	وهو مفهوم شائع في المجتمع الجزائري ولا يقتصر على الوسط الريفي فقط، غير أنه في هذا الأخير أكثر شيوعا والناس أكثر تماسكا به، وهو عبارة عن مهرجان ذو طابع ديني يقام في أحد أيام السنة عند ضريح الوالي، وقد يكون الوالي هذا أحد أجداد أبناء تلك المنطقة الريفية أو أحد رجالها الذين كان يعتقد فيهم الصلاح، ونظرا لشيوع هذه الظاهرة وانطوائها على فهم منحرف عن الدّين فقد حاربتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ نشأتها ولهذا نورد تعريف أحد علماء الجمعية لمفهوم الزردة وهو الشيخ مبارك الميلي في كتابه ((الشرك ومظاهره)) فيقول: ((وأما الزردة فهي في لسان العرب المرّة من زَرَدَ اللقمة، كهم زرد ابلعها، وازدردها ابتلعها. وهي في عرفنا طعام طعام يتّخذ على ذبائح من بهيمة الأنعام عند مزارات من يعتقد صلاحهم، ولها وقتان أحدهما في فصل الخريف عند الاستعداد للحرث، والآخر في فصل الربيع عند رجاء الغلّة، والغرض منها التقرب من ذلك الصالح كي يغيثهم بالأمطار تسهيلا للحرث أو حفظا للغلّة. فهو عندهم كوزير عند الملك يرشونه بالزردة ليقضي حاجتهم عند الله. ما أجهلهم بمقام الألوهية)) انتهى ص: (238). ومما يلاحظ في أغلب المناطق الريفية في العشرية الأخيرة قلة الزردات نظرا لانتشار الفهم الديني السليم.